



Distr.  
GENERAL

E/CONF.76/4  
19 June 1984  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

# المؤتمر الدولي المعني بالسكان

مكسيكو ، آب/أغسطس ١٩٨٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت \*

## استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان

### تقرير الأمين العام

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٧- ١	مقدمة .....
		<u>الفصل</u>
٥	٨٤- ٨	الأول - التنمية الاجتماعية - الاقتصاد والسكان .....
٧	٢٥- ١٣	ألف - الاتجاهات الاقتصادية .....
١٠	٣٥- ٢٦	باء - الأغذية والزراعة .....
١٤	٦١- ٣٦	جيم - الجوانب الاجتماعية للتنمية .....
٢١	٨٤- ٦٢	دال - الموارد الطبيعية والبيئية .....
٢٧	١٠٩- ٨٥	الثاني - وضع السياسات السكانية .....
٣٤	٣٩٠- ١١٠	الثالث - الاتجاهات والاحتمالات والأهداف والسياسات السكانية .....
٣٤	١٣٤- ١١٠	ألف - نمو السكان .....

E/CONF.76/1 \*

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤٨	١٩٠-١٣٥	باء - معدل الإصابة بالأمراض والوفيات . . .
٦٦	٢٦٠-١٩١	جيم - الانجاب وتكوين الأسرة ومركز المرأة
٩٢	٣٠٨-٢٦١	دال - التوزيع السكاني والهجرة الداخلية
١٠٩	٣٦١-٣٠٩	هاء - الهجرة الدولية . . . . .
١٣١	٣٩٠-٣٦٢	واو - الهيكل السكاني . . . . .
١٤١	٤٥١-٣٩١	الرابع - تعزيز المعرفة . . . . .
١٤١	٤٠٣-٣٩١	ألف - جمع البيانات . . . . .
١٤٦	٤٢٥-٤٠٤	باء - البحث والتحليل . . . . .
١٥٢	٤٣٢-٤٢٦	جيم - التدريب . . . . .
١٥٥	٤٣٦-٤٣٣	دال - الإدارة . . . . .
١٥٦	٤٥١-٤٣٧	هاء - الاعلام والتعليم والاتصالات . . . . .
١٦٠	٥٣٨-٤٥٢	الخامس - دور الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي . . . . .
١٦٠	٤٥٧-٤٥٣	ألف - دور الحكومات الوطنية . . . . .
		باء - الاستراتيجيات الحكومية الدولية والدولية المتصلة بخطة العمل العالمية للسكان . . . . .
١٦١	٤٧٣-٤٥٨	جيم - منظومة الأمم المتحدة . . . . .
١٦٥	٥٢٦-٤٧٤	دال - المنظمات غير الحكومية . . . . .
١٨٤	٥٣٢-٥٢٧	هاء - دور البرلمانين . . . . .
١٨٥	٥٣٤-٥٣٣	واو - الموارد المالية للتعاون الدولي فسي ميدان السكان . . . . .
١٨٦	٥٣٨-٥٣٥	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٨٧	٥٤٧-٥٣٩	السادس - رصد واستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان .....
١٨٨	٥٤٤-٥٤١	ألف - رصد الاتجاهات والسياسات والبرامج السكانية .....
١٨٩	٥٤٧-٥٤٥	باء - استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان .....

قائمة الجداول

٣٥	١ - البلدان والأقاليم والمناطق موزعة حسب المنطقة الإقليمية والمنطقة دون الإقليمية .....
٣٩	٢ - المؤشرات الديموغرافية الرئيسية .....
١٤٢	٣ - عدد البلدان أو المناطق المشتركة في البرنامج العالمي لتعداد السكان والسكان لعام ١٩٨٠ .....
٤٦	الرسم البياني - حجم تعداد السكان العالمي (بالبلايين) .....

مقدمة

- ١ - أوصت خطة العمل العالمية للسكان ، التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان الذي عقد ببوخارست في عام ١٩٧٤ ، بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة ، كل خمس سنوات ، بإجراء استعراض وتقييم شامل وكامل للمتقدم المحرز في تحقيق مرامي وتوصيات خطة العمل ، وأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النتائج التي يتم التوصل اليها ، وذلك بهدف إجراء تغييرات مناسبة في مرامي وتوصيات خطة العمل (١) .
- ٢ - وقد قامت الأمم المتحدة بعطية الاستعراض والتقييم الأولي لخطة العمل في عام ١٩٧٩ . واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٢/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/ مايو ١٩٧٩ ، الاستنتاجات كما وردت في تقرير لجنة السكان عن دورتها العشرين (٢) ، ورجا من اللجنة أن تنظر في امكانية عقد مؤتمر دولي لاستعراض التطورات السكانية في العقد الأول التالي للمؤتمر العالمي للسكان ، وأن تقدم المشورة للمجلس في هذا الشأن ، بهدف المساهمة في عطية الاستعراض والتقييم الخمسية لخطة العمل والاستمرار في تنفيذها .
- ٣ - وبناء على توصيات لجنة السكان في دورتها الحادية والعشرين (٣) ، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٨٧/١٩٨١ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، أن يعقد في عام ١٩٨٤ مؤتمر دولي معني بالسكان يكس لمناسبة قضايا مختارة لها أقصى درجة من الأولوية ، مع الادراك التام للعلاقات بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بهدف المساهمة في عطية استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان والاستمرار في تنفيذها . وقرر المجلس أيضا أن يعمل المؤتمر في اطار خطة العمل الحالية التي ما زالت مبادئها وأهدافها صحيحة . وفي القرار ذاته ، كلف المجلس ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بأن تكون المسؤولة عن تنسيق الجوانب الموضوعية للأعمال التحضيرية ، بما في ذلك استعراض وتقييم خطة العمل .
- ٤ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٦/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٣ ، أن تركز لجنة السكان ، عندما تعمل بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، على استعراض وتقييم خطة العمل وعلى وضع توصيات محددة بشأن الاستمرار في تنفيذ خطة العمل هذه .
- ٥ - وهذا التقرير ، الذي تم تنقيحه في ضوء مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، معروض على المؤتمر لكي ينظر فيه ، وهو يوفر الأساس المنطقي للاستمرار في تنفيذ خطة العمل ، كما أنه يشكل الأساس الذي تقوم عليه مقترحات الأمين العام بالتوصيات المتعلقة بالاستمرار في تنفيذ خطة العمل (انظر E/CONF.76/5) .



ويقصد بالتقرير تسهيل مداولات المؤتمر بتوفير المعلومات الأساسية المناسبة عن الاتجاهات والسياسات السكانية وتقييم التقدم المحرز في تحقيق مرامي وأهداف خطة العمل . ويأخذ التقرير أيضا في الاعتبار المقررات والتوصيات ذات الصلة بالموضوع الواردة في الصكوك الدولية الأخرى ، بما في ذلك الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائى الثالث (٤) ، وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادى دولي جديد (٥) .

٦ - وينقسم هذا التقرير الى ستة فصول رئيسية : التنمية الاجتماعية الاقتصادية - السكان ؛ وتطوير السياسات السكانية ؛ والاتجاهات والاحتمالات والأهداف والسياسات السكانية ؛ وتشجيع المعرفة ؛ ودور الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي ؛ ورصد خطة العمل العالمية للسكان واستعراضها وتقييمها . ويتضمن كل فصل ملخصا للاتجاهات الرئيسية التي شوهدت في العقد الماضي ، وعند الاقتضاء ، الاحتمالات الأكثر توقعًا في المستقبل . يلي هذا التحليل تقييم لمستوى تنفيذ خطة العمل . وقد وفرت نتائج الاجتماعات الأربعة لأفرقة الخبراء التي عقدت بوصفها جزءا من الأعمال التحضيرية للمؤتمر المدخلات الرئيسية لهذه المهمة . وقد تقرر عقد تلك الاجتماعات لمناقشة قضايا مختارة تحظى بأقصى درجة من الأولوية ، وهي : الخصوبة والأسرة ، وتوزيع السكان والمهجرة ، ومعدل الوفيات والسياسة الصحية ، والترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . وتوفرت مدخلات هامة أخرى عن طريق تقرير الرصد لعام ١٩٨٣ الذى تناول الاتجاهات والسياسات السكانية ، ونتائج التحرى السكاني الخامس الموجه الى الحكومات ، وهما نشاطان من الأنشطة العادية التي تضطلع بها إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ - وقد أعدت هذا التقرير شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بالتعاون مع إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، واللجان الإقليمية ، والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك مع عدة منظمات غير حكومية .

### أولا - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسكان

٨ - تعترف خطة العمل العالمية للسكان صراحة بأهمية الترابط بين الاتجاهات السكانية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية . وفي جملة أمور ، تنص خطة العمل فيما ورد فيها من معلومات أساسية ومبادئ ، على أن " الأساس لايجاد حل فعال للمشاكل السكانية هو ، قبل كل شيء ، التحول الاجتماعى الاقتصادى " (الفقرة ١) وعلى أن " السياسات السكانية هي من العناصر المكونة للسياسات الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية ، وليست أبدا بديلا لها " (الفقرة ١٤) (د) .

٩ - ولذلك قدمت خطة العمل عددا من التوصيات التي تتناول السياسات الاجتماعية - الاقتصادية ، والتي تعكس ادراكا للدور الحاسم الذي تلعبه التنمية في التأثير على الاتجاهات السكانية . والفقرات ذات الصلة بالموضوع ، من خطة العمل تتناول مجموعة واسعة النطاق من القضايا ، مثل المساعدة الانمائية ، والنمو الاقتصادي ، والصحة ، والتعليم ، والعمالة ، والأغذية ، والموارد الطبيعية والبيئة .

١٠ - وقد يكون النمو الاقتصادي ، من حيث أثره على الخصوبة ومعدل الوفيات ، أقل أهمية من بعض الأبعاد الأخرى للتنمية . وهناك عدد من الأمثلة لبلدان نامية ومناطق داخل تلك البلدان ، شهدت انخفاضا كبيرا في معدلات الخصوبة والوفيات بالرغم من المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي . ويبدو أن العوامل الأهم في تخفيض معدلات الخصوبة والوفيات هي الجوانب النوعية للتنمية (انظر الفقرات ١٨٢ - ١٨٤ و ٢٤٤ و ٢٥٠ - أدناه) .

١١ - وفي هذا السياق ، فإنه يعترف عموما بأن من المحتمل جدا أن تكون للتنمية آثار حميدة على الاتجاهات السكانية إذا هي انطوت على تحول اجتماعي - اقتصادي يشمل تحسينات متقاسمة على نطاق واسع في توزيع الدخل ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، وفرص العمالة ، ومركز المرأة . وفي هذا الصدد فإن خطة العمل العالمية للسكان تنص صراحة على أن " الهدف الرئيسي من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي تمثل الأهداف والسياسات السكانية جزءا لا يتجزأ منها ، هو تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة للسكان " (الفقرة ١٤ (أ)) . ولذلك فإن خطة العمل تعدد ، من بين الأهداف الانمائية التي تنزع الى التخفيف من مستويات الخصوبة ، " تشجيع البعدالة الاجتماعية والحركة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، وخاصة عن طريق مشاركة السكان الواسعة النطاق في التنمية ، والتوزيع الأعدل للدخل والأراضي ، والخدمات الاجتماعية ، وأسباب الراحة " (الفقرة ٣٢ (ج)) .

١٢ - وبالنظر الى أن خطة العمل العالمية للسكان لم ترسم مرامي وأهدافا واضحة لمختلف المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية ، فإنه لا يمكن إجراء تقييم كافي للتقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات . بيد أن التوصيات تؤكد على أهمية تحقيق مرامي العقد الانمائي الثاني في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛ ولذلك سينظر في اتجاهات مختلف المتغيرات الانمائية وفي احتمالاتها المستقبلية في إطار المرامي والأهداف المقابلة الواردة في الاستراتيجيتين الانمائيتين الدوليتين لعقدى الأمم المتحدة الانمائيين الثاني والثالث (٦) . وهذا النهج ينسجم مع توصية خطة العمل بأن " ينسق استعراض... خطة العمل هذه تنسيقا وثيقا مع الاستعراضات التي تجرى للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني ، وأية استراتيجية انمائية دولية جديدة قد يتم وضعها " (الفقرة ١٠٩) .

## ألف - الاتجاهات الاقتصادية

### ١٣ - تقضي الفقرة ٦٨ من الخطة أنه :

" ينبغي أن يؤدي تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد الى تضيق الفجوة المتسعة في مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ومن شأنه أن يفضي الى تخفيض معدلات نمو السكان لاسيما في البلدان التي تكون فيها هذه المعدلات مرتفعة " .

١٤ - ورغم أن معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج ليست بالضرورة أفضل المعايير لقياس مستويات المعيشة فانها توفر مع ذلك ، مؤشرا معقولا لمدى تمكن البلدان النامية من تحسين رفاهها الاقتصادي . وفي عام ١٩٦٠ ، كانت اقتصادات البلدان المتقدمة النمو تنتج ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في العالم . ومنذ ذلك الوقت تفوقت هذه النسبة الى حوالي ٨٤ في المائة في عام ١٩٧٠ و ٨١ في المائة في عام ١٩٨٠ . بيد أن هذه الحصص الكبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في العالم مازالت تفوق بكثير حصة البلدان المتقدمة النمو من مجموع سكان العالم التي بلغت ٢٨ في المائة في عام ١٩٧٠ وحوالي ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ .

١٥ - وفي الستينات ، نما الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي بمعدل مرتفع نسبيا قدره ٦ في المائة . بيد أن نمو السكان في هذه البلدان كان يسجل نسبة حوالي ٢٫٧ في المائة في السنة ولهذا لم يزد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان الا بنسبة ٣٫٣ في المائة سنويا . وهكذا ، فانه بالرغم من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المرتفعة نسبيا التي حققتها البلدان النامية فقد اتسعت الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أثناء الستينات ، حيث حققت الفئة الأولى من البلدان معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي قدره ٤٫٩ في المائة ومعدل نمو سكاني قدره ١٫١ في المائة سنويا ، مما ترتب عليه أن أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٣٫٨ في المائة سنويا .

١٦ - بيد أن الناتج المحلي الاجمالي لم ينم في السبعينات الا بنسبة ٢٫٢ في المائة سنويا في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، وهي نسبة تقل كثيرا عن النسبة المستهدفة وقدرها ٦ في المائة المقرر لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . وبسبب معدل نمو السكان البالغ ٢٫٦ في المائة ، لم يزد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان الا بنسبة ٢٫٦ في المائة في ذلك العقد ، أي بنحو ثلثي مستوى النمو المستهدف ، وهو ٣٫٥ في المائة المقرر بلوغه أثناء العقد الانمائي الثاني .

١٧ - وخلال السبعينات ، ضاق قليلا الفارق النسبي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والنامية ، ولكن هذا يعزى فقط الى ضعف الاداء الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو ، التي حققت نمواً في الناتج المحلي الاجمالي بلغ معدله ٣١ في المائة فقط مع نمو سكاني معدله ٨٠ في المائة سنوياً ، مما ترتب عليه أن أصبح معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٢٣ في المائة سنوياً . وعلاوة على ذلك ، فإن ببطء النمو في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كان له تأثير ضار كذلك على الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية ولذا كان الحجم المطلق للفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ أكبر مما كان عليه في عام ١٩٦٠ . ومن المسائل الأخرى التي تدعو الى القلق أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على مدى عقد السبعينات ككل . ورغم أن هذا الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يلزم بالضرورة أن يكون بداية لانحدار طويل الأجل ، فإنه يؤكد أن السنوات التي أعقبت المؤتمر العالمي للسكان قد شهدت تدهوراً في أداء الاقتصاد العالمي يفوق ما تشير اليه الأرقام الخاصة بالعقد ككل .

١٨ - وتخفي أرقام النمو الاجمالية هذه تفاوتاً أكبر فيما بين مختلف مجموعات البلدان النامية . وتشير القلق بوجه خاص البلدان التي تنتمي الى الفئة المنخفضة الدخل المستوردة للنفط . وذلك أن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان زادت بالكاد على معدلات نمو السكان أثناء السبعينات مما أسفر عن أن عدداً كبيراً من هذه البلدان لم يحقق الا أدنى معدل نمو ممكن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، في حين عانت بعضها من انخفاض فعلي . ونظراً الى وجود الانتكاس الاقتصادي في أوائل الثمانينات ، سيكون من الصعب للغاية على هذه الفئة من البلدان أن تبلغ المعدلين المستهدفين وهما ٧ في المائة في نمو الناتج المحلي الاجمالي و ٤ في المائة في نمو هذا الناتج للفرد الواحد على الوجه المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

١٩ - ورغم أن الاجراءات التي تتخذها البلدان النامية تتسم بأهمية أساسية ، فإن المساعدة الدولية ستكون ضرورية لبلوغ معدل النمو المستهدف في الناتج المحلي الاجمالي الذي تدعو اليه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وهو ٧ في المائة . ومع أن الجهود الوطنية المبذولة لتوليد مدخرات ضرورية لتمويل الاستثمارات المحلية ، فإنه لا يمكن تحقيق معدل النمو المستهدف هذا ما لم تتوفر كميات كافية من العملات الأجنبية لشراء المعدات التي لا تنتج محلياً . ولأسف فإن العديد من البلدان النامية يواجه الآن نقصاً في المدخرات المحلية وعجزاً تجارياً مما يتطلب اتباع سياسات لتشجيع الادخار وسياسات ترمي الى تخفيض الاستيراد وزيادة الصادرات . . . / . .

٢٠ - وهكذا تعتبر المدخرات وأدباء الاستثمارات مؤشرين هاميين على امكانيات التنمية الشاملة . وفي أثناء الستينات نما مجموع المدخرات في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي بمعدل ٨٨ في المائة . بيد أن هذا المعدل انخفض الى ٢٠ في المائة في فترة السبعينات . ومن الناحية الأخرى ، زادت معدلات نمو الاستثمار في فترة السبعينات على المعدلات التي سجلت في الستينات . وبحلول عام ١٩٨٠ شكل اجمالي الاستثمارات في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ٢٧٢ في المائة من مجموع الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان ، وهو رقم يقرب من نسبة ٢٨ في المائة المستهدفة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . غير أن هذا الاتجاه العوائقي في الاستثمار لم يمكن تحقيقه الا بزيادة الاقتراض من الخارج مما أدى الى تراكم الديون الدولية . وتقدر الآن ديون البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي المستحقة للبنوك والحكومات الأجنبية والوكالات الدولية بما يعادل ٧٠٠ بليون دولار تقريبا .

٢١ - وفيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ شهدت البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي حصتها من الصادرات العالمية تهبط من ٢٣ في المائة الى ٢٠ في المائة ، في الوقت الذي أخذت فيه حصتها في المستوردات العالمية تزداد من ١٦ في المائة الى ٢١ في المائة تقريبا . ونما مجموع صادرات البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي بمعدل ٨ في المائة في الستينات ولكن هذا المعدل لم يبلغ أكثر من ٤ في المائة في السبعينات ، وهو أدنى بكثير من النسبة المستهدفة في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني والتي حددت بنسبة ٧ في المائة على الأقل . ومن ناحية أخرى فإن مجموع مستوردات البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي والتي كانت قد نمت بمعدل حوالي ٦١ في المائة في الستينات ، نمت في السبعينات بمعدل ٨ في المائة ، وهو معدل يفوق بكثير نسبة ٧ في المائة المحددة في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

٢٢ - ان بعض هذه الاتجاهات تعكس الواقع المتمثل في ان العديد من البلدان النامية التي كانت تصدر المواد الغذائية في وقت من الاوقات أصبحت تواجه الآن الحاجة الى اطعام عدد من السكان اكبر من السابق بكثير . لذلك فقد لجأت هذه البلدان اما الى تخفيض صادراتها بدرجة ملحوظة أو حتى الى استيراد المواد الغذائية وموارد الطاقة من أجل سد الاحتياجات الغذائية للسكان الذين تتنامى اعدادهم بسرعة .

٢٣ - ونتيجة لهذه الاتجاهات ، زادت فجوة الموارد الخارجية للبلدان النامية المستوردة للنفط من ١٦ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي في الستينات الى ٣ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ . ومما يدعو الى مزيد من التشاؤم ان العجز في الموارد الخارجية يتوقع ان يبلغ ٦٣ في المائة من الناتج المحلي

الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠. ومن المتوقع ان يبلغ العجز في الموارد الخارجية للبلدان النامية المستوردة للنفط المنخفضة الدخل ٦٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠. في حين تضع التوقعات العجز في أقل البلدان نمواً بنسب قد تبلغ ١٣٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

٢٤- ومع ان النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية قد قيدته المستويات غير الكافية من المدخرات المولدة محلياً في الستينات والسبعينات، فان البوادر تدل على ان نقص العملات الاجنبية ايضا سيزيد من تقييد جهود هذه البلدان في الثمانينات والتسعينات.

٢٥- وما زال الجدل يدور حول العلاقة بين حجم الأسرة والمدخرات على مستوى الأسرة أو بين نمو السكان والمدخرات على مستوى الاقتصاد الوطني. واذا نظر المرء الى هذه العلاقة بمعزل عن العوامل الاخرى لوجد ان الأسر الأصغر حجماً والمعدلات الأقل في نمو السكان من شأنهما ان ييسرا الادخار سواء على الصعيد الاقتصادي للوحدة الصغيرة أو الصعيد الاقتصادي الشامل. غير انه نظراً الى ان القدرة على الادخار تعتمد على عوامل عديدة تتعدى الاعتبارات ذات الطابع الديموغرافي يصبح صعباً اثبات صحة هذه العلاقة بالطريقة التجريبية. ويصح هذا ايضا على الادعاء بأن انخفاض معدلات نمو السكان سيقفل الحاجة الى استيراد المواد الغذائية والوقود مما يجعل المزيد من العملات الاجنبية متاحاً لأغراض الاستثمار؛ ذلك ان التغييرات التي تطرأ على أنماط التنمية ومستويات المعيشة قد لا تقل أهمية عما سبق. وعلاوة على ذلك فان ثمة حاجة الى الجمع بين سياسات للتنمية المحلية تحبذ مستويات أدنى من الخصوبة وسياسات تقديم مساعدات داعمة ذات طابع تقني ومالي من قبل الاقتصادات المتقدمة النمو والمجتمع الدولي اذا أريد بلوغ الأهداف المقررة للبلدان النامية في خطة العمل وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث.

## باء - الاغذية والزراعة

٢٦- توصي الفقرة ٧٠ من خطة العمل بما يلي :

" في سبيل زيادة انتاج وتوزيع الاغذية لسكان العالم الآخذين بالازدياد ... تولي الحكومات أولوية عليا لتحسين طرق انتاج الأغذية والبحث عن تطوير مصادر جديدة للأغذية والانتفاع بفعالية أكبر بالمصادر القائمة".

٢٧- وقد طرأ تحسن كبير على الحالة العامة للمؤن الغذائية العالمية اليوم بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عقدين. اذ يوجد قدر أكبر من الوعي بضرورة الحد من حالات الجوع التي تحدث في اعقاب مواسم القحط، كما يوجد قطاع زراعي في البلدان النامية

أقوى بوجه عام وتلك بعض التطورات الرئيسية الطويلة الأجل التي حدثت في السبعينات. وعلى النطاق العالمي ، زاد نمو انتاج الاغذية اثناء الستينيات والسبعينات على معدل الزيادة في عدد السكان ويتوقع ان يستمر ذلك في المستقبل ومع ذلك فهناك اسباب تدعو الى القلق . فمنذ عام ١٩٧٨ أخذت تحدث تقلبات كبيرة في نصيب الفرد من انتاج الحبوب في العالم دون أن يكون هناك أى اتجاه عام نحو الزيادة . وفي عام ١٩٨٢ كان نصيب الفرد من انتاج الحبوب في العالم لا يزال دون المستوى الذى تحقق في عام ١٩٧٨ (٧) .

٢٨- وبما ان قدرا كافيا من الاغذية ينتج على النطاق العالمي لسد اجمالي الاحتياجات من الاغذية وان معدل النمو في انتاج الاغذية العالمي ينتظر ان يستمر في تجاوز معدل نمو سكان العالم ، فانه لا يوجد ما يدعو الى توقع نقص في الاغذية على المستوى العالمي في العقود القادمة . فعلى هذا المستوى ، لا تكمن المشكلة في اجمالي نمو انتاج الاغذية بقدر ماتكمن في توزيع هذه الاغذية وفي نقص القوة الشرائية بين الفئات المتدنية الدخل المعرضة للخطر من ناحية التغذية\* .

٢٩- اما في البلدان النامية ككل ، فقد زاد ايضا نصيب الفرد من انتاج الاغذية وكما زاد سكان هذه البلدان بنسبة تبلغ حوالي ٢٥ في المائة في السنة خلال عقد الستينات وأقل من ذلك بقليل خلال عقد السبعينات ، فقد زاد ناتجها الاجمالي من الاغذية بنسبة سنوية تبلغ ٣ في المائة اثناء العقديين الاخيرين ، وهو معدل استمر ايضا في السنتين الاوليين من العقد الحالي . وبالرغم من ان معدل النمو هذا تجاوز معدل نمو السكان ، فانه قصر دون نسبة النمو ٤ في المائة في السنة للانتاج الزراعي في البلدان النامية ، وهي النسبة التي دعي الى بلوغها في مؤتمر الاغذية العالمي لعام ١٩٧٤ (٩) ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . واذ ما استمرت هذه الاتجاهات ، فسوف يقصر ايضا الانتاج الزراعي دون معدل النمو السنوي المستهدف البالغ ٤ في المائة ، وهو الهدف الذى دعي الى تحقيقه مجددا في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

\* "اذا كان مستوى الطاقة اللازم للمحافظة على الجسم في حالة السكون هو المعدل الأيضي القاعدي ، فانه يفترض أن ١٥٠ من أمثال المعدل الأيضي القاعدي يكفي للمحافظة على الوظائف الحيوية للجسم . . . كما يفترض ان الفرد الذى يحصل على قدر دون هذا المستوى لا يمكنه ان يتكيف عن طريق تقليب نشاطه . وبناءً على ذلك ، ونتيجة لعدم توقّر هامش أمان لدى الفرد ، فان وزنه يبدأ في النقصان ؛ ويعتبر الفرد بهذا المعنى "معرضا للخطر" (٨) .

٣٠- ألا ان عدد السكان في بلدان نامية كثيرة لا يزال ينمو بمعدل أكبر من معدل انتاج الاغذية مما يفاقم بالتالي مشاكل نقص التغذية فيها الخطيرة بالفعل . وكذلك سجلت بالفعل بلدان نامية كثيرة انخفاضا في نصيب الفرد من انتاج الاغذية . واذا ما استمرت الاتجاهات الزراعية والديموغرافية الحالية ، يتوقع ان يزيد عدد الاشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنحو الثلث أى الى ٦٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٠٠ . وان تزيد الاحتياجات الاستيرادية للبلدان النامية من الحبوب وحدها من ١٠٠ مليون طن في عام ١٩٨٢ الى ٢٢٦ مليون طن بحلول عام ٢٠٠٠ . وما لم يزد الانتاج المحلي زيادة حادة أو يصبح في الامكان زيادة استيراد الحبوب الى هذا المستوى ، فسوف يزيد انتشار نقص التغذية عما هو عليه الآن ، وهكذا فانه يلزم اجراء تغييرات في الاتجاهات الزراعية والديموغرافية معا ، بالاضافة الى ادخال تحسينات في توزيع الدخل والموارد ، لتحقيق هدف القضاء على الجوع ونقص التغذية بنهاية هذا القرن ، حسب ما دعت اليه الاستراتيجية .

٣١- وعلى مدى العقدين الماضيين كانت تجربة بلدان افريقية كثيرة غير مرضية بوجه خاص . فقد زاد الانتاج الزراعي خلال الستينات في البلدان النامية في تلك القارة بمعدل سنوى يبلغ ٢١ في المائة ، بينما زاد عدد السكان بنسبة ٢٦ في المائة ، وفي السبعينات زادت الحالة سوءا حيث انخفض معدل نمو الانتاج الزراعي الى ١٧ في المائة ، بينما زاد معدل نمو السكان فبلغ ٢٩ في المائة .

٣٢- ان الطلب على الاغذية في البلدان النامية سوف يتضاعف تقريبا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات . وبالرغم من أن نمو السكان المتوقع هو السبب الرئيسي للزيادة في الطلب فان رفع الدخل الفردية ، لاسيما اذا بلغت هذه الدخل المستويات التي تدعو لها الاستراتيجية الانمائية الدولية ، سيزيد ايضا الطلب على الاغذية وتوجب تلبية هذا الطلب المتنامي زيادة معدل نمو الانتاج الزراعي على مدى العقود القليلة القادمة من الاتجاه الطويل الأجل البالغ نحو ٣ في المائة الى ٣٧ في المائة سنويا على الأقل وهو رقم لا يزال يقصر دون معدل نمو الانتاج السنوى المستهدف البالغ ٤ في المائة الذى حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٣٣- وقد زاد استيراد البلدان النامية للأغذية زيادة سريعة خلال عقد السبعينات وباتت بلدان كثيرة منها تعتمد بصورة متزايدة علي الاستيراد من عدد ضئيل من البلدان المتقدمة النمو ؛ ومع مرور كل سنة يصبح حتى بلوغ درجة محدودة من الاكتفاء الذاتي الغذائي أمرا صعبا بصورة متزايدة . ففي بلدان كثيرة لاسيما تلك الواقعة في جنوبي آسيا ، لن يكفي توسيع الاراضي الصالحة للزراعة لبلوغ الزيادة المطلوبة في انتاج



الاغذية. اما في البلدان النامية التي تواجه ندرة متزايدة في الاراضي فسوف تصبح زيادة المحاصيل من خلال استعمال قدر أكبر من المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والرى والميكنة ، وزيادة كفاءة استعمال هذه المدخلات أمرا لاغنى عنه (١٠) .

٣٤- وينبغي ان يكون تحسين توزيع الموارد الاساسية لانتاج الاغذية ، وكذلك توزيع الناتج الغذائي ، عنصرا اساسيا في أى استراتيجية طويلة الأجل ترمي الى تخفيف حدة النقص في التغذية . ولقد دعا المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام ١٩٧٩ بقوة الى تأكيد أهمية البرامج الريفية القائمة على أساس واسع والرامية الى تقليل الفقر والنقص في التغذية (١١) . أما في اطار القطاع الزراعي في البلدان النامية فينبغي ضمان تحسين امكانية الحصول على الاراضي والمياه والخدمات الصحية وكذلك تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية .

٣٥- وفي مجال التعاون الدولي ، فان المطلوب هو مواصلة الجهود الرامية الى تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة المساعدة المقدمة الى المنتجين الزراعيين في البلدان النامية ، ومن خلال تحسين الترتيبات اللازمة لضمان استقرار المؤن ، وزيادة نقل الاغذية الى البلدان والمجموعات السكانية المعوزة ، بما في ذلك ، عمليات نقل الأغذية في حالات الطوارئ ، دون اقتصار على هذه العمليات وحدها .

### جيم - الجوانب الاجتماعية للتنمية

٣٦- في الفقرة ٦٩ من خطة العمل أشير الى أنه " لا ينبغي اعتبار بني البشر مجرد مستهلكين بل ينبغي أن ينظر اليهم كمنتجين أيضا " . وتمضي الفقرة فتشير الى أن " استثمار الدول في صحة مواطنيها وتعليمهم يساهم مساهمة ضخمة في الانتاجية " . ولذلك ، توصي خطة العمل " بأن تؤكد الخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالمساعدة الدولية الموجهة لهذا الغرض على قطاعي الصحة والتعليم " .

٣٧- ان الصحة والتعليم هما عنصران رئيسيان في أي جهد يرمي الى توسيع قاعدة الموارد الوطنية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري . ذلك أن نوعية ومقدار التعليم وكذلك الحالة الصحية للقوة العاملة تؤثر تأثيرا قويا في توفر فرص العمالة . فضلا عن ذلك يمكن أن يقوم تقديم القطاع العام للصحة والتعليم ، بدور كبير في تخفيض أوجه عدم التكافؤ في الرفاه وفي التأثير على عناصر التغيير الديموغرافي .

٣٨- وان للعوامل الديموغرافية في البلدان النامية أثرا ضخما على قدرة الخدمات التعليمية والصحية على سد احتياجات السكان . وعلى وجه الخصوص ، فان الكثير من تكاليف البرامج في هذه المجالات يتفاوت تفاوتا مباشرا تبعا لحجم السكان .

### ١ - التعليم

٣٩- حدد في أوائل الستينات عدد من الأهداف الإقليمية الطموحة للتنمية التعليمية ، وبالرغم من أن هذه الأهداف لم يتم تحقيقها تماما ، الا أنه تم احراز تقدم هائل باتجاه بلوغها . ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ حققت بعض البلدان النامية زيادات في اجمالي التسجيل تبلغ ١٣٩ في المائة في مرحلة التعليم الابتدائي ، و ٣٤٣ في المائة في مرحلة التعليم الثانوي ، و ٣٨ في المائة في مرحلة التعليم العالي . وكنتيجة لذلك ، زادت نسبة اجمالي التسجيل في التعليم الابتدائي من ٦٠ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٨٦ في المائة في عام ١٩٨٠ ، أما في مرحلة التعليم الثانوي فزادت من ١٣ في المائة الى ٣١ في المائة ، وفي مرحلة التعليم العالي من ٢ في المائة الى أكثر من ٧ في المائة \* .

\* يتم حساب نسبة اجمالي التسجيل بالنسبة للمستوى التعليمي المعين ، بقسمة العدد الاجمالي للمُسجلين في المستوى التعليمي ، بصرف النظر عن العمر ، على عدد السكان في مجموعة العمر ، التي يتعين طبقا للأنظمة الوطنية ، تسجيلهم في هذا المستوى التعليمي ( ١٢ ) .

٤٠- ونظرا لأوجه التفاوت في نسب التسجيل الحالية والا اختلافات في معدلات نمو السكان ، فان بلوغ الهدف المتمثل في تسجيل الجميع في التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠ ، حسب ما نصت عليه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، يتطلب من البلدان النامية بذل جهود كبيرة . وفي الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ ، تقدر الزيادة المتوقعة في التسجيل بمرحلة التعليم الابتدائي في البلدان النامية بنسبة ٥٦ في المائة . كذلك ومن أجل المحافظة في عام ٢٠٠٠ على نسب التسجيل التي تم بلوغها في المدارس الابتدائية في عام ١٩٨٠ فان على البلدان النامية احداث زيادة في التسجيل بمدارسها الابتدائية تبلغ نحو ٢٥ في المائة ، وفقا للاسقاطات الدنيا للسكان ، و ٤٠ في المائة وفقا للاسقاطات المتوسطة ، و ٥١ في المائة وفقا للاسقاطات العليا ( انظر الفقرات ١١١ و ١٢٥ - ١٢٨ أدناه ) وتتقضي زيادة نسبة التسجيل ، بالطبع ، زيادة أكبر في معدل النمو . وهكذا ، فانه من أجل بلوغ النسبة المسقطة التي تبلغ ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ، فان على البلدان النامية (حسب الاسقاطات المتوسطة) احداث زيادة في التسجيل بنسبة ٥٥ في المائة خلال العامين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ ، بينما يتعين أن تكون هذه الزيادة بنسبة ٦٣ في المائة من أجل بلوغ هدف التسجيل مائة في المائة .

٤١- وبالرغم من حدوث تحسينات كبيرة في قطاع التعليم في البلدان النامية ، فان انخفاض مستوى التسجيل بالنسبة للاناث واستمرار الانقطاع عن الدراسة بمعدلات عالية لا يزالان مدعاة للقلق حيث انهما لا يتماشيان وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع ، والقضاء على الأمية . واذا لم تخفص معدلات الانقطاع عن الدراسة بصورة جذرية أثناء العقدين القادمين ، فقد لا تكفي حتى الزيادة الضخمة التي ستحدث في التسجيل في المستقبل لكسب المعركة التي تخوضها معظم البلدان النامية حاليا ضد الأمية .

٤٢- وبالأرقام المطلقة ، قصرت مكافحة الأمية عن أن تلاحق النمو الديموغرافي . ففي الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، زاد عدد الأميين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما وما فوق ، في العالم ككل من ٧٦٠ مليون الى ٨٢٥ مليون . واذا ما استمرت الاتجاهات السكانية والتعليمية الحالية فان من المتوقع أن يزيد هذا الرقم الى نحو ٩٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠ وما بعده . وهكذا ستكون هناك حاجة الى جهود اضافية ديموغرافية وتعليمية للقضاء على الأمية أو تخفيضها تخفيضا كبيرا بحلول عام ٢٠٠٠ ، حسب ما دعت اليه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٤٣- ويمكن ايضا دور النمو السكاني في تضخيم المهمة التعليمية التي تواجهها البلدان النامية بالحقيقة التي مؤداها أن نسبة ٥٠ في المائة من الزيادة في التسجيل في المدارس الابتدائية ، التي حققتها هذه البلدان خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ٠٠/٠٠ .

الى ١٩٨٠ ، يمكن أن يعزى الى النمو في عدد سكان هذه البلدان الذين بلغوا سن الدراسة الابتدائية . وستستمر العوامل الديموغرافية تلعب دورا رئيسيا في تحديد قدرة البلدان على تقديم قدر كاف ، من التعليم العالي النوعية لاعداد الطلاب المحتملة في المستقبل . ويصدق هذا بوجه خاص ، على البلدان النامية التي يقصر فيها النظام العادي عن سد الاحتياجات التعليمية للعدد المتزايد من صغار السن ، والتي تعلق آمالا كبيرا على أشكال متنوعة من التعليم غير المدرسي . ويتعين على البلدان الصناعية ، في المقابل ، أن تواجه المشكلة التي تتمثل في تكيف برامجها التعليمية لتواكب انخفاض أو تقلب اعداد المسجلين في المدارس .

٤٤- ورغم أن العلاقة بين التعليم والمتغيرات السكانية تتسم بدرجة بالغة في التعقيد ، توجه دلائل وفيرة على أن التعليم له صلة متزايدة بمعدلات الخصوبة ، والوفيات معا . وفي هذا الصدد ، يعد تعليم الاناث ذو أهمية خاصة . وبناء على ذلك ، قد تسهم اتاحة الفرص التعليمية للنساء في تخفيض معدلات النمو السكاني ، فضلا عن زيادة تحسين نوعية الحياة . وربما يؤثر التعليم ، بالإضافة لذلك ، في التوزيع الجغرافي للسكان ، وفقا للأماكن التي تتوفر فيها المرافق التعليمية ، وفرص العمالة للعمال المتعلمين .

## ٢ - الصحة

٤٥- رغم أن الصحة الجيدة قد تكون أكثر الجوانب حيوية في رفاه الفرد ، فإنها مثل التعليم ، تعتبر أيضا عنصرا حاسم الأهمية في عملية التنمية الوطنية الشاملة . ولذلك فإن أوجه الانفاق الحكومي على الصحة تمثل استثمارات رئيسية في مستقبل انتاجية القوى العاملة لأي بلد . ولهذه الأسباب فإن " توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " الذي دعت اليه الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية ، عندما اعتمدت تقرير واعلان المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية ( ١٣ ) ، والذي أعيد تأكيده في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، يظل هدفا رئيسيا للمجتمع الدولي .

٤٦- ولأن الرعاية الصحية الأولية تعتمد بالدرجة الأولى على القوة العاملة والموارد الموجودة محليا ، وتشجع اشراك المجتمع المحلي في عملية الرعاية الصحية ، فقد أصبحت عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات التي اعتمدتها كثير من البلدان النامية لتحسين الوضع الصحي لمعظم سكانها . وستكون العناصر الأساسية لهذا النهج موضع المناقشة فيما بعد من حيث صلتها بالمرض والوفيات ( انظر الفقرات ١٢٣ -

١٢٥ و ١٨٤ ) .

٤٧- ومن بين التقنيات المنخفضة التكلفة لتحسين صحة الطفل وبقائه في اطار الرعاية الصحية الأولية : رصد أنماط نمو الأطفال ، والعلاج بالامهات الفموية ، وتشجيع الرضاعة الطبيعية وممارسات الفطام الأفضل ، والتحصين الشامل للأطفال ، والمباعدة الكافية بين الولادات . وقد قامت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ضمن جهات أخرى ، بتشجيع هذه الأساليب وما يتصل بها . وقد شهد العقد الأخير ، في هذا الصدد ، تقدما في مجالي رعاية الامهات أثناء فترتي الحمل والوضع ، وتحصين صغار الأطفال .

٤٨- ويمكن لتخطيط الأسرة ، وهو عنصر أساسي آخر في الرعاية الصحية الأولية ، أن يسهم اسهاما له شأنه في تحسين الحالة الصحية في البلدان النامية . والمفروض أن يؤدي توفير المعلومات والخدمات للمرأة الى الاقلال كثيرا من المشاكل الصحية الناشئة عن التقارب الشديد بين الولادات ، وعن حالات الحمل في سن مبكرة جدا أو متقدمة ، وعن المضاعفات الناشئة عن حالات الاجهاض .

٤٩- ورغم حدوث بعض التقدم خلال العقد الماضي ، كان أكثر من نصف سكان البلدان النامية في عام ١٩٨٠ يفتقرون الى فرص الحصول على المياه المأمونة ، بل ان الظروف كانت أسوأ من ذلك فيما يتعلق بالمرافق الصحية ، مما أسهم في ارتفاع معدلات المرض والوفيات . ونظرا الى أن توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية السليمة تمثل أيضا جوانب هامة من الرعاية الصحية الأولية ، فان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه الذي انعقد في مار دل بلاتا دعا عند اقتراحه العقد الدولي لتوفير مياه الشرب الصحية ( ١٤ ) الى توفير الماء النظيف والمرافق الصحية للجميع بحلول عام ١٩٩٠ ، ولقيت هذه الأهداف اهتماما أوسع في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وحيث أن الاستثمار في مجال المياه والمرافق الصحية يحول مبالغ كبيرة من رأس المال عن المشاريع الانمائية الأخرى ، فانه يمكن تقليل مبالغ رأس المال المحول ، عن طريق الهبوط بنسب نمو السكان ، وتغيير توزيعهم الجغرافي .

٥٠- ومع أنه من المرجح أن يكون لنمو السكان عبء اضافي على نظم الرعاية الصحية في البلدان النامية ، فان كثيرا من الاقبال المتزايد على الخدمات الطبية في البلدان المتقدمة النمو سيكون مرتبطا بتقدم سن سكانها ، لا سيما بسرعة زيادة اعداد الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد . وستناقش هذه القضايا فيما يلي في الفرعين المتعلقين بالهيكل السكاني ( الفقرات ٣٧٦-٣٨٣ ) وبالعرض والوفيات ( الفقرات ١٣٨-١٦٨ أدناه ) .

٥١- وعلى العكس من ذلك ، ستكون لتحسين النظم الصحية آثار عميقة في حجم السكان وتوزيع أعمارهم . ومن المرجح أن يحقق التقدم الصحي في البلدان النامية أكبر أثر له في وفيات الرضع ، بينما يرجح أن تكون التحسينات في النظم الصحية في البلدان المتقدمة النمو موجهة نحو إطالة حياة المسنين وكذلك تحسين نوعيتها .

### ٣ - العمالة

٥٢- تقدم الفقرة ٦٩ من خطة العمل عددا من التوصيات التي لها آثار هامة بالنسبة للعمالة فهي توصي بأنه : " ينبغي تكييف أنماط الإنتاج والتكنولوجيا حسبما يحظى به كل بلد من الموارد البشرية . وينبغي للقرارات المتعلقة بآداب خال التكنولوجيا التي تحقق وفورات هامة في توظيف القوى العاملة أن تراعي الوفرة النسبية في الموارد البشرية " . وبالإضافة الى ذلك ، تؤكد الفقرتان ٦٤ و ٦٥ اللتان تتناولان تركيب السكان على أهمية توفير العمل للعدد المتزايد من الوافدين الجدد الى القوى العاملة في البلدان النامية خلال العقدين القادمين .

٥٣- وتوفير العمل هدف اجتماعي حيوي الأهمية لأنه يزود العامل بمهارات تلقى اقبالا في السوق ، وبمركز اجتماعي واحساس بالمشاركة في المجتمع الأوسع . لكن مكافحة البطالة والعمالة الناقصة أمر ضروري أيضا للقضاء على الفقر . ولذلك يجب على الاقتصادات الوطنية أن توفر عددا كافيا من الوظائف المنتجة والمجزية ، وهي مهمة شاقة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة ، والعمالة الناقصة والزيادات المتوقعة في القوى العاملة .

٥٤- وقد دعا المؤتمر العالمي الثلاثي المعني بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقييم الدولي للعمل ، المعقد في عام ١٩٧٦ ، الى تحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ ( انظر E/5857 ) . وكررت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الاعراب عن هذا الهدف وجعلته أحد الأهداف الأساسية للعقد .

٥٥- بيد أن تحقيق العمالة الكاملة بحلول عام ٢٠٠٠ يطرح تحديا هائلا . ذلك أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية خلال السبعينات ، والانتكاس الاقتصادي العالمي في مستهل الثمانينات ، وما اقترن بذلك من انتشار التكنولوجيات الموفرة للأيدى العاملة ، أمور تجعل من الصعب على هذه البلدان أن تستوعب قوة عاملة سريعة النمو تبلغ زيادتها ، حسب الاسقاطات ، ٢٢ في المائة سنويا خلال السبعينات ، ٢٣ في المائة خلال الثمانينات ، و ٢٥ في المائة خلال التسعينات .

ويجب عليها ، بالأرقام المطلقة أن تجد عمالا لـ ٧٠٠ مليون وافد جديد الى القوى العاملة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ .

٥٦- ويعتبر أحد العوامل الرئيسية في نمو القوى العاملة في مختلف البلدان في كافة أنحاء العالم ، زيادة عدد الأشخاص صغار السن ، الذين يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ، والذين سيسعى العديد منهم للحصول على عمل . وقد نما عدد هؤلاء الأشخاص ، الذين يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ، في العالم ككل ، من ٦٦١ مليون نسمة في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٩٤٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ ، كما سيتجاوز هذا الرقم ، طبقا لفئة الاسقاطات المتوسطة ، ١١٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠ . وسيزيد عدد الأشخاص صغار السن في هذه الشريحة العمرية ، فيما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٠ بحوالي ٥٢٠ مليون نسمة في البلدان النامية ، وثلاثة ملايين نسمة فقط في البلدان المتقدمة النمو .

٥٧- ومن الصعب تقييم اتجاهات البطالة بدقة في البلدان النامية ، حيث يعم الافتقار الى المعلومات ، وتختلف طبيعة البطالة اختلافا بينا عما هي عليه في البلدان الصناعية . فمعظم القوى العاملة في البلدان النامية تشتغل بأنشطة صغيرة الحجم ، منخفضة الانتاجية ، تتمثل في الزراعة التقليدية وقطاع الخدمات غير المؤسسي . ونظرا لعدم حدوث توسع كاف في القطاع المؤسسي فان نتيجة زيادة الأيدي العاملة لا تظهر دائما في شكل بطالة صريحة ، اذ أن القطاعات التي تتسم بارتفاع معدلات العمالة الناقصة ، في العادة ، تستوعب هذه الاضافات الحاصلة . ويؤدي هؤلاء الوافدون الجدد الى استمرار انخفاض الانتاجية وانخفاض الدخل للذين تتسم بهما هذه القطاعات .

٥٨- ويمثل اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي للبلدان اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام ١٩٧٥ (انظر A/10112 ، الفصل الرابع) مرشدا هاما لتحسين حالة العمالة في البلدان النامية . ومن شأن تحقيق الهدف المقرر وهو أن يكون للبلدان النامية ٢٥ في المائة من انتاج الصناعات التحويلية العالمية بحلول عام ٢٠٠٠ ، حسبما دعا اليه اعلان ليما ، أن يسهم كثيرا في توسيع العمالة في القطاع الرسمي وبالتالي في زيادة انتاجية العمل في هذه البلدان .

٥٩- والحقيقة أن انتاج الصناعات التحويلية في البلدان النامية نما بمعدل سنوي قدره ٦٫٥ في المائة فقط خلال السبعينات ، وهي نسبة تقل كثيرا عن الهدف المقرر لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وقدره ٨ في المائة . ومع ذلك تدعو

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث حاليا الى توسيع ناتج البلدان النامية من الصناعات التحويلية بنسبة سنوية قدرها ٩ في المائة . وهكذا بيد وأن هذا الهدف سيكون عزيز المعال .

٦٠- ومن المهم في تصنيع البلدان النامية تشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تتميز بالكفاءة وتقوم على كثافة الأيدي العاملة ، مع اهتمام خاص باستحداث وتطبيق التكنولوجيات المناسبة . وقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المعقود في عام ١٩٧٩ توجيهها هاما في هذا الصدد يستهدف تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا وتسهيل نقل التكنولوجيا (١٥) . فالقدرة على اجراء البحوث والتطوير التكنولوجي تتركز حاليا الى حد كبير في البلدان المتقدمة النمو . ونتيجة لذلك يلزم أن توجد في البلدان النامية الموارد البشرية والمؤسسات الضرورية لانتقاء وتكييف التكنولوجيات الجديدة وفق الحاجات المحددة لهذه البلدان .

٦١- ولقد قيل أن سرعة نمو السكان في كثير من البلدان النامية تسهم مباشرة في زيادة البطالة بزيادة عدد الوافدين الجدد الى القوى العاملة ، وتسهم بصورة غير مباشرة من خلال تقليل قدرة الأسر على التوفير ، وتحويل الموارد العامة من الاستثمار الى توفير خدمات الصحة العامة والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية لأعداد متزايدة من الأفراد ، مما يعوق تكوين رأس المال الضروري لزيادة العمالة . بيد أن من الممكن معادلة تلك الآثار الضارة المحتملة للنمو السكاني السريع ، بصورة تامة ، أو تخفيف حدتها على الأقل ، من خلال احداث تغييرات هيكلية وتطبيق سياسات جيدة التخطيط في مجال العمالة والتنمية . وفي البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة والتميز بانخفاض معدلات الخصوبة ، يعزى ارتفاع معدلات البطالة الى حد كبير ، الى عوامل اقتصادية على الصعيد الكلي مثل السياسات المتعلقة بالائتمانات والفائدة ومشاكل ميزان المدفوعات . بيد أنه قد يكون دخول أعداد كبيرة من مواليد أواخر الخمسينات والستينات صفوف القوى العاملة والزيادة الكبيرة في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة من العوامل المساهمة أيضا في ارتفاع معدلات البطالة . وبوجه عام ، فان معدلات العمالة والبطالة تتحدد على المدى الطويل بمزيج من عوامل منها الاتجاهات السكانية ، وأنماط التغير التكنولوجي ، ومعدلات اشتراك القوى العاملة ، وبعض المقومات الاجتماعية - السياسية الخاصة التي تتسم بها أنماط معينة من التنمية . أما على المديين القصير والمتوسط (٥ سنة) فقد تعجز سياسات الخصوبة عن احداث تأثير هام في مشكلة العمالة لأن معظم الوافدين - المتوقع انضمامهم الى القوى العاملة قد ولدوا فعلا . الا أن حل مشاكل العمالة ، على المدى الطويل ، لعدد كبير من البلدان النامية سوف يتطلب ، في جملة أمور ، تخفيض كبير في معدلات الخصوبة .



## دال - الموارد الطبيعية والبيئية

٦٢- جاء في الفقرة ٧٠ من خطة العمل أن " من المحتمل أن تكيّف جميع البلدان نفسها وفي داخلها جميع القطاعات الاجتماعية على استخدام الموارد الطبيعية بطريقة أرشد وبدون اسراف حتى لا يحرم البعض مما يبدده الآخرون " .

٦٣- وأن تلك التوصية تنبع من حقيقة أن مقابلة التوقعات المتزايدة للسكان المتزايدى النمو في جميع أنحاء العالم قد زاد كثيرا من معدل استخدام الموارد الجديدة وغير المتجددة على السواء وهي تعكس أيضا الاعتقاد بأن الكثير يمكن انجازه من خلال السياسات الديموغرافية وغير الديموغرافية على السواء لايجاد توازن متصل بين استخدام الموارد وزيادة قاعدة الموارد . ومن المهم في هذا الصدد ملاحظة أن مخزون الاحتياطيات المؤكدة والقبلة للاستغلال الاقتصادي لما يسمى بالموارد غير المتجددة يمكن زيادتها عن طريق اكتشاف مستودعات جديدة وادخال تحسينات على تكنولوجيا الاستخراج ؛ ويمكن فضلا عن ذلك خفض معدلات استنفادها بصورة حادة عن طريق حفظها واعادة تدويرها واحلال مواد أخرى . وتلك الأساليب مطبقة أيضا في حالة الموارد المتجددة وفي حالات عديدة من الممكن زيادة المعدل الذي تتجدد به تلك الموارد .

٦٤- ومن وجهة نظر عالمية فإن تسخير امدادات الموارد المعدنية (عدا موارد الطاقة) من أجل التنمية المعجلة لا يثير مشكلة الندرة المطلقة ولكن مشكلة استغلال المصادر التي تتزايد صعوبة الوصول اليها ؛ وعلى ذلك فإن القلق بشأن الموارد المعدنية يتصل أساسا بارتفاع الأسعار وفي حين تبدوا احتياطيات الموارد الطبيعية كافية لمقابلة الطلب المتزايد خلال السنوات المتبقية من هذا القرن ، فستكون هناك حاجة في الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٥ الى الاعتماد على المخزون غير المؤكد أوغير الاقتصادي في الوقت الراهن وذلك الاعتماد سيزيد الحاجة الى الاستثمار والتقدم التكنولوجي والحفظ واعادة التدوير . وفي ظل تلك الظروف سيكون من المطلوب تعاون دوليا مثل الذي تم تحقيقه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، لتحقيق استغلال فعال وعادل ومعقول للموارد .

٦٥- وتبدو الاحتياطيات المؤكدة لمصادر الطاقة التقليدية (وهي النفط والغاز والفحم) كافية لمقابلة أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وستكون كافية حتى عام ٢٠٠٠ . وستكون الاحتياطيات المؤكدة للفحم كافية حتى عام ٢٠٥٠ . فضلا عن ذلك اذا كانت أصبحت الموارد المقدرة في الوقت الحاضر ولكن غير المؤكدة أوغير الاقتصادية حاليا مقاحة فان امدادات مصادر الطاقة التقليدية ستكفي حتى عام ٢٠٢٥ على الأقل .

٦٦- وعلى الرغم من أن توفر موارد الطاقة التقليدية خلال العقد بين القادمين يسد وأنه لا يثير قلقاً كبيراً على الصعيد العالمي، فإن هناك أسباباً وجيهة للقلق إزاء التوازنات الإقليمية. ومننا على ذلك، دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لعام ١٩٨١ المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم محسوس وسريع في مجال التحول من نمط الاستهلاك الطاقة يقوم بصفة أولية على أساس الهيدروكربونات إلى نمط يعتمد بصفة متزايدة على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (١٦) واعترفت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بأنه:

" نظراً لامكانية استنضاب الامدادات من الوقود الأحفوري المتاح للاقتصاد العالمي واستخدام هذه الموارد بصورة تنسم في كثير من الأحيان بالتبديد وعدم الكفاءة فإنه يتعين على وجه السرعة اعتماد تدابير فعالة لصونها أو تحسين مثل هذه التدابير أو كلا الأمرين معاً ولا سيما من قبل البلدان المتقدمة النمو التي تستهلك الجزء الرئيسي من الانتاج العالمي من الهيدروكربونات " (١٧).

٦٧- ومن الصعب أن يتم مباشرة قياس درجة تحسن العدالة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بنصيب الفرد في استخدام الموارد. ومع ذلك يمكن استخدام عدد من المؤشرات كتقديرات تقريبية لمدى استمرار حالات عدم المساواة في استخدام الموارد. وفي البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي بلغ الاستهلاك السنوي من الطاقة الرئيسية التجارية ٣٦٥ برميل من المعادل النفطي للفرد في عام ١٩٧٣ وزاد إلى ٣٩٣ برميل من المعادل النفطي للفرد في عام ١٩٨٠ في حين أن الاستهلاك السنوي للفرد في البلدان النامية بلغ ٢٣ برميل من المعادل النفطي فقط في عام ١٩٧٣ و ٢٩ برميل من المعادل النفطي في عام ١٩٨٠. وهكذا فإن البلدان النامية التي تضم نحو ثلاثة أرباع سكان العالم استهلك فقط ١٠٪ في المائة من إجمالي الطاقة الأولية التجارية العالمية في عام ١٩٧٣ وزاد النصيب فقط إلى ١٢٪ في المائة في عام ١٩٨٠.

٦٨- وتعترف خطة العمل بأن الاستخدام الفردي للموارد العالمية أكثر ارتفاعاً بكثير في المناطق المتقدمة النمو عنه في المناطق النامية وتحت البلدان المتقدمة النمو على اعتماد السياسات الملائمة في مجال السكان والاستهلاك والاستثمار (الفقرة ١٩). وخلال السنوات التالية لا نعقد المؤتمر العالمي للسكان اعتدل بصورة كبيرة الاستخدام الكلي للموارد بواسطة البلدان المتقدمة النمو. وفي مجالات مثل استخدام موارد الطاقة أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي المقترن بزيادة الأسعار وتدابير الحفظ إلى اختلاف حاد عن نمط تسارع الاستخدام الفردي للوقود الأحفوري الذي ساد خلال ربع القرن السابق في البلدان المتقدمة النمو.

٦٩- ولم يؤد ذلك الاعتدال في استخدام الموارد العالمية بواسطة البلدان المتقدمة النمو إلى حفز ارتفاع مقابل في الاستخدام الفردي للموارد بواسطة البلدان النامية . ويعتد هذا بصفة جزئية انعكاساً لنقص رأس المال الواقع في تلك البلدان في وقت توجد فيه حاجة عاجلة إلى استثمارات جديدة لتمويل التحول من النفط إلى مصادر الطاقة البديلة (المتجددة كما أمكن ذلك) والتحسينات في الزراعة وتجديد رأس المال وإيجاد فرص عمل للأعداد الكبيرة التي ستدخل صفوف القوة العاملة خلال الفترة المتبقية من هذا القرن . وعلاوة على ذلك فإن التباطؤ في النمو الاقتصادي في البلدان النامية قد صاحبه انخفاض متكافئ في معدل نمو استهلاك الطاقة .

٧٠- وقد تناولت المناقشة السابقة للأغذية والتغذية بصفة أولوية الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لانتاج الأغذية ويبدو أن احتمالات التوسع في الأرض الصالحة للزراعة وتحسين الغلال تبعث على التفاؤل ولكن عندما يؤخذ البعد البيئي في الاعتبار تبدو الاحتمالات أقل بريقاً . ويمكن أن يستخدم مفهوم قدرة الأرض على إعاشة السكان كإطار مفيد يتم داخله الربط بين السكان ومستويات الرفاهية والموارد والقيود البيئية . ويمكن تعريف هذا المفهوم باعتباره مستوى للسكان في إقليم ما يمكنهم في المستقبل المنظور الاحتفاظ بمستوى معين من المعيشة عن طريق استخدام الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى والتكنولوجيا والمؤسسة والمهارات . وفي حين يمكن زيادة قدرة الأرض فإن هذا يمكن أيضاً أن يزيد من مخاطر التعرية والتصحر والتشبع بالمياه وملوحة التربة وإزالة الأحراج . ويزيد عن هذه المخاطر حقيقة أن سياسات صيانة الأرض تكون في أغلب الأحيان قاصرة وتجعل مهمة مقابلة الاحتياجات المتزايدة من الأغذية في بلدان نامية عديدة أكثر قابلية لزيادة تدهور قاعدة موارد الأرض .

٧١- وإن التوفر الظاهري لمناطق واسعة من الأرض غير المتعلقة هو أمر خادع . ففي حالة أمريكا اللاتينية يتوقع لثلاثي التوسع المسقط في الأرض أن يتم في مناطق تكون فيها المخاطر البيئية مرتفعة . وعلى الرغم من أن الأعداد المتزايدة من المزارعين الصغار يمكن أن تسبب في أضرار ضخمة في محاصيلها للحصول على مزيد من الأرض، فإن الآثار البيئية للأنشطة الزراعية التجارية الكبيرة مثل استخدام تكنولوجيات غير مناسبة يمكن حتى أن تكون أكثر خطورة .

٧٢- وعلى الرغم من أن التنمية الزراعية الرأسالية الكثيفة يمكن أن تؤدي إلى نمو أسرع لانتاج الأغذية فإنها يمكن أيضاً أن تزيد من تركيز ملكية الأرض ورأس المال والانتاج وذلك تساهم في ندرة الأرض . وفي المقابل فإن زيادة عدد الأشخاص الذين لا يملكون أرض يمكن أن تساهم في خلق مشاكل أخرى عديدة اجتماعية واقتصادية بما في ذلك المعدلات المفرطة للهجرة الداخلية وطالة واسعة لليد العاملة وتدوير التربة والأحراج والحيوانات البرية .

٧٣- وفي البلدان النامية التي تضم ١١ بلدين هكتار من الأحراج المغلقة فانه من المتوقع أن يختفي ثلثها بحلول عام ٢٠٠٠ في المقام الأول بسبب تقطيع الأشجار من الأرض من أجل إنتاج الأغذية . وحيث تكون الأراضي ملائمة والتكنولوجيا المناسبة متاحة فان إزالة الأحراج من أجل الزراعة يمكن أن تكون مستوصبة ؛ طالما أنها مصحوبة بحماية مصادر المياه والحفاظ على المناطق الطبيعية وتطبيق استخدامات الأرض المتصلة . ولكن معظم عمليات إزالة الأحراج اليوم تتم في الأراضي غير الملائمة للزراعة . والأسباب الرئيسية لإزالة الأحراج هي الإفراط في جمع خشب الوقود وقطع الأخشاب بطريقة غير منتظمة وانتشار الزراعة ذات الطابع الكفافي والزراعة ذات الطابع التجاري . فضلا عن ذلك فان المكاسب المؤقتة في الأراضي الزراعية عن طريق إزالة الأحراج قد قابلها عادة التدهور السريع في خصوبة التربة والآثار السلبية فيما يتعلق بالقدرة على الاحتفاظ بالمياه .

٧٤- فضلا عن ذلك فانه اذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة في تحويل الأحراج فان الافا وربما ملايين من أنواع النباتات والحيوانات قد تنقرض خلال العقد بين المقبلين . ويمكن أن تكون الخسارة في المنتجات الصناعية والزراعية المحترقة والمواد الطبيعية الجديدة والموارد الجينية كبيرة . وسبب فقدان الموئل بصفة أولية من المقدّر أن نحو ١٠٠٠ نوع من الطيور والتدييات مهددة حاليا بالانقراض . وقد ركزت استراتيجيات الحفاظ العالمية بصفة خاصة على الحاجة الى تأمين التنمية بينما تستمر في نفس الوقت انتاجية الموارد الطبيعية المتجددة وحماية الحيوانات البرية والتنوع الوراثي (١٨) .

٧٥- واستمر التصحر على نطاق واسع خلال السنوات العشر الماضية وجرى سنويا فقد أو اعاقة حوالي ٦ ملايين من الهكتارات نتيجة للاستغلال غير المناسب والجفاف الشديد المتكرر . وقد رآن تعرية التربة في عام ١٩٨٠ هدد معيشة ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون نسمة .

٧٦- ومن شأن التصحر في حالة عدم مكافحته ، أن يؤدي بحلول عام ٢٠٠٠ الى تعرية شديدة لمساحة اضافية تماثل في الكبر المساحة الصحراوية الحالية . والنسبة لاجمالي المساحة المدمرة ، فان معظم الخسائر ستكون في الأراضي العشبية ، ولكن الانخفاضات في الخصوبة في أراضي المحاصيل المعتمدة على الأمطار والتشبع بالمياه والطنسوحة في الأراضي المروية من شأنها أن تؤدي الى أكبر خسارة اقتصادية .

٧٧- وان تآكل التربة السطحية وتعريتها مشكلة خطيرة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في آن واحد ، ولا سيما في المناطق القارية التي كثيرا ما تكون فيها التربة السطحية دقيقة ومجهدّة من هطول الأمطار . وثمة اتجاه متزايد نحو فلاحه الأراضي البهاشية ونحو تكثيف زراعة المحاصيل . وجاء هذا الاتجاه ، الى حد كبير ، نتيجة لانقزال الفلاحين الى التلال ، ونتيجة لانخفاض مساحات الأراضي البور في مناطق زراعة الأراضي

الجافة ، ونتيجة لتلف المدرجات وأحزمة الأشجار الواقية لاستيعاب الآلات الزراعية الأكبر حجماً . وما فتئت زيادة عدد الفلاحين الذين يمارسون الزراعة التنافسية تؤدي إلى المزيد من تعرية التربة باعتبار أنه لا يتاح في الغالب من الأراضي الخالية ما يكفي للسطح بغسرات مناسبة لراحة الأرض . كما أن نواتج التآكل تسبب خسارة كبيرة في موارد الطاقة من خلال غرينة مواقع السدود الكهرمائية . كما يقدر أن نحو نصف الأراضي المروية في العالم مرتته الملوحة وزيادة القلوية والتشبع المفرط بالمياه .

٢٨- وبالرغم من وجود امدادات مناسبة من المياه العذبة على الصعيد العالمي فقد يوجد نقص محلي في المياه ولا سيما في المناطق الكثيفة السكان . وبالإضافة إلى مياه الشرب المأمونة فمن الضروري وجود مصادر مياه رخيصة يمكن الاعتماد عليها لأغراض الري ، ولكن التنافس المتزايد على المياه للاستخدام الحضري والصناعي سوف يلقي عبثاً شديداً على الامدادات المتاحة للزراعة .

٢٩- وعلى الرغم من أنه ينبغي أن يكون من الممكن في كل بلد تقريباً إشباع الاحتياجات الغذائية لعدد كبير جداً من السكان فإن إشباع الاحتياجات على مستوى أعلى من ذلك سيكون أصعب . ومع تزايد عدد السكان قد تضيق كثير من البدائل الانمائية ومن بينهم المحافظة على الخصائص المستحصية للبيئة الطبيعية .

٨٠- ومع أن الفقرة ٧٠ من خطة العمل لا تتناول البيئة صراحة ، فإن التوصية التي تتضمنها مستمدة مباشرة من مبادئ وأهداف خطة العمل . وتذكر الفقرة ١٤ (د) ، في جملة أمور ، أنه "يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، في الصياغة الديمقراطية للأهداف والسياسات السكانية الوطنية ، امدادات وخصائص الموارد الطبيعية وتنوع البيئة إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . . . . " . والمثل ، فإن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث تذكر " أنه من الضروري تجنب تدهور البيئة واعطاء الأجيال المقبلة ميزة البيئة السليمة " ، وأن " هناك حاجة لضمان عملية انمائية اقتصادية يمكن أن تكون متسكة من الناحية البيئية على المدى البعيد وتحمي التوازن الايكولوجي " (١٩) .

٨١- وانسجاماً مع العوامل الأخرى أدى النمو السكاني إلى زيادة استخدام الطاقة التجارية التي يمكن أن تؤثر في المناخ عالمياً وإقليمياً ومحلياً . وقد أدى هذا النمو إلى زيادة كبيرة في انبعاثات أكاسيد الكبريت والأزوت ؛ وهذا هو سبب الأمطار الحمضية التي أضرت بالحياة المائية في المياه الداخلية محلياً وفي البلدان القريبة على حد سواء . ومن المحتمل أيضاً أن تضر الغابات والمحاصيل حالياً بسبب الأمطار الحمضية . ويبدو أن الدقائق الموجودة في الغلاف الزمهريري قد زادت خلال العقد الماضي بما في ذلك من آثار محتملة ، ولكن غير محددة بعد ، على المناخ . ويقدر أن استمرار إطلاق المركبات

الكربونية الكهربية الفلورية يمكن أن يستنزف في النهاية طبقة الأوزون المحيطة بالأرض . كما أن مركبات ثاني أكسيد الكربون قد زادت ببطء خلال السبعينات ، وذلك ، أساساً ، نتيجة زيادة استخدام الوقود الأحفوري وإزالة المنتشرة للأحراج . ويمكن للزيادات المستمرة في التركيز الجوي لثاني أكسيد الكربون أن تغير أنماط درجة الحرارة وسقوط الأمطار ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة وخطيرة على الزراعة في كثير من البلدان .

٨٢- كما استمر القلق بشأن آثار المواد الكيميائية الزراعية على البيئة . فإن استهلاك الأسمدة ، الذي كان يبلغ نحو ٧٠ مليون طن في ١٩٧٠/١٩٧١ قد زاد إلى نحو ١٠٧ ملايين من الأطنان في ١٩٧٨/١٩٧٩ . وعلاوة على ذلك ، فإن تآكل الطبقات العليا من التربة ، بالإضافة إلى الاحتياجات المتزايدة إلى الإنتاج الغذائي ، يستلزم زيادة كبيرة في استخدام الأسمدة الكيميائية . وقد لوثت النترات والأسمدة الأخرى المياه الجوفية والسطحية ، مع ما يترتب على ذلك من أخطار بالنسبة للحياة المائية والصحة البشرية . كما أن استخدام المبيدات الحشرية الكيميائية قد زاد بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي ، مع ما في ذلك من آثار ضارة بالنبات والحيوان .

٨٣- وبالرغم من أن " المشكلة البيئية " تناقش عامة على أساس موضوعها ، فإنها تدور حول العلاقات الترابطية بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . وتؤكد خطة العمل العالمية للسكان أهمية هذه الروابط في الفقرة ١٥ ( د ) بهدف " تقدم الفهم الوطني والدولي للعلاقات المعقدة فيما بين مشاكل السكان والموارد والبيئة والتنمية ، وتعزيز إيجاد نهج تحليلي موحد لدراسة هذه العلاقات الترابطية والسياسات ذات الصلة بالموضوع " .

٨٤- ومنذ عام ١٩٧٤ ، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن فهم هذه التفاعلات ضروري للصياغة الوطنية للاستراتيجيات الانمائية الطويلة الأجل ، وأنه يلزم ، للقيام بذلك ، أساليب جديدة ، مؤسسية ومنهجية على حد سواء .

### ثانيا - وضع السياسات السكانية

٨٥ - تتناول خطة العمل العالمية للسكان ، في القسم الفرعي الأخير من توصياتها المتعلقة باتخاذ اجراءات في مجال تعزيز المعارف والسياسات ، سألتني وضع وتقييم السياسات السكانية (الفقرتان ٩٤ و ٩٥) . و " من المقترح انشاء وحدة لمعالجة الجوانب السكانية ، ووضع تلك الوحدة في مستوى رفيع من مستويات الهيكل الاداري الوطني . . . . " . ومن الموصى به كذلك أن تخضع السياسات السكانية " لعمليات منهجية ودورية لتقييم فعاليتها . . . . " ، وأن " تدمج في الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الشاملة . . . . " .

٨٦ - وفيما يتعلق بما أوصي به من ادماج التدابير والبرامج السكانية في " الخطط والبرامج الشاملة الاجتماعية والاقتصادية " للبلدان ، فان عملية الاستعراض والتقييم للم تلق تقريبا أية معارضة من حيث المبدأ ، فيما بين البلدان النامية . وحيثما يوجد تخطيط انمائي منظم ، وهذه هي الحال فيما يتعلق بالأغلبية الكبرى من البلدان النامية ، فان مسألة السكان تؤخذ دائما في الاعتبار الى حد ما . وعلاوة على ذلك ، فان التوصية المؤيدة للادماج ، قد أعيد تأكيدها من جانب الحكومات في صكوك دولية أخرى ، بما في ذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، فضلا عن عدة مشاورات اقليمية .

٨٧ - بيد أنه على صعيد الممارسة الفعلية لصياغة الخطط ، يوجد اتفاق عام على أنه مازال هناك الكثير مما يجب انجازه . فعلى الرغم من أن مبدأ الادماج يحظى بالموافقة مباشرة ، فان موضوع السكان لا يزال يعالج في الممارسة الفعلية في أحيان كثيرة على أنه متغير د خيل ، يجري تناوله بالدرجة الاولى في شكل اسقاطات سكانية تستند الى تحليل ديموغرافي .

٨٨ - وقد حددت مجموعة متنوعة من العوامل على أنها عوامل يحتمل أنها تسهم في البطء الذي تجرى به عملية الادماج التام . ومن بين العوامل الملاحظة في تجربة بلدان شتى ، عدم كفاية العاملين والقصور عن ايجاد نظرية مجدية من الناحية التنفيذية ، والتنافس مع قضايا أخرى ، والمشاكل التنظيمية التي لم يتم حلها .

٨٩ - ويوصف الافتقار الى العاملين عادة بأنه يكون في حالات قليلة مسألة نقص مطلق ، ويكون في أغلب الاحيان حاجة غير ملبة الى الخبرة التقنية ، لدى الأشخاص الذين يوجد لديهم في نفس الوقت فهم شامل للظروف المحلية . وهذا يعكس بشكل هام جدا حقيقة أن التخطيط لأغراض التنمية ومن أجل تحقيق أهداف السياسة السكانية ،

ليس مجرد ممارسة تقنية بل هو أيضا وأساسا أمر من أمور توفر المكانية السياسية والاجتماعية .

٩٠ - وهناك مشكلة كان التقدم المحرز بشأنها بطيئا بصورة مثبطة ، هي مشكلة الخروج بأسس نظرية موثوق بها وصالحة للاستخدام ، لادماج السياسات والبرامج السكانية في السياسات الانمائية الوطنية . وقد تحققت مكاسب هامة خلال السنوات التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالسكان في مجال فهم العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى . بيد أن ذلك الفهم يعجز في أغلب الأحيان عن الوصول الى المستوى اللازم من الدقة والموثوقية ، لكي يكون أساسا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج . ولا يزال يحدث في أغلب الأحيان أن لا يجد القائم بالتخطيط لديه ، في مواجهة مجموعة متنوعة من الخيارات البرنامجية ، تقييم واضح للناتج الديموغرافية المترتبة على كل من الخيارات الممكنة .

٩١ - وما يزيد الى حد كبير من صعوبة المشكلة المتعلقة بالحصول على المعلومات اللازمة بشأن العلاقات الترابطية السكانية/الاجتماعية/الاقتصادية ، والمتعلقة أيضا باستخدام تلك المعلومات ، أن الروابط وقنوات التغذية المرتدة ، تكون بصورة نمطية غير مباشرة ، وتتضمن في كثير من الأحيان آثارا متغيرة للتأخر الزمني . وبشكل هذا التعقيد في جزء منه تفسيراً للتجربة المخيبة للأمال الى حد ما لاستخدام النماذج الاقتصادية القياسية الكبيرة كأداة لادماج موضوع السكان في التخطيط الاجتماعي/الاقتصادي .

٩٢ - وهناك مشكلة من نوع آخر ما برحت تبطئ الاتجاه الى تحقيق الادماج ، هي التنافس بين المسائل السكانية والمسائل الأخرى على الحصول على الأولوية التي يمنحها القائمون بالتخطيط . ولوحظ أن التخطيط الانمائي في الخمسينات كان يركز بصورة غالبية على المسائل الاقتصادية وحدها . وأضيف التخطيط الاجتماعي في الستينات ، وعلى مدار السبعينات أولى اهتمام متزايد لموضوع السكان . وقد اتسعت دائرة الاهتمام مؤخرا لتشمل سألتي الموارد والبيئة . وبالمثل فان الاهتمامات المتعلقة بالسياسة السكانية نفسها قد نزعت الى الاتساع بمرور الوقت . ومن ذلك مثلا أن البلد الذي كان تستحوذ على اهتمامه في البداية مسألة سكانية واحدة ، مثل سرعة التحضر ، يجد عادة أن اهتمامه سرعان ما يتجه الى مسائل سكانية أخرى ، مثل النمو والخصوبة والوفيات .

٩٣ - وعلى الرغم من ذلك ، فانه في سياق استعراض طبيعة التنافس مع المسائل الأخرى ، لوحظ وجود عدة مصادر رئيسية للمقاومة . فأولا يوجد في بعض الأحيان جمود عام في التخطيط ، يستمر في التركيز على المتغيرات الاقتصادية . وقد اشتد هذا الاتجاه



الى حد ما في الفترة الأخيرة ، عندما انتشرت ظروف الانهالك الاقتصادي الشديد ؛  
فمع تركيز على ظروف الأزمات القصيرة الأجل ، نزع موضوع الاسكان ، بأفاقه الطويلة الأجل  
بالضرورة ، الى فقدان الصدارة . والى جانب ذلك ، ظهرت الأزمة الراهنة أيضا على هيئة  
نقص في الموارد المتوفرة للحكومات للتدخل في الميادين المختلفة ، بما في ذلك مجال  
السياسة الاجتماعية السكانية ، وثانيا فان المدة الزمنية القصيرة بالضرورة للتخطيط الانمائي ،  
والتي هي عادة خمس سنوات ، تشير لا محالة بعض المشاكل أمام ايلاء أولوية عالية  
للمسائل السكانية . وأخيرا فانه كانت هناك حالات حال فيها دمج السياسات  
والبرامج السكانية أنه كانت تعتبر أساسا مسألة قطاعية بحتة ، وسأله يوجد لها حل  
واضح ومباشر أيضا . ويلاحظ مصدر المقاومة هذا بوضوح عندما تكون المسألة السكانية  
محددة على أنها النمو المفرط الذي يتعين علاجه بواسطة تنفيذ برنامج فعال لتنظيم  
الأسرة .

٩٤ - وقد ثارت بشكل متكرر بعض المشاكل التنظيمية لدى انشاء القاعدة المؤسسية  
التي يعتزم أن يجرى بواسطتها دماج السياسات والبرامج السكانية مع الجوانب الأخرى  
للتخطيط الانمائي . ويتعلق معظم تلك المشاكل بمسألة تحديد أفضل موضع في اطار  
مجموعة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط الانمائي ، لاسناد المسؤولية المتعلقة بالشؤون  
السكانية ، وتحديد الطريقة التي ينبغي أن تحدد بها الاختصاصات . ونظرا للاختلاف  
الكبير في هيكل الحكومة من بلد الى آخر ، فضلا عن التباين الشديد في الأحوال  
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموقراطية ، فانه لا يمكن لحل واحد لهذه المسألة  
أن يكون هو الحل الأفضل على الصعيد العالمي . بيد أنه يلزم عند نقطة معينة ، البت  
في درجة الأولوية النسبية التي ينبغي ايلائها للصلاحيات المركزية مقابل الصلاحيات  
القطاعية ، وتحديد درجة اللامركزية ، والبت فيما ينبغي أن تكون عليه العلاقات  
مع مجلس وطني لتنظيم الأسرة أو مع شكل آخر للجنة مشتركة بين الوكالات لتنسيق السياسة  
السكانية ، حيثما يوجد أي منهما . وقد تم في معظم الحالات حل تلك المسائل ، ولكن  
بعد اجراء قدر من التجارب التنظيمية واعادة التكيف .

٩٥ - وقد كان هناك بوجه عام تقدم بسيط ولكن مستمر في عملية انشاء " وحدات  
لمعالجة الجوانب السكانية " لتعزيز دماج موضوع السكان في التخطيط الانمائي . واستنادا  
الى نتائج الاستقصاء السكاني الخامس فيما بين الحكومات ، فانه حتى سنة ١٩٨٣ ، كانت  
٢٠ في المائة من الحكومات التي أرسلت ردودا ، والتي يتجاوز عددها المائة بقليل ،  
قد أنشأت وحدة مسؤولة عن أخذ المتغيرات السكانية في الحسبان في عملية التخطيط  
الانمائي ( ٢٠ ) . وكان احتمال أن تكون قد أنشئت وحدة كهذه أرجح بقليل في حالة  
البلدان النامية منه في حالة البلدان المتقدمة النمو ؛ ان كانت النسبتان في هذا الصدد  
٢٤ في المائة و ٦٢ في المائة .

٩٦ - ومن الأمور التي قد تعتبر مشجعة بصورة خاصة ، ما ورد من أن أكثر من نصف عدد هذه الوحدات قد أنشئ بعد سنة ١٩٧٤ ، بل وأن أكثر من ربع ذلك العدد قد أنشئ خلال الثمانينات . وتبين هذه البيانات وجود تقدم مستمر في إنشاء وحدات سكنية على غرار ما أوصت به خطة العمل العالمية للسكان .

٩٧ - وباختصار ، فإن التقدم المحرز في ادماج موضوع السكان في التخطيط الانمائي ، بما في ذلك إنشاء وحدات على مستوى عال داخل الهيكل الإداري الوطني يعهد اليها بالسيولة المحددة عن دعم ذلك الادماج ، كان أقل سرعة مما ينبغي ، ولكنه كان مع ذلك تقدماً حقيقياً .

٩٨ - ويقصد بالتقييم ، أساساً اجراء استعراض للأدلة ذات الصلة ، بغية تحديد مدى ما حققته البرامج المصممة لبلوغ أهداف السياسة السكانية ، وبغية انتاج معلومات من شأنها تحسين أداء البرامج . ومن ثم فإنه يلزم توفر أدلة بشأن كل من مدخلات البرامج ونواتجها من حيث ما نتج من آثار على المتغيرات السكانية ، كما حددتها أهداف السياسة السكانية . ومن اللازم بالإضافة الى ذلك ، توفر فهم نظري سليم للعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط المدخلات بالنواتج . وتتناسب اجراءات التقييم بالطبع مع البرامج التي تعالج جميع جوانب السياسة السكانية وهي : الوفيات ، والخصوبة ، والهجرة الداخلية وكذلك الهجرة الدولية . وتلاحظ بوضوح عدة اتجاهات هامة في استخدام التقييم .

٩٩ - أولاً بيد وأن هناك اعترافاً متزايداً من جانب المسؤولين عن وضع البرامج وتنفيذها بجدوى التقييم المستمر . وهذا هو الحال بصورة خاصة في الحالات التي يكون قد مر فيها عدد من السنوات على وجود البرامج ، ويكون من المتعين تكيفها مع ما يطرأ على الأحوال من تغييرات - وهي تغييرات يرجع حدوثها جزئياً الى تلك البرامج ذاتها . ومن ثم فإن نفس وجود برامج للعمل في شتى الميادين السكانية لوقت طويل قد أضاف قوة دافعة لاستخدام اجراءات التقييم . وعلاوة على ذلك ، فإنه وإن كان يصعب تأييد الافتراض التالي ببرهان رسمي ، فإن الاستعراض العام للسياسة السكانية يشير الى أن أوسع استخدام للتقييم يوجد في أفضل البرامج من حيث ادارتها وأشدّها من حيث الفعالية . ومن الجدير بالذكر أنه كان للجهود الوطنية فضل الاسهام الرئيسي في هذا التوسع في استخدام تقييم البرامج .

١٠٠ - وثانياً ، فإن استعراض المؤلفات العلمية يبيّن وجود نمو مستمر في صحة ودقّة كثير من الاجراءات المستخدمة في البحث التقييمي . ولقد كان التقدم ملحوظاً بأكبر درجة فيما يتعلق ببرامج تنظيم الأسرة ، وكان محسوساً وإن لم يكن منتشرًا فيما يتعلق ببرامج

الحد من الوفيات ونسبة الاصابة بالأمراض ، وكان ضئيلا نسبيا فيما يتعلق بالسياسات المتصلة بأنماط الهجرة ومستوياتها . وتحسنت القدرة على قياس مدخلات البرامج - وهي الأموال ، والعاملون ، والمرافق ، فضلا عن الخصائص النوعية بدرجة أكبر للمدخلات ونواتج البرامج ، سواء من حيث قياس المراحل المتوسطة من أداء البرامج أو من حيث قياس تحقيق الأهداف النهائية للبرامج ، وذلك مع تزايد الخبرة في تنفيذ البرامج .

١٠١ - وقد تيسر احراز التقدم جزئيا نتيجة لما طرأ من تحسينات على تلبية بعض الاحتياجات من البيانات الأساسية . ان آن أي عملية تقييم يجب أن تستند بصورة شديدة الى بيانات كمية ، بما في ذلك التعدادات السكانية واحصاءات السجلات المدنية ، وما يجري دوريا من دراسات استقصائية باستخدام العينات وما يجري منها لأغراض خاصة ، وسجلات تشغيل البرامج ، مثل الميزانية واحصاءات العاملين والخدمات . والبيانات هي إحدى المدخلات الأساسية لأي عملية تقييم مجدية ، ولكن مجرد توفرها لا يضمن أن يكون الناتج هو اعداد تقييم دقيق واستخدامه . ومن الواضح أنه قد أحرز ، خلال السنوات التي مرت منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالسكان ، تقدم ملموس في تلبية الاحتياجات الى البيانات الأساسية (انظر الفقرات من ٣٩١ الى ٤٠٣ أدناه) . بيد أن عدم كفاية البيانات من الناحيتين النوعية والكمية لا يزال مشكلة في كثير من البلدان .

١٠٢ - ومن المدخلات الأخرى اللازمة لأجراء تقييم مفيد ، العاملون المهرة ، فكما هو الحال بالنسبة لكثير من الأنواع الأخرى من الأنشطة الانمائية ، فان نقص وجود هؤلاء العاملين هو مشكلة خطيرة . ولا يزال الجهد مستمرا على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء (فيما يتعلق بالأخير فان ذلك يجري بصورة ملحوظة جدا عن طريق مراكز التدريب الديموغرافي الإقليمية والأقليمية التابعة للأمم المتحدة) من أجل توفير ما يلزم من التدريب التقني ، بيد أن النقص في عدد العاملين لا يزال مستمرا فيما يتعلق بمعظم مستويات المهارة .

١٠٣ - فضلا عن ذلك ، فقد أدت في السنوات الأخيرة بعض التسويات أو التخفيضات في الأموال المتاحة للبرامج السكانية ، الى تخفيضات مصاحبة في الأموال المتوفرة لدعم التقييم . وعند ازدياد التنافس للحصول على الدعم المالي ، يكون هناك ميل الى محاولة استيعاب التخفيضات في المجالات التي لا تندرج تحت بند التقديم المباشر للخدمات ، ويحتمل أن تعاني أنشطة مثل التقييم .

١٠٤ - وهكذا ، فان ما يمكن مواجهته من مصاعب فيما يتعلق بمدخلات التنفيذ الرسمية يعوق ، بشكل واضح ، القدرة على استخدام التقييم بقدر أكبر ، كما تطلب خطة العمل . بيد أن الحالة تتمثل ، بالتأكيد ، في أن عدم توافر نموذج نظري مقنع وفعال لربط

مدخلات برنامجية معينة ونواتج وسيطة معينة بالآثار فيها يتعلق بتحقيق أهداف السياسة السكانية ، وتعقد الأهداف والتدابير نفسها ، يمثلان أكبر تحديد للتوسع في استخدام التقييم بوصفه أداة إدارية .

١٠٥ - أما المساهمات في إيجاد تفهم أفضل للروابط القائمة بين المدخلات والمخرجات البرنامجية ، فتستمد ، عموماً ، من الجهود المتواصلة المبذولة في مجال البحث العلمي الاجتماعي المعني بالسكان ، وليس ، بالضرورة ، من الأعمال الرامية بالذات إلى تلبية الحاجة إلى إجراء عمليات التقييم . أما الاتجاهات الموجودة في عملية التحليل ، على المستوى النظري ، فقد عولجت ، بشكل أكبر في موضع آخر من هذا التقرير (الفقرات ٤٠٤ - ٤٢٥) . أما ما ينبغي ملاحظته في السياق الحالي فهو فقط الاتجاه الأخير للنظريات المتعلقة بالخصوصية ونسبة الوفيات والهجرة نحو توسيع نطاق ما يؤخذ في الحسبان من متغيرات . فعلى سبيل المثال ، أولى اهتمام متزايد لأهمية أثر العوامل الاقتصادية على صعيد الأسرة ، وللاطار الاجتماعي المؤسسي لسلوك الخصوصية . وبالمثل ، اتسع تفهم البلدان النامية لخبرتها فيما يتعلق بنسبة الوفيات ليأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية المحيطة ، إلى جانب العوامل البيولوجية الأضيق حدوداً ، والتي هي موضع الاهتمام التقليدي في الممارسة الطبية . ويمكن لذلك التوسع في النماذج النظرية أن يزيد بدرجة كبيرة من حساسية عملية التقييم . بيد أنه يزيد ، في نفس الوقت ، من صعوبتها بما يتطلبه من تحليل لمجموعة من العلاقات أعقد بكثير ، ومن استخدام مجموعة أكبر من البيانات .

١٠٦ - وإن زيادة تعقد الأهداف المحددة للسياسات السكانية قد زادت من صعوبة تقييم آثار البرامج . ففي حالة السياسات المتصلة ، مثلاً ، بالتناسل ، وتشكيل الأسرة ، ومركز المرأة ، فإن الأهداف والتدابير الواردة في خطة العمل العالمية للسكان تتضمن توفير وسائل تحقيق الانجاب المسؤول للأشخاص الراغبين في ذلك ، كما تتضمن تحقيق التكامل بين برامج تنظيم الأسرة والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات التي تستهدف تحسين نوعية الحياة الأسرية ، فضلاً عما تتضمنه من مجموعة كبيرة من الأهداف الانمائية التي من المسلم عموماً أن لها أثراً على الإطار الاجتماعي - الاقتصادي للقرارات المتخذة بشأن الانجاب يميل إلى خفض مستويات الانجاب . وحيثما تشتمل تلك التدابير المتكاملة على أهداف متعددة ، لا على هدف وحيد ذي بعد واحد ، تصبح مهمة التقييم أعقد . ولا يمكن اعتبار ذلك ، بالطبع ، نقداً لاستخدام التدابير المتكاملة ، إذ أن السياسات لا توضع لكي يسهل تقييمها ، بل على العكس ، فإن الهدف من عملية التقييم هو خدمة أهداف السياسة ، أي كانت هذه الأهداف . ومع ذلك ، يجب أن يراعى التعقيد المتزايد للمراعاة الواجبة في أي استعراض أو تقييم للتقدم المحرز نحو إقرار أي تقييم منهجي ودورى للسياسات أو البرامج السكانية .

١٠٧ - وتوجد حالات مماثلة فيما يتعلق بالبرامج والسياسات المعنية بنسبة الوفيات والهجرة . ففي مجال نسبة الوفيات ومعدل الإصابة بالأمراض ، فإن الرعاية الصحية الأولية ، المترسمة للاتجاهات التي اقترحها مؤتمر ألما - آتا ، والتي أخذ بها العديد من البلدان النامية وكثير من البلدان المتقدمة النمو ، تجعل عملية التقييم أعقد بكثير مما كانت عليه عندما كانت الخدمات الصحية تقتصر إلى حد كبير على التدابير العلاجية والوقائية التقليدية . بل ان في مجال الهجرة ، حيث يكون من الأرجح للآثار غير المباشرة للسياسات الانمائية ، والتي تكون أهدافها الرئيسية غير التوزيع السكاني ، ان تفوق بكثير أثر السياسات المباشرة للتوزيع السكاني ، وحيث تتراكم آثار السياسات على فترة طويلة من الزمن ، تكون عملية التقييم أصعب . كما ينبغي تأكيد التعقيد والأهمية الكبيرة للذان يتسم بهما توسيع عملية التقييم بحيث تشمل تقييم مدى ما تحقق من تنسيق وتكامل بين السياسات السكانية وغيرها من السياسات الانمائية .

١٠٨ - وأخيرا ، فإن من الجدير بالملاحظة أن تقييم البرامج السكانية قد استرعى ، خلال السنوات التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالسكان ، مزيدا من الاهتمام في البلدان المتقدمة النمو ، بنفس القدر الذي استرعه في البلدان النامية . ومع ظهور الجديد من القضايا السكانية التي أصبحت تمثل موضع اهتمام بالنسبة للسياسات في البلدان المتقدمة النمو ، ظهرت كذلك احتياجات ومشاكل جديدة في مجال التقييم . فعلى سبيل المثال ، يلاحظ أن محاولات تغيير السلوك المتعلقة بنمط الحياة ، من خلال التدابير غير المباشرة والتعليم العام ، بوصف ذلك وسيلة لخفض نسبة الوفيات ومعدل الإصابة بالأمراض ، قد اجتذبت قدرا من الفحص التقييمي الدقيق ، مثلما فعلت مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى التأثير على تدفقات الهجرة الداخلية وعلى أنماط توزيع السكان . وقد أصبح من الشائع بشكل تدريجي ومتزايد أن يطلب رسميا ، في تلك البلدان ، إجراء دراسات دورية لتقييم الآثار ، بوصف ذلك عنصرا من عناصر السياسات السكانية وغيرها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية .

١٠٩ - ولا يجاز واختتام مناقشة التقييم في مجال تنفيذ السياسات والبرامج السكانية ، نقول انه كان هناك تقدم مطرد مستمر خلال السنوات التي انقضت منذ عقد المؤتمر العالمي المعني بالسكان ، بيد أنه لم يتحقق أي تقدم مفاجئ . وكان استخدام التقييم مقبولا عموما من حيث المبدأ ، سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة ، كما صار مقبولا بصورة متزايدة ، في التطبيق ، إلا أن عدم كفاية البيانات والموظفين والأموال وفضلا عن بعض المشاكل النظرية الصعبة ، لا تزال تعرقه .

### ثالثا - الاتجاهات والاحتمالات والأهداف والسياسات السكانية

#### ألف - نمو السكان

١١٠ - نتيجة للتحسن على مدار الزمن في نوعية البيانات وتوافرها ، يجري باستمرار تنقيح التقديرات والاسقاطات السكانية . وفي التقرير الحالي تستخدم التحليلات والمناقشة أحدث التقويمات التي تجريها الأمم المتحدة مرة كل سنتين للتقديرات والاسقاطات السكانية . ويستند هذا التقويم الى تحليل دقيق لكافة البيانات الديموغرافية المتاحة حتى نهاية عام ١٩٨٢ ، وهو يتضمن تقديرات لحجم السكان في كل دولة وتركيباتهم ومعدلات الخصوبة والوفيات وكذلك معدلات الهجرة ، حيث يكون ذلك مناسباً ، المستمدة من أساليب متنوعة للتقدير تناسب كل حالة على حدة (٢١) . على انه يجب ملاحظة ان البيانات المتوافرة تتفاوت تفاوتاً كبيراً في نوعيتها وشمولها . وتفتقر بعض البلدان ، حتى في يومنا هذا ، الى المعلومات الديموغرافية السكانية ، كما ان مصادر البيانات ، بالنسبة للعديد من البلدان ، ليست متكاملة على الوجه الصحيح . ولهذا السبب ، فان التقديرات والبيانات المعروضة في هذا التقرير ، مع فائدها في بيان الاتجاهات الرئيسية والفروق الإقليمية ، لا ينبغي أن تفسر تفسيراً أضيق مما يجب .

١١١ - وتعرض الاسقاطات السكانية للأمم المتحدة في ثلاث صور مختلفة هي التقدير المتوسط والعالي والمنخفض . ورغم ان هدف التقدير المتوسط هو بيان أكثر احتمالات المستقبل ترجيحاً في ظل الظروف المتوقعة في الوقت الحاضر ، فان التقديرين العالي والمنخفض يبينان النطاقات الممكنة ، وليست الجامعة ، لسالك النمو البدلية التي تعكس ما يكثف المستقبل من شكوك . ولئن كانت التقديرات الثلاثة جميعاً تعكس تحسيناً مستمراً في معدلات الوفيات ، فانه يفترض أن تنخفض معدلات الخصوبة في المستقبل اذا كانت حالياً مرتفعة أو تزيد اذا كانت في الوقت الحاضر أقل من معدل الاحلال . وهكذا فان الالتقاء حول مستوى الاحلال يتوقع أن يتم في منتصف القرن المقبل تقريباً . ولا شك في ان سرعة التغير في معدلات الخصوبة والوفيات ستتأثر ، في جملة أمور ، بالسياسات السكانية التي تتبعها الحكومة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد .

١١٢ - وفي العرض التالي ، يقسم العالم الى افريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، وأمريكا الشمالية ، وشرق آسيا ، وجنوب آسيا ، وأوروبا ، واقيانوسيا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ( انظر الجدول ١ للاطلاع على قائمة بالبلدان والأقاليم والمناطق موزعة حسب المنطقة الإقليمية والمنطقة دون الإقليمية ) . وفي التقسيم الثنائي ، الى بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية ، تتضمن المجموعة الأولى أمريكا الشمالية ، وأوروبا والاتحاد السوفياتي ، وكذلك اليابان وأستراليا ونيوزيلندا .

الجدول ١ - البلدان والأقاليم والمناطق موزعة حسب المنطقة الاقليمية والمنطقة دون الاقليمية

أولا - افريقيا		ثانيا - أمريكا اللاتينية		ثالثا - أمريكا الشمالية		رابعا - شرق آسيا		خامسا - جنوب آسيا		سادسا - اوروبا		سائلا - افريقيا		ثالثا - ٢٤ - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
١ - شرق افريقيا		٦ - الكاريبي		١٠ - أمريكا الشمالية		١١ - شرق آسيا		١٢ - شرق آسيا (أخرى)		١٣ - شرق آسيا		١٤ - جنوب شرق آسيا		١٥ - جنوب آسيا	
الاطليم البريطاني في المحيط الهندي		أنتغوا		برمودا		الصين		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		بلغاريا		أيرلندا		أفغانستان	
اثيوبيا		بربادوس		سانت بيار وميكلان		اليابان		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		بولندا		أيسلندا		إيران (جمهورية - الإسلامية)	
أوغندا		بورينيو		فرن لا د		البحر		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		رومانيا		جزر شاندل		باكستان	
بوروندي		تيمور		كندا		بنغلاديش		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		هولندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
جزر القمر		جزر الأنتيل الهولندية		الولايات المتحدة الأمريكية		ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
جمهورية تنزانيا المتحدة		جزر البهاما				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
جيبوتي		جزر تركس وكايكوس				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
زامبيا		جزر فرجين البريطانية				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
زيمبابوي		جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		سانت لوسيا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		سانت كيرستوف ونيلز				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		غرينادا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		غواتيمالا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		كوستاريكا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		الكاميرون				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		كوت ديفوار				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		ليبيريا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		مالي				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		موريتانيا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		النيجر				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		نيجيريا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		بنين				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		بوتسوانا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		جنوب افريقيا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		سوازيلند				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		ليسوتو				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		ناميبيا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		غينيا				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		سنت				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		تونس				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		الجزائر				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		الجمهورية العربية السورية				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		السودان				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		الصومال				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		مصر				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	
ساحل العاج		البحرين				ملاو		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		كندا		جزر فوكلاند		بنغلاديش	

ملحوظات

- تشمل أقاليم رودريغو وصانت براندون .
- تشمل أنتستن وترينستان دا تشينا .
- تشمل البيانات التي تتعلق بجمهورية البانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية البيانات ذات الصلة بشأن برلين التي لم تعد لها بيانات منفصلة ، وذلك دون الاغلال بأي مسألة تتعلق بوضع المدينة قد ينطوي عليها الأمر .
- تشمل جزر كوكس (كلنج) ، وجزر الكريستال وجزيرة نورفولك .
- تشمل أيضا جزر كانتون وانديري .
- تشمل جزر كارولين وبارينا وبارشال .
- تشمل جزر جونستون ، ميدواي ، بيتكين ، توكيلو وبيك .

## ١ - الاتجاهات والاحتمالات

(أ) الاتجاهات العالمية

١١٣ - زاد عدد سكان العالم ، في العقد الذى مضى منذ تاريخ انعقاد مؤتمر السكان العالمي في بوخارست عام ١٩٧٤ ، من ٤ بليون الى ٤ر٨ بليون نسمة ، وأبحوالي الخمس تقريبا (الجدول ٢) . ومقدار هذه الزيادة التي بلغت على وجه أكثر دقة ٧٧٠ مليون نسمة ، أكبر قليلا من العدد الحالي لسكان الهند ، أو لمجموع عدد السكان الحالي في كل من الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، والمملكة المتحدة وفرنسا مجتمعة . وحدثت نسبة ٩٠ في المائة من هذه الزيادة في البلدان الأقل نموا في العالم .

١١٤ - ويقدر أن معدل النمو السنوي لسكان العالم قد انخفض ، ما بين الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ والفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، من ٢ الى ١٫٧ في المائة . وحدثت هــذـه الانخفاضات في البلدان المتقدمة النمو وفي مجموعة البلدان النامية على السواء . ومن بين بلدان المجموعة الثانية كان للانخفاض الحادث في الصين أهمية كبيرة ( من ٢٫٤ الى ١٫٢ في المائة سنويا ، خلال نفس الفترة ) . وإذا استبعدت الصين من مجموعة البلدان النامية ، يصبح الانخفاض في معدل النمو لهذه المجموعة أقل أهمية بكثير ، بالرغم من انه لا يزال يعتبر انخفاضا ملحوظا ( من ٢٫٥ الى ٢٫٤ في المائة سنويا ) . ويرجع السبب في ذلك الى أن انخفاض معدل الخصوبة في البلدان النامية باستثناء الصين ، الذي يبلغ حوالي ١٥ في المائة من معدل الخصوبة الكلي ، قد ألغى أثره تقريبا انخفاض مقابل في معدل الوفيات .

١١٥ - على ان هذا الانخفاض في معدل نمو سكان العالم جدير بالملاحظة من المنظور التاريخي . وذلك ان معدل النمو ، الذي ظل يتزايد منذ القرن الثامن عشر ، قد بلغ أوجه على ما يبدو في أواخر الستينات عند معدل ٢٫١ في المائة سنوياً ثم أخذ في الانخفاض بعد ذلك . وتتسم عطية انقاص سرعة معدل النمو في الوقت الحالي ، بالبطء الشديد ، ويتوقع كذلك أن تزداد بطئاً في المستقبل القريب . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو ، يمكن أن ينخفض معدل زيادة السكان في العالم الى حوالي ١٫٥ في المائة في نهاية القرن الحالي (اسقاطات الأمم المتحدة للتقدير المتوسط) . أما اذا لم تنجح الجهود المبذولة لتخفيض معدل الخصوبة في صفوف البلدان النامية ، فيمكن أن يرتفع معدل النمو أكثر حتى من المستوى الحالي خلال الفترة المتبقية من القرن ( ١٩٨٠ في المائة مقدرة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ في اسقاطات الأمم المتحدة للتقدير العالي ) .



وقد انخفضت هذه الزيادة السنوية في السنوات القليلة التالية نتيجة للهبوط الحاد في سكان الصين ثم تحول الى زيادة ثابتة في الجزء الأخير من السبعينات . وقد تجاوزت الزيادة السنوية في الوقت الحاضر مستوى عام ١٩٧٤ وتقدر بحوالي ٢٨ مليون نسمة .

١١٦ - وفيما يتعلق بحجم السكان ، كان عدد سكان العالم عام ١٩٧٤ يتزايد بمعدل ٧٧ مليون نسمة سنوياً . ولم تخف الزيادة السريعة لسكان العالم بشكل ملموس خلال السنوات العشر الماضية . وعلاوة على ذلك ، يتوقع أن تتجاوز الزيادات السنوية في عدد سكان العالم خلال السنوات الـ ٣٥ المقبلة الرقم الحالي ، وأن تصل الى ٨٩ مليون كحد أقصى في الفترة الممتدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ . ويرجع السبب الرئيسي لهذه الزيادة السنوية المتصاعدة الى الأعداد الكبيرة نسبياً للنساء اللواتي سيكن في سن الانجاب في العقود المقبلة .

١١٧ - وكان الانخفاض الأخير في معدل النمو العالمي ذا مغزى أيضاً في سياق التقدير الديموغرافي الوارد في خطة العمل السكانية العالمية التي اعتمدت في بوخارست عام ١٩٧٤ . وبالرغم من أن النطاق المتوقع ، في ذلك الوقت ، لمعدل النمو خلال السنوات العشر التالية كان يتراوح بين ٢١ في المائة (تقدير عال) و ١٧ (تقدير منخفض) فقد كان يعتقد بصورة عامة أن معدلاً للنمو مقداره ١٩ في المائة (تقدير متوسط) سيستمر خلال السبعينات . وعلاوة على ذلك ، أثبتت الاتجاهات الفعلية خلال العقد الماضي أنها متمشية مع الرقم الذي حدده الاسقاط للتقدير المنخفض . وتشير التحليلات التفصيلية للاتجاهات السكانية في البلدان المنفردة أن التنمية الوطنية وبرامج الحكومات وسياساتها السكانية كانت عناصر هامة في هذا التغيير (للاطلاع على التفاصيل ، انظر الفقرات ٢٥٨ - ٢٦٠ أدناه) .

١١٨ - ولم يحدث ابطاء معدل نمو سكان العالم بشكل متعادل فيما بين الأجيال المختلفة في العالم . ورغم أن الاختلاف في الاتجاهات كبير سواء فيما بين البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية ، فإن مجموعة الدول النامية أظهرت انخفاضاً في الأرقام المطلقة ، من ٢٥ في المائة في السنوات ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ الى ٢ في المائة في السنوات ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ ، أكبر من الانخفاض الذي حققته البلدان المتقدمة النمو ، حيث تراوح في هذه الفترة بين ٩.٠ و ٦.٠ في المائة . ومن ناحية المناطق الإقليمية الجغرافية ، كان الانخفاض أكثر دلالة في آسيا ، حيث كان معدل النمو ٢٤ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ وانخفض الآن الى ١٧ في المائة . وفي داخل آسيا ،

كان الانخفاض أوضح في شرقي آسيا (من ٢٣ الى ١١ في المائة) منه في جنوبي آسيا (من ٢٤ الى ٢٢ في المائة) . وكان انخفاض معدل النمو في أمريكا اللاتينية متواضعا بالمقارنة ، إذ هبط من ٢٥ الى ٢٣ في المائة خلال فترة السنوات العشر المقارنة . وعلى بقية المناطق الاقليمية الأخرى ، يبدو أن معدل نمو السكان في افريقيا ارتفع بدلا من أن يهبط ، وذلك من ٢٧ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى انخفاض بطيء لكنه مستمر في معدل الوفيات .

الجدول ٢ - المؤشرات الديموغرافية الرئيسية

المنطقة، السنوات (١)	حجم السكان (بالملايين)	معدل التفسير السنتوي (نسبة المائة) (١)	معدل المواليد التقريبي (١) (لكل ١٠٠٠ تسمة)	معدل الوفيات التقريبي (١) (لكل ١٠٠٠ تسمة)	معدل الخصوبة الكلي (١) (لكل ١٠٠٠ تسمة)	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	نسبة وتقسيمات المواليد (١) (لكل ١٠٠٠ مولود)	سكان الحضر (النسبة المئوية)	عدد المدن التي يبلغ سكانها أربعة ملايين فأكثر
<b>العالم</b>									
١٩٧٤	٣ ٩٩٤	٢٠٠٣	٣٢٢٧	١٢٢٧	٢٥	٥٥٤	٩٤	٣٨٠	٢٨
١٩٨٤ (متوسط)	٤ ٧٦٣	١٦٧	٢٧٢٣	١٠٦	٣٦	٥٨٩	٨١	٤١٢	٤١
(عالي)	٦ ٣٦٧	١٧٤	٢٥٩	٨٧	٣٣	—	—	—	٦٩
٢٠٠٠ (متوسط)	٦ ١٢٧	١٥٢	٢٤١	٩١	٣٠	٦٣٥	٥٨	٤٨٢	٦٦
(منخفض)	٥ ٨٩٩	١٢٩	٢٢٣	٩٤	٢٧	—	—	—	٦٤
(عالي)	٩ ١٨٥	١٣٣	٢٠٩	٧٧	٢٨	—	—	—	١٥٠
٢٠٢٥ (متوسط)	٨ ١٢٧	١٢٣	١٧٦	٨٤	٢٣	٧٠٠	٣١	٦٢٥	١٣٥
(منخفض)	٧ ٢٧٨	١٠٩	١٥٠	٩٢	٢٠	—	—	—	١٠٧
<b>البلدان المتقدمة النمو</b>									
١٩٧٤	١ ٠٨٥	١٨٩	١٧٠	٩٢	٢٢	٧١٤	٢١	٦٨٣	١٣
١٩٨٤ (متوسط)	١ ١٦٦	١٦٤	١٥٥	٩٦	٢٠	٧٢٠	١٧	٧٢٠	١٤
(عالي)	١ ٣١٦	١٧١	١٥٥	٩٢	٢٣	—	—	—	١٦
٢٠٠٠ (متوسط)	١ ٢٧٦	١٥٢	١٤١	٩٤	٢٠	٧٥٤	١٢	٧٧٨	١٦
(منخفض)	١ ٢٣٨	١٣٤	١٢٧	٩٦	١٨	—	—	—	١٥
(عالي)	١ ٥٣٦	١٥٨	١٥٣	١٠٢	٢٣	—	—	—	٢٦
٢٠٢٥ (متوسط)	١ ٣٩٧	١٢٩	١٣٥	١١٠	٢١	٧٧٢	٨	٨٥٤	٢١
(منخفض)	١ ٢٧٥	١٠٠	١١٦	١١٩	١٩	—	—	—	١٥
<b>البلدان النامية</b>									
١٩٧٤	٢ ٩٠٩	٢٤٦	٣٨٧	١٤٠	٥٥	٥٢٧	١٠٦	٢٦٨	١٥
١٩٨٤ (متوسط)	٣ ٥٩٧	٢٠٢	٣١٢	١١٠	٤١	٥٦٦	٩١	٣١٣	٢٧
(عالي)	٥ ٠٥٠	٢٠٢	٢٨٨	٨٦	٣٥	—	—	—	٥٣
٢٠٠٠ (متوسط)	٤ ٨٥١	١٧٩	٢٦٩	٩٠	٣٢	٦١٨	٦٥	٤٠٤	٥٠
(منخفض)	٤ ٦٦٠	١٥٦	٢٤٩	٩٣	٢٩	—	—	—	٤٩
(عالي)	٧ ٦٤٩	١٤٨	٢٢١	٧٢	٢٨	—	—	—	١٢٤
٢٠٢٥ (متوسط)	٦ ٧٨٠	١٠٦	١٨٥	٧٠	٢٤	٦٨٩	٣٥	٥٧٧	١١٤
(منخفض)	٦ ٠٠٣	١٧٢	١٥٧	٨٥	٢٠	—	—	—	٩٢
<b>المنطقة الاقتصادية الرئيسية</b>									
(متوسط)									
<b>الشرق</b>									
١٩٨٤	٥٣٧	٢٠١	٤٦٤	١٦٥	٦٤	٤٩٧	١١٤	٣١٤	٢
٢٠٠٠	٨٧٧	٢٠٥	٤٢٦	١٢١	٥٨	٥٥٧	٨٤	٤٢٢	١١
٢٠٢٥	١ ٦٤٣	١٩٦	٣٦٧	٧١	٣٢	٦٤٩	٤٧	٥٨٣	٣٦
<b>أمريكا اللاتينية</b>									
١٩٨٤	٣٩٧	٢٣٠	٣١٨	٨٢	٤١	٦٤١	٦٣	٦٨١	٧
٢٠٠٠	٥٥٠	١٨٥	٢٥٥	٦٧	٣١	٦٨٣	٤٤	٧٦٦	١١
٢٠٢٥	٧٨٧	١١٧	١٨٨	٧٠	٢٤	٧٢٢	٢٧	٨٤٢	٢١

(تابع)

٠٠/٠٠

الجدول ٢ (تابع)

المنطقة ، السنوات (١)	حجم السكان (بالملايين)	معدل التغير السنوي (نسبة المائة) (٢)	معدل التغير التقريبي (١) (للك ١٠٠٠ نمسة)	معدل التغير التقريبي (١) (للك ١٠٠٠ نمسة)	معدل الخصبة الكلية (٢) عدد الولادات عند الولادة	نسب وفيات الوليد (١) (للك ١٠٠٠ مولود)	سكان الحضر (النسبة المئوية)	عدد المدن التي يبلغ سكانها أربعة ملايين فأكثر
<b>المنطقة الاقتصادية الرئيسية (تابع)</b>								
<b>(متوسط)</b>								
<b>أمريكا الشمالية</b>								
١٩٨٤	٢٦١	٠.٨٩	١٦٠	٩١	١٩	١٢	٧٤٢	٤
٢٠٠٠	٢٩٨	٠.٧٤	١٤٣	٨٧	٢١	٨	٧٨٠	٤
٢٠٢٥	٣٤٧	٠.٤٩	١٣٥	١٠٢	٢١	٦	٨٥٨	٨
<b>شرق آسيا</b>								
١٩٨٤	١ ٢٣٩	١.١٤	١٨٢	٦٨	٢٣	٣٦	٢٨٧	٨
٢٠٠٠	١ ٤٧٠	١.١١	١٨٢	٧١	١٩	٢٤	٣٤٢	١٠
٢٠٢٥	١ ٦٩٦	٠.٤٠	١٣١	٩١	١٩	١٢	٥١٢	١٨
<b>جنوب آسيا</b>								
١٩٨٤	١ ٥٣٩	٢.٢٠	٣٤٩	١٢٩	٤٧	١٠٩	٢٧٣	١٢
٢٠٠٠	٢ ٠٧٤	١.٦٥	٢٦١	٩٦	٣٢	٧٦	٣٦٨	٢٠
٢٠٢٥	٢ ٧٧١	٠.٨٦	١٦٦	٨٠	٢١	٣٧	٥٥٣	٤١
<b>أفريقيا</b>								
١٩٨٤	٤٩٠	٠.٣٣	١٤٠	١٠٧	١٩	١٦	٧٢٨	٦
٢٠٠٠	٥١٣	٠.٢٦	١٣٠	١٠٤	١٩	١١	٧٩٠	٧
٢٠٢٥	٥٢٧	٠.٠٦	١٢٦	١٢٠	٢١	٧	٨٥٩	٨
<b>أوقيانوسيا</b>								
١٩٨٤	٢٤	١.٥٠	٢١١	٨٤	٢٧	٣٩	٧١٧	صفر
٢٠٠٠	٣٠	١.٢٧	١٨٨	٧٨	٢٥	٢٥	٧٣١	١
٢٠٢٥	٤٠	٠.٨٨	١٥٨	٨٣	٢٣	١١	٧٨٥	١
<b>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</b>								
١٩٨٤	٢٧٦	٠.٩٥	١٨٨	٩٣	٢٤	٢٥	٦٥٧	٢
٢٠٠٠	٣١٥	٠.٧٦	١٦٣	٨٧	٢٣	١٧	٧٤٣	٢
٢٠٢٥	٣٦٧	٠.٥٦	١٥٢	٩٦	٢٣	١٠	٨٣٤	٢

**المصدر :** شعبة السكان بالأمم المتحدة ، احتمالات سكان العالم : التقديرات والاستقاطات الخمسة سنة ١٩٨٢ (ستصدر بوصفها أحد منشورات الأمم المتحدة) ؛ وشعبة السكان بالأمم المتحدة ، تقديرات واستقاطات سكان الحضر والأرياف والمدن ، ١٩٥٠-٢٠٢٥ : تخمين سنة ١٩٨٢ (ستصدر بوصفها أحد منشورات الأمم المتحدة) .

(١) تشير الأرقام الموضحة للسنوات المحددة ، إلى الفترات الزمنية التالية : (أ) ١٩٧٤-١٩٧٥ : (ب) ١٩٨٤-١٩٨٥ : (ج) ٢٠٠٠-١٩٩٥ : (د) ٢٠٢٥-٢٠٢٥ : باستثناء حجم السكان وسكان الحضر و عدد المدن التي يبلغ سكانها أربعة ملايين فأكثر ، التي تشير إلى سنوات محددة .

١١٩- وعلى المستوى القطرى ، تتباين الاتجاهات في معدلات النمو تباينا تاما . فمن بين البلدان النامية البالغ عددها ١٢٣ في العالم (بما فيها الأقاليم والمناطق) ، أظهرت ٥٨ منها زيادة في معدلات النمو بين الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ والفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، وأظهرت ٤٩ منها انخفاضا ، ولم تظهر ١٦ منها أى تغيير تقريبا . على ان البلدان التي أظهرت معدلات نمو متزايدة تعتبر صغيرة نسبيا من حيث حجم السكان اذ يبلغ هؤلاء ١٦ في المائة من مجموع سكان العالم النامي في عام ١٩٨٤ . وعلى العكس من ذلك تمثل البلدان التي أظهرت معدلات نمو متناقصة ٧٣ في المائة من سكان البلدان النامية جميعا (٦١ في المائة اذا استبعدت الصين من الحساب) . ومن جملة ٣٣ بلدا متقدما النمو ، شهد بلدان زيادة في معدل نموها بين الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ والفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، ولم يحدث ثمة تغيير في ستة بلدان . ونتيجة لذلك ، فان أكثر من ٩٥ في المائة من السكان في العالم المتقدم النمو يعيشون في بلدان شهدت انخفاضا في معدل النمو منذ أوائل السبعينات .

#### (ب) الاتجاهات الاقليمية

##### ١' البلدان النامية

##### (أ) افريقيا

١٢- كانت الاتجاهات السكانية في افريقيا ، خلال السنوات العشر الماضية تختلف اختلافا ملحوظا عن المناطق الاقليمية النامية الأخرى . واعتبر معدل النمو لافريقيا الذي بلغ ٢٫٧ في المائة ، أعلى المعدلات بين كل القارات ، خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ وزاد الى ٣ في المائة بحلول الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . ويوضح التحليل ان هذه الزيادة الأخيرة ترجع الى انخفاض معدل الوفيات (من ٢٠ في الألف في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ١٧ في الألف في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥) ، بينما لم يكن هناك عمليا تغيير في معدل المواليد . وكما في المناطق الاقليمية الأخرى ، تقلبت الاتجاهات السكانية في افريقيا الى مدى كبير ، بسبب الهجرة الدولية وحركات اللاجئين . ومع ذلك تتجه معدلات النمو الى الارتفاع عموما في أرجاء افريقيا ، اذ أنها ارتفعت من ٢٫٧ في المائة الى ٢٫٩ في المائة في زائير ، ومن ٢ الى ٢٫٥ في المائة في مصر ، ومن ٢٫٣ حتى ٢٫٥ في جنوب افريقيا . وبقى الاتجاهات السكانية في اثيوبيا ونيجيريا دون تغيير يذكر من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، ويبدو أنها تأثرت باتجاهات الهجرة المتغيرة . ومن بين الـ ٥٨ بلدا واقليما في افريقيا ، بلغ معدل النمو في ١٩ منها ٣ في المائة أو أكثر في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، في حين تعتبر نسبة ٤١ في المائة ، التي سجلتها كينيا ، أعلى معدل في القارة في الوقت الحالي .

## (ب) أمريكا اللاتينية

١٢١ - كان الانخفاض في معدل النمو في أمريكا اللاتينية كبيرا بعض الشيء في منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى حيث هبطت المعدلات من ٢ الى ١٥ في المائة ومن ٣٢ الى ٢٧ في المائة على التوالي ، خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ١٩٨٠-١٩٨٥ . ويرجع التباطؤ في أمريكا الوسطى بصورة أساسية الى انخفاض معدل النمو في المكسيك ( ٣٢ الى ٢٦ في المائة ) ، بالرغم من انخفاض المعدل في بنما من ٢٧ الى ٢٢ في المائة خلال نفس الفترة أيضا . أما في الكاريبي فكان انخفاض معدل النمو ملحوظا في كوبا ( من ١٧ الى ٦ في المائة ) ، وفي الجمهورية الدومينيكية ( من ٢٩ الى ٢٣ في المائة ) وفي بورتوريكو ( من ١٩ الى ١٦ في المائة ) . أما أمريكا الجنوبية المعتدلة المناخ ( الأرجنتين ، شيلي ، وأوروغواي ) فقد ظل معدل النمو فيها حوالي ١٦ في المائة منذ الستينات . وفي أمريكا الجنوبية المدارية ، انخفض معدل المواليد انخفاضاً طفيفاً فقط في البرازيل ( ٢٤ الى ٢٢ في المائة ) وفي كولومبيا ( ٢٢ الى ٢٠ في المائة ) وفي فنزويلا ( ٣٦ الى ٣٣ في المائة ) ، بينما يبدو أن معدلات النمو في بلدان قليلة أخرى ، مثل بوليفيا واكوادور وسورينام ، قد زادت قليلاً .

## (ج) آسيا

١٢٢ - ان آسيا ، التي قدر مجموع عدد سكانها عام ١٩٨٤ بحوالي ٢٨ مليون نسمة أو ٥٨ في المائة من إجمالي سكان العالم ، ليست بأي حال من الأحوال متجانسة الاتجاهات السكانية . ذلك ان انخفاض معدل النمو ، على سبيل المثال ، كان ذا أهمية في شرق آسيا أكبر بكثير من أهميته في جنوب آسيا . ففي المنطقة الأولى انخفض المعدل الى أكثر من النصف في فترة ١٠ سنوات ، من ٢٣ في المائة في السنوات ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ١١ في المائة في السنوات ١٩٨٠-١٩٨٥ . ورغم ان الانخفاضات كانت كبيرة للغاية في جمهورية كوريا ( من ٢٠ الى ١٤ في المائة ) فان انخفاض معدل النمو في الصين ، حيث يعيش ٨٥ في المائة من سكان شرق آسيا ، كان ملحوظاً بصفة خاصة . من ٢٤ في المائة الى ١٢ في المائة في نفس الفترة . ولا شك في أن تجربة هذين البلدين ترتبط بالتنفيذ النشط لسياساتيهما السكانية ولنشط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيهما .

١٢٣ - كذلك ازداد التنوع في اتجاهات النمو السكاني داخل المناطق الإقليمية منذ الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، فقد سجلت منطقة جنوب شرقي آسيا انخفاضا متواضعا من ٢٤ الى ٢١ في المائة ، في حين سجلت منطقة جنوبي آسيا انخفاضا أقل قليلاً ، من ٢٤ الى ٢٢ في المائة . غير انه لم يحدث أي تغيير فعلي في معدل النمو البالغ ٢٩ في المائة في منطقة غربي آسيا . وخفض أكبر بلدين في جنوب آسيا معدل النمو فيهما بشكل معتدل : من ٢٣ في المائة الى ٢ في المائة في الهند ، ومن ٢٤ الى ١٨ في المائة في اندونيسيا ،

في حين أن تجربة بنغلاديش لا تشير إلى تغيير يذكر في معدل النمو بها خلال الفترة . وزاد معدل النمو في باكستان من ٢٧ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى حوالي ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تدفق اللاجئين إليها .

### ٢٢ البلدان المتقدمة النمو

١٢٤ - في أوائل السبعينات ، كانت سرعة زيادة السكان في البلدان الأكثر تقدماً في النمو تبدو مستقرة عند مستوى منخفض ( حوالي ٩ ر. في المائة سنوياً ) وذلك في أعقاب فترة اتسمت بمعدلات نمو مرتفعة في الخمسينات وأوائل الستينات . غير أن المعدلات الفعلية منذ منتصف السبعينات تشير إلى حدوث مزيد من التباطؤ في معدلات نمو السكان في البلدان المتقدمة النمو . وقد حدث أكبر هبوط في معدل النمو في غربي وجنوبي أوروبا ، وأستراليا ، ونيوزيلندا ، واليابان ، وهناك الآن عدد قليل من الدول الأوروبية توقف فيها نمو السكان أو تحول إلى انخفاض مطلق ( على سبيل المثال : الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الدانمرك ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، بلجيكا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لكسمبرغ وسويسرا ) . وبالنسبة إلى معدلات النمو في معظم البلدان الأوروبية ، تبدو المعدلات في البلدان المتقدمة النمو الأخرى مرتفعة . ففي أمريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي ، وعلى سبيل المثال ، بلغت معدلات النمو للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ حوالي ٩ ر. في المائة ، وفي أستراليا ونيوزيلندا ١٤ ر. في المائة .

### ( ج ) الاحتمالات السكانية

١٢٥ - تشير الاسقاطات السكانية الأخيرة إلى أن معدل النمو السكاني في العالم سينخفض في المستقبل ببطء أكبر مما كان عليه منذ الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، بل قد يعود إلى الزيادة بين الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ونهاية هذا القرن . وهكذا يُقدَّر أن يبلغ معدل النمو ٥ ر. في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ طبقاً للتقدير المتوسط في اسقاطات الأمم المتحدة . وهو يقارن بالتقدير الحالي البالغ ٧ ر. في المائة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وطبقاً للتقديرين العالي والمتوسط ، تبلغ القيمتين المقدرتين للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ٧ ر. و ٣ ر. في المائة على التوالي . وترجع الأسباب الرئيسية لبطء هبوط معدلات النمو إلى ما يلي : ( أ ) سيصبح من العسير بصورة متزايدة حدوث انخفاض آخر في معدل النمو في شرقي آسيا في المستقبل القريب بسبب المستوى المنخفض للخصوبة الذي تحقق بالفعل وآثار التكوين العمري الأقل ملائمة ( ب ) تَوَقَّع أن تظل معدلات الخصوبة في البلدان المتقدمة النمو بطيئة ( ج ) تَوَقَّع أن يظل معدل النمو في إفريقيا يرتفع بشكل معتدل بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة والتحسين المستمر رغم بطئه في متوسطات الأعمار المتوقعة للمنطقة .

١٢٦ - تشير هذه الاسقاطات الى أن النمو السكاني العالمي سيستمر خلال بقية هذا القرن الا اذا غيرت أعمال أخرى هذا الوضع تغييرا كبيرا . وبالنسبة للعالم ككل ، تسدل الاسقاطات على أن متوسط الزيادة السنوية البالغة ٢٨ مليونا ستزيد في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ٨٩ مليونا في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، وهو ما يزيد عن عدد سكان المكسيك حاليا . وفي ال ١٦ سنة من عام ١٩٨٤ الى عام ٢٠٠٠ ، من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بمقدار ١٣ بليون ، ( من ٤٨ بلايين في عام ١٩٨٤ الى ٦١ بلايين في عام ٢٠٠٠ ) ، وهي زيادة تزيد على عدد السكان الحالي في افريقيا وامريكا اللاتينية مجتمعتين . وستحدث ٥٦ في المائة من هذه الزيادة في آسيا ، و ٢٥ في المائة فـي افريقيا ، و ١١ في المائة في امريكا اللاتينية .

١٢٧ - ويتجلى عدم اليقين بشأن مجرى التغيرات الديمغرافية مستقبلا ، والذي يعتمد جزئيا على المسالك المائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى قوة اجراءات الحكومات في ميدان السكان ، في المستويين المرتفع والمنخفض من الاسقاطات . وجدير بالملاحظة أن مثل هذا المدى من النتائج الممكنة ليس تافها على الاطلاق . فعلى سبيل المثال ، يبلغ الفرق بين المستويين المرتفع والمنخفض بالنسبة لسكان العالم في عام ٢٠٠٠ ( ٩٠ و ٩٥ بلايين على التوالي ) ٥٠٠ مليون نسمة وهو ما يقرب من حجم سكان افريقيا حاليا .

١٢٨ - ولما كان من المحتمل أن يستمر النمو السريع الذي لم يسبق له مثيل في تعداد السكان العالمي في النصف الأخير من القرن العشرين لفترة طويلة ، فمن الطبيعي السؤال عما سوف يحدث في حجم السكان العالمي وتكوينه اذا استمرت الأنماط الحالية للتغيير الديمغرافي في فترة طويلة من الزمن . والمحاولات التي أجريت في الأمم المتحدة لحسابات تجريبية بافتراض أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في جميع أنحاء العالم سيبلغ في النهاية المستوى المعتبر حاليا حداً أقصى ( ٧٨.٧ سنة لكلا الجنسين ) وأن مستويات الخصوبة ستساوي في النهاية معدل الاحلال ( معدل تكاثر صافي مقداره الوحدة ) أو تتذبذب حوله تظهر انه وفقا للمستوى المتوسط سيصل تعداد السكان العالمي ٨.٢ بلايين قبل عام ٢٠٢٥ ، ويزيد عن ٩.٥ بلايين قبل عام ٢٠٥٠ ، ويثبت في النهاية عند ١٠.٢ بلايين قرب نهاية القرن الحادي والعشرين ( انظر الشكل الوارد أدناه ) . وينتظر أن يكون أقصى حجم متوقع لتعداد السكان العالمي أكبر قليلا من ضعف الحجم الراهن . وفي ذلك الوقت ، ستكون النسبة الموجودة في البلدان النامية الحالية من تعداد السكان العالمي قد ارتفعت من النسبة الموجودة حاليا ، والبالغة ٧٤ في المائة ، الى ٨٦ في المائة . وينتظر أن يزيد متوسط الزيادة السنوية في المجموع العالمي خلال الربع الأول من القرن التالي عن ٨٠ مليونا . وينتظر أن تحدث في الربعين الثاني والثالث انخفاضات كبيرة في الزيادة السنوية فتبلغ ٥٣ مليونا و ٢٣ مليونا على التوالي . ومن المتوقع ألا يبلغ متوسط الزيادة السنوية حداً أدنى الا في الربع الأخير من القرن الحادي والعشرين .



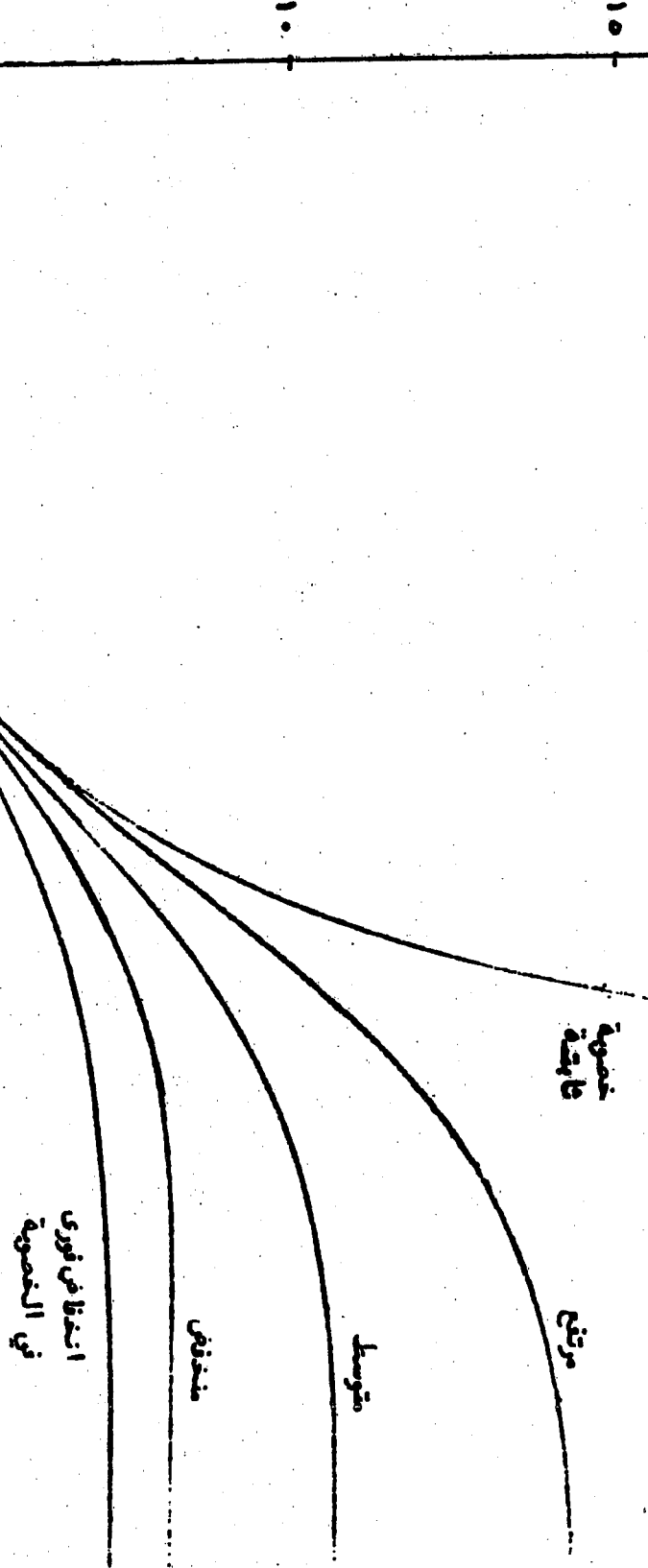
١٢٩ - وفي المستوى المنخفض للأسقاطات ، تشير الحسابات الى أن تعداد السكان الاجمالي في العالم سيبلغ ذروة مقدارها ٧ر٧ بلايين في عام ٢٠٦٠ ، بينما يتجاوز هذا التعداد في المستوى المرتفع ١٤ بليوناً في القرن الثاني والعشرين . ويرجع الفرق بين تقديرات المستوى المرتفع والمستوى المنخفض ، التي تزيد عن ٦ بلايين ، أساساً الى اختلاف فروض الخصوصية ، أي انه يفترض أن السنة التي سوف يتم فيها الوصول الى مستوى الاحلال في جميع مناطق العالم ( افريقيا هي آخر منطقة يحدث بها ذلك ) هي ٢٠٦٥ في المستوى المرتفع ، و ٢٠١٠ في المستوى المنخفض ، و ٢٠٣٥ في المستوى المتوسط .

## ٢ - أهداف خطة العمل العالمية للسكان وسياساتها وتقييم تنفيذها

١٣٠ - تثبت الاتجاهات المفصلة في الفرع السابق أن معدل النمو السكاني ، في المستوى الاجمالي ، قد انخفض في الواقع ، متتبعا بدقة المسار الذي تصفه الأرقام النموذجية الارشادية المستعملة في خطة العمل . ويميل هذا التطور المشجع جداً للأحداث التي تؤكد أن النمو السكاني هو أحد مكونات عملية التنمية التي يمكن أن تخضع ، والتي اخضعت في الحقيقة ، لتدخل فعال موجه نحو تحقيق الأهداف . وفي الوقت نفسه يجب أن يخفف بحكمة من أي تفاؤل مفرط قد يتولد عن هذا الاستنتاج لما نلاحظه كذلك من أن :

حجم تعداد السكان العالمي ( بالبلدين )

الاستطلاعات السكانية العالمية المصححة العددى - وفقا لخمسة مستويات ، ١٩٥٠ - ٢١٥٠



(أ) يبقى زخم النمو السكاني قوة كبيرة للغاية ، وانه في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات النمو ، مازالت الأعداد الفعلية المضافة سنويا مرتفعة ومن الأرجح أن تواصل الارتفاع الى وقت قريب من نهاية القرن ؛

(ب) حدث في بعض المناطق تغيير بسيط جدا وفقا للأسس الواردة في خطة العمل ، وذلك على عكس ما حدث في العالم ككل . وهكذا فالمحافظة على المساهمة التي يمكن تحقيقها بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في مجال السكان يلزم مزيد من الجهود من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . وعلى نفس المنوال ، يلزم مزيد من الجهود تجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية للتأثير في النمو السكاني .

١٣١ - وتدعو خطة العمل البلدان التي ترى أن معدل النمو السكاني الحالي أو المتوقع فيها يعيق أهدافها المتعلقة بتعزيز الرفاهية الانسانية ، الى اتباع سياسات سكانية . وخلال السنوات التي انقضت منذ المؤتمر العالمي للسكان أحرز بعض التقدم الحقيقي بالنسبة للاتجاهات التي اقترحتها خطة العمل .

١٣٢ - وعلى أساس الدراسات الاستقصائية الحديثة ، اتخذ ما يقل قليلا عن ثلثي جميع البلدان ، حتى منتصف عام ١٩٨٣ ، موقفا صريحا يتضمن أن المعدل يعتبر امما مرضيا أو منخفضا جدا أو مرتفعا جدا . وأشارت البلدان الأخرى الى أن الحكومة لم تحدد موقفا بشأن معدل النمو السكاني فيها . ولا يوجد فرق كبير جدا بين نسب البلدان المتقدمة النمو ونسب البلدان النامية التي لم تكون رأيا . ويبدو أن أهم تحول في آراء الحكومات في العقد الماضي بشأن معدل النمو السكاني كان انخفاضا في نسب البلدان التي يعتبر فيها معدل النمو منخفضا جدا بشكل صريح ، وتبلغ نسبة البلدان التي تتخذ هذا الموقف حاليا نحو ١٠ في المائة . وقد أشارت الدراسات الاستقصائية الستة تمت منذ عقد مضى أن النسبة المئوية المقابلة كانت أعلى بدرجة كبيرة ، ٢٠ في المائة أو ربما تزيد عن ذلك .

١٣٣ - ومن الطبيعي أن السياسات السكانية لا توضع جميعها استجابة لمعدلات النمو السكاني ؛ فالاهتمام بمتغيرات أخرى قد يؤدي أيضا الى وضع سياسة سكانية . ومع ذلك ، فشل هذه الحالات نادرة نسبيا في الممارسة الفعلية . وترد بالتفصيل أدناه السياسات الحكومية المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية التي تحدد النمو السكاني مباشرة - معدل الوفيات ، والخصوبة ، والهجرة الدولية .

١٣٤ - وختاماً ، تثبت تجارب السنوات العشر الماضية أن السياسات السكانية يمكن أن تنفذ بفعالية لتحقيق أهدافها ولكنها تثبت أيضا أن هناك الكثير مما يتعين عمله للمحافظة على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة مما يمكن بلوغه من خلال المزيد من

العمل في مجال السكان . ويجب أن يعاد تأكيد التوصيات المتعلقة بهذه النقطة فسي خطة العمل ( الفقرتان ١٧ و ١٨ ) ويجب اتخاذ مزيد من الاجراءات لتنفيذها بشكل أتم.

#### با\* - معدل الاصابة بالأمراض والوفيات

١٣٥ - يدخل تحسين الأحوال الصحية والحد من معدل الوفيات في عداد الأهداف الرئيسية للتنمية ، حيث أن الحياة المديدة في صحة جيدة هي أعظم هبة منفردة يمكن أن توهب لأى فرد . فهي تيسر أيضا جوانب أخرى للتنمية ، لأن اعتلال الصحة وعدم استقرار معدل الوفيات في الأعمار المبكرة يسببان اختلالا في سائر الأنشطة الانمائية الأخرى . ويمكن ارتفاع مستويات الحالات المرضية والوفيات وراء انخفاض مدخلات العمل ، وضيق آفاق التخطيط ، وخصائص أخرى كثيرة تندرج عادة تحت عنوان التخلف .

١٣٦ - ويتهدد ارتفاع مستويات الوفيات الكثير من الأسر بسبب وجود فرصة كبيرة لفقد طفل أو أكثر أو عائل رئيسي . ومن شأن الحد من معدل الوفيات أن يعجل بانجاز التحول الديموغرافي وذلك لما يحتمل أن يكون للانخفاض في وفيات الرضع والأطفال من أثر ملطف على مستويات الخصوبة . وقد لا يتسنى التوصل الى مستويات منخفضة من الخصوبة والنمو السكاني دون استثمار جهود وأموال مطردة التزايد في تخفيض معدل الوفيات . ومن المؤكد أن الصلة بين هذين العاملين صلة تعاونية إذ أن انخفاض مستويات الخصوبة يمكن أن يؤدي الى انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال والأمهات عن طريق مختلف المتغيرات البيولوجية والاجتماعية .

١٣٧ - وتعكس الى حد كبير مستويات معدلات الوفيات واتجاهاتها ، الحالة الصحية للسكان ، غير أن الصلة بينهما ليست مباشرة ، وينبغي أن تعامل البيانات المتعلقة بمعدل الوفيات على أنها مجرد مقاييس غير مباشرة للحالة الصحية . فالانخفاضات التي تحدث في معدل الوفيات تؤدي ، بحكم طبيعتها ، الى زيادة عدد الباقين على قيد الحياة ، ولكنها لا تؤدي ، بالضرورة ، الى تحسين حالتهم الصحية . ويصدق هذا القول على التنمية بجميع مستوياتها فالحالات المزمنة بين كبار السن في البلدان المتقدمة النمو ، هي التي يمكن أن تؤثر بالدرجة الأولى تأثيرا كبيرا على الحالة الصحية دون أن يتجلى ذلك بوضوح شديد في بيانات الوفيات . أما في البلدان النامية فان السدى يظلم بهذا الدور هو بالدرجة الأولى سوء التغذية والظروف المقترنة بذلك .

#### ١ - الاتجاهات والاحتمالات

١٣٨ - على نقيض عناصر التفسير السكاني الأخرى ، تعين خطة العمل أهدافا واضحة

محددة تحديدًا كميًا من أجل خفض معدل الوفيات ، ان توصي خطة العمل البلدان التي تتسم فيها معدلات الوفيات بالارتفاع البالغ بأن يكون هدفها هو أن يصبح الأجل المتوقع عند الولادة ٥٠ عامًا على الأقل والآ يزيد معدل وفيات الرضع عن ١٢٠ لكل ألف مولود حي بحلول عام ١٩٨٥ ( الفقرة ٢٣ ) . وعلاوة على ذلك ، تبين خطة العمل التقدم المطلوب احرازه في العالم ككل وفي كل منطقة من المناطق القليلة النمو كل على حدة كي يصبح الأجل المتوقع عند الولادة ٦٢ عامًا بحلول عام ١٩٨٥ و ٧٤ عامًا بحلول عام ٢٠٠٠ ( الفقرة ٢٢ ) . وكثيرا ما يتم الاستشهاد بتلك الأرقام الارشادية الأخيرة أيضا كأهداف ضمنية لتحسين معدل الوفيات على المستويين العالمي والاقليمي . وتناقش الفروع التالية الاتجاهات الأخيرة في الأجل المتوقع ومعدل وفيات الرضع في سياق تلك الأهداف . كما سينا قش التقدم المقدّر احرازه حتى عام ٢٠٠٠ .

١٣٩ - وتستند الاتجاهات الحديثة ، الواردة في الفروع التالية ، الى أرقام الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ والفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ المستقاة من آخر تقييم للتغير السكاني ، تجربة كل سنتين شعبة السكان بإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وتشمل أرقام الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو اسقاطات موضوعة على أساس استقراء البيانات المتاحة عن الفترات السابقة . ونظرا لقصور البيانات ، فإنه ينبغي النظر أيضا الى أرقام الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ المتعلقة بالمناطق دون الاقليمية في البلدان النامية على انها اسقاطات تجريبية .

١٤٠ - ويتم ايراد أهداف خطة العمل من حيث الأجل المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع ، وهذان المؤشران هما اللذان يرد وصفهما أدناه . ومع ذلك فإن معدل الوفيات بين البالغين يحلّ عنصرا هاما في الأرقام الاجمالية للأجل المتوقع ولا ينبغي اهما لهما عند وضع سياسات تحسين الصحة وتخفيض معدل الوفيات . ورغم أن الاتجاهات في معدل وفيات البالغين لا يرد وصفها هنا ، فإنها تتخذ عموما مسارا قريبا من مسار متوسط الأجل المتوقع ومعدل وفيات الرضع على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والعالمية .

## (أ) البلدان النامية

١٤١- بالنظر الى ندرة البيانات المتعلقة بمعدل الوفيات والتي يعوّل عليها فانه من الصعب الى حد كبير ان يقيّم بثقة التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف التي حددتها خطة العمل . ومع ذلك ، فمن الممكن رسم صورة عامة لظروف الوفيات من التقديرات والاسقاطات المتاحة التي توضع كل سنتين .

١٤٢- وما لا شك فيه ان افريقيا هي المنطقة التي تتسم بأعلى معدل للوفيات ، ومن المقدّر ان هناك ما لا يقل عن ١٧ بلداً مازال الأجل المتوقع فيها دون ٤٥ عاماً للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . ومن المتوقع ان يصبح الأجل المتوقع ٥٥ عاماً فأكثر في تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والرأس الأخضر وزمبابوي ومصر والمغرب وفي جزيرتي موريشيوس وريونيون الصغيرتين فقط ، وعموماً فان البلدان التي تحظى بأدنى معدل للوفيات تقع في المناطق دون الإقليمية الشمالية والجنوبية من القارة . ومن المقدّر ان يصل متوسط الأجل المتوقع للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ٥٦ عاماً في افريقيا الشمالية و ٥٣ عاماً في الجنوب الافريقي . ويتبين ان الأجل المتوقع في الأماكن الأخرى يقل عن ذلك بدرجة كبيرة : ٤٧ عاماً في وسط افريقيا وغرب افريقيا و ٤٩ عاماً في شرق افريقيا .

١٤٣- ورغم ان اتجاهات الأجل المتوقع في افريقيا في فترة ما بعد المؤتمر العالمي للسكان لا يمكن تبينها بثقة ، فانه لا يوجد سبب يدعو الى الاعتقاد بحدوث انخفاضات سريعة في معدل الوفيات في المنطقة الافريقية . ويقدر آخر التقييمات ، التي تجريها الأمم المتحدة كل سنتين ، انه من المرجح ان لا يصل الأجل المتوقع الى ٥٠ عاماً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ سوى في ١٠ بلدان وذلك من بين ٤٠ بلداً افريقياً يعتقد ان الأجل المتوقع فيها لم يكن قد وصل الى هذا الرقم عندما اعتمدت خطة العمل .

١٤٤- ويتبين من اسقاطات وفيات الرضع افتقاراً ماثلاً الى التقدم . ويبيّن التقييم الذي يجري كل سنتين انه ليس من المتوقع ان يصل الى معدل وفيات الرضع المستهدف وقدره ١٢٠ بحلول الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ سوى ١٦ بلداً افريقياً وذلك من بين الـ ٣٨ بلداً افريقياً التي كان يعتقد وقت انعقاد مؤتمر بوخارست ان معدل وفيات الرضع بها يفوق هذا الرقم .

١٤٥- ويبدو ان معدل الوفيات في القارة الآسيوية يحتل مكاناً وسطاً بين معدلي الوفيات في افريقيا وامريكا اللاتينية ، ويكشف عن مجموعة من الأنماط أكثر تنوعاً مما هي عليه في أي من القارتين الأخريين . وتتراوح اسقاطات الأجل المتوقع للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ بين ٣٧ عاماً في أفغانستان و ٧٤ عاماً في اسرائيل وقبرص وهونغ كونغ .

١٤٦- وتوجد أدنى مستويات الوفيات بآسيا في المناطق دون الإقليمية في شرق آسيا وغربها ، وقد تجاوزت الأجل المتوقع المستهدف وقدره ٥٠ عاماً جميع البلدان والأقاليم

والمناطق الواقعة في هاتين المنطقتين دون الاقليميتين ، باستثناء عمان واليمن واليمن الديمقراطية . ومن المقدّر ان يزيد الأجل المتوقع عن ٦٠ عاما في أجزاء كثيرة من هاتين المنطقتين دون الاقليميتين في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ بل ، من المتوقع ان يزيد في الواقع عن ٧٠ عاما في اسرائيل والامارات العربية المتحدة وقبرص وقطر والكويت وهونغ كونغ .

١٤٧- ومن المتوقع ان تبلغ أو تتجاوز كل البلدان والأقاليم والمناطق في جنوب شرقي آسيا ، باستثناء كمبوتشيا الديمقراطية وتيمور الشرقية ، الأجل المتوقع المستهدف وقدره ٥٠ عاما بحلول عام ١٩٨٥ . ومن المتوقع ان يصبح الأجل المتوقع في كل من كمبوتشيا الديمقراطية وتيمور الشرقية أقرب الى ٤٠ عاما منه الى ٥٠ عاما في سنة ١٩٨٥ .

١٤٨- وعلى الطرف الآخر من تلك المجموعة توجد جنوب آسيا . فمن بين البلدان المنطقة الثمانية ليس من المرجح ان تبلغ افغانستان وبنغلاديش وبوتان ونيبال ، الأجل المتوقع المستهدف . أما سرى لانكا ، التي يبلغ الأجل المتوقع المسقط لها ٦٧ عاما للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، فقد أبدت نهوضا من حيث تقلص معدل الوفيات بعد بضعة سنوات من الركود ؛ وهذا أمر نادر في هذه المنطقة .

١٤٩- وتظهر معدلات وفيات الرضع انماطا مماثلة . وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، ستكون مستويات الوفيات المسقطة في كل البلدان والأقاليم والمناطق مثل هونغ كونغ ( ١٢ ) وسنغافورة ( ١١ ) واسرائيل ( ١٥ ) وقبرص ( ١٧ ) مماثلة للمستويات السائدة في البلدان المتقدمة النمو . ومن المتوقع انخفاض معدلات وفيات الرضع نسبيا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ في جمهورية كوريا ( ٣٢ ) وسرى لانكا ( ٣٨ ) والبحرين ( ٣٧ ) والكويت ( ٣٠ ) . وقد وصل الى الهدف عدد من البلدان ، مثل الاردن وتايلند والفلبين ، الا ان معدل الوفيات بها مازال مرتفعا الى حد ما .

١٥٠- وتقدم منطقة آسيا الجنوبية صورة يظهر فيها ارتفاع معدل وفيات الرضع ارتفاعا كبيرا بصفة خاصة . ومن المتوقع ان لا يحقق أي بلد في المنطقة ، باستثناء سرى لانكا ، معدلا لوفيات الرضع يقل عن ١٠٠ بحلول الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . رغم ان باكستان وجمهورية ايران الاسلامية والهند قد تحقق أهداف بوخارست فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع .

١٥١- ويعتبر اقليم امريكا اللاتينية متميزا ، على وجه الاجمال ، ان يقل مستوى الوفيات فيه عن المستوى السائد في القارتين الناميتين الاخرين . ووقت انعقاد مؤتمر بوخارست ، كان الأجل المتوقع في كل بلد في امريكا اللاتينية ، باستثناء بوليفيا وهايتي ، قد وصل بالفعل الى ٥٠ عاما كما كان معدل وفيات الرضع في كل بلد من تلك البلدان ، باستثناء بوليفيا وهايتي وربما هندوراس ، يقل عن ٢٠ لكل ألف مولود حي . ويكاد يكون من المؤكد ايضا ان كل حالة من الحالات الاستثنائية المذكورة أعلاه قد تعدت أرقام العتبة منذ انعقاد المؤتمر العالمي للسكان .

١٥٢- وعلى المستوى دون الاقليمي يوجد أقل معدل للوفيات في امريكا اللاتينية فسي امريكا الجنوبية المعتدلة المناخ . ولقد قدر ان تحقق كل من الأرجنتين واوروغواي فسي الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ أجلا متوقعا يبلغ ٧٠ سنة وان تحقق شيلي أجلا متوقعا يبلغ ٦٧ سنة . ولا تزال امريكا الجنوبية الاستوائية هي المنطقة دون الاقليمية التي يوجد فيها أعلى مستوى للوفيات في امريكا اللاتينية ، ان يبلغ المتوسط الاقليمي المقدّر للأجل المتوقع للفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، ٦٣ سنة . بيد ان هناك تفاوتا كبيرا بين البلدان التسعة الواقعة في هذه المنطقة دون الاقليمية . فعلى الرغم من انه ليس من المتوقع ان تبلغ بوليفيا ( ٥١ سنة ) وبيرو ( ٥٩ سنة ) ٦٠ سنة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، فان بلداناً أخرى مثل غيانا ( ٦٨ سنة ) وسورينام ( ٦٩ ) وفنزويلا ( ٦٨ ) ، تظهر نسبة وفيات منخفضة . وعلى الرغم من ان نسبة الوفيات تبلغ في الكاريبي وامريكا الوسطى مستويات متوسطة ، بيمن امريكا الجنوبية المعتدلة المناخ وامريكا الجنوبية الاستوائية ، إلا ان هناك ايضا تفاوتاً داخليا كبيرا داخل هاتين المنطقتين . ففي الكاريبي ، يتراوح الأجل المتوقع السقوط في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ بين ٧٤ سنة في بورتوريكو و ٥٣ سنة في هايتي ؛ أما فسي امريكا الوسطى ، فمن المتوقع ان يتراوح الأجل المتوقع بين ٧٣ سنة في كوستاريكا و ٦٠ سنة في هندوراس ونيكاراغوا .

١٥٣- وكما ذكر في الفقرة الاستهلالية لهذا الفرع ، فان خطة العمل تبين ان التقدم الذي ينبغي لكل منطقة أن تحرزه هو ان تحقق متوسط أجل متوقع يبلغ ٦٢ سنة بحلول عام ١٩٨٥ و ٧٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٠ . ووفقا لآخر تقييم لفترة سنتين ، فليس من المتوقع ان تحقق أى منطقة من المناطق النامية هدف عام ٢٠٠٠ ، ولا يتوقع ان تحقق هدف عام ١٩٨٥ سوى امريكا اللاتينية . ومن المتوقع ان تحقق افريقيا متوسطا اقليميا يبلغ حوالي ٥١ سنة في عام ١٩٨٥ ، وهو أقل من هدف عام ١٩٨٥ باحدى عشرة سنة . ومن المتوقع ان تكون الفجوة المقدرة في الأجل المتوقع في افريقيا لعام ٢٠٠٠ أكبر من ذلك ، أى أقل من الهدف المقدّر لذلك العام بحوالي ١٧ سنة .

١٥٤- ومن المتوقع ان تحقق قارة آسيا ( باستثناء اليابان ) متوسط أجل متوقع يبلغ ٥٨ سنة بحلول عام ١٩٨٥ ، وهو معدل يقل عن الهدف بأربع سنوات . بيد ان أحد الأسباب الرئيسية حتى لهذا التقدم الذي يمكن تبينه هو سرعة انخفاض نسبة الوفيات في الصين ، التي من المنتظر ان تحقق متوسط أجل متوقع يبلغ ٦٨ سنة بحلول عام ١٩٨٥ . وباستثناء الصين ، يقدر ان يبلغ رقم الأجل المتوقع في آسيا ٥٥ سنة فقط . وليس من المتوقع ان تحقق قارة آسيا هدف عام ١٩٨٥ وهو ٦٢ سنة حتى حوالي عام ٢٠٠٠ .

١٥٥- وظهر وقت انعقاد المؤتمر العالمي للسكان ان منطقة امريكا اللاتينية حققت متوسط أجل متوقع عند الولادة يبلغ ٦١ سنة وانها ينتظر ان تبلغ مستوى مناظر يبلغ ٦٤ سنة خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ . والرقم الأخير يتجاوز هدف عام ١٩٨٥ البالغ ٦٢ سنة



والوارد في خطة العمل ، بيد انه يتعين التأكيد على ان التحقيق المتوقع لهذا الهدف لا يعني ان جميع البلدان ستحقق متوسط الأجل المتوقع هذا ، بل الواقع ان كثيرا من البلدان ستحقق متوسطا أقل من هذا . وعلى الرغم من التطورات المواتية ، فليس من المتوقع حاليا ان تحقق امريكا اللاتينية هدف الأجل المتوقع الذي يبلغ ٧٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد افترض آخر تقييم لفترة السنتين رقما يبلغ ٦٩ سنة بحلول ذلك التاريخ ، أي أقل من الهدف المعلن بخمس سنوات .

٥٦- ومن بين المسائل التي اثارت نقاشا كبيرا خلال العقد الماضي مسألة ما اذا كان الابطاء المتصور لسرعة انخفاض نسبة الوفيات في البلدان الأقل نموا في الستينات سيستمر في الفترة التي ستلي المؤتمر العالمي للسكان . وقد رأت دراستان اجرتها الأمم المتحدة مؤخرا ان هناك أدلة واضحة على الركود في منطقة امريكا اللاتينية فقط ، وعلى وجود انماط أكثر تباينا بكثير في أماكن أخرى ، كما وجدت بعض الأدلة على عودة نسبة الوفيات السريعة الانخفاض في عدد من البلدان خلال السبعينات . وتبين انخفاضات نسب الوفيات السريعة التي حدثت مؤخرا والمسجلة في الصين وفي بعض بلدان منطقة غربي آسيا دون الإقليمية خلال السبعينات ان من الممكن لبلدان أخرى ان تحسن فرصها في طول العمر عند مساير كرس لحل هذه المشكلة الالتزام السياسي والموارد الكافية .

٥٧- وكما ذكر في ديباجة هذا الفرع ، فان احصاءات الوفيات لا تصف الاتجاهات الصحية وصفا تاما . وقد تكون أكثر المشاكل الصحية الحاحا في البلدان النامية هي مشاكل النساء خلال سنوات انجابهن ومشاكل الأطفال . وأحد أمثلة المرض الواضحة نسبي البالغات من النساء هو انيميا التغذية ، ان يعاني حوالي نصف النساء غير الحوامل وما يقرب من ثلثي النساء الحوامل في البلدان النامية (باستثناء الصين) من انيميا التغذية . ويزيد من سوء انيميا التغذية ، وهي مجموعة أعراض يسببها سوء التغذية ، استمرار الانجاب والاصابة بأمراض مثل الملاريا والطفيليات المعوية . وتتراوح نسبة انتشار هذا المرض بين جميع النساء في افريقيا بين ٢٠ في المائة (مالي) و ٨٠ في المائة (المغرب) ، وفي الأمريكتين بين ٨ في المائة (كولومبيا) و ٥٦ في المائة (الجمهورية الدومينيكية) ، وهي مرتفعة جدا في آسيا ، فتبلغ ٦١ في المائة (الهند) ، على سبيل المثال . وبالإضافة الى ان الانيميا تشكل خطرا كبيرا على صحة الحوامل والأجنة ، فانها تزيد بشدة من الارهاق والتعب وهذه هي القاعدة بالنسبة لكثير من النساء الأكثر حرمانا في العالم النامي طوال سنين انجابهن . وبالنسبة للأطفال ايضا ، ينشأ معظم المشاكل الصحية في البلدان النامية عن الأثر المتبادل لسوء التغذية والاصابة بالأمراض . وتولد نسبة كبيرة من الأطفال في البلدان النامية وهم معاقين منذ الولادة بسبب وزنه المنخفض عند الولادة . وتقدر نسبة انتشار الوزن المنخفض عند الولادة بـ ١٥ في المائة في افريقيا و ١١ في المائة في امريكا اللاتينية و ٢٠ في المائة في آسيا . ووزن الطفل عند الولادة ،

الذى يتأثر بشدة بحالة صحة الأم وتغذيتها ، هو وحده - عموما وفي جميع فئات السكان - أهم عامل يحدد فرصته في البقاء وفي النمو والتطور الصحيين .

١٥٨ - وفي آسيا يعاني حوالي ٤ في المائة من الأطفال في سن ما قبل الدراسة من سوء تغذية مزمن ، نتيجة نقص الطاقة المستمدة من البروتين (توقف النمو) ، ويعاني ١٦ في المائة من شكل حاد من أشكال (الهزال) . والنسب في افريقيا هي كما يلي : ٢٠ في المائة توقف النمو ، و ٣٥ في المائة للهزال ؛ وفي امريكا اللاتينية كما يلي : ٤٣ في المائة توقف النمو ، و ٤ في المائة للهزال . والهزال هو النذير المباشر لسوء التغذية الكلينيكي ، مع احتمال شديد ومباشر في ان يتسبب في الوفاة . وان التباين الكبير الملاحظ في انتشاره يجعله مؤشرا مناسباً جداً لاجراء مقارنات بين المناطق الجغرافية . وتبرز من مقارنة الدراسات الاستقصائية القطرية انماط اقليمية واضحة : تماثل نسبي ومستويات مرتفعة نسبي جنوب شرقي آسيا ؛ ومستويات منخفضة في امريكا اللاتينية ، وتباين شديد في المستويات في افريقيا . وليس هناك ما يدل على ان مستويات الانتشار قد انخفضت منذ عام ١٩٧٤ .

١٥٩ - وترتبط امراض الاسهال ارتباطا وثيقا بسوء التغذية ، الذى تكون نذيرا به ونتيجة له . وقد قدر في عام ١٩٨٠ ان كل طفل عمره أقل من خمس سنوات قد اصيب مرتين أو ثلاث مرات بأمراض الاسهال وان ما يتراوح بين ٥٤ و ٥٥ ملايين طفل من هؤلاء قد توفوا نتيجة لذلك . والاصابة بهذه الأمراض ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحوال البيئية - فلا يزال ٢٠ في المائة من سكان المناطق الريفية في البلدان النامية بدون مورد مأمون للمياه ولا يزال ٨٥ في المائة منهم يفتقرون الى تصريف سليم لمياه المجارى . وقد حدث معظم التقدم الذى احرز في توفير مياه الشرب والاصحاح منذ عام ١٩٧٤ في مناطق حضرية . بيد ان نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب فقط قد زادت من ٦٧ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٧٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ، بينما انخفضت نسبة السكان الذين لديهم تصريف لمياه المجارى بالفعل نتيجة للزيادة الكبيرة للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية . ومع ذلك فقد تبين انه يمكن بالنسبة لأمراض الاسهال ، خفض عدد حالات الوفيات وخطورة كل حالة الى حد كبير بواسطة العلاج باعادة الاماهة عن طريق الغم ، وهو اسلوب بسيط يمكن تنفيذه في اطار الأسرة .

١٦٠ - وثمة عدد من أمراض الأطفال ، وخاصة الحصبة ، لها على اطفال البلدان النامية السيئ التغذية أثر مميت أكبر من أثرها على اطفال البلدان المتقدمة النمو . ويمكن الوقاية من معظم هذه الأمراض بالتحصين المناسب . ويمكن توقع وفاة حوالي ٢ في المائة من الاطفال المولودين في البلدان النامية بسبب السعال الديكي و ٣ في المائة بسبب الحصبة . وقد قدرت نسبة الاصابة في حياة الانسان في السكان الذين لم يحصنوا بـ ٩٠ في المائة بالنسبة للحصبة و ٨٠ في المائة بالنسبة للسعال الديكي . وفي عام ١٩٨٢ ، قدرت نسبة الأطفال الذين حصنوا ضد الحصبة قبل ان يتجاوز سنهم اثنا عشر شهرا بـ ٢٧ في المائة في افريقيا

و ٣٧ في المائة في الأمريكتين و ٢٢ في المائة في بلدان البحر الأبيض المتوسط وأقل من ١ في المائة في جنوب شرقي آسيا . وفي المناطق التي لم تشملها برامج التحصين ضد شلل الأطفال ، بلغت نسبة أطفال المدارس الذين اعيقوا بسبب هذا المرض ١ في المائة . وبالإضافة الى ذلك يعاني ما بين ٢ و ٣ في المائة من مرض السل . ويتراوح شمول التطعيم بمصل شلل الأطفال بين ٧٠ في المائة في غربي المحيط الهادئ و ٥ في المائة في جنوب شرقي آسيا .

١٦١ - ويموت كل سنة عدد يقل قليلا عن مليون مولود من مرض الكزاز الوليدي ، وهو مرض ينتقل عن طريق تلوث الحبل وقت الولادة . ويسبب هذا المرض في كثير من المناطق معظم الوفيات بين المواليد ، كما يتسبب فيما يبلغ نصف عدد الوفيات من الرضع . ويمكن للتحصين الوقائي للأمهات أو ممارسات الولادة النظيفة أو لكليهما ان يمنعا تقريبا كل هذه الوفيات . ففي سرى لانكا ، مثلا ، التي ارتفعت فيها نسبة تحصين الحوامل من ٥ في المائة في عام ١٩٧٤ الى ما يزيد عن ٥٠ في المائة اليوم ، هبطت نسبة الاصابة بالكزاز الوليدي من ٢٠٠ الى أقل من ٤٠ من كل ١٠٠٠٠٠ مولود .

#### (ب) البلدان المتقدمة النمو

١٦٢ - عندما عقد مؤتمر بوخارست في عام ١٩٧٤ كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المناطق الأكثر نموا يتراوح بين ٧١ و ٧٢ سنة وهو متوسط تجاوز بكثير الهدف الارشادي للمناطق لعام ١٩٨٥ الا انه مازال يقل بسنتين أو ثلاث سنوات عن الهدف المحدد لعام ٢٠٠٠ . وتبين أفضل التقديرات الحالية ان متوسط العمر المتوقع لعام ١٩٨٣ هو حوالي ٧٣ سنة . ومع ذلك فان هذا التقدم المواتي بصفة عامة ناتج عن خليط من مستويات مختلفة وأنماط متنوعة من التغير . ويتضح من الأرقام المسقطة للمناطق الرئيسية بالنسبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ انه يوجد في اليابان أطول متوسط عمر متوقع سجل في العالم وهو ٧٧ سنة وتأتي بعدها امريكا الشمالية ، وشمال أوروبا ، وغرب أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا التي يبلغ متوسط العمر المتوقع فيها حوالي ٧٤ سنة ثم جنوب أوروبا ومتوسط العمر المتوقع فيها ٧٣ سنة وشرق أوروبا ويتراوح متوسط العمر المتوقع فيها بين ٧١ و ٧٢ سنة .

١٦٣ - وعلى الرغم من ان الاختلافات في متوسط العمر المتوقع في شرق أوروبا ضئيلة جدا فان هذه الاختلافات أكثر تنوعا في مناطق أوروبا الثلاث دون الإقليمية الأخرى . ففي شمال أوروبا مثلا يزيد متوسط العمر المتوقع في البلدان الاسكندنافية الأربعة (النرويج والسويد والدانمرك واسبانيا) بكثير (٧٥ - ٧٧ سنة) عنه في ايرلندا وفنلندا (يبلغ في كل منهما حوالي ٧٣ سنة) أما في جنوب أوروبا فيزيد متوسط العمر المتوقع في اليونان وإيطاليا واسبانيا (يبلغ في كل منها حوالي ٧٤ سنة) عنه في البانيا والبرتغال ويوغوسلافيا بحوالي ثلاث سنوات .

١٦٤- من المتوقع أن يزيد متوسط العمر المتوقع في المناطق الأكثر نموا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ و ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بما يزيد عن سنة ونصف . ومن المتوقع أن تحدث أكبر الزيادات في اليابان (٣٣ من السنة) وأمريكا الشمالية (٢٦ من السنة) وأستراليا ونيوزيلندا (٢٥ من السنة) . وهذه زيادات ضخمة نظرا لأنه من المتوقع حدوثها خلال ١٠ سنوات فقط ونظرا للتقديرات المرتفعة بالفعل لمتوسط العمر المتوقع السائد في هذه المناطق في بداية الفترة . كما ارتفعت الزيادات في متوسط العمر المتوقع سنتين أو أكثر في جنوب وغرب أوروبا ، في حين لم يبلغ متوسط ارتفاعها إلا سنة ونصف في شرق وشمال أوروبا .

١٦٥- وعلى الرغم من أن الزيادة في الأعمار في البلدان المتقدمة النموا تزال بوجه عام أكبر بين الإناث منها بين الذكور خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ و ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فإن الاتجاهات تختلف اختلافا كبيرا بين المناطق . ففي اليابان وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا تكاد الزيادة الأخيرة في متوسط العمر المتوقع أن تكون واحدة بين الذكور والإناث وفي المناطق الأخرى زاد الفرق بين الجنسين في السن التي تحدث فيها الوفاة بحوالي نصف سنة أو أكثر .

١٦٦- وتوجد أيضا اختلافات في أنماط الوفيات بين الأطفال . ففي الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ تبلغ نسبة الوفيات بين الأطفال في حوالي ثلاثة أرباع البلدان المتقدمة النموا أقل من ١٥ طفلا من كل ألف مولود . ومن هذه البلدان ، توجد ثمانية بلدان تقل نسبة الوفيات بين الأطفال فيها عن ١٠ وتتراوح النسبة لأربعة عشر بلدا آخر بين ١٠ و ١٤ من كل ألف مولود . وهناك سبعة بلدان تتجاوز النسبة فيها ٢٠ طفلا . وباستثناء اليابان توجد البلدان التي تقل النسبة فيها عن ١٠ في شمال وغرب أوروبا .

١٦٧- وقد أحرز تقدم ملحوظ منذ مؤتمر بوخارست في خفض نسبة الوفيات بين الأطفال في البلدان المتقدمة النمو . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ و ١٩٨٠ - ١٩٨٥ نجد أنه يتوقع حدوث انخفاض في نسبة الوفيات بين الأطفال يبلغ ٣٠ في المائة أو أكثر على نطاق واسع . ويعتبر التقدم في بلدان أوروبا الشرقية قدما مستمرا على الرغم من أنه أبطأ ، في المتوسط ، منه في المناطق الأخرى .

١٦٨- وتشير الاسقاطات التي أعدتها الأمم المتحدة إلى أن العالم الأكثر نموا له أن يتوقع تحقيق متوسط عمر يتراوح تقريبا بين ٧٥ و ٧٦ سنة بحلول عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن تحقق كل منطقة من المناطق دون الإقليمية الأكثر نموا متوسط العمر المستهدف البالغ ٧٤ سنة في عام ٢٠٠٠ . وتقدر الأمم المتحدة أيضا انخفاضا مستمرا في نسبة الوفيات بين الأطفال في المناطق الأكثر نموا يصل إلى متوسط كلي يبلغ حوالي ١٢ طفلا من كل ألف مولود وهو انخفاض يبلغ حوالي الربع عن مستويات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . ومن المتوقع أن تبقى الفروق الموجودة حاليا بين مختلف المناطق دون الإقليمية كما هي .

## ٢ - أهداف خطة العمل العالمية للسكان وسياساتها وتقييم تنفيذها

### ( أ ) تصورات الحكومات وأهدافها ومراميها

١٦٩ - لا تزال الصحة والوفيات مجالاً له أولوية في اهتمام الحكومات . وقد أوضح ٦٢ بلداً أثناء عملية تقييم لآراء الحكومات في مختلف الجوانب السكانية جرت بعد المؤتمر العالمي للسكان بوقت قصير أنها تعتبر مستوى الوفيات الحالي لسكانها مستوى غير مقبول في إطار ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحالية . وأفاد ثلاثة أرباع البلدان النامية بأن مستوى الوفيات فيها غير مقبول ، على حين أفاد بذلك ربع البلدان المتقدمة النمو . وبالمقارنة وجد ما يقل قليلاً عن نصف تلك الحكومات نفسها (ثلاثة أخماس حكومات البلدان النامية) أن مستويات الخصوبة فيه غير مرضية . ويبدو أن هذا الاهتمام بتوفير حياة مديدة وصحية آخذ في الاشتداد . إذ يتضح من المعلومات المتاحة أن ثلاثة أرباع الحكومات عموماً و ٩٠ في المائة من حكومات البلدان النامية تجد مستويات الوفيات فيها غير مقبولة . من الواضح إذن أن ثمة مستوى متزايداً من القلق وعدم الرضى إزاء مستويات الوفيات السائدة .

١٧٠ - ولما كانت الحياة المديدة الصحية من أكثر العناصر أهمية في نوعية الحياة فإن التوصيات المتصلة بالوفيات والصحة واردة في خطة العمل بأسرها ، وكذلك في غيرها من الاستراتيجيات الهامة . وتكميلاً للأهداف التي حددتها خطة العمل العالمية للسكان ، حددت بلدان كثيرة أهدافها الوطنية الخاصة ، وهي عموماً مستويات من الوفيات أدنى من المستويات التي حددتها الخطة . واتخذت هذه المستويات أهداف قبل عدد من البلدان المتقدمة النمو هي كل من استراليا وايطاليا وبلغاريا وبولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية ورومانيا والنمسا . كذلك اعتمدت أهداف للوفيات الكمية عدد من البلدان الأفريقية منها اثيوبيا وبوتسوانا وبوروندي وتوغو وتونس ورواندا والسنغال وسيراليون وسيشيل والصومال وغينيا - بيساو وكينيا ومالي ومدغشقر ومصر والمغرب والنيجر ونيجيريا . ومن بين بلدان أمريكا اللاتينية نجد اكوادور وباراغواي وبوليفيا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكوبا وكولومبيا وهايتي حددت كلها أهدافاً وطنية للحد من الوفيات . وفي آسيا وضعت أهداف وطنية كل من الاردن واندونيسيا وجمهورية ايران الاسلامية وبنغلاديش وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين والكويت وكيريباتي وماليزيا وملديف ونيبال . وفي كل قارة من القارات ، عرضت البلدان التي حددت أهدافاً ، النطاق الكامل لمستويات الوفيات : وليست البلدان التي بها وفيات مرتفعات هي وحدها التي حددت أهدافاً لمزيد من التحسين .

١٧١ - ولكن بالإضافة إلى تلك الأهداف الكمية ، توصي خطة العمل ببذل جهود وطنية ودولية هائلة للحد من الوفيات في السن المبكرة ووفيات الأمهات (الفقرة ٢٤ ( أ ) )

وتقليل الفروق بين الوفيات (بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية والجنسين) (٢٤ ج) ، وبرامج خاصة للقضاء على بعض أسباب الوفاة واعتلال الصحة لاسيما برامج لمكافحة الامراض السارية والطفيلية ، وبرامج لتحسين التغذية ، ولتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية ، وللإشراف على البيئة والقضاء على التلوث . وتتجسده التوصية الى أن يكون وضع هذه البرامج أو تنظيمها جزءاً من استراتيجية انمائية شاملة (الفقرة ٢٥) والى زيادة عدد الايدي العاملة في مجال الصحة وعدد المرافق الصحية والتوسع في توزيعها (الفقرة ٢٩ و) .

١٧٢ - ويتضح من حجم الاجراءات الوطنية والدولية المتخذة لتنفيذ هذه التدابير مدى الجدية التي تناول بها عدد من الحكومات والمنظمات الدولية توصيات خطة العمل في مجال الوفيات والصحة . اما عدم نجاح كثير من البلدان في بلوغ الأهداف التي حددتها خطة العمل فهو يعكس جزئياً عدم كفاية الموارد المخصصة لتحقيق الأهداف ، ولكنه يعكس أيضاً المرحلة المبكرة لكثير من المبادرات الجديدة . وقد تناولت معظم البلدان توصيات خطة العمل بطريقة شاملة ، بحيث كان يتم وضع البرامج للطرق لمجموعة من المشاكل في وقت واحد . وكانت السمتان الراجحتان للبرامج هما قيامها على اساس مجتمعي وتنفيذها في اطار برامج انمائية أوسع نطاقاً . وقد بينت هاتان السمتان الاخيرتان لكثير من البلدان وجود تغيير رئيسي عن السياسات الماضية التي كان يتم وفقاً لها ، النظر في قضايا الصحة داخل وزارات الصحة فقط ، وكان يتم تنفيذ البرامج الصحية تنفيذاً منفصلاً عن المشاريع المتعلقة بالجوانب الاخرى للتنمية ، وكثيراً ما كان يجري تنفيذها رأسياً ، أى مع قدر ضئيل من المشاورات في المجتمعات نفسها . سواء عند تخطيطها أو تنفيذها أو تقييمها .

#### (ب) الاجراءات الوطنية والدولية

##### ١ ' المجتمع الدولي

١٧٣ - تميزت الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالسكان بظهور توافق عريض في الآراء في كثير من البلدان يؤيد مبادئ الرعاية الصحية الاساسية . وان مفهوم الرعاية الصحية الاساسية وتطبيقه وتقييمه ، حددته ووافقت عليه الحكومات في المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الاساسية ، المعقد في الما - آتا ، في عام ١٩٧٨ باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (٢٢) . كما تمت الموافقة عليه في الجمعية العامة (القرار ٣٤/٥٨ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩) وفي جمعية الصحة العالمية (القرار ٣٤ - ٣٦ ج ص ع) .

١٧٤ - ويستند اعلان الما - آتا على عدد من المبادئ الاساسية التي تتفق مع خطة العمل العالمية للسكان . وهي مبادئ تقرر في جوهرها مسؤولية الحكومات ولكن مع اشتراك الأفراد والمجتمعات في تخطيط البرامج الصحية وتنفيذها وتقييمها وفي الاعتماد على الذات ، والتوزيع المنصف للموارد ، والتركيز على التدابير الوقائية بالتكامل مع التدابير العلاجية والتأهيلية والبيئية ومتابعة ما يتصل بذلك من أبحاث وتكنولوجيا مناسبة وتطبيقها على وجه السرعة . وقد جاء في اعلان الما - آتا ان الرعاية الصحية الاساسية ينبغي أن تشمل على الاقل ما يلي : التشخيص فيما يتعلق بالمساكن الصحية السائدة وأساليب منعها ومكافحتها ؛ تعزيز الامداد بالأغذية والتغذية الملائمة ؛ وتوفير ما يكفي من المياه المأمونة والمرافق الصحية الاساسية ؛ والرعاية الصحية بالأمومة والطفولة ، بما فيها تنظيم الاسرة ؛ والتحصين ضد الامراض السارية الرئيسية ؛ والوقاية من الامراض المتوطنة محليا ومكافحتها ؛ وعلاج الامراض العامة والاصابات علاجا سليما ؛ وتوفير العقاقير الضرورية .

١٧٥ - ان مؤتمر الما - آتا ، وتسمية عام ١٩٧٩ السنة الدولية للطفل ، وتسمية الثمانينات العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، تجسد جميعها التزام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير تتفق مع توصيات خطة العمل ، ويرد في الاجزاء التالية استعراض للسياسات الوطنية في تنفيذ خطة العمل .

## ٢ - البلدان النامية

١٧٦ - توضح حالات التفاوت الكبيرة جدا في نسب الوفيات فيما بين المجموعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية في البلدان النامية أهمية التوسع في اتاحة الخدمات الصحية الاساسية . فلاشخاص الذين في مستوى من التعليم أدنى من غيرهم ، أو ذوى الدخل الاقل أو الذين يمتهنون أعمالا يدوية ، كثيرا ما يتعرضون لمخاطر الموت أو اعتلال الصحة اكثر من غيرهم بكثير . ويعكس ارتفاع معدل الوفيات بينهم عدة عوامل منها سوء التغذية والنظم الغذائية غير السليمة وسوء المرافق الصحية والقيود المالية التي تحول دون الحصول على العلاج الطبي الملائم ، وقصور المرافق السكنية ، والافتقار الى المعرفة بالرعاية الصحية السليمة . وعلاوة على ذلك فان معدل الوفيات في المناطق الريفية أعلى منه بدرجة كبيرة في المناطق الحضرية ، وذلك جزئيا ، لأن السمات الاجتماعية الاقتصادية لساكني الريف منخفضة عموما عن سمات ساكني الحضر ، وجزئيا ، بسبب الاتجاه القوى بين اليد العاملة الصحية والمرافق الصحية الى التركيز في المدن الرئيسية . وتشير حالات التفاوت هذه في معدلات الوفيات الى انه ينبغي توجيه السياسات والبرامج الصحية نحو أكثر القطاعات حرمانا بين السكان .

١٧٧ - وقد استعرضت أغلبية من الحكومات الأفريقية استراتيجياتها الإنمائية لكي توفر قدر أكبر من الدعم لبرامج الرعاية الصحية . أما تنوع التجربة في أفريقيا فهو تنوع مثير للاهتمام ويعكس مبدأ أساسيا في نهج الرعاية الصحية الأساسية ، ألا وهو أن كل بلد يحدد نظامه الصحي الخاص في ضوء واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ونتيجة لذلك اتخذ مزيج من التدابير في أفريقيا . فركزت إثيوبيا على بناء نقاط للرعاية الصحية ، ومراكز صحية ومستشفيات ريفية ؛ وأفادت بوتسوانا مثلا بأن هدفها الرئيسي هما تدعيم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في المناطق الريفية والمناطق التي تقع في تخوم الحضر ، وتعزيز المشاركة المجتمعية ، وركزت بوروندي على تدريب مواطنيها في مجال الطب الوقائي ؛ والصومال ، وكذلك توغو ، على حملات مكافحة الأمراض السارية ؛ ورواندا على زيادة عدد مراكز الرعاية الصحية ؛ وسيراليون على تعزيز الخدمات الصحية المقدمة للأمومة والطفولة ؛ وغابون على تحسين الإصحاح وعلى التغذية والسكان الريفي ؛ وكينيا على برنامج صحي ريفي وعلى مفهوم " الحاجات الأساسية " ، ومدغشقر على تدريب الموظفين وتوزيع المرافق الطبية والصحية ، وعلى تحسين الانتفاع بالطب التقليدي ؛ وأعلنت مصر عن نيتها على التركيز على الخدمات الصحية للأمومة والطفولة وعلى توفير مياه الشرب والسكان في المناطق الريفية ؛ والمغرب على حملات مكافحة الأمراض السارية وسوء التغذية وعلى تدريب موظفي الرعاية الصحية ؛ ونيجيريا على برامج التحصين . وتوضح هذه الأمثلة أيضا أن بلدانا كثيرة اضطلعت بتدابير تستهدف الوصول إلى الجماعات الريفية والجماعات المحرومة في مجتمعاتها . وتسعى هذه السياسات إلى الاستجابة إلى الفروق الكبيرة في الوفيات المستمرة فيما بين المناطق والفئات السكانية .

١٧٨ - وكما هي الحال في القارات الأخرى ، فإن بلدان آسيا ، كجزء من خطة تستهدف تقليل الفروق في الوفيات ، تركز في برامجها الصحية على الأمهات وأطفالهن حديثي السن ، وعلى الفئات الفقيرة وجماعات السكان التي تعيش في المناطق النائية . وتعزز أفغانستان زيادة مراكزها الصحية الأساسية الريفية التي يبلغ عددها ١٢٠ مركزا إلى ١٩٧ مركزا في غضون فترة خمس سنوات في محاولة لataحة الفرصة لقدر أكبر من سكان المناطق النائية والمعزولة للانتفاع بالرعاية الصحية بصورة مباشرة . وهي تركز على أمراض الجهاز التنفسي ، وأمراض السعال ، والتدرن ، والحصبة ، وسوء التغذية ، وعلى إنشاء مراكز للعلاج على مستويات مختلفة وفقا لمبادئ الرعاية الصحية الأساسية . وتركز بنغلاديش على الوفيات بين الرضع بسبب أمراض السعال وسوء التغذية ، والحصبة ، والتيفانوس وعدم وجود خدمات الرعاية الصحية الأساسية كما انتهت واصل جهودها من أجل تعزيز الخدمات الصحية الريفية . وتقوم بوتان بتحويل مستوصفات إلى وحدات صحية أساسية متكاملة . وتعزز بورما الهيكل الأساسي لخدماتها الصحية الأساسية في ٢٤ ناحية عن طريق إقامة المراكز الصحية الريفية والمراكز الصحية للأمهات والأطفال ، والمراكز الصحية الفرعية ؛ والهدف هو تغطية نصف مجموع النواحي في فترة ٤ سنوات بما يبلغ مجموعه ٢٤٠ من اختصاصي الصحة



المجتمعية و ٣٢٠٠ من مساعدات القابلات . وأولت اليمن الديمقراطية أولوية عالية لصحة الام والطفل في المناطق الريفية ؛ ويولى اهتمام خاص للسكان الرحل والفئات الريفية التي لا يمكن الوصول اليها . وأولت اندونيسيا أهمية خاصة للأطفال تحت سن الخامسة ، والى ما يتعرضون اليه من اصابات في أعلى الجهاز التنفسي ومن أمراض الاسهال ، كما أولت أهمية خاصة للملاريا التي لا تزال سائدة في الجـزر الواقعة خارج جاوة - بالي . وتؤكد جمهورية ايران الاسلامية على توفير الرعاية الصحية وتولي الخطة الانمائية الحالية للعراق اولوية عالية لمرافق الرعاية الصحية في المناطق الريفية . وتهتم عمان بتوفير الخدمات الاساسية على قدم المساواة في المناطق الحضرية والريفية على السواء . وتركز العربية السعودية على توسيع برامج الرعاية الصحية بحيث تشمل السكان الريفيين والسكان الرحل وعلى الخدمات الوقائية ، والتعليم الصحي والبرامج المتعلقة بصحة الام والطفل . وبدأت الجمهورية العربية السورية بـذل جهود تستهدف توفير مؤسسات الرعاية الصحية الموزعة توزيعا رشيدا ؛ فضلا عن ذلك وكوسيلة لتوفير التغطية المحسنة للسكان الريفيين ، يجرى تشجيع الاطباء علي العمل في المناطق النائية والمناطق القليلة المزايا . وتولي اليمن على نحو مماثل الأولوية لانشاء الخدمات الوقائية في المناطق الريفية . ومرة اخرى فان تلك هي مجرد عينة للجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ توصيات خطة العمل .

١٧٩ - ويقوم عدد من بلدان امريكا اللاتينية بوضع تدابير صحية وفق مبادئ الرعاية الصحية الاساسية ، على الرغم من انه لم يتم بعد تقييم تنفيذ هذه الاجراءات . وقامت هذه البلدان باستعراض استراتيجياتها الانمائية بغية توفير دعم اضافي لبرامج الرعاية الصحية الخاصة بها . وعينت حكومات امريكا اللاتينية فئات سكانية محددة تحظى باهتمام خاص فيما يتعلق بالسياسة : وهذه الفئات هي الرضع والاطفال تحت سن الخامسة ، والامهات والاطفال الاكبر سنا ، والفئات السكانية الريفية ، والفقراء في المناطق الحضرية والاشخاص الذين يشغلون حرفا قاسية ، والمصابين بالملاريا .

١٨٠ - وجرى في كثير من بلدان امريكا اللاتينية الاضطلاع بالقضايا والبرامج الصحية التي تستهدف توسيع الخدمات الصحية وزيادة تطويرها ، وفي احيان كثيرة أفادت الحكومات عن هذه القضايا والبرامج في التحرى الخامس . ففي الأرجنتين تم وضع السياسات الصحية بحيث تساعد على دمج برامج الاقاليم والبلديات مع الانشطة الصحية على الصعيد الوطني . وأقامت جزر البهاما شبكة من المراكز الصحية والعيادات والمستوصفات في جميع أنحاء الجزر . كما أنشأت خدمة طائرة للطباء وأطباء الاسنان للمناطق الأبعد . وتركز بليز على مكافحة الملاريا وعلى الرعاية الصحية للأمهات والاطفال . وبذلت بوليفيا جهودا ضخمة من أجل انشاء خدمة صحية وطنية . ووضعت

البرازيل برنامجا للسكان المعزولين في الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من البلد . وبدأت كولومبيا في وضع صياغات لخطط صحية وطنية ، ولكنها تتوقع تحسين صحة سكان البلد عن طريق التركيز على السياسات الاجتماعية بيد أنه من المتوقع ، على المدى القصير ، أن يتم التوسع في خطة الحكومة للاغذية والتغذية ، وفي برنامجها المتعلق بالصحة الوطنية ، وفي مختلف البرامج المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة ، بحيث تشمل ٣٦ في المائة من السكان ، وهي النسبة التي لا تشملها خدمات الرعاية الصحية . وتركز المكسيك على الانتفاع بخدمات الرعاية الصحية الاساسية ، بما في ذلك الغذاء والصحة ، والمياه الصالحة للشرب ، والاصحاح . وهي تسعى حاليا الى توصيل برامج الرعاية الصحية الى السكان الريفيين عن طريق المشاركة المنظمة للفئات الريفية . وتقوم بيرو بتوسيع النطاق الذي تشمله شبكة الرعاية الصحية الوطنية الخاصة بها عن طريق انشاء مستشفيات في المناطق الريفية ، وتدريب أعضاء المجتمعات الريفية على الاهتمام بالمستلزمات الصحية الاساسية ، وزيادة القوى العاملة المؤهلة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الهامشية عن طريق استخدام الاشخاص الذين انقطعوا مؤخرا عن الدراسة والموظفين المساعدين في الحقل الطبي .

١٨١ - وهناك بوجه عام دمج للسياسات المتعلقة بالصحة داخل الخطط الانمائية العامة في آسيا أفضل منه في المناطق الأخرى الأقل نموا . وأكد عدد من البلدان ان سياساتها الصحية الوطنية قد ادمجت ادمجا كاملا في خططها الانمائية الشاملة واصبح تخطيط الرعاية الصحية يشكل عنصرا هاما بوجه خاص في الخطط الانمائية لكل من بنغلاديش وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين والهند .

١٨٢ - وكما تبين تلك الأمثلة العديدة ، تفيد الحكومات بأنها تضع خططا شاملة وواسعة النطاق لتنفيذ توصيات خطة العمل العالمية للسكان في مجالي الوفيات والصحة - أي تقليل الوفيات بوجه عام ، مع التركيز بوجه خاص على صحة الأم والطفل ، وتقليل الفروق القائمة على الفئة الاجتماعية - الاقتصادية والدين والجنس ، والقضاء على الامراض المعدية والطفيلية ، ووضع برامج للتغذية والمياه والاصحاح وما شابه ذلك . وعلى الرغم من ان بلدانا مختلفة أكدت على برامج متباينة ، ومن ثم على توصيات متباينة من توصيات خطة العمل ، فقد اعتمدت معظم البلدان نهجا شاملا يتمشى في أغلب الاحيان مع الرعاية الصحية الاساسية حسبما عرفت في اعلان ألما - آتا .

١٨٣ - ان الشواهد المستقاة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالسياسة السكانية وغيرها من البيانات تبين بوضوح ان اعتماد نهج الرعاية الصحية الاساسية وفق المبادئ التي حددها مؤتمر ألما - آتا والوثائق اللاحقة ذات الصلة هو ، من حيث المبدأ ، أمر شائع تقريبا فيما بين البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك فان هذا النهج يلقي الدعم على نطاق واسع من البلدان المانحة والوكالات غير الحكومية على السواء ، وعلى

سبيل المثال فقد أفادت إحدى الجهات المانحة الشئانية الكبرى بأنها زادت من دعمها لبرامج الرعاية الصحية الأساسية في البلدان النامية الى ثلاثة امثال ما كان عليه في غضون فترة ثلاث سنوات حتى بداية الثمانينات .

١٨٤ - وحيثما جرى اعتماد برامج الرعاية الصحية الأساسية لا يكون من الواضح دائما ما اذا كان ينظر اليها باعتبارها بديلا أو تكميلا للنهج الذي يتجه نحو العلاج بدرجة أكبر . فضلا عن ذلك فانه من السابق لأوانه بعض الشيء محاولة تحديد ما اذا كان لهذه البرامج حتى الآن أى أثر محدد على مستويات معدل الإصابة بالأمراض أو الوفيات . بيد أنه جرى البدء في بذل بعض الجهود المكثفة في مجال التقييم على الصعيدين الدولي والوطني (وتقوم بهذه الجهود على الصعيد الوطني البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على السواء) . ويبين استعراض لتلك النتائج الأولية ما يلي :

( أ ) على الرغم من أن أى محاولة جادة لتنفيذ برنامج للرعاية الصحية تكشف عن مشاكل صعبة يتعين التغلب عليها - وهي مشاكل لا يتم التكهّن بها بالكامل من البداية - فان توافق الآراء الواضح على المستوى التنفيذي هو أن هذا هو النهج الأفضل وربما هو الوسيلة الوحيدة الممكنة للاستجابة على نحو فعال لحالة معدل الوفيات ومعدل الإصابة بالأمراض في البلدان النامية ؛

( ب ) ان تنفيذ أى برنامج للرعاية الصحية تنفيذا كاملا سوف تترتب عليه زيادات كبيرة في النفقات الجارية المتعلقة بالصحة العامة بمعدل قد يبلغ هـ أو أكثر في معظم البلدان النامية . وربما يصبح من الضروري الانتقال من بين مختلف عناصر الرعاية الصحية ، أو اعتماد برنامج مرحلي للتنفيذ ؛

( ج ) يستلزم تنفيذ برنامج للرعاية الصحية وجود مدخلات من نطاق واسع من القطاعات ، مما قد يجعل البرامج ضعيفة بوجه خاص اذا أى تغييرات خارج نطاق المجال الصحي . وعلى سبيل المثال ، فان تقديم الخدمات الصحية على نطاق واسع يجعل نظام الرعاية الصحية اكثر اعتمادا على تكلفة الوقود وعلى توفر العربات وقطع الغيار ؛

( د ) يتطلب أى برنامج للرعاية الصحية أنماطا ومستويات من التدريب والاشراف والادارة تختلف اختلافا كبيرا عن الانماط والمستويات التي تتطلبها عادة مؤسسات الخدمة الصحية ؛

( هـ ) تتطلب المشاركة المجتمعية الفعالة في صنع القرارات والتمويل وتوفير الموظفين التخطيط الدقيق مسبقا ، وتأخذ في الاعتبار على نحو تام الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية القائمة على الصعيد المحلي .

## ٣٠ البلدان المتقدمة النمو

١٨٥ - أما في البلدان المتقدمة النمو فكثيرا ما كان التقدم المحرز أقل من مرض في مجال الحد من الفروق فيما يتعلق بمعدل الإصابة بالأمراض والوفيات بين البالغين من الرجال على الرغم من تسجيل بعض التقدم أخيرا . وقد اضطلع في هذا الصدد بأجراءات ونهج كثيرة جديدة منذ عام ١٩٧٤ . وتشترك البلدان المتقدمة النمو في عدد من الاهتمامات المتشابهة : تخفيض معدل الإصابة بالسرطان وأمراض الأوعية القلبية وحوادث السيارات . ففي جميع مناطق أوروبا وكذلك في أمريكا الشمالية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حظت حملات التعليم الصحي بأولوية عالية بسبب تبين أن الاختيار الشخصي لنمط الحياة يؤثر على حدوث الكثير من الأمراض المذكورة أعلاه . ونتيجة لذلك وعلاوة على السياسات الصحية المهنية والبيئية حظت التدابير الوقائية الموجهة نحو التأثير على العوامل السلوكية بمزيد من الاهتمام . ولقد طبقت بشكل واسع برامج التعليم الصحي والبرامج الوقائية التي تشدد على العلاقة بين تدخين التبغ والاسراف في استهلاك الكحوليات والافراط في الطعام وقلّة التمرينات الرياضية والاجهاد وبين السرطان وأمراض الشريان التاجي وادمان الخمر والسمنة المفرطة .

١٨٦ - وأخذ عدد من البلدان أيضا يهتم بتخفيض الفروق في معدل الوفيات بين البالغين من الرجال والنساء . وقد ابلغت فرنسا مثلا أن معدل الوفيات بين النساء مقبول وأن كان معدل الوفيات بين الرجال غير مقبول ، وبدأت فنلندا مشاريع خاصة موجهة نحو تخفيض الوفيات بين المسنين من الرجال .

١٨٧ - وعلى الرغم من أن الوفيات منخفضة بين المواليد والأطفال في معظم البلدان الأكثر تقدما فإن كثيرا منها يهتم بتخفيضها أكثر من ذلك . فقد سنت الدانمرك مثلا تشريعا يشترط اجراء فحوص لجميع الامهات الحوامل والأطفال واعتمدت جمهورية ألمانيا الاتحادية تشريعا يشترط اجراء فحوص سابقة على الولادة وفحوص دورية للأطفال .

١٨٨ - وعلى الرغم من تحقيق انجازات كثيرة في مجال الحد من الوفيات بين المواليد فإن عددا من اغنى البلدان وأكثرها تقدما قد سجل فروقا اقليمية وطبقية وعرقية ضخمة في معدلات وفيات المواليد . وهناك بلدان كثيرة متقدمة النمو ترى ان الفروق الاقليمية تعد مجالا من مجالات الاهتمام المستمر . ولقد نفذت برامج مختلفة يعكس كل منها احتياجات كل من البلدان المعنية على حدة . وتحاول جمهورية ألمانيا الاتحادية تخفيض الفروق الاقليمية عن طريق انشاء مكاتب اقليمية للخدمات الصحية ؛ وتحاول اليونان ذلك عن طريق توسيع المراكز الطبية الريفية واستخدام طائرات الهليكوبتر وهولندا عن طريق انشاء المستشفيات ودفع معونات لخدمات

الرعاية المنزلية في المناطق الريفية ، ورومانيا عن طريق انشاء عيادات طبية في كل مركز ؛ واسبانيا عن طريق توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل الريف ؛ والسويد عن طريق أطباء ومرضات الأقضية الذين يقومون بزيارات للمرضى في منازلهم . وبصفة عامة فقد أوليت عناية أكبر الى السكان الذين تقدم لهم خدمات أقل من احتياجاتهم وإلى المشاركة والتعاون المجتمعيين بين المستهلكين والممولين . وتبذل مزيدا من الجهود لاشراك المستفيدين ، جماعيا وفرديا في تخطيط وتنفيذ خدمات الرعاية الصحية .

١٨٩ - وبصفة عامة فإن البلدان المتقدمة النمو قد استمرت في توسيع مؤسساتها الخاصة بالرعاية الطبية ولو أن أنماط الخدمات المقدمة قد تغيرت استجابة لتغير الاحتياجات . وفي تلك البلدان ما تزال العناية الطبية تنظم بصفة رئيسية حول عمل الأطباء المدربين مهنيا ؛ ان توفير هؤلاء الموظفين المدربين تدريباً رفيعاً أخذ في الازدياد في جميع تلك البلدان . فمثلا تدل مقارنة عقدت بين نسبة الأطباء لكل ألف نسمة في آخر تاريخ متوفر وبين النسبة المناظرة في الفترة التي سبقت المؤتمر العالمي للسكان مباشرة على وجود زيادات في كل بلد متقدم النمو . ومن ناحية أخرى فهناك تحول في استخدام المستشفيات بوصفها أهم جزء في الهيكل الأساسي للعناية الطبية . ولقد اتضح من مقارنة مماثلة لعدد أسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف نسمة ان ثلث البلدان المتقدمة النمو قد شهد انخفاضاً في عدد الأسرة بينما شهد الثلثان الآخران زيادة في هذا العدد . ويلاحظ انخفاض عدد أسرة المستشفيات بالنسبة للسكان في البلدان التي حققت أدنى مستوى للوفيات وهو ما يمكن تفسيره على وجه اليقين تقريبا بحدوث تغيير في الممارسة الطبية أدى الى الاقلال من الاعتماد على العناية التي تقدمها المستشفيات .

١٩٠ - وأصبحت التكاليف المتزايدة على نحو مستمر وبدرجة كبيرة مشكلة تواجه تقريبا جميع البلدان المتقدمة النمو عند وضعها لسياساتها العامة في مجال الرعاية الصحية والحد من الوفيات . والحالة الأكثر شيوعاً هي أن تكلفة توفير الرعاية الصحية تشكل أحد عناصر الاقتصاد القومي الاسرع ارتفاعاً عن غيرها . وان العائق الذي يقف في سبيل احراز مزيد من التقدم في الحد من الوفيات والاصابة بالامراض في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء يرجع بصورة متزايدة الى الاقتصاد أكثر منه الى التكنولوجيا ، وان كان ذلك على مستوى متفاوت .

## جيم - الانجاب وتكوين الأسرة ومركز المرأة

### ١ - الاتجاهات

#### (أ) الخصوبة

١٩١- يشير المستوى المتوسط لتقديرات واسقاطات الأمم المتحدة الى حدوث انخفاض عالمي في معدل الخصوبة الكلية \* ، عبر الفترة الممتدة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، بنسبة ٢٢ في المائة ، وذلك من ٥ر٤ الى ٣ر٦ حالة ولادة لكل امرأة . ففي البلدان المتقدمة النمو يقدر الانخفاض ، خلال نفس الفترة ، بأنه متواضع نسبيا ، حيث انخفض معدل الخصوبة الكلية من ٢ر٢ لكل امرأة ، في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، الى ٢ لكل امرأة ، في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ( أى أن الانخفاض كان بنسبة ٩ في المائة ) . أما في البلدان النامية ، فقد قدر الانخفاض ، عبر نفس الفترة ، بنسبة ٢٦ في المائة ، حيث انخفض معدل الخصوبة الكلية من ٥ر٤ الى ١ر٤ لكل امرأة . وتتباين نسب الانخفاض المقدرة بشكل كبير ، من منطقة دون اقليمية الى أخرى . وتعد نسبة الانخفاض المقدرة للصين ( ٥٤ في المائة ) أكبر النسب ، على الاطلاق ، لأي منطقة دون اقليمية . وبالنظر الى أن الصين كانت تضم ، في عام ١٩٨٠ ، ٣٠ في المائة تقريبا من سكان العالم النامي ، فإن انخفاض الخصوبة في الصين كان له بالضرورة أثر كبير على الاتجاهات السكانية العالمية .

١٩٢- وفي الفترة التي انقضت منذ عقد المؤتمر العالمي للسكان في عام ١٩٧٤ ، في بوخارست ، كان هناك ازدياد كبير في جمع البيانات التعدادية والاستقصائية عن الخصوبة . وقد سمح هذا باجراء تقدير أكثر دقة لمستويات واتجاهات الخصوبة في الماضي ، وباجراء تقييم لمستويات الخصوبة أكثر استيفاء مما كان ممكنا في الفترة السابقة لمؤتمر عام ١٩٧٤ . ومع ذلك ، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة في المعلومات ، وبخاصة بالنسبة لأجزاء كثيرة من افريقيا حيث تم جمع القليل من البيانات حتى جولة التعداد لعام ١٩٨٠ ، ولبعض البلدان الآسيوية الكثيرة السكان حيث نوعية البيانات لا تزال رديئة ، رغم ما يتم اجراؤه من تعداد ودراسات استقصائية .

١٩٣- ولا تزال مستويات الخصوبة تتباين ، بشكل جوهري ، فيما بين البلدان . أما التباينات الموجودة حاليا داخل العالم النامي فتعد كبيرة ، بنفس القدر الذي كانت

\* يمثل معدل الخصوبة الكلية عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم في المتوسط المرأة بمعدلات الانجاب مسجلة لكل فئة عمرية في فترة معينة ، اذا ظلت كل أجيال الأمهات على قيد الحياة طيلة سنوات الانجاب . وعلى عكس معدل المواليد التقريبي ، لا يتأثر معدل الخصوبة الكلية باختلافات الهيكل العمري والجنسي .

عليه سابقا بين المنطقة النامية والمنطقة المتقدمة النمو . ولقد اتسع مدى الخصوبة داخل البلدان النامية بسبب استمرار تحقيق معدلات الخصوبة العالية جدا في الكثير من بلدان افريقيا وغربي آسيا ، في حين انخفضت معدلات الخصوبة بسرعة في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية . ولقد كان الاتجاه المنحدر لمستويات الخصوبة في البلدان المتقدمة النمو ، في الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٧٤ ، أقل تأثيرا ، في معظم الحالات ، مما كان عليه في السنوات السابقة . كما أن بعض البلدان أظهرت زيادات طفيفة في مستويات الخصوبة .

١٩٤- ولقد أكدت ، من جديد ، التحسينات الأخيرة في نوعية وسرعة توافر بيانات الخصوبة الواردة من افريقيا ، الصورة الأساسية للخصوبة العالية والمستقرة نسبيا في تلك المنطقة . ويقدر معدل الخصوبة الكلية ، لمنطقة افريقيا ككل بـ ٦٥ لكل امرأة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، و ٦٤ لكل امرأة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وعلى الرغم من أن مستويات الخصوبة في شمالي وجنوبي افريقيا أقل نوعا ما مما هي عليه في أي مكان آخر ، فلم يظهر أي بلد ، فيما عدا تونس وعدد قليل من الجزر ، أي دليل على حدوث انخفاض كبير في الخصوبة خلال هذه الفترة . وفي الحقيقة ، فإن احتمال حدوث زيادات في الخصوبة وارد في بعض البلدان الافريقية ، بالنظر الى ما ينتظر حدوثه من انخفاض في عدم القدرة على الانجاب (بسبب المرض) وإلى انخفاض متوسط فترة الرضاعة الطبيعية التي عادة ما تصاحب عملية التحديث .

١٩٥- أما بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا فتظهر مدى واسعا من التجربة فيما يتعلق بمستويات الخصوبة واتجاهاتها . ويقدر معدل الخصوبة الكلية ، بالنسبة لأمريكا اللاتينية ككل ، بأنه انخفض من ٥ الى ٤ لكل امرأة بين الفترتين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ١٩٨٠-١٩٨٥ (أي انخفاض بنسبة ١٨ في المائة) ، الى جانب ما تم تسجيله من نسب انخفاض كبيرة للغاية في منطقة الكاريبي (من ٥ الى ٣ لكل امرأة) ، وأمريكا الوسطى (من ٦ الى ٤ لكل امرأة) . أما في شرق آسيا ، فقد بلغ الانخفاض ٥١ في المائة ، من ٥ الى ٢ لكل امرأة . ويرجع ذلك ، بشكل كبير ، إلى الانخفاض السريع بدرجة غير عادية الذي حققته الصين خلال العقد . وفي جنوب آسيا ، كان الانخفاض أكثر تواضعا ، ولكنه كان مع ذلك ثابتا ، من ٧ الى ٤ لكل امرأة ، أو ما يعادل انخفاضا بنسبة ١٩ في المائة .

١٩٦- أما مستويات الخصوبة في البلدان المتقدمة النمو فتتزايد تجانسا مع مرور الزمن . وفي معظم هذه البلدان ، بدأت الخصوبة في الانخفاض بسرعة بين أوائل الستينات ومنتصفها . وقد تباطأ معدل الانخفاض في معظم هذه البلدان ، في الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٧٤ ، بينما زاد زيادة طفيفة في بعضها . واستمرت مستويات الخصوبة

حول عام ١٩٨٠ في الانخفاض ، باستثناء القليل من البلدان ، مع احتفاظ الكثير من البلدان بمستويات الخصوبة تحت مستوى الاحلال أو بالقرب منه .

١٩٧- وفي البلدان التي واجهت انخفاضا في مستويات الخصوبة ، حدثت معدلات الانخفاض في كافة المجموعات العمرية . ونظرا الي أن النسب المئوية للانخفاض تكون عادة على أكبر قيمة لها عند الحدين الأدنى والأقصى لعمر الانجاب ، ظلت أعمار أكبر معدل للانجاب واقعة بين سني ال ٢٠ وال ٢٩ عاما . كما أن زيادة استخدام وسائل منع الحمل كانت مسؤولة أساسا عن انخفاض مستويات الخصوبة بالنسبة لكبار السن في حين أدى تقدم سن الزواج غالبا بالنسبة لصغار السن ، دورا هاما .

١٩٨- ووفقا لما هو منتظر ، وجدت أعلى المعدلات للخصوبة في سن المراهقة ، بشكل عام ، في البلدان النامية التي مازالت تتزوج فيها معظم الاناث في سن جد مبكرة . وفي عدد كبير من البلدان النامية ، كانت غالبية النساء تضع ، ببلوغ العشرين ، طفلا واحدا على الأقل . وفي حين أن الاتجاه السائد على نطاق العالم يسير نحو خفض مستويات الخصوبة عند الحدين الأدنى والأقصى لعمر الانجاب ، حيث تبلغ المخاطر الصحية أقصى درجة لها ، فقد أعرب الكثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية عن قلقها ازاء ازدياد نسبة حالات الولادة التي تحدث للشابات غير المتزوجات وقد لوحظ ، في عدد من البلدان المتقدمة النمو ، اتجاه السن التي يبدأ عندها النشاط الجنسي نحو الانخفاض ، بالرغم من ارتفاع سن الزواج في بعض الحالات .

١٩٩- وتظهر آفاق المستقبل ، باستخدام تقدير الأمم المتحدة المتوسط ، انخفاضا ثابتا مستمرا ، على الصعيد العالمي ، في معدل الخصوبة الكلية ، مع تباطؤ معدل الانخفاض في ال ١٠ سنوات الأخيرة من القرن . ومن المتوقع انخفاض معدل الخصوبة الكلية العالمي من ٣٢٦ لكل امرأة ، في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الى ٣ لكل امرأة ، في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، حيث تتسبب البلدان النامية في القدر الأكبر من الانخفاض . ومن المقرر وفقا للاسقاطات في هذه الفترة أن ينخفض معدل الخصوبة الكلية في البلدان النامية من ٤١ الى ٣٢٢ لكل امرأة ، في الوقت الذي يقدر أن يظل فيه هذا المعدل ثابتا أساسا في البلدان المتقدمة النمو .

### (ب) الزواج والأسرة

٢٠٠- على الرغم من أن خطة العمل العالمية للسكان تقر بأن الأسرة هي المؤسسة التي يتم بداخلها القدر الأكبر من الانجاب والتنشئة ، ورغم أنها تؤكد على المسؤولية القانونية للأب والأم بالنسبة لرعاية أطفالهما ، فانها تؤكد أيضا على ضرورة حماية الحقوق الاجتماعية والقانونية للأطفال ، الذين يولدون خارج نطاق العلاقة الزوجية ، وللأزواج ، أو الزوجات ، والأطفال ، في حالة فصح عرى الزوجية (الفقرتان ٣٩ و ٤٠) .



وتزداد أهمية تلك الاهتمامات نظرا لزيادة عدد الأطفال الذين يعيشون بغير أسرة أو في كنف أحد الوالدين فحسب وبسبب الاتجاه ، المسجل في بعض البلدان المتقدمة النمو ، لأن يصبح التعايش بدون زواج اختيارا أكثر دأما بالنسبة لكثير من النساء والرجال . وعلاوة على ذلك ففي الكثير من البلدان المتقدمة النمو ، تولد أعداد متزايدة من الأطفال خارج نطاق العلاقة الزوجية ، كما ازداد عدد الأسر التي تفككت ، سواء بالطلاق أو الانفصال . كذلك فإن الكثير من حالات الولادة ، في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، تحدث أما قبل تكوين رابطة زوجية يقرها المجتمع أو بعد حل تلك الرابطة ، رغم أن هذه الاتجاهات ليست ثابتة بنفس القدر . وبوجه عام ، يمكن أن يتوقع لانقسام الرابطة الزوجية ، ب وفاة أحد الزوجين والأطفال ما زالوا بعد صغارا أن يصبح أقل شيوعا بتحسّن الأوضاع الصحية ، وبخاصة حيث يكون معدل الوفيات عاليا ويكون فارق السن النمطي بين الزوجين كبيرا . ولكن في البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك في الكثير من البلدان النامية ، فإن فصح الرابطة الزوجية من خلال الطلاق أو الانفصال ، ولم يزل الأطفال بعد في سن الاعالة ، يعد أكثر حدوثا بكثير من وفاة أحد الزوجين . وفي الكثير من الحالات لا يكون معروفا ما إذا كانت الروابط تزداد أو تقل استقرارا . وهناك أمثلة ، على التغير في الاتجاهين في البلدان النامية .

٢٠١- ومن الناحية التاريخية تعتبر سن المرأة عند زواجها الأول ، فضلا عن عوامل التجانس التي تشكل ، أساسا ، الرابطة الزوجية ، قبل توقف الحياة الجنسية للمرأة ، متغيرات هامة قادرة على التأثير على مستويات الخصوبة . وفي التجمعات السكانية التي يكون الحجم المرغوب للأسرة فيها صغيرا ، ويكون الرجل والمرأة قادرين من خلال الاستخدام الفعال لوسائل منع الحمل ، على الحد من الخصوبة ، يكون لمتوسط العمر عند الزواج الأول تأثير ضئيل على الخصوبة المحققة ، رغم أنه قد يؤدي دورا متواضعا فيما يحدث في معدل المواليد التقريبي ومعدلات الخصوبة العامة من تقلبات . وعلى عكس ذلك ، فحيث لا تكون الممارسة الفعالة لتنظيم الخصوبة قد انتشرت بعد ، يمكن أن تمثل السن لدى الزواج الأول عاملا حاسما في حجم الأسرة المحقق . وفي هذه التجمعات السكانية التي توجد حاليا ، على وجه الحصر تقريبا ، في البلدان النامية ، وجدت الأدلة على الآثار المشبّطة للخصوبة ، المترتبة على تقدم سن الزواج ، في بعض البلدان الآسيوية أساسا ، حيث اتسمت سن الزواج ، تاريخيا ، بالصغر ، وحيث ينسدر حدوث انجاب خارج نطاق الروابط الزوجية القانونية . ومن ناحية أخرى حدثت ، في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية ، انخفاضات كبيرة في مستويات الخصوبة غير مصحوبة بتغيرات في سن الزواج الأول .

٢٠٢- ومن الملاحظ في مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أن هناك مدى واسعا لتقديرات متوسط سن الزواج . وتعد سن الزواج ، فيما بين معظم اناث إفريقيا وجنوب آسيا ومنطقة الكاريبي ، صغيرة . كما أن معظم الاناث في تلك المناطق يتزوجن قبل

بلوغهن سن الـ ٢٠ . ومن ناحية أخرى ، فإن الاناث في شرق آسيا ، وفي المنطقتين المعتدلة والاستوائية لأمريكا الجنوبية ، وكذلك في موريشيوس وتونس بأفريقيا ، يتزوجن في سن مماثلة لسن الزواج في البلدان الأوروبية .

٢٠٣- أما في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية فإن متوسط سن المرأة عند الزواج يتراوح ما بين ٢١ عاماً في الجمهورية الديمقراطية الألمانية و ٢٦ عاماً في السويد ، إلا أن متوسط السن عند الزواج يصل في غالبية البلدان إلى نحو ٢١ عاماً . وفي حين سادت اتجاهات مختلفة في هذه البلدان في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمتوسط سن الزواج الرسمي ، فقد كان من شأن تزايد الاتجاه نحو وجود فترة من الاقتران غير الشرعي قبل الاقتران الرسمي أن جعل من الصعب رصد اتجاهات الأشكال الفعلية للاقتران .

### ( ج ) ممارسة تخطيط الأسرة

٢٠٤- تم إلى حد كبير تحقيق الانخفاضات الأخيرة في معدلات الخصوبة في البلدان النامية عن طريق الممارسة المتزايدة للتحكم في النسل . وقد سهلت إلى حد كبير برامج تخطيط الأسرة في السنوات الأخيرة انتشار وقبول وسائل منع الحمل الحديثة . فقد زاد نسبة انتشار وسائل منع الحمل\* خلال السبعينات بما يزيد عن ٢ في المائة في السنة . ومن المقدّر بحلول عام ١٩٨٠/١٩٨١ أن تبلغ نسبة الأزواج الذين يمارسون منع الحمل في جميع البلدان النامية كلها ما بين ٣٤ و ٤٢ في المائة ، وهي نسبة تبلغ تقريباً نصف معدل المستوى المسجل في البلدان المتقدمة النمو . ويعكس اختلاف القيم الحالي درجة عدم اليقين المحيط بمستويات استخدام وسائل منع الحمل في بعض البلدان . ومن الأصعب تقدير نسبة انتشار وسائل منع الحمل في الفترات السابقة لأنها قيست في كثير من الأحوال في السبعينات ، بيد أنه من المرجح أن نسبة الأزواج الذين مارسوا منع الحمل في البلدان النامية وهم في سن التناسل لم تزد في عام ١٩٦٠ على ١٠ في المائة .

\* تحدد نسبة انتشار وسائل منع الحمل بأنها نسبة من يمارسون حالياً منع الحمل بما في ذلك التعقيم لأغراض منع الحمل ، بين الأزواج عندما تكون الزوجة في سن الحمل . وفي العادة تشمل هذه النسبة الأزواج المرتبطين بقران اتفاقي والأزواج المرتبطين بزواج رسمي .

٢٠٥- والاختلافات الواسعة بين البلدان هي العامل الكامن وراء متوسط مستويات ممارسة وسائل منع الحمل المذكورة أعلاه . فبالنسبة لبعض البلدان النامية كان المستوى الراهن لاستخدام وسائل منع الحمل في عام ١٩٨٠ يتراوح بين ما يقرب من الصفر في كثير من البلدان الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة في الصين وعدة بلدان أصغر . وبالنسبة للمناطق النامية الرئيسية توجد أعلى نسبة لانتشار وسائل منع الحمل في شرقي آسيا ، حوالي ٧٠ في المائة ، بسبب مستوى الاستخدام العالمي في الصين أساسا . وتتراوح مستويات وممارسات منع الحمل في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ما بين مستويات معتدلة ومستويات مرتفعة ، وقدر المعدل الإقليمي ( حوالي عام ١٩٨٠ ) ما بين ٣٦ و ٥٠ في المائة . وتظهر بلدان جنوب آسيا تفاوتاً كبيراً في مستويات الاستخدام ، مع وجود متوسط عام يتعطل في أن وسائل منع الحمل تستخدم من قبل حوالي ربع عدد النساء ( أو أزواجهن ) اللاتي مازلن في سن الحمل . وتبلغ مستويات الاستخدام أقل من ١٠ في المائة في معظم إفريقيا ، بيد أنه تتم تسجيل مستويات أعلى في شمال إفريقيا وفي بلدان قليلة في أجزاء أخرى من القارة .

٢٠٦- وفي جميع البلدان المتقدمة النمو التي قيس فيها انتشار وسائل منع الحمل اتضح أن نصف ، وفي أغلب الأحيان ، ثلثي أو أربعة أخماس الأزواج يستعملون حالياً إحدى الوسائل . وفي العادة فحيثما يستخدم ثلثا الأزواج على الأقل وسائل لمنع الحمل يكون معظم الثلث الباقي بمنأى عن خطر الحمل لأسباب مثل انعدام الخصوبة لأسباب قسرية ، أو أنهم يريدون الانجاب . أما حالات الحمل غير المرغوب فيها أو السيئة التوقيت فلم يتم القضاء عليها ، ذلك أن وسائل منع الحمل المستخدمة في الوقت الراهن ليست فعالة مائة في المائة . وقد تفضي الآثار الجانبية أو المشاكل الأخرى إلى استخدام وسائل منع الحمل بصورة متقطعة . وقد حدثت في معظم البلدان المتقدمة النمو زيادة متواضعة في مستوى استخدام وسائل منع الحمل خلال السبعينات على الرغم من المستويات العليا التي تحققت بالفعل في الستينات . إلا أن معظم الاتجاهات أهمية في تلك البلدان تتعلق بوسائل منع الحمل المستخدمة لا بالتغيرات في نسبة انتشار استخدامها .

٢٠٧- وثمة اتجاه سريع في البلدان المتقدمة النمو نحو عدم استخدام وسائل منع الحمل التقليدية ذات الفعالية الأقل ، ولا سيما العزل ( العزل عند الجماع ) ونحو الاعتماد على طائفة من الوسائل الحديثة وخاصة الأقراص والأجهزة التي تغرس داخل الرحم ، وفي بعض الحالات أيضا التعقيم الطوعي والعوازل الجلدية . وعلى الرغم من تلك الاتجاهات ما تزال في كثير من بلدان أوروبا الجنوبية والشرقية والغربية الوسائل التقليدية تشكل ما يزيد عن نصف جميع وسائل منع الحمل المستخدمة في أواخر السبعينات . بيد أن ٨٥ في المائة على الأقل من مستخدمي وسائل منع الحمل في أمريكا الشمالية واليابان ومعظم شمال أوروبا وكذلك في استراليا ونيوزيلندا يعتمدون على وسائل حديثة .

٢٠٨ - لم تجد أبدا الوسائل التي كانت تقليدية في أوروبا استخداما واسعا فسي معظم البلدان النامية ، وترجع الى وسائل منع الحمل الحديثة وخاصة التعقيم الطوعي والاقرص والأجهزة التي تغرس داخل الرحم معظم الزيادة التي حدثت أخيرا فسي ممارسات وسائل منع الحمل المتبعة في تلك البلدان . وقد زاد استخدام التعقيم لأغراض منع الحمل زيادة سريعة على وجه خاص في كثير من البلدان النامية بما فسي ذلك الصين والهند وهما أكبر بلدين من البلدان النامية . وبحلول عام ١٩٨٠ كان تعقيم الرجال والنساء معا يمثلان نسبة من ممارسة منع الحمل على الصعيد العالمي أكبر من النسبة التي تمثلها الأقرص أو الأجهزة المغروسة داخل الرحم ، وقد أدى التعقيم الى وقاية عدد من مجموع الأزواج في البلدان النامية أكبر من عدد هم والمتقدمة النمو من الحمل . وعلى الرغم من ذلك لم تشارك الكثير من البلدان النامية في هذا الاتجاه . فمزال الأزواج ، في معظم بلدان أفريقيا وغربي آسيا بصفة خاصة يعتمدون بصفة تكاد تكون تامة على الوسائل غير الدائمة لتحديد النسل .

٢٠٩ - والزيادات التي حدثت مؤخرا في ممارسة منع الحمل تشتمل في المقام الأول على الأساليب التي تستخدمها النساء . فقد ازداد التعقيم الطوعي للنساء بهدف منع الحمل زيادة سريعة على وجه خاص ، في الوقت الذي لم تتزايد فيه عمليات قطع القناة المنوية التي تجرى لتعقيم الرجال بنفس السرعة ، بل انخفضت في عدد من البلدان . ومما شجع على زيادة تعقيم الاناث انتشار الابتكارات في مجال التقنيات الطبية وفي ايصال الخدمات ، الأمر الذي أدى الى انخفاض التكلفة والحد من مشقة العملية . بيد انه نظرا لأن عملية قطع القناة المنوية مازالت هي الاجراء الأكثر سلامة والأقل تكلفة ، فان تلك العوامل وحدها لا تفسر السبب الذي يدعو عددا أكبر من النساء عنه من الرجال الى اجراء عملية التعقيم طوعية ، في كل البلدان باستثناء عدد قليل منها . فأساليب منع الحمل ، بخلاف التعقيم التي تشهد زيادة أكثر من غيرها ، هي بالطبع الأساليب التي تستخدمها النساء .

٢١٠ - أما التقديرات الخاصة بمجموع عدد عمليات الاجهاض التي تجرى في العالم كل سنة فهو عدد يخضع للتخمين الى حد كبير . ففي حوالي عام ١٩٨٠ تم تسجيل نحو ٣ ملايين عملية اجهاض قانونية في بلدان توفرت بشأنها احصاءات موثوق بها ، ولكن العدد الاجمالي لا يشمل ثلاثة بلدان كبيرة - الصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واليابان - حيث أصبح الاجهاض القانوني أمرا شائعا . ولا يوجد هناك أساس يعول عليه لتقدير عدد عمليات الاجهاض غير القانونية .

٢١١ - وفي أواخر السبعينات تقلصت بقدر طفيف معدلات عمليات الاجهاض المشروعة في عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وذلك لعدم وجود قيود جديدة على اباحة الاجهاض ، وربما يعزى هذا الانخفاض الى زيادة استخدام وسائل

منع الحمل ، أو الى انتشار أساليب أكثر فعالية لمنع الحمل . ومع ذلك ، فقد لوحظ ازدياد معدلات الاجهاض في بلدان أخرى رغم الزيادة الكبيرة في ممارسة منع الحمل ، وحتى في الحالات التي تقلصت فيها معدلات الاجهاض في الآونة الأخيرة فقد ظلت هذه المعدلات في كثير من الأحوال أعلى مما كان عليه في عام ١٩٧٠ . وبالرغم من عدم توفر تقديرات لعدد عمليات الاجهاض أو اتجاهاته ، في الحالات التي يكون فيها الاجهاض غير قانوني ، فليست هناك دلائل كثيرة على التقدم نحو الحد من وجوده في تلك البلدان ، وما زالت النتائج التي تترتب على عمليات الاجهاض التي تجرى في ظروف لا تتوفر فيها السلامة تمثل مشكلة صحية خطيرة قد تكون آخذة في الاستفحال . ومن ناحية أخرى ، فإن المخاطر الطبية الناجمة عن عمليات الاجهاض التي تجرى في وقت مبكر من الحمل تنخفض الآن اذا اتبعت الممارسات الطبية الحديثة ، ولا شك ، ان عدد عمليات الاجهاض التي تجرى في ظروف لا تتوافر فيها السلامة قد انخفض في الحالات التي أدت فيها التغييرات التي طرأت على القوانين والسياسات الي تيسير اجراء عمليات الاجهاض القانونية .

(د) الرضاعة

٢١٢ - مازالت عملية الرضاعة التي تستمر وقتاً طويلاً عملية شائعة في معظم أقل البلدان نمواً ، ولكن هناك في كثير من البلدان النامية في الأمريكتين وفي عدد قليل من البلدان في آسيا نسبة كبيرة من الأطفال الذين لا يرضعون اطلاقاً . وقد لوحظ مؤخراً في بعض البلدان النامية انخفاض في نسبة الأطفال الذين يرضعون أو في متوسط فترة الرضاعة . وربما كان هذا يحدث في كثير من البلدان الأخرى التي لا تتوفر عنها معلومات محددة . ورغم ان ممارسة الرضاعة قد ازدادت مؤخراً في بعض البلدان المتقدمة النمو ، فان الفترة النمطية للرضاعة في تلك المجتمعات مازالت أقل منها في معظم البلدان المتقدمة النمو ، فان الفترة النمطية للرضاعة في تلك المجتمعات مازالت أقل منها في معظم البلدان النامية .

٢١٣ - وقد ازداد التسليم في السنوات الأخيرة بأهمية الرضاعة لا بالنسبة لصحة الأم والطفل فحسب بل أيضاً بالنسبة لمعدلات الخصوبة ، ومن شأن الارضاع أن يؤخر عودة الاباضة في أعقاب الولادة ومن ثم فان عدم الاباضة يسهم في اطالة الفترة التي تفصل بين الولادات وفي تخفيض معدلات الخصوبة . وفي بعض المجتمعات ، وخاصة في افريقيا ، يستكمل أثر الارضاع من حيث مباءة الولادات ، عن طريق الامتناع عن الاتصال الجنسي لفترة طويلة بعد الولادة ، ومع ذلك فهناك دلائل بينه على أن اتباع هذه الممارسة في انخفاض . ومع ذلك ، نجد في عدد كبير من البلدان النامية أن الارضاع ، أو الجمع بين الارضاع والامتناع عن الاتصال الجنسي لفترة طويلة ، مازال له تأثير تقييدي على معدلات الخصوبة أكثر أهمية مما لاستعمال وسائل تنظيم النسل الحديثة .

٢١٤ - وقد حدثت زيادات في معدلات الخصوبة في بعض المجتمعات النامية ، وذلك في الحالات التي لم يواكب فيها انخفاض معدلات اتباع الممارسات التقليدية للمباءة بين الولادات بازدياد في استعمال وسائل منع الحمل . الا أن الأثر المتضائل للممارسات التقليدية قد يؤدي في حد ذاته الى زيادة الطلب على وسائل منع الحمل الحديثة لمنع حدوث المخاطر الصحية المرتبطة بقصر الفترة الفاصلة بين الولادات . وفي الواقع ، فقد انخفض مستوى الخصوبة في عدد كبير من البلدان النامية ، ويرجع ذلك ، أساساً الى ازدياد استعمال وسائل منع الحمل ، رغم تقلص فترة الارضاع . وفي العقود المقبلة ، ستظل التغييرات التي تطرأ على الرضاعة والممارسات التقليدية الأخرى التي تؤثر على الخصوبة تخلف آثاراً هامة بالنسبة لكمية وأنواع خدمات تنظيم الأسرة ، اللازمة لتحقيق العدد المنشود من المواليد ومباءة الولادات ومنع الزيادة في الخصوبة .

### (هـ) مركز المرأة

٢١٥ - رغم ان هناك معلومات عن بعض جوانب ظروف حياة المرأة ، فانه لا يوجد مؤشر واحد أو رقم قياسي بسيط يمكن استخدامه في قياس الظروف أو الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بمركز المرأة . والواقع انه لا تتوفر أى طريقة بسيطة أو غير خلافية لتحديد ما يشكل تحسنا في مركز المرأة بالنسبة لجميع الثقافات . ففي السنوات التي أعقبت المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذي عقد في مكسيكو سيتي عام ١٩٧٥ جرت مناقشات كثيرة عن الحاجة لمؤشرات احصائية بشأن مركز المرأة وذلك كيما يتسنى رصد التقدم العالمي في هذا المجال . كما يبدل حاليا عدد من الجهود على الصعيدين الوطني والدولي بفرض تحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بمركز المرأة وذلك على النحو الذي أوصى به اجتماع فريق الخبراء المشترك بين معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والمكتب الاحصائي التابع لادارة الشؤون الدولية والاقتصاد والاجتماعية .

٢١٦ - وتركز الاهتمام بمركز المرأة في خطة العمل العالمية للسكان على جميع جوانب حياة المرأة ، بما في ذلك التعليم والعمل والمشاركة السياسية فضلا عن دورها المنزلي ودورها كأم . وقد برهنت التجربة على أن الحواجز الرسمية والقانونية التي تعترض سبيل تحرر المرأة أكثر قابلية للتغيير من المؤسسات التقليدية والعادات الاجتماعية التي تمنع المرأة من أن تشترك بنشاط اشتراكا كاملا في الحياة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدها .

٢١٧ - والجانبان اللذان حظيا باهتمام رئيسي ، من جوانب حالة المرأة ، ولا سيما في اطار السياسة السكانية ، هما التعليم والانخراط في صفوف القوى العاملة . ورغم وجود اختلافات كبيرة ، حتى في البلدان المتقدمة النمو ، في مستويات التعليم ومعدلات الانخراط في صفوف القوى العاملة بالنسبة للنساء فقد كانت السمة المشتركة طوال السبعينات في معظم تلك البلدان هي استمرار الاتجاهات التي بدأت في الستينات والمتشعبة فسي تزايد معدلات انخراط الاناث في صفوف القوى العاملة . وقد صاحب ذلك تساوى تقريبي في عدد المقيدين في المدارس من الرجال والنساء وزيادة أسرع نسبيا في عدد المقيدين في مؤسسات التعليم العالي من النساء . بيد انه بالرغم من التقدم السريع في معدل انخراط النساء في صفوف القوى العاملة فان هياكل الفرص المتاحة للرجل والمرأة في سوق العمالة مازالت تتباين تبائنا حادا مع ما يقترن بذلك من تباين شديد في التوزيع المهني والصناعي ، واثبات الفروق الى حد ما بين أجزر الذكور والاناث . وثمة عدد من الدراسات يوحى بأن النساء تتحمل حتى في أكثر البلدان تقدما من الناحية الاقتصادية عبئا غير متناسب في رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية الأخرى . والواقع انه مع تزايد معدلات

انخراط النساء في صفوف القوى العاملة ، فان اجمالي ساعات عمل المرأة التي تجمع بين العمل في المنزل والعمل في سوق العمالة لا تفتأ في الازدياد لا في النقصان .

٢١٨ - ومن الناحية التقليدية فان المرأة تتلقى في كل مكان تقريبا تعليما نظاميا أقل مما يتلقاه الرجل ، وما زال هذا الأمر يصدق على معظم البلدان النامية اليوم . ولهذا فان المساواة في فرص الوصول الى التعليم أمر حاسم بصفة خاصة بالنسبة للمرأة لأنفسه بدونها لا يمكن أن تتحقق مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية التنمية . وبحلول عام ١٩٨٠ ارتفعت النسبة المقدرة للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١١ سنة والمقيّدات في المدارس الى ٥٧ في المائة في افريقيا ، و ٥٩ في آسيا ، و ٨١ في المائة في امريكا اللاتينية . واستمر حتى عام ١٩٨٠ الاتجاه المقدّر نحو ازدياد عدد المقيدين في كل منطقة بالنسبة للصبية والفتيات على حد سواء . ورغم سرعة النمو السكاني في البلدان النامية فقد أسفر التوسع في العرافق المدرسية عن تساوى الانخفاض تقريبا في عدد الصبية والفتيات غير المقيدين في المدارس ( الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ سنة ) ولكن مع ذلك فان عدد الفتيات غير المقيّدات في المدارس ما زال أكبر بكثير من عدد الصبية .

٢١٩ - وكان النمط متماثلا بالنسبة للصبيان الذين يبلغ عمرهم من ١٢ الى ١٧ سنة عموما ، مع ازدياد نسبة المسجلين في المدارس في هذه الفئة العمرية في معظم المناطق دون الاقليمية . ومع هذا ، ونظرا للنمو السكاني السريع في هذه الفئة العمرية ، ازداد عدد الأطفال الذين يبلغ عمرهم من ١٢ الى ١٧ سنة من غير المنتظمين في المدارس منذ عام ١٩٧٥ في البلدان النامية ، وكانت الزيادات أكثر قليلا في حالة الفتيات عن الفتيان بالنسبة للمنطقة النامية ككل . ويلاحظ ان عدد الفتيات اللاتي لا ينتظمين في المدرسة قد ازداد في امريكا اللاتينية ، في الوقت الذي تناقص العدد الاجمالي لغير المنتظمين في المدرسة من الفئة العمرية من ١٢ الى ١٧ سنة .

٢٢٠ - ان الاختلافات في تعريف العمل ، ولا سيما فيما يتعلق بعمل المرأة الذي يتم اساسا في الزراعة وفي القطاع غير الرسمي في البلدان النامية ، تجعل المقارنات بين البلدان من حيث معدلات نشاط المرأة الاقتصادية أمرا محفوفا بالمشاكل . ويمكن في معظم الأحيان تحليل عمليات التباين الكبيرة في معدلات الانخراط في صفوف القوى العاملة بين الأقطار باستخدام تعريفات ثقافية مختلفة للعمل وعمليات التباين في ممارسات جمع البيانات . ان انها تتباين عادة تبائنا كبيرا فيما يتعلق بالأسرة والعمال الذين يعطون لحسابهم . ومع هذا يمكن القول ان البلدان ذات المستويات الأعلى من التعليم والتنمية الاقتصادية تتسم بمشاركة أعلى للمرأة في القوى العاملة غير الزراعية .



٢٢١ - وبالنظر الى البيانات المتوفرة حاليا لا يمكن التوصل الى استنتاجات عامة عن المركز النسبي للمرأة أو مدى ادماجها في عملية التنمية . ونظرا لتدني الأهمية النسبية للقطاع الزراعي الذي كان يوفر قسطا هائلا من فرص العمل للمرأة يتعين على الحكومات بذل جهود كبيرة لتشجيع توظيف المرأة بغرض الوقوف في وجه الاتجاهات الاقتصادية الحالية .

## ٢ - أهداف وسياسات خطة العمل العالمية للسكان وتقييم تنفيذها

٢٢٢ - يوجد لدى جميع الحكومات تقريبا سياسات أو برامج أو أنشطة تتصل بالخصوبة اتصالا مباشرا . ومع ذلك فان هذا لا يستدعي بالضرورة أن تهدف تلك السياسات الى تغيير مستويات الخصوبة ، وربما ترمي ببساطة ، على سبيل المثال ، الى تمكين الأفراد أو الأزواج من تحقيق تحكم أفضل في الخصوبة . بيد ان من الحقائق العالمية تقريبا أن الخصوبة ينظر اليها بطريقة أو بأخرى على انها موضوع مناسب للاهتمام الحكومي . وفي الواقع فقد اتخذ عدد متزايد من البلدان ، في الفترة منذ ١٩٧٤ ، تدابير للتأثير على الخصوبة ( بما فيها تدابير رامية الى الاحتفاظ بالمستويات الحالية عند ما تعتبر مستويات مستصوبة ) . وفي عام ١٩٨٣ اتخذ ٦٠ في المائة من البلدان تقريبا تدابير لتشجيع على الانجاب أو على عدمه ، في مقابل ٤٥ في المائة من البلدان فسي ١٩٧٤ . وعلاوة على ذلك توجد أدلة على أن بعض الحكومات تبذل جهودا أكبر من أجل تحقيق الانسجام بين القوانين والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وأهدافها وسياساتها الديموغرافية .

### ( أ ) تصورات الحكومات وأهدافها وغاياتها

٢٢٣ - طلبت خطة العمل الى الحكومات التي ترى " ان معدلات مواليدها ضارة بمقاصدها الوطنية . . . النظر في وضع أهداف كمية وتنفيذ سياسات تؤدي الى بلوغ تلك الأهداف بحلول عام ١٩٨٥ " ( الفقرة ٣٧ ) . وفي عام ١٩٨٣ كان أقل من نصف جميع البلدان النامية بقليل يعتبر أن معدلات الخصوبة فيها مرتفعة جدا ، في مقابل ٤٠ في المائة منها تقريبا في عام ١٩٧٤ . ومن ناحية أخرى لم يكن لدى أي بلد من البلدان المتقدمة النمو مثل هذه الآراء أو يتمسك بها حاليا . ومن بين البلدان التي رأت أن معدلات الخصوبة فيها مرتفعة جدا ، وضع ما يقل قليلا عن النصف أهدافا سكانية كمية في شكل معدلات نمو عامة أو معدلات خصوبة بحلول عام ١٩٨٣ . ويفترض أن يمثل هذا زيادة كبيرة في غضون العقد مع انه لم تلتصم معلومات مباشرة عن الأهداف من الحكومات في عام ١٩٧٤ . وكانت تلك البلدان تمثل ٧٥ في المائة من السكان الذين

يعيشون في العالم النامي . ويوجد ما يربو على نصف البلدان ذات الأهداف الكمية في آسيا ، حيث يعبر عادة عن الأهداف في شكل معدلات خصوبة ترتبط أحياناً ، وليس دائماً ، بأهداف معدلات النمو . ومن بين البلدان الأفريقية التي لديها أهداف معلنة ، اعتادت بلدان شمال إفريقيا التعبير عن أهدافها في شكل معدلات خصوبة ، ولكن من المرجح كثيراً أن يعبر عن هذه الأهداف بمعدل نمو عام في البلدان الواقعة جنوب الصحراء .

٢٢٤ - وقد قام العديد من البلدان ذات الأهداف الديموغرافية المعبر عنها بمعدلات نمو و/أو معدلات خصوبة بوضع خطط تنفيذية لتلك الأهداف باعتبارها أهدافاً لبرنامج محددة لتنظيم الأسرة تتمثل في تحديد عدد القابلين بالفكرة أو تحديد مستوى معين من انتشار منع الحمل في السنة المستهدفة . وهذا أمر أكثر نمطية في آسيا . بيد أن عدداً من بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية التي ليس لديها أهداف ديموغرافية عامة لديها أهداف لبرامج تنظيم الأسرة على المستوى التنفيذي .

٢٢٥ - ومن ناحية أخرى ، وفي عام ١٩٨٣ ، كان ١٥ في المائة فقط من جميع البلدان تقريباً يعتبر أن مستويات الخصوبة فيه منخفضة جداً ، وهذا يمثل ربع البلدان المتقدمة النمو تقريباً و ١٠ في المائة من البلدان النامية . ومنذ عام ١٩٧٤ ظلت تلك النسب كما هي تقريباً في البلدان النامية ، ولكنها انخفضت بمقدار الثلث في البلدان المتقدمة النمو . وقد وضعت قلة من هذه البلدان أهدافاً كمية ولكن قلة أخرى ( معظمها بلدان أوروبية ) قد وضعت أهدافاً عامة ، مثل الحجم المثالي للأسرة المتوسطة أو مستوى خصوبة يقف عند درجة الاحلال ، ولكن تلك الأهداف لم تترجم إلى معدلات خصوبة أو معدلات نمو لسنوات مستهدفة معينة في المستقبل .

٢٢٦ - وقد حددت بلدان معينة ، غير راضية عن المستويات الحالية للخصوبة فيها ، أهدافاً تمثلت في تحديد عدد الأطفال لكل أسرة ووضع حوافز و/أو مشبطات ترمي إلى منح الأسر التي تحقق حجم الأسرة المستنوب مكافأة مالية . وربما لا تتماشى جميع هذه السياسات مع روح خطة العمل العالمية للسكان ، ولا سيما بالصيغة المعبر عنها في الفقرة ٢٩ ( د ) حيث توصي الحكومات " بالسعي إلى كفاية استمرار امكانية التباين في حجم الأسرة عندما يتحدد مستوى خصوبة منخفض أو عندما يعتبر هذا هدفاً من أهداف السياسة " .

#### (ب) الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة

٢٢٧ - أوصي في بوخارست أن " تحترم " جميع الحكومات " وتكفل " بغض النظر ... عن الأهداف الديموغرافية ، حق الأشخاص في تحديد عدد أطفالهم والفترات الفاصلة بينهم

بطريقة حرة مستنيرة ومقبولة \* ( الفقرة ٢٩ ( أ ) ) . ومن بين الاجراءات التي اتخذها العديد من الحكومات للوفاء بروح النصوص المحددة الواردة في الفقرة ٢٩ من خطة العمل ، جعل القوانين أكثر تسامحا ، وتنفيذ البرامج وتمويلها ، وتدريب العاملين ( في مجال الادارة والقطاع الطبي على السواء ) ، وتوسيع نطاق منافذ توزيع الخدمات ووسائل تنظيم الأسرة .

٢٢٨ - وفي الفترة التالية للمؤتمر العالمي المعني بالسكان كان هناك اتجاه مطرد على نطاق العالم يهدف الى جعل القوانين التي تقيد الاستفادة من شتى وسائل ضبط الخصوبة أكثر تسامحا ، مثل الوسائل الحديثة لمنع الحمل ، والتعقيم الطوعي ، والاجهاض . وفيما يتعلق بالاستفادة من الوسائل الحديثة لمنع الحمل ، كان عدد البلدان يحظرها حظرا مباشرا في عام ١٩٨٢ ضئيل نسبيا : بلد واحد من البلدان المتقدمة النمو ، و ٥ في المائة تقريبا في البلدان النامية . وفي عام ١٩٧٤ كان لدى ما يقرب من ١٣ في المائة من البلدان المتقدمة النمو و ٥ في المائة من البلدان النامية عقبات قانونية مباشرة . وكان الاتجاه العام في أثناء السبعينات ينحو نحو عدم تقييد فرص الوصول لهذه الوسائل ، بغض النظر عن الأهداف الديموغرافية للبلد . ومع ذلك فما زال لدى العديد من البلدان قوانين أو عقبات ادارية تحد من توفر المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة للمراهقين عن طريق وضع قيود عمرية و/أو لوائح تحول بين المرأة غير المتزوجة والاستفادة منها . وفي أثناء هذه الفترة كان هناك اتجاه يرمي الى زيادة تنظيم الانتاج والتوزيع والخدمات ، وفي الوقت ذاته كانت تبذل الجهود لتوسيع نطاق الاستفادة من الوسائل التي تستلزم اذنية تصرف تحت اشراف متخصصين أو وجود موظفين طبيين مدربين . وتبين التشريعات الجديدة لتنظيم الأسرة اهتماما متزايدا بمراقبة النوعية ( بما في ذلك ضبط الواردات ) والرقابة الطبية الجيدة .

٢٢٩ - ولا يوجد في غالبية البلدان قوانين محددة فيما يتعلق بالتعقيم الطوعي ؛ ففي بعض البلدان تقيد الاستفادة العملية تقييدا شديدا ، وفي بلدان أخرى يتوفر التعقيم بسهولة . وفي أثناء الفترة منذ عام ١٩٧٤ كان هناك وثائق محددة لجمع القوانين التعقيم أو العبادئ التوجيهية المتعلقة به تتسم بالتسامح الجزئي أو التام في العديد من البلدان . وفي عام ١٩٨٠ توفرت معلومات عن خمسة بلدان متقدمة النمو و ٤١ بلدا ناميا كان لديها قوانين محددة تنص على عدم قانونية التعقيم الطوعي .

٢٣٠ - وفي منتصف عام ١٩٨٢ ، كان ٣٩ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان يتوفر فيها الاجهاض حسب الطلب ، و ٢٥ في المائة آخرون يعيشون في بلدان يسمح فيها بالاجهاض لأسباب عامة ( أي لأسباب اجتماعية - اقتصادية ، فضلا عن الأسباب الطبية ) . ومن ناحية أخرى كان ١٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في

بلدان يحظر فيها الاجهاض في جميع الأحوال ، و ١٨ في المائة آخرون يعيشون حيث يكون الاجهاض بالتحديد مقصورا على الظروف التي تعرض الحياة للخطر . وفي غضون الـ ١٥ سنة الماضية جعل عدد كبير من البلدان قوانين الاجهاض أكثر تسامحا ، ومن بينها تونس وسنغافورة والصين وكوبا والهند من بين البلدان النامية ، فضلا عن إيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان الأوروبية . وجعلت بعض البلدان الأخرى الاستفادة من الاجهاض أكثر تقييدا وفي بعض الحالات حدث هذا بعد مرحلة مبكرة كان الاجهاض فيها أسهل .

٢٣١ - وفي غضون العقد الذي انقضى منذ مؤتمر بوخارست ازداد النشاط الحكومي المباشر وغير المباشر لدعم برامج تنظيم الأسرة زيادة مستمرة ، ولا سيما في البلدان النامية . وفي عام ١٩٨٢ كان لدى ٦٠ في المائة تقريبا من البلدان النامية برامج رسمية لتنظيم الأسرة ، وقدم ١٥ في المائة من البلدان الأخرى دعما غير مباشر للوكالات الخاصة أو غير الحكومية من أجل الامداد بالوسائل والخدمات ونشر المعلومات عنها . ويقارن هذا بـ ٥٤ في المائة من الحكومات التي كانت تقدم دعما مباشرا في عام ١٩٧٤ ، و ١٣ في المائة تقريبا من التي كانت تقدم دعما غير مباشر . ومن بين البلدان المتقدمة النمو ، تقدم ٨٢ في المائة دعما مباشرا أو غير مباشر للبرامج في عام ١٩٨٢ ، بالمقارنة بـ ٧٧ في المائة كانت تقدم ذلك الدعم في عام ١٩٧٤ . ومن الجدير بالملاحظة ان العديد من برامج تنظيم الأسرة قد أدخلت حرصا على صحة الأم والطفل وروح حقوق الانسان بالصيغة المعبر عنها في بوخارست ، لا كوسيلة لتحقيق انخفاض في الخصوبة .

٢٣٢ - وبصفة عامة سعت الحكومات والمؤسسات الطوعية بنشاط الى التماس وسائل لتحسين خدمات تنظيم الأسرة ، وزاد ادماج تنظيم الأسرة في غيره من البرامج الانمائية ( الفقرتان ٢٩ و ٣٠ من خطة العمل ) ، مع أن التقدم ليس واضحا في كل مكان . ورهنا بالظروف المحلية ، أثبت عدد متنوع من النهج المتبعة لتحسين الخدمات فعاليتها . ومن بينها ادماج تنظيم الأسرة في برامج صحة الأم والطفل ، والرعاية الصحية الأساسية التي تركز على المجتمع المحلي أو غيرها من البرامج الانمائية ، وتوزيع أو تسويق وسائل منع الحمل في المجتمع المحلي ، والادماج في برامج التنمية التي تستهدف فئات محددة ، مثل القرويات أو الشباب أو عمال المصانع . وقد عمل عدد متزايد من البلدان على زيادة توفر خدمات تنظيم الأسرة عن طريق توفير تدريب خاص للممرضات وغيرهن من العاملين في القطاع الطبي أو ممن يمارسون العمل التقليدي في مجال الصحة ، بغية تمكينهم من تقديم الوسائل التي كان يقتصر تقديمها في السابق على الأطباء .

٢٣٣ - لقد تحقق تقدم كبير في العقد الماضي في توسيع خدمات تنظيم الأسرة بموجب التوصيات الواردة في الفقرة ٢٩ من خطة العمل . وبالرغم من ذلك ، هناك أدلة عديدة على وجود طلب كبير على الخدمات في عدد من البلدان وأنه لم يلب حتى الآن . وتدل

الدراسات الاستقصائية على وجود مستويات عالية من الخصوبة غير المرغوب فيها أو التي تبرز في غير حينها في عدد من البلدان . وفي بعض البلدان المتقدمة النمو وكذلك في كثير من البلدان النامية مازال معظم الذين يقولون انهم يرغبون في تأجيل الحمل المقبل أو الامتناع عن انجاب الأطفال لا يستعملون موانع الحمل . وفي كثير من البلدان التي تؤيد حكوماتها تنظيم الأسرة مازالت فرص الحصول على الخدمات قاصرة للغاية وما فتئ عدد الأساليب المتاحة للاختيار محدودا للغاية . ويصح هذا بوجه خاص على المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة في البلدان النامية . وتدفع الآثار الجانبية والحمل العرضي عددا كبيرا من الناس الى التخلي عن الطريقة التي كان اختيارهم قد وقع عليها أولا . ولهذا لا بد من توفير يد بيل مأمون وفعال لكفالة القدرة على انجاب العدد المنشود من الأطفال والمساعدة بينهم بالقدر المنشود . وتدلل الدراسات الاستقصائية والبيانات الأخرى على قيام عدد أكبر من الأشخاص في معظم البلدان باستعمال أساليب تنظيم الأسرة لتأجيل انجاب الأطفال أو للمساعدة بين الولادات . وتختلف في كثير من الأحيان الأساليب التي يقع الاختيار عليها لتلك الأغراض عن الأساليب المعتمدة للحد من حجم الأسرة . وحتى في بعض البلدان المتقدمة النمو لا يتيسر وجود جميع الأساليب الآمنة القانونية الفعالة .

٢٣٤ - ومن الممكن تقييم قوة الجهود البرنامجية في مجال تنظيم الأسرة على الصعيد القطري ، في منظور مقارن ، من خلال اجراء تقييم لعناصر البرنامج الهامة ، وهي الأنشطة الحكومية والأنشطة الخاصة التي تيسر وضع برنامج لتنظيم الأسرة وتنفيذه ، والخدمات والأنشطة المتصلة بالخدمات ، وحفظ السجلات والتقييم ، ومدى توافر لوازم تنظيم الخصوبة وخدماتها وامكانية الحصول عليها . وإذا ما أخذت جميع تلك العناصر في الحسبان ، يمكن القول بأن قدرا كبيرا من الجهود البرنامجية لتنظيم الأسرة يبذل في عدد ضئيل من البلدان ، وان قدرا متوسطا من الجهود يبذل في عدد أكبر من البلدان ، في حين يبذل قدر ضئيل أو قليل جدا من الجهود في عدد أكبر من البلدان ، بما في ذلك العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا والبلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى . وعلى مر العقود ، أظهر عدد قليل من البلدان زيادة كبيرة في الجهود البرنامجية المبذولة ، كما تم في بلدان كثيرة أخرى قدر متواضع من التحسين . الا أن الجهود البرنامجية لاتزال قليلة في الكثير من البلدان ، وخاصة فيما يتعلق بسهولة توفر لوازم تنظيم الخصوبة وخدماتها وامكانية الحصول عليها .

٢٣٥ - وقد شدد اجتماع فريق الخبراء المعني بالخصوبة والأسرة المعقود في نيودلهي في الفترة من ٥ الى ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ والمؤتمر الدولي المعني بتنظيم الأسرة في الثمانينات المعقود في جاكرتا في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ نيسان /ابريل

١٩٨٠ (٢٣) هـ على أهمية اتاحة خيار واسع في أساليب تنظيم الاسرة وتقديم خدمات متبعة كافية . ومع ان سلامة بعض أساليب منع الحمل ومقبوليتها وفعاليتها زادت في السنوات الأخيرة ، لا توجد وسيلة في الوقت الحاضر تلائم بصورة مثالية احتياجات جميع المستعملين في جميع الأوقات . وما يسترعي الاهتمام بوجه خاص احتياجات تنظيم الاسرة للمراهقين والنساء المرضعات ، والرجال والنساء الذين ينصح طبيا بعدم استخدامهم بعض أساليب منع الحمل أو التي تكون هذه الأساليب غير مقبولة لديهم لأسباب أخرى .

٢٣٦ - ان الزيادة التي حدثت في الآونة الأخيرة في استعمال أساليب تعقيم الاناث لم تقابلها زيادة في استعمال أساليب تعقيم الذكور ويمكن أن يفسر هذا على أن هدف المساواة بين الجنسين في تنظيم الاسرة ( المشار اليه في الفقرة ٤٢ من خطة العمل ) ليس في سبيله الى التحقيق . وقد تدعو الحاجة الى تعزيز التغييرات التي حسنت تنظيم الاسرة والخدمات الصحية الأخرى التي تقدم الى النساء ، مثل ادماج تنظيم الاسرة في برامج الصحة المعنية بالأمهات والأطفال ، ببذل المزيد من الجهود لايصال هذه التغييرات الى الرجال .

٢٣٧ - وقد أصدرت الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا توصيات تشدد على أهمية توسيع البحوث واستحداث وسائل جديدة لمنع الحمل . وفي العاضى ، تحقق تقدم كبير في استحداث الأساليب الخاصة بالنساء . وقد تؤدي البحوث الجارية حاليا الى ادخال المزيد من التحسينات على هذه الأساليب خلال العقد القادم ، بما في ذلك ظهور أنواع جديدة من الاجهزة التي تفرس داخل الرحم ، والأساليب الهرمونية الجديدة ، ووسائل الاستخدام . وقد تحقق تقدم أقل بكثير في استحداث أساليب جديدة محسنة للرجال . فضلا عن هذا ، حتى مع أوجه التقدم التي يرجح أن تتحقق في المستقبل القريب ، من غير المتوقع في الوقت الحاضر استحداث أسلوب يكون قابلا للرجوع عنه وفي نفس الوقت فعالا تماما لمنع وقوع الحمل العرضي وخاليا من الآثار الصحية الضارة والعيوب الأخرى التي تجعل عددا كبيرا من الناس يعرضون عن استعماله . وتهتم الحكومات والأفراد في كل مكان باجراء تجارب كافية للتحقق من سلامة الأساليب الجديدة . ولا يوجد في الوقت الحاضر توافق كاف في الآراء حول الأدلة المطلوبة لاعتبار الأساليب الجديدة ، لا سيما الأساليب الهرمونية ، مأمونة بقدر يكفل استعمالها على نطاق واسع .

٢٣٨ - أعربت خطة العمل العالمية في الفقرة ٢٩ ( ج ) عن الاهتمام بأن لا يقتصر توجيه الخدمات على منع حالات الحمل غير المرغوبة فحسب ، بل ان يشمل كذلك القضاء على العقم وقلة الخصوبة لأسباب خارجة عن الإرادة . وما زال العقم وقلة الخصوبة

مشكلتين خطيرتين في معظم أنحاء أفريقيا وبلدان المناطق الأخرى . وان ندرة المعلومات التي يعول عليها تحول دون التأكد مما اذا كانت حالات العقم لأسباب خارجية عن الارادة قد انخفضت في معظم البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فسي السبعينات وان لوحظت بعض التحسينات مؤخرا في عدد من البلدان . وبالامكان علاج عدد كبير من الأشخاص الذين تنخفض خصوبتهم قبل الأوان بنجاح اذا توفرت المرافق الطبية المتطورة . وفي كثير من البلدان ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ، تشمل نظم الصحة أو الضمان الاجتماعي تلك الخدمات .

## (ج) الاعلام والتعليم

٢٣٩ - للاعلام والتعليم أهمية حاسمة في المسائل المتعلقة بالتناسل واستخدام موانع الحمل لأن المحرمات الجنسية ، والحرص على الخصوصية ، والقيم الاجتماعية والثقافية تعرقل ، بصورة خطيرة ، في بعض الاحيان تدفق المعلومات بصورة عادية بواسطة الشبكات غير الرسمية . وتوصي خطة العمل بأن تنظر الحكومات في وضع ترتيبات في برامجها التعليمية المدرسية وغير المدرسية لتبصير شعوبها بآثار السلوك القائم أو البديل فيما يتعلق بالخصوبة على صالح الأسرة وتربية الأطفال من الناحية التعليمية والنفسية وتحقيق الرفاه للمجتمع بوجه عام (الفقرة ٣٣) . واستحدثت برامج لتعليم السكان في المدرسة على الصعيد الوطني في ١٢ بلدا في امريكا اللاتينية و ٩ بلدان في افريقيا و ٦ بلدان في الشرق الأوسط و ١١ بلدا في آسيا . وفي عدد قليل من هذه البلدان التي تحاول جديا تخفيض الخصوبة ، استخدمت البرامج التعليمية لتنمية الدعم الشعبي للبرامج الحكومية . بيد ان التقدم المحرز في وضع برامج لتعليم السكان كان بطيئا بوجه عام . كما ان المعدل المرتفع للانقطاع عن الدراسة بعد مرحلة الدراسة الابتدائية في عدد كبير من البلدان يجعل الوصول الى السواد الاعظم من الطلبة امرا عسيرا .

٢٤٠ - وبذلت جهود اثناء العقد للوصول الى الناس خارج النظام المدرسي من خلال وسائط الاعلام الجماهيرى والوسائط الشعبية وتعليم الكبار وبرامج التنمية المجتمعية والأنشطة الخاصة بالنساء والشبان وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحملات الميدانية لتنظيم الأسرة . فضلا عن هذا اجرت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تجارب ابتكارية في اطار المجتمعات استخدمت فيها تكنولوجيا الاتصالات الوسيطة ووسائط الاعلام القليلة التكاليف لكفالة المشاركة المجتمعية .

٢٤١ - وتدل الدراسات الاستقصائية التي اجريت مؤخرا على ان اغلبية كبيرة من البالغين في معظم البلدان النامية يعلمون بوجود أساليب تنظيم الأسرة لاسيما أساليب منع الحمل الحديثة . وهذا لا يعني بالضرورة وجود فهم جيد لطريقة استعمال هذه الأساليب ، وانما يعتبر دليلا على زيادة المعرفة ، اذ ان الدراسات الاستقصائية التي اجريت سابقا في عدد كبير من البلدان تثبت ان المعرفة بتنظيم الأسرة كانت أقل بكثير من ذلك . ولا يعرف على وجه الدقة الى أى مدى اسهم عنصر الاعلام في البرامج الوطنية لتنظيم الأسرة في احداث هذا التغيير؛ بيد ان



المرجح ان تلك الجهود كانت لها اهميتها . وكذلك يوجد عدد كبير من البلدان في افريقيا ، وعدد أقل في المناطق الأخرى ، يندر فيها المعرفة بمنع الحمل . وتدل الدراسات الاستقصائية كذلك على ان عددا كبيرا من النساء في عدد كبير من البلدان النامية ، وان لم يكن فيها جميعا ، لا يعلمن أين يمكنهن الحصول على خدمات تنظيم الأسرة . ويعكس هذا الى حد كبير محدودية النطاق الذى تتوفر فيه تلك الخدمات . ولكن يبدو وفي بعض الحالات ان النساء لا يعلمن بالخدمات المتاحة مما يدل على ان ثمة حاجة الى تحسين نشر المعلومات ، لاسيما في المناطق الريفية .

٢٤٢ - وتحت خطة العمل الحكومات على " ضمان كون المعلومات عن تنظيم الأسرة ، والتثقيف المتعلق به ، وسائر الأمور الأخرى التي تؤثر على الخصوبة ، مستندة الى معرفة علمية صحيحة ومجربة ، ومشملة على بيان كامل للأخطار التي قد ينطوى عليها استعمال موانع الحمل او عدم استعمالها " (الفقرة ٢٩ (ز) ) . واذا كانت قد اتاحت بعض المعلومات في العقد الماضي عن الأخطار والمنافع التي تنطوى عليها اساليب تنظيم الأسرة المختلفة في البلدان النامية ، فان هناك عددا من الحكومات التي تبغي الحصول على بيانات اضافية عن سكان بلدانها . وقد بدأت الاجوبة تتوفر بين سكان البلدان النامية عن الآثار الطويلة المدى لموانع الحمل الهرمونية التي كانت ضمن المواضيع المثيرة للقلق بوجه خاص .

٢٤٣ - وفي البلدان المتقدمة النمو أدى القلق الناجم عن الآثار الجانبية الخطيرة لبعض الأساليب الحديثة الى انخفاض استعمالها في بضع حالات . وما لم يحرز المزيد من التقدم في تكنولوجيا منع الحمل فقد يحدث هذا كذلك في بعض البلدان النامية مع تحسن التعليم والمعلومات .

#### ( د ) السياسات الاجتماعية - الاقتصادية

٢٤٤ - تتخذ القرارات بشأن حجم الأسرة في اطار اجتماعي واقتصادي تقوم فيه بعض الجوانب من قبيل اتاحة فرص التعليم للنشء وحاجة الأسرة الى العمل ، والضمان الاجتماعي ، وطول العمر المرتقب ، ودور المرأة ، وغيرها ، بدورها . وقد تؤثر سياسات الحكومات تأثيرا حاسما في هذا المجال ، ولهذا حثت خطة العمل في الفقرة ٣١ " البلدان التي ترغب في التأثير على مستويات الخصوبة ، على تنفيذ برامج انمائية واستراتيجيات تعليمية وصحية من شأنها ان تسهم في النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة وأن يكون لها تأثير حاسم على الاتجاهات الديموغرافية ، بما في

ذلك الخصوبة". وتترح الفقرة ٣٢ تدابير محددة تستهدف خفض الخصوبة ، وقد نالت جميعها دعماً قوياً في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ، وذلك على وجه التحديد في التوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية . وتتصل جميع تلك التوصيات بوجه خاص باهتمامات البلدان النامية .

٢٤٥ - وتتناول هذه الوثيقة في فقرات أخرى التقدم المحرز فيما يتعلق بنسبة وفيات الرضع ومركز المرأة . وقد وجد عدد من الحكومات صعوبة في العمل على بلوغ هدف تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مراعاة عدالة أكبر في توزيع الدخل ، والاراضي ، والخدمات الاجتماعية ، ومرافق الحياة ، (الفقرة ٣٢ ج) ، ويعود جانب من السبب في ذلك الى الركود والانكماش الاقتصاديين العالميين الشديدين اللذين أخذوا يؤثران بصورة خطيرة على الاقتصاد العالمي في أواخر السبعينات . وبالرغم من الاصلاح الزراعي الذي أجرى في كثير من البلدان في الستينات ، مازال الفقر متفشياً بين صغار الحائزين في السبعينات ويعود جانب من السبب في ذلك الى التأثير المحدود لاجراءات الاصلاح الزراعي ونشر تكنولوجيات الزراعة الحديثة بصورة غير متكافئة .

٢٤٦ - وقد أوصت خطة العمل في الفقرة ٣٢ (د) بتوفير فرص التعليم للنشء على نطاق واسع وتوفير التعليم في المرحلة السابقة لدخول المدارس . ووفقاً لما ذكر في المناقشة الواردة أعلاه بشأن الاتجاهات المتعلقة بمركز المرأة ، ما فتئ عدد الطلبة الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية آخذاً في الازدياد في جميع المناطق النامية . وبالرغم من هذه التحسينات التي طرأت في مجال توفير المدارس في مواجهة الازدياد السريع في اعداد الناشئة في العالم النامي ، مازالت مشكلة انخفاض نوعية التعليم تستحق اهتماماً رئيسياً . فضلاً عن هذا كان ٣٣ بلداً نامياً يفتقر الى قوانين الدراسة الالزامية في عام ١٩٨٠ . ولا تتوفر أي معلومات عن فرص التعليم في المرحلة السابقة لدخول المدرسة ، ولكن من المستبعد ان يكون عدد كبير من البلدان النامية قد اعطى اولوية لمثل هذه البرامج نظراً الى ندرة الموارد وسرعة ازدياد عدد السكان .

٢٤٧ - وعلى الرغم من توصيات الأمم المتحدة العديدة التي تحث على الغاء تشغيل الأطفال ، على النحو الوارد في الفقرة ٣٢ (هـ) من خطة العمل ، لا يزال تشغيل الأطفال ممارسة شائعة . ففي عام ١٩٧٩ ، سجل وجود نحو ٥٢ مليون من الاطفال العاملين وهم دون سن الخامسة عشرة على نطاق العالم ، مع وجود الأغلبية الكبيرة منهم في البلدان النامية ، ولكن قد يكون هذا الرقم أقل بكثير من الرقم الفعلي

اذ ان الاحصاءات الوطنية كثيرا ما تغفل الاشخاص الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة عند اعداد احصاءات العمالة . وبينما نجد ان كل بلدان العالم تقريبا لديها تشريع ما فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن التوظيف ، يصعب تنفيذ هذه التشريعات في كثير من البلدان بسبب نقص المرافق المدرسية الملائمة ، والهجرة ، والفقر المستمر .

٢٤٨ - وتوصي الفقرة ٣٢ (هـ) كذلك بتوفير مستحقات الضمان الاجتماعي والشيخوخة ففي البلدان المتقدمة النمو ، احرز تقدم ملموس في زيادة المستحقات وتوسيع التغطية ، وان كان تمويل البرامج قد صادف مصاعب متزايدة في بعض البلدان نظرا الى التزايد السريع في نسبة كبار السن بين السكان . وكان الاتجاه السائد في البلدان النامية هو استمرار النمو في انشاء برامج جديدة حيث لا توجد برامج . غير انه نظرا الى تركّز النظام على العاملين في قطاع الوظائف العامة في المناطق الحضرية - الصناعية فان الواضح ان نسبة صغيرة من السكان فقط هي التي تحصل على تغطية فعالة في غالبية البلدان النامية ، وما زال هذا القول صحيحا ، رغم زيادة عدد البرامج .

٢٤٩ - ومما أوصت به الفقرة ٣٢ (و) من خطة العمل وضع حد أدنى " ملائم " لسن الزواج . واستنادا الى بيانات عن ١١٧ بلدا في السبعينات ، فان المسجل ان تسعة بلدان فقط هي التي ليس بها حد ادنى قانوني لسن الزواج . بيد انه نظرا الى التقاليد والعادات الموجودة في بلدان كثيرة ، ما يزال تنفيذ الحد الأدنى القانوني امرا صعبا على كثير من البلدان في غيبة التحول الاقتصادي والاجتماعي الاساسي اللازم لدعم التغييرات في الانماط الراسخة لتكوين الأسرة .

٢٥٠ - وبالرغم من التغييرات التي طرأت على القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للسن القانوني عند الزواج بموافقة الوالدين في بلدان كثيرة ، ظل متوسط السن القانوني عند الزواج ١٥ سنة فقط حتى أواخر السبعينات . والاتجاه السائد في اوروبا في الآونة الأخيرة هو تحديد حد ادنى واحد للسن القانوني عند الزواج للرجال والنساء . وفي افريقيا وآسيا رفع الحد الأدنى للسن القانوني عند الزواج في العادة ، الى ١٨ سنة للرجل و ١٦ سنة للمرأة . وفي اقلية البلدان العربية ، ما يزال سن الزواج خاضعا للشرعية الاسلامية التي تسمح بتزويج البنات عند البلوغ . وفي امريكا اللاتينية ، لا يزال الزواج عند سن البلوغ شرعا في ثمانية من بلدان امريكا اللاتينية ، على الرغم من ان بعض البلدان قد رفعت الحد الأدنى القانوني الى ١٦ سنة للمرأة .

### (هـ) الحوافز والمثبطات

٢٥١ - تستعمل الحكومات غير الراضية عن مستويات الخصوبة الحالية لديها الحوافز والمثبطات بشكل متزايد ، في محاولة منها لتغيير حسابات الزوجين لتكاليف وفوائد الانجاب و/أو التحكم في الخصوبة . ومن بين الحكومات التي تعتبر نسبة الخصوبة الراهنة في بلدانها منخفضة جدا وتبلغ نسبتها ١٥ في المائة تقريبا ، قام ٧٠ في المائة بوضع تدابير قانونية و/أو اقتصادية مختلفة للتدخل بغية زيادة نسبة الخصوبة وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو ، أصبحت تلك الحوافز الاقتصادية معقدة تماما . ففي اغلبيه بلدان أوروبا الشرقية ، وفي بعض بلدان أوروبا الغربية ، يوجد نظام شامل تمنح بمقتضاه علاوات عائلية تصاعدية (أي زيادة المستحقات النقدية بزيادة عدد المواليد ) ومبالغ تدفع عند مولد كل طفل واجازات مدفوعة الأجر ، سعيا الى ايجاد بيئة اقتصادية مواتية لتشجيع الآباء والأمهات على تربية الأطفال .

٢٥٢ - وفي عدد من البلدان النامية اعتمدت نظم تأخذ بالحوافز والمثبطات للاقناع بقبول تنظيم الأسرة ، وعلى وجه الخصوص ، قبول الوسائل الدائمة أو الطويلة الأجل لمنع الحمل ، مثل التعقيم أو وضع مانع داخل الرحم ، أو لتخفيض الحجم المستصوب للأسرة ، مثل المجموعة الشاملة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية ، المقرنة ببرامج الاعلام والتثقيف المطبقة في اقاليم صينية كثيرة ، وفي سنغافورة ، وجمهورية كوريا . ومنذ عام ١٩٧٤ ، حدثت في آسيا علي وجه الخصوص زيادة ملحوظة في نطاق وكثافة البرامج المذكورة . فلم يقتصر الأمر على تحول برامج كثيرة من الحوافز البسيطة الاحادية الجانب الى الأخذ بنهج اجمالي يشمل مجموعة كبيرة من الحوافز ، بل ان ادارة تلك البرامج أصبحت أكثر تعقدا نظرا الى اشتراك ادارات حكومية كثيرة فيها . وبالإضافة الى ذلك ، نجد في بعض البلدان ان السياسات التي صممت اصلا لتشمل الحوافز فقط قد توسعت لتشمل المثبطات أيضا مثل فرض الجزاءات والعقوبات الاقتصادية على الأسر التي تتجاوز حجما معيناً . وفي تواز مع نشوء مشاريع أخرى على صعيد المجتمع المحلي ، ركزت بعض برامج الحوافز على المؤسسات المحلية داخل المجتمع المحلي بوصفها هدفا للمكافآت الاقتصادية .

٢٥٣ - اما خارج آسيا ، فان برامج الحوافز في بلدان معينة في افريقيا وأمريكا اللاتينية قد اقتضت اساسا على تقديم خدمات تنظيم الأسرة المجانية أو المعانة والمكافآت النقدية للذين يتقبلون هذه الخدمات و/أو المشجعين على تقبلها .

٢٥٤ - وجرى التأكيد ، في الفقرة ٣٤ من خطة العمل على انه " من الاساسي ، اذا اعتمدت هذه المشاريع أو عدلت ، الا تنتهك حقوق الانسان " . لذلك ، فان من المشاريع التي تتمتع بأهمية خاصة ، مشاريع الحوافز المطبقة في اطار مستوى منخفض من التعليم حيث لا يحصل الافراد على معلومات كافية عن الخيارات البديلة . ويمكن ان تكون المشاريع الموضوعة على أساس مجتمعي غير مؤكدة النتائج اذا انطوت على ضغط الاقران وضغط من الشخصيات المحلية ذات النفوذ . وعلاوة على ذلك ، تشير مشاريع المشبطات التي تعاقب الأسر اقتصاديا على مولد وتربية الطفل (غير المرغوب اجتماعيا ) مخاوف خطيرة تتعلق بحقوق الانسان . ففي بعض البلدان ، اقتضت عوامل التشبيط حجب استحقاقات الضمان الاجتماعي عن الأسر التي تتجاوز حجمها معيناً ، خلافا للسياسات الموصى بها في الفقرة ٣٥ من خطة العمل . كذلك ، فقد يثير تطبيق سياسات الحوافز المؤيدة لزيادة المواليد في البلدان المنخفضة الخصوبة مخاوف تتعلق بحقوق الانسان ، اذا تعرض الافراد لضغوط جماعية من الاقران و/أو حرموا من امكانية الوصول الى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة .

#### ( و ) مركز المرأة

٢٥٥ - اتخذت بلدان كثيرة تدابير تشريعية لضمان المساواة للمرأة في ميدان التوظيف والتعليم والعديد من الميادين الهامة الأخرى ، استجابة لضغوط من داخل البلد نفسه وللعديد من مبادئ المساواة التي اعيد تأكيدها في عام ١٩٧٥ في المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة المعقود في مدينة مكسيكو ، وفي عام ١٩٨٠ في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، المعقود في كوبنهاغن . وحتى تموز/يوليه ١٩٨٣ ، كانت ٥١ دولة قد صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ( ٢٤ ) . ويعالج هذا الصك التمييز في الحياة السياسية والعامة ، والتوظيف ، والتعليم ، والصحة ، ومسائل الزواج والعلاقات الأسرية ، وتعتبره حكومات كثيرة صكاً فعالاً في حالة تنفيذه لتحقيق المساواة للمرأة .

٢٥٦ - ويتضح من الردود الواردة على الاستقصاءات السكانية الأخيرة ، ان الحكومات تزداد ادراكاً للصلة بين مركز المرأة والأهداف الديموغرافية . لذا ،

عند تنفيذ الأهداف الديموغرافية الجهود المبذولة على الصعيد القطري لرفع المركز القانوني والاقتصادي للمرأة . وهناك أيضا ادراك متزايد لضرورة تشجيع مشاركة المرأة في برامج السكان والتنمية ، واعطائها فرصة الاعراب عن آرائها فيما يتعلق بالسكان والمشاكل المتصلة بهذه المسألة ، وبدورها في حل هذه المشاكل .

٢٥٧ - بيد انه حتى الآن ، وعلى الرغم من تزايد الاعتراف في المجتمع العالمي وعلى الصعيد الوطني بأهمية دور المرأة ، فان أقوال الحكومات وفعالها لم تسفر بعد عن احداث تغييرات كبيرة في التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين أو في تقسيم المكافآت على صعيد السوق .

#### ( ز ) أثر تنظيم الأسرة والتنمية على انخفاض نسبة الخصوبة

٢٥٨ - خلال العقد المنصرم منذ انعقاد مؤتمر بوخارست ، جرت مناقشات كثيرة على نحو مستمر تعلقت بالمساهمة النسبية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهود تنظيم الأسرة فيما يتصل بعملية انخفاض الخصوبة . فقد شهد العقد الماضي انخفاضا ملحوظا في الخصوبة في كثير من البلدان النامية ، في بعض الحالات التي شنت فيها حكومات تلك البلدان برامج جريئة لتنظيم الأسرة ، وفي بلدان أخرى اتخذت نهجا أقل نشاطا . ورغم ذلك ، يبدو من الممكن استخلاص نتيجة عامة من العدد الكبير من الدراسات المتوفرة في الوقت الحالي وهي ان برامج تنظيم الأسرة لعبت دورا ملحوظا في تسهيل أو تعجيل الانخفاض في الخصوبة .

٢٥٩ - وقد شهدت البلدان التي لديها برامج لتنظيم الأسرة انخفاضا أسرع في معدل المواليد من البلدان التي ليس لديها برامج . كذلك شهدت البلدان المتمتعة بمستويات أعلى من التنمية والتحديث انخفاضا أسرع في معدلات المواليد من البلدان التي بلغت مستويات أقل من التنمية . وإذا نظرنا الى بلدان متساوية في مستوى التنمية ، نجد ان البلدان التي تبذل جهودا نشيطة في تنفيذ البرامج قد شهدت انخفاضا أعلى في معدل المواليد من البلدان التي لم تبلغ فيها الجهود نفس المستوى من النشاط . وتلك النتائج ، وان كانت غير جديدة ، قد أيدتها عدد كبير من دراسات التقييم التي تغطي عددا كبيرا من البلدان ، وتغطي فترة زمنية طويلة نسبيا .

٢٦٠ - وقد حاولت كثرة من البلدان المتقدمة النمو ، التي تعتبر معدل مواليدها منخفضا جدا ، ان تغير مسار انخفاض الخصوبة لديها ، ساعية الى وقف هذا

الاتجاه أو عكس مساره ، باتخاذ تدابير مختلفة . ومن الصعب جدا تقييم آثار هذه المجموعة المعقدة من التدابير المتعلقة بالسياسة . ويبدو انه سيلزم تقديم اعانات غير هينة لاحداث تغيير كاف فيما هو سائد من تفضيل الازواج لانجاب عدد قليل من الأطفال ، نظرا الى ارتفاع تكاليف تربية الأطفال في مجتمع صناعي حديث . وفي حين ان المقاربة بين الولادات قد تكون مفيدة في اطار كثير من هذه المشاريع ، فانه لا يوجد دليل مقنع على ان المشاريع الراهنة قد أسفرت عن زيادة ملحوظة في حجم الاسرة المكتملة .

## دال - التوزيع السكاني والهجرة الداخلية

### ١ - الاتجاهات والاحتمالات

٢٦١- نظراً لأن خاصية البلد تمثل بغداً بالغ الأهمية في أي تحليل للتوزيع السكاني، فإن من الواضح تعذر إيجاز أنماط التوزيع السكاني وأنماط الهجرة على امتداد نطاق عريض من البلدان (مثل، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والبلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً، والبلدان ذات الحجم الكبير من السكان أو من المساحة الجغرافية في مقابل البلدان الصغيرة، وكذلك الحالات المتباينة مثل الدول الصغيرة من نوع الدولة - المدينة والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية والبلدان الأرخبيلية وما إلى ذلك). ويرد مع ذلك في الصفحات التالية استعراض عام للاتجاهات الإقليمية، حيث لم تراعى خواص البلدان في معظم الحالات للأسف.

### (أ) درجة التحضر

٢٦٢- استمر معدل سكان العالم، الذين يعيشون في مناطق حضرية، في الازدياد، إذ ارتفع من ٣٨ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠، ومن المتوقع أن يبلغ ٤١ في المائة في عام ١٩٨٤، و ٤٨ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، وفقاً لتقديرات وتوقعات الأمم المتحدة. وتلك الأرقام هي، مع ذلك، متوسطات لمستويات تحضر شديدة الاختلاف. ففي عام ١٩٨٠، كانت درجة التحضر في العالم النامي (٢٩ في المائة) أقل من نصف درجة التحضر في العالم المتقدم النمو (٧١ في المائة)، أما خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ فقد تضاعفت الفجوة بينهما ومن المقدّر ازدياد تضائلها بحلول عام ١٩٨٤. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد قدر كبير من عدم التجانس فيما بين المناطق القليلة النمو. وقد كانت آسيا وأفريقيا هما أقل المناطق تحضراً في عام ١٩٧٤ وسيظل الطابع الريفي غالباً عليهما حتى في نهاية هذا القرن، بينما كانت درجة التحضر لدى أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٤ (٦١ في المائة) مماثلة بالفعل لدرجة تحضر الاتحاد السوفياتي وبعض المناطق الأوروبية دون الإقليمية. وحيث أن معدل الزيادة في نسبة التحضر يبلغ أقصاه في المنطقتين الأقل تحضراً فإن من المتوقع كذلك أن تصبح درجة تحضر المناطق القليلة النمو، في مجموعها، أكثر تجانساً بحلول نهاية هذا القرن.

٢٦٣- وتنشأ المتوسطات الإقليمية أيضاً من الاختلافات الشديدة في درجة التحضر بالنسبة لكل إقليم فرعي على حدة. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، تقدر درجة



تحضر سكان المنطقة دون الاقليمية الجنوبية بما يزيد عن ٥٠ في المائة في عام ١٩٤٨ ( بسبب كبر حصة جمهورية جنوب افريقيا ) ، بينما تتسم الأقاليم الفرعية الاخرى بدرجة تحضر أقل من ذلك كثيرا ( ولا سيما افريقيا الشرقية والوسطى والغربية ، بين ١٨ و ٣١ في المائة في عام ١٩٨٤ ) . ويضم كثير من البلدان في هذه المناطق الفرعية أعدادا ضئيلة متناثرة من السكان ومستويات تحضر منخفضة ومعدلات تحضر حالية شديدة الارتفاع - وتطرح هذه العوامل مجتمعة مشاكل فريدة في مجال السياسة لا توجد في الأقاليم الأخرى .

٢٦٤ - وتشكل البلدان الأقل نموا في آسيا منطقة تتسم بأكثر قدر من عدم التجانس فيما يتعلق بالتحضر ، حيث توجد فروق كبيرة جدا في مستوى التحضر وكذلك في نسبته . ويمثل شرقي آسيا ، باستثناء الصين واليابان ، أكثر المناطق دون الاقليمية تحضرا ( ويرجع ذلك أساسا الى نموه الاقتصادي السريع والى هبوط المعدلات الاجمالية لنموه السكاني ) ، حيث يعيش ٦٦ في المائة من سكانه في المناطق الحضرية في عام ١٩٨٤ . وعلى عكس ذلك ، تبين نتائج التعداد الاخير في الصين أن حوالي ٨٠ في المائة من سكانها مازالوا يعيشون في المناطق الريفية ، وتقترب أرقام شرقي آسيا وجنوبيها كثيرا من أرقام تلك المنطقة . وفي غربي آسيا ، يقدر أن ما يزيد قليلا عن نصف سكانها كانوا يعيشون في المناطق الحضرية بحلول عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع لهذا الاقليم ان يصل الى مستوى تحضر يبلغ ٦٦ في المائة بنهاية هذا القرن .

٢٦٥ - وتتسم كافة المناطق دون الاقليمية بأمريكا اللاتينية في الوقت الحالي بمعدلات تحضر عالية ، ولكن لا يتوقع لاقليم الكاريبي من بينها أن يبلغ حتى المتوسط الاقليمي لعام ١٩٨٤ بحلول عام ٢٠٠٠ . ومن ناحية أخرى ، من المقدّر أن تبلغ نسبة سكان المنطقة المعتدلة بأمريكا الجنوبية الذين يعيشون في مناطق حضرية ٨٤ في المائة في عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع لهذه المنطقة أن تصبح أكثر تحضرا كذلك من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، حيث أنه بنهاية هذا القرن سيتواجد ٨٨ في المائة من سكانها في مناطق حضرية ، مما يماثل النسبة الخاصة باستراليا ونيوزيلندا وهما من المناطق الأكثر تحضرا منذ وقت بعيد .

٢٦٦ - وفي اوقيانوسيا يوجد مستوى عال جدا من التحضر ( ٧٢ في المائة في عام ١٩٨٤ ) ، بسبب الوزن العددي لاستراليا ونيوزيلندا . ومع ذلك فان ملائيزيا واحدة من ثلاث مناطق هي الأقل تحضرا في العالم ، حيث يعيش ما يقرب من ٢٠ في المائة من سكانها في مناطق متحضرة في عام ١٩٨٤ . ورغم ذلك فان الكثير من دول جزر المحيط الهادئ تسير الآن نحو التحضر بخطى سريعة .

٢٦٧ - ونظرا لمستوى التحضر البالغ الارتفاع الذى وصلت اليه بالفعل البلدان المتقدمة في عام ١٩٧٤ ، فقد كان معدل تحضرها ( ٥٣.٠ في المائة ) أقل بكثير من المعدل التقريبي للبلدان النامية خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٤ ( ١٥٥.٠ في المائة ) . وعلاوة على ذلك ، هبط معدل التحضر بشكل واضح في البلدان المتقدمة النمو خلال العقد الماضي ، ومن المنتظر استمرار هبوطه خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ٢٠٠٠ .

#### (ب) نمو السكان الحضريين

٢٦٨ - ازداد السكان الحضريون في العالم بنسبة ٢٩ في المائة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ ، وذلك من ١٥٢ مليون الى ١٩٧ مليون نسمة . ومن المتوقع لهذا الرقم أن يزيد الى ٣ بليون في عام ٢٠٠٠ . ويتبين من مقارنة المناطق الأقل نمواً بالمناطق الأكثر نمواً ان عدد السكان الحضريين بالمنطقة الأولى قد تجاوز ، في عام ١٩٧٤ ، لأول مرة في التاريخ ، عدد سكان الحضر في المنطقة الثانية ، ومن المتوقع ازدياد هذه الفجوة على نحو كبير ، اتباعاً لنفس النمط الذى يتميز به النمو الاجمالي للسكان .

٢٦٩ - ومع ذلك ، فان الاتجاه المتوسط بالنسبة لكل من المنطقتين الأقل نمواً والأكثر نمواً ، كما هو الحال في مستويات التحضر ، يخفي اختلافات هامة بين كل منطقة والأخرى . وتواجه أجزاء من بعض المناطق ( مثل أجزاء كبيرة من افريقيا وجنوبي آسيا ) ، حيث ما زالت تسود درجات منخفضة من التحضر ، نمواً ملحوظاً في عدد سكان الحضر . ومن المقدر ، على سبيل المثال أن يتضاعف عدد السكان الحضريين في شرقي افريقيا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ ، من ١٤ مليون الى ٢٨ مليون ، وان يزداد عدد السكان الحضريين في المناطق دون الاقليمية الاخرى في افريقيا ( باستثناء الجنوب الافريقي ) بنسبة تتراوح بين ٥٧ و ٨٥ في المائة في نفس الفترة . وكانت معدلات النمو في جنوبي وغربي آسيا بالغة الارتفاع في اواخر السبعينات ، وستظل محتفظة بمستويات عالية جداً حتى نهاية القرن الحالي .

٢٧٠ - وفي امريكا اللاتينية ، تشبه معدلات نمو السكان الحضريين المعدلات السائدة في افريقيا وجنوبي آسيا بدرجة أكبر من معدلات البلدان الأكثر نمواً . وتوجد أعلى معدلات في امريكا الوسطى ، رغم أنها آخذة في الهبوط . وحتى المناطق المعتدلة في امريكا الجنوبية ، لها معدل نمو لسكان الحضر يفوق كثيراً المعدل السائد في شمالي وغربي اوربا ، حيث يتشابه مستوى التحضر تقريباً مع مستوى التحضر في المناطق المعتدلة من امريكا الجنوبية . ويرجع السبب الرئيسي لهذا الاختلاف الى ان معدلات الزيادة الطبيعية السائدة في بلدان امريكا اللاتينية أكبر بكثير من المعدلات السائدة في شمالي أو غربي اوربا .

٢٧١ - وعلى النقيض من النمو الحضري السريع في المناطق الأقل نمواً ، يتسم سكان الحضر في المناطق الأكثر نمواً بالازدياد ولكن باعتدال . وحتى في جنوبي أوروبا وأستراليا ، حيث كانت معدلات نمو السكان الحضريين في أوائل السبعينات مرتفعة نسبياً ، انخفضت هذه المعدلات بشكل كبير في السنوات الأخيرة . وقد هبط معدل نمو السكان الحضريين ، بالنسبة لكافة المناطق المتقدمة ، في مجموعها ، إلى ١.٣ في المائة ، خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ ، وتشير التوقعات إلى أن المعدل الحالي للنمو الحضري في البلدان الأكثر نمواً سينخفض إلى ١ في المائة كل سنة قبل نهاية هذا القرن .

٢٧٢ - وما زال النقاش قائماً فيما يتعلق بالأهمية النسبية لعناصر نمو سكان الحضر ، ويرجع ذلك من ناحية إلى عدم توفر البيانات الملائمة القابلة للمقارنة في الوقت المناسب ، ومن ناحية أخرى إلى أن الدراسات المختلفة قد استخدمت منهجيات مختلفة . ويشير تحليل ، تم إجراؤه بالنسبة لـ ٢٩ بلداً نامياً لها بيانات متوفرة ، إلى أن ٤٠ في المائة ، في المتوسط ، من النمو الحضري خلال الستينات يرجع إلى صافي الهجرة وإعادة تصنيف المناطق ( من ريفية إلى حضرية ) . وكانت النسبة المقابلة ، فيما يخص ٢٠ بلداً متقدماً النمو ، ٦٠ في المائة . وكانت هناك اختلافات هامة من بلد لآخر ، في الحالات التي أتاحت فيها معلومات عن أكثر من فترة واحدة . ولم توضح هذه النتائج ، مع ذلك ، انخفاض معدلات الهجرة الصافية في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة النمو . وكان العكس هو الصحيح بصفة عامة . ولكن المعدلات الأعلى للهجرة الصافية بالنسبة للبلدان النامية قابلتها وتجاوزتها معدلات أعلى للزيادة الطبيعية في عدد سكان الحضر مما جعل نسبة النمو الإجمالي التي يمكن عزوها إلى الهجرة الصافية أصغر . ومن المهم جداً الإشارة إلى أن الزيادة الطبيعية في المهاجرين ( وهي عادة بالغة الارتفاع نظراً لتركزهم في أعمار ناضجة شابة ) لم يجر تحديد عناصر النمو في تلك الدراسة ، ولكن تم التعبير عنها في إطار الزيادة الطبيعية العامة . وقد قلل هذا الإجراء من الأهمية المقدرة للهجرة بالنسبة للنمو الحضري . ويجب أيضاً ملاحظة أن بعض أنواع الهجرة لا تنعكس بأكملها في معظم مقاييس الهجرة النهائية ، ولا سيما تلك التي تستند إلى بيانات للتعداد . وتلك على سبيل المثال ، هي حالة المهاجرين غير المستقرين ، الذين قد لا يتواجد بعضهم في المدينة إلا خلال أجزاء من فترة ما بين التعدادات ، وهكذا لا يظهرون في إحصاءات التعداد ؛ ومع ذلك فهم يساهمون دون شك في زيادة الطلب على الخدمات في المدن . وفي النهاية ، هناك اختلاف كبير في العلاقة المتبادلة بين عناصر النمو السكاني بالنسبة لمدينة كبيرة عنها بالنسبة للمناطق الحضرية بشكل عام ،

حيث أن الهجرة الداخلية إلى الأولى لا تنشأ من المناطق الريفية فحسب بل تنشأ أيضاً من المدن الصغيرة بأنواعها . ومن الأرجح ، نظراً لكل هذه الأسباب ، أن تبين سياسات الهجرة الصافية جزءاً فقط من الأثر الحقيقي للهجرة على المناطق الحضرية في البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، يحتمل ازدياد النسبة التي تسهم بها الهجرة الصافية في نمو السكان الحضريين في المستقبل ، نظراً لتوقع هبوط الزيادة الطبيعية في البلدان النامية .

### (ج) نمو السكان الريفيين

٢٧٣ - إن المعدلات العالية لنمو السكان الحضريين ، في معظم البلدان النامية ، لا تدل على ثبات أو تناقص حجم السكان في المناطق الريفية . وخلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، قدر ازدياد السكان الريفيين في البلدان النامية ، في الواقع ، بنسبة ١٦ في المائة ، من ٢١٣ مليون إلى ٢٤٧ مليون . ورغم توقع استمرار الهبوط في معدل النمو الريفي في البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٤ - ٢٠٠٠ ، سيزداد السكان الريفيون في تلك المناطق ، مع ذلك ، بنسبة ١٧ في المائة فيما بين عام ١٩٨٤ ونهاية هذا القرن .

٢٧٤ - وتوجد ، فوق ذلك ، اختلافات كبيرة من منطقة لأخرى . فمن المتوقع ، على سبيل المثال ، لبلدان شرقي أفريقيا ، التي ينتظر أن تسودها معدلات غاية في الارتفاع فيما يتعلق بنمو السكان الحضريين ، أن تزيد معدلات نمو السكان الريفيين بها عن ٢ في المائة كل سنة حتى عام ٢٠٠٠ . وتوجد معدلات مرتفعة على نحو مماثل بالنسبة لنمو السكان الريفيين في غربي أفريقيا وفي ملائيزيا . وبينما كان معدل النمو الريفي مرتفعاً أيضاً في جنوبي آسيا خلال السبعينات ، فمن المتوقع له أن يهبط على نحو أسرع من هبوطه في مختلف الأقاليم الفرعية الأفريقية .

٢٧٥ - والمناطق المعتدلة في أمريكا الجنوبية هي المنطقة الوحيدة الأقل نمواً الذي انخفض فيها عدد السكان الريفيين خلال السبعينات ، ومن المتكهن به أن يستمر هذا الاتجاه حتى نهاية فترة الاسقاط . وقد لوحظ حدوث نمو ضئيل في مناطق أمريكا الجنوبية الاستوائية وفي الكاريبي ، بينما تتشابه أمريكا الوسطى مع اقليمي أفريقيا وجنوبي آسيا على نحو أكبر .

٢٧٦ - وفي معظم البلدان المتقدمة النمو ، ترتب على استمرار التحضر ، والمقترن بمعدلات زيادة طبيعية شاملة تتسم بالانخفاض ، على بطئه ، هبوط مطلق في عدد السكان الريفيين في هذه البلدان منذ عام ١٩٧٤ . وتشير نتائج الاسقاط إلى أن الهبوط في عدد السكان الريفيين في البلدان الأكثر نمواً سيتزايد باستمرار حتى نهاية هذا القرن .

(د) الهيكل السكاني الحضري ونمو المدن

٢٧٧ - هناك صفة أخرى هامة لعملية التحضر هي توزيع السكان الحضريين فيما بين المدن ذات الاحجام المختلفة . ويمكن أن تختلف البلدان ذات المستويات المتماثلة من التحضر اختلافا كبيرا فيما يتعلق بتوزيع سكانها الحضريين حسب حجم المدن . وأبرز تغيير في الهيكل الحضري ، على صعيد العالم كله ، هو تزايد تركيز السكان الحضريين في المدن الهائلة الحجم : فقد ازداد عدد المدن التي تضم ٤ مليون من السكان أو أكثر من ٢٨ مدينة في عام ١٩٧٤ الى ٤١ مدينة في عام ١٩٨٤ . وتعكس هذه الأرقام أساسا التغييرات التي تحدث في البلدان الأقل نموا التي كانت تضم بالفعل أكثر من نصف تلك المدن في عام ١٩٧٤ والتي زادت فيها نسبة السكان الحضريين في المدن ، التي تضم ٤ مليون ساكن أو أكثر ، زيادة يقدر أنها ارتفعت من ١٤ في المائة في عام ١٩٧٤ الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨٤ ، بينما بدأت نسبة السكان الحضريين في المدن ، التي تضم ٤ مليون أو أكثر ، في الهبوط قليلا في نفس الفترة من ١٤ر٢ الى ١٤ر١ في المائة وذلك في البلدان الأكثر نموا . وعلى الرغم من أن افريقيا لا يوجد بها سوى تجمع سكاني واحد يتجاوز حد الاربعة ملايين في عام ١٩٧٤ ( القاهرة/الجيزة/امبابه ) ، فمن المتوقع ظهور ١١ مدينة من هذه المدن بحلول عام ٢٠٠٠ ، وعلى العكس من ذلك ، لن تضاف الى فئة المدن من هذا الحجم سوى مدينتين أخريين في البلدان المتقدمة النمو خلال الفترة ١٩٨٤ - ٢٠٠٠ . وتتركز معظم المدن الكبيرة بالأقاليم الأقل نموا في جنوبي آسيا ، التي كانت تضم ٧ منها في عام ١٩٧٤ ومن المقدّر ان يكون بها ١٢ في عام ١٩٨٤ و ٢٠ بنهاية هذا القرن . وعلى النقيض من ذلك ، لم تكن لبلدان افريقية كثيرة ولمجموعات البلدان الجزرية الصغيرة في اوقيانوسيا أو في الكاريبي أية مدينة بلغ سكانها ٤ مليون بحلول عام ١٩٧٤ ، كما أنه ليس من المتوقع لها أن تضم أي مدينة بهذا الحجم في عام ٢٠٠٠ .

٢٧٨ - رافق انخفاض سرعة عملية التحضر في البلدان المتقدمة النمو ، في العديد من الحالات ، عملية إعادة توزيع للسكان الحضريين ، نتيجة لانخفاض الهجرة الصافية الى المراكز الحضرية الرئيسية وإلى مناطقها المحورية . وهكذا ، فإن السكان آخذون في الانتشار في المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة وفي المناطق الريفية استجابة للفرص الاقتصادية الأكبر المتاحة بها نتيجة أحيانا للسياسات الاجتماعية ، وهياكل الضرائب أو غير ذلك من السياسات الانمائية الإقليمية . ولم يلاحظ هذا الاتجاه في بلدان أوروبا الشرقية أو في البلدان النامية العالية التحضر .

٢٧٩ - وبصرف النظر عن حجم أكبر مدينة فإن السكان الحضريين في بلد ما يمكن أن يتجمعوا بأعداد كبيرة في مدينة واحدة ، مما يعكس ما هو معروف بالنمط الرئيسي للتحضر . وفي البلدان النامية ، فإن النمط الرئيسي هو المسيطر على العموم . ومن ثم فإن حصة أكبر مدينة من السكان الحضريين تبلغ في المتوسط ٢١ في المائة بالنسبة للمناطق الأقل نمواً ، وتتراوح ، على نحو نموذجي ، فيما عدا الحالات الاستثنائية البارزة مثل الصين والهند وأمثلة قليلة أخرى تنخفض فيها الحصة بدرجة كبيرة ، بين ٢٩ و ٦٦ في المائة في معظم البلدان النامية ، في عام ١٩٨٠ . ويبلغ نصيب أكبر مدينة ، في المناطق الأكثر نمواً ، ١٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وتتراوح ، على نحو نموذجي بين ٨ و ٢٩ في المائة . بيد أنه لا يبلغ سوى ٥ في المائة في الاتحاد السوفياتي ، وهناك عدد قليل من الحالات الاستثنائية في البلدان الأوروبية حيث أن نصيب أكبر مدينة مرتفع جداً .

#### (هـ) أنماط الهجرة الداخلية

٢٨٠ - أبرزت الأبحاث المعاصرة تنوع حركات الهجرة . فالهجرة الريفية - الحضرية الطويلة الأجل لا تشكل بأية حال من الأحوال النمط الوحيد للهجرة الداخلية وان كانت ما زالت سائدة في أنحاء عديدة من العالم . والواقع أن عبارة " الهجرة الريفية - الحضرية " غير ملائمة لوصف المجموعة الواسعة النطاق من التنقلات التي تدخل تحت هذا الباب . ومع أن هذه الهجرة تتجه أساساً في بعض المناطق إلى المدينة الرئيسية أو إلى أكبر مدن البلد ، فإن جاذبية المناطق الحضرية لم تعد بنفس القدر من القوة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية حيث أصبحت المدن المتوسطة تجذب المهاجرين بصورة متزايدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن جزءاً كبيراً من الهجرة إلى المناطق الحضرية الكبيرة قادم من مناطق حضرية أخرى ، كما أن الهجرة الحضرية - الحضرية هي النوع السائد من الحركة في البلدان التي تقيم فيها نسبة ضئيلة من السكان في المناطق الريفية . وهناك نوع هام آخر من الحركة يتمثل في الهجرة الريفية - الريفية ، التي يعزى إليها الجزء الرئيسي من الهجرة في أنحاء عديدة من أفريقيا وهو شائع أيضاً في مناطق أخرى ( مثل ماليزيا ، واندونيسيا ، والفلبين في آسيا ، وفي بوليفيا ، والبرازيل ، واكوادور في أمريكا اللاتينية ) . ويمكن في بعض الحالات أن تكون الوجهات الريفية لتدفقات الهجرة هذه هي الأراضي الزراعية الجديدة ومناطق الاستيطان . وأخيراً ، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك ، فإن التجمعات السكانية الكبيرة في البلدان الأكثر نمواً بصدد فقدان عدد من السكان عن طريق النزوح الصافي إلى المدن الصغيرة أو المناطق الريفية على الأرجح . ولذلك يتمثل جزء هام من مجموع الهجرة في هذه البلدان في الهجرة الحضرية - الريفية .

٢٨١ - وقد أدت الأبحاث الأخيرة إلى فهم أكبر لهيكل المجتمعات الحديثة ، كما أدت إلى إدراك أن حركات الهجرة تتميز أيضا بشدة التعقيد من حيث أبعادها الزمنية . وفي العديد من البلدان ، فإن انتقال الأشخاص الطويل الأجل من مكان إلى آخر ليس بالأمر الوحيد الهام وإنما أيضا الحركات السكانية الأخرى مثل انتقال الأشخاص المؤقت في أوقات معينة من السنة ( كما في حالة العمال الموسميّين ) وتغيير الإقامة المتكرر بالنسبة لمن يسمون بالمهاجرين " غير المستقرين " أو الحركة العادية للذين يتنقلون بين مكان السكن في المناطق المحيطة بالمدينة ومكان العمل .

## ٢ - أهداف خطة العمل العالمية للسكان وسياساتها وتقييم تنفيذها

٢٨٢ - أكدت خطة العمل وهي تلخص بإيجاز التوصيات الرئيسية لخطة العمل العالمية للسكان فيما يتعلق بتوزيع السكان والهجرة الداخلية ، على أن سياسات التوزيع السكاني ينبغي أن تدمج مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية . وتمحث الحكومات على أن تتفادى ، لدى وضع سياسات الهجرة وتنفيذها ، انتهاك الحق في حرية الانتقال والاقامة داخل الدول ، وأن تشجع المزيد من المساواة في التنمية الإقليمية ، وأن توزع الخدمات والصناعات بحيث تدعم المساواة فضلا عن الفعالية ، وأن تشجع على إنشاء شبكات من المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وأن تبذل المزيد من جهود التنمية الزراعية في المناطق الريفية ، وأن تدعم المستوطنات الريفية المشتتة . فضلا عن ذلك ، أوصت خطة العمل بوجوب توفير المعلومات للمهاجرين عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية ووجوب تحسين فرص العمالة ونظم ملكية الأرض وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية ، وتبادل الخبرات ذات الصلة بالسياسة بين الحكومات وببذل الحكومات للجهود بصفة تحسين البيئة الحضرية .

### ( أ ) تصورات الحكومات

٢٨٣ - وعلى الصعيد العالمي ، مازالت معظم الحكومات غير راضية تماما عن اتجاهات الهجرة وأنماط التوزيع السكاني لديها كما يتضح ذلك من الردود على التحريات السكانية المتتالية التي أجرتها الأمم المتحدة . بيد أن سياسات التوزيع السكاني في معظم البلدان المتقدمة النولم تتابع بحزم منذ عام ١٩٧٤ ، ويرجع ذلك جزئيا الى انشغال الحكومات بقضايا الاقتصادات الكلية والقضايا القطاعية الوطنية مثل التضخم ، وببطء النمو الاقتصادي ومشاكل الطاقة . وبوجه عام ، فقد اعتبرت قضايا التوزيع السكاني أقل أهمية في المجتمعات الناضجة الصناعية وما بعد الصناعية ، حيث الاقتصاب على درجة عالية من التحضر والفروق المكانية فيما يتعلق بمستويات الدخل والخدمات العامة ضئيلة . وينعكس ذلك في ردود تلك الحكومات على أحدث تحرّقات به الأمم المتحدة (التحرى السكاني الخامس فيما بين الحكومات) ؛ فقد أشارت فرابة ٦٠ في المائة من هذه الحكومات إلى أن أنماط التوزيع السكاني لديها مرضية أو تتطلب تغييرات طفيفة (٢٥) .

٢٨٤ - وعلى العكس من ذلك ، فقد أعربت نفس النسبة تقريبا من الحكومات في البلدان النامية عن رغبتها في اجراء تغييرات هامة أو طفيفة . وتفيد ردود الحكومات الافريقية على التحريات السكانية المتتالية التي أجرتها الأمم المتحدة ، أن معظمها غير راض تماما عن اتجاهات الهجرة وأنماط التوزيع السكاني لديها ، كما يرى عدد كبير منها أن قضايا



التوزيع السكاني ما زالت من أهم المشاكل السكانية بها (بالإضافة الى معدل الإصابة بالمرض ومعدل الوفيات) . فالأولويات واضحة نسبيا ، وترغب حوالي ٦٠ في المائة تقريبا من الحكومات الأفريقية في الحد من الهجرة الى أكبر مركز حضري (حتى في البلدان التي يعد المركز الحضري الرئيسي بها صغيرا جدا طبقا للمعايير الدولية) ، ويرغب عدد من الحكومات في الحد من الهجرة الى المراكز الحضرية الأخرى (حتى في البلدان التي يعد المستوى العام للمتضرر لديها منخفضا نسبيا) . وتسعى كل حكومة تقريبا في المنطقة الى الحد من النزوح من المناطق الريفية ، ويود عدد كبير منها تشجيع الهجرة الى المناطق الريفية . وجد ير بالملاحظة أن نفس العدد تقريبا من الحكومات قد أعرب عن الرغبة في تنشيط الهجرة العكسية (أي حث المهاجرين الحضريين على العودة الى القرى) وهي استراتيجية لم تكن عموما بالنجاح في أية منطقة على النحو المراد تحقيقه بغية تشجيع الهجرة من مناطق ريفية الى مناطق ريفية أخرى . وفي حين لم يضع الا عدد قليل جدا من الحكومات الأفريقية استراتيجيات شاملة للتوزيع السكاني فقد تصدت معظمها بصورة غير مباشرة للمشاكل المكانية معتمدة في ذلك على الآثار التدريجية للتنمية الريفية وتوفير الهيكل الأساسية الأولية لابقاء السكان في المناطق الريفية . بيد أن عددا من الحكومات الأفريقية قد اضطلع بمشاريع حضرية واسعة النطاق مثل بناء مدن جديدة وعواصم وطنية جديدة استوعبت قسما كبيرا من ميزانية الاستثمار الوطني .

٢٨٥ - وتكاد حكومات منطقة أمريكا اللاتينية تجمع ، بوجه عام ، على وجهة نظر واحدة بشأن اتجاهاتها المكانية وهي وجهة نظر أقل ايجابية حتى من وجهة نظر الحكومات فسي افريقيا . وفيها عدا حالات استثنائية قليلة جدا ، أبلغت حكومات أمريكا اللاتينية ، فسي التحريات السكانية المتتالية التي أجرتها الأمم المتحدة وفي مصادر رسمية أخرى أن أنماط التوزيع السكاني لديها تتطلب تغييرا هاما ، وهذه نظرة ترجع بدون شك ، الى العدد الضخم من المدن الرئيسية المتناهية الكبر في المنطقة وما يصحب ذلك من مشاكل تتعلق بإدارة المدن . والواقع أنه رغم أن نمو عدد من مدن أمريكا اللاتينية (ريودي جانييرو وليما ، على سبيل المثال ، قد انخفض الى حد بعيد انخفاضا ناتجا ، بدرجة كبيرة عن القوى المعفوية لا عن سياسات واضحة للتوزيع السكاني ، فإن السيطرة على نمو المدينة الرئيسية ما زالت من الأهداف الأساسية للسياسة في جميع أنحاء المنطقة . وينطبق ذلك حتى في بلد مثل كولومبيا حيث التوزيع السكاني المكاني به أقل تركيزا بكثير مما هو عليه في غالبية البلدان النامية . وتسمى معظم حكومات أمريكا اللاتينية في محاولتها للسيطرة على النمو في المناطق الحضرية الكبيرة الى ابقاء المهاجرين المحتملين في المناطق الريفية أو الى حث المهاجرين على الاستيطان بالمناطق الريفية وذلك أساسا عن طريق التنمية الريفية (بما في ذلك اصلاح الزراعي) والتنمية الاقليمية وبرامج الاستيطان ، بالرغم من التركيز بصورة متزايدة ، في السنوات الأخيرة ، على توجيه المهاجرين نحو المدن الصغيرة والمدن المتوسطة .

٢٨٦ - ووفقا للردود الواردة من البلدان الآسيوية على الاستفسارات السكانية المتتابعة الموجهة من الأمم المتحدة ، تكاد الحكومات أن تكون منقسمة بالتساوي ، فالنصف تقريبا من هذه الحكومات يرغب في أحداث تغييرات صغرى بينما لا يزال نصفها الآخر على رغبته في أحداث تغييرات كبرى في أنماط توزيع السكان فيها . وهناك بلدان كثيرة في المنطقة سواء كانت من بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا أو من بلدان الاقتصادات السوقية تريد السيطرة على نمو المدن الرئيسية ، بينما تعطي غالبية الحكومات الآسيوية (سواء فسي البلدان ذات المدن الرئيسية الكبيرة التي تواجه مشاكل خطيرة في الإدارة الحضرية ، أو في البلدان التي يغلب عليها الطابع الريفي ) أولوية رئيسية لتطوير المدن الصغرى والمتوسطة . ومع ذلك فقد تم الاضطلاع ببرامج التنمية الريفية في كثير من البلدان ، وقامت بضع حكومات بتنفيذ برامج ناجحة نسبيا لإعادة التوطين في الأراضي .

٢٨٧ - وتشمل البلدان العربية في غربي آسيا ما يعتبر حالة خاصة . فهناك عدد قليل من البلدان في المنطقة دون الإقليمية (وبصفة رئيسية البلدان الفقيرة في الموارد ) يرغب في أحداث تغييرات رئيسية في أنماط توزيع السكان أو يود تقييد الهجرة إلى المركز الحضري ، بينما تقوم غالبية هذه البلدان بتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك المدن الجديدة والمجمعات الصناعية السكنية التي يتوفر فيها مستوى عال من الخدمات العامة . وهذه السياسات ليست مشابهة للسياسات الجارية الاضطلاع بها في مناطق أخرى ، نظرا لأنه كان هناك بصفة عامة قدر أقل من القيود التي يخضع لها رأس المال . كما تؤكد غالبية البلدان في المنطقة دون الإقليمية (بخلاف دول المدن الصغيرة التي لا توجد لها مناطق خلفية) على التنمية الريفية ووضع سياسات للمناطق المتخلفة وبرامج لتوطين الرحل .

٢٨٨ - وأخيرا ، قدم عدد من البلدان والأقاليم الجزرية الصغيرة في أوقيانوسيا ردودا مفصلة على الاستفسارات السكانية للأمم المتحدة تبين أن حكوماتها ترغب في أحداث تغييرات كبيرة في أنماط توزيع السكان فيها . والواقع أن كثيرا من الحكومات في المنطقة دون الإقليمية تقوم الآن- ، نظرا لما تواجهه من تركيز للسكان في عواصمها أو في جزرها الرئيسية ، بانتهاج استراتيجيات انمائية تشدد على اللامركزية والتقسيم الإقليمي .

#### (ب) إمماج سياسات توزيع السكان مع السياسات الاجتماعية - الاقتصادية

٢٨٩ - على الرغم من أنه أوصي في بوخارست بوجوب أن تدمج الحكومات سياسات توزيع السكان مع الاستراتيجيات الشاملة للتنمية ومع السياسات الاقتصادية والاجتماعية (الفقرة ٤) فإن هذا لم يتحقق إلا في القليل النادر . وغالبا ما تؤكد الحكومات تأييدها لأهداف السياسة مثل التحكم بنمو المدن الرئيسية ، ولكنها في الوقت نفسه تعتمد سياسات مكانية "غير مباشرة" تحبذ نمو المدن الرئيسية (قد تشتمل السياسات ذات الآثار المكانية غير

(ج) ایطاء النعمو الحضری

٢٩٢ - وكما يتبين من الاتجاهات في مجال التحضر ، نادرا ما كانت تنجح السياسات الرامية إلى تقييد نمو المدن الرئيسية (أو المراكز الحضرية الرئيسية) . وفي بعض البلدان

(وخاصة في أمريكا اللاتينية) ، حدث تباطؤ في نمو المدن الرئيسية ، إلا أن القوى التي تسببت في ذلك كانت بصفة عامة عفوية ولم تكن نتيجة سياسات صريحة . وفي بلدان أخرى ، قامت الحكومات بتنفيذ سياسات ترمي إلى إبطاء نمو مدنها الرئيسية أو مدنها الكبرى الأخرى ، بينما كان الشاغل الفعلي لها يتمثل في المعدل السريع للمتضرر ، وليس في القضية المتعلقة بحجم المدينة . وفي بعض البلدان ، ربما كان يساء وضع تلك السياسات ، نظرا لأن المدن المعنية ربما كانت لا تزال باللغة الصفر إلى الحد الذي لا يسمح باستجلاب الابتكارات والتطوير من الأجزاء الأكثر تطورا في العالم .

#### ( د ) تدعيم المدن الصغيرة والمتوسطة \*

٢٩٣ - إن التوصية التي صدرت في المؤتمر العالمي المعني بالسكان بموجب بذل الجهود لتعزيز شبكات من المدن الصغيرة والمتوسطة (الفقرة ٤٦ د) قد اعتمدت في عدد متزايد من البلدان النامية ، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الاعتراف المتزايد بأن التطوير الناجح لهذه المراكز قد يؤدي إلى تخفيض تدفق المهاجرين إلى المدن الرئيسية . وقد اختلفت السياسات في الأهداف التي تركز عليها ، فبعض البلدان (لاسيما التي تؤكد على التنمية الريفية) تعطي أقصى اهتمام للمدن الصغيرة بينما يركز البعض الآخر على المدن المتوسطة . وقد قامت بلدان كثيرة بإنشاء مراكز حضرية جديدة (وهذا هو ما يعرف بنهج المدن الجديدة) ، على الرغم من أن هذه الاستراتيجية كانت بصفة عامة أكثر تكلفة من التوسع في المراكز الحضرية القائمة ولم تترك في العادة سوى أثر صغير على توزيع السكان . وقام عدد قليل من البلدان بتغيير مكان العاصمة الوطنية ، بالرغم من أن هذا الخيار بالغ التكلفة ولا يمكن تنفيذه إلا مرة واحدة .

٢٩٤ - ومن بين المشاكل الرئيسية التي تواجه الحكومات في تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة كانت هناك مشكلة ندرة موارد الاستثمار العام ومشكلة الضغط من أجل تخفيف الآثار بتوزيع الموارد بمقادير ضئيلة جدا على عدد كبير من المدن والبلدان . وبالمثل ، كانت الحكومات تواجه في كثير من الأحيان مشاكل في محاولة تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على الصناعات الكثيفة رأس المال والواسعة النطاق ، بدلا من التركيز على القطاعات التي قد يكون فيها لهذه المراكز بالفعل بعض القوة (مثل الصناعات الصغيرة والتجهيز الزراعي والقطاع غير الرسمي) .

\* رغم أن خطة العمل العالمية للسكان استعملت مصطلح " المدن ذات الحجم المتوسط " ، يستعمل التقرير الحالي مصطلح " المدن الصغيرة والمدن المتوسطة " . وهذا المصطلح الأخير يشير إشارة أكبر إلى وظيفة المدن لا إلى حجمها ، وهو مصطلح استخدم في التقارير التي أعدها مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية .

#### (هـ) استراتيجيات التنمية الريفية

٢٩٥ - ان التوصية الواردة في خطة العمل بوجوب زيادة التركيز على التنمية الزراعية المتوازنة في المناطق الريفية (الفقرة ٤٦ هـ) هي احدى التوصيات التي حظيت بأولوية عليا في عدد كبير من البلدان طوال العقد الماضي . الا أن برامج التنمية الريفية والزراعية حققت نجاحا محدودا ، نظرا لأنها كانت موجهة أساسا الى الاحتفاظ بالسكان الريفيين (وهو الهدف الذي لم تنجح فيه بصفة عامة) ، بدلا من توجيهها لزيادة الانتاج الغذائي وزيادة الدخول والرفاه الريفي . وكان من المشاكل الرئيسية ان زيادة الدخول الريفية عن طريق التنمية الزراعية عادة ما يستغرق سنوات طويلة ويحتاج الى استثمارات كبيرة ، بالإضافة الى مدخلات مثل وجود مجموعة كبيرة من القوة العاملة المدربة تقنيا ، وتوفير المساعدة التقنية للمزارعين والفلاحين ، وإنشاء طرق تربط بين المزارع والأسواق ، وتوفير الاستثمارات للمهاكل الأساسية والخدمات العامة في مراكز الخدمة الريفية والقرى .

١٩٦ - والتوصية التي صدرت في بوخارست بوجوب ادماج المستوطنات الريفية المتناثرة لزيادة الانتاجية وتزويد سكانها بخدمات أفضل (الفقرة ٤٦ و) توصية لها أهميتها نظرا لأنه لا يمكن توفير خدمات أساسية كافية دون مضاعفة النفقات اذا كان هناك عدد كبير جدا من المراكز الريفية الصغيرة بحيث تنعدم اقتصادات الحجم الكبير . وبالنظر الى الصعوبات العملية المتصلة بادماج المستوطنات الريفية المتناثرة ، أصبح هناك وعي متزايد بأن الاستراتيجية الأجدى قد تتمثل في التركيز على تحقيق التكامل بين السياسات لكل من المناطق الحضرية والريفية ؛ فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي تعزيز الحاضرة الإقليمية الى زيادة الفرصة أمام بعض السكان الريفيين في الوصول الى خدمات عامة عالية المستوى .

٢٩٧ - أما التوصية القائلة بوجوب ايجاد فرص جديدة للعمالة ، وتحسين نظم حيازة الأراضي ، وتوفير الخدمات ووسائل الراحة الاجتماعية في المناطق الريفية (الفقرة ٤٨) فلم تنفذ الا بصفة جزئية في غالبية البلدان . وقد اعتمدت حكومات كثيرة بشكل كبير على توفير المهاكل الأساسية والخدمات اللازمة لكي يبقى السكان في المناطق الريفية أو في المدن الريفية ولكنها أعطت اهتماما أقل من ذلك بكثير لتوسيع القاعدة الاقتصادية في تلك المناطق (على الرغم من الشواهد القوية على أن المهاجرين يتحركون تجاوبا مع فرص العمل وكسب الدخل) . وبالطبع تتمثل احدى المشاكل الرئيسية في أن ايجاد عمالة خارج نطاق المزرعة في المناطق الريفية هو من الأمور الباهظة التكلفة .

٢٩٨ - وقد كانت نتائج التجربة المتعلقة بادخال تحسينات في أنظمة حيازة الأراضي متفاوتة للغاية . فبرغم وجود بعض الانجازات الايجابية لم تحقق خطط اصلاح الزراعي في حالات كثيرة جدا ، الأهداف الموضوعة ، وكانت لها تأثيرات عكسية على توزيع الدخول

الريفة . وفي حالات أخرى ، أسفرت التغييرات التي أدخلت على تنظيم الزراعة وأنواع المحاصيل وأساليب الإنتاج عن إحلال المشاريع الواسعة النطاق محل صفار المزارعين .

### ( و ) السياسات الانمائية الاقليمية

٢٩٩ - اعتمد عدد كبير من الحكومات في جميع مناطق العالم سياسات انمائية اقليمية من أجل الأقاليم المتخلفة (الفقرة ٤٦ (ب) ) . والواقع ان هذا النمط من سياسات التوزيع السكاني هو الأكثر شيوعاً في البلدان المتقدمة النمو . بيد أن الاهتمام الذي أولاه كثير من هذه البلدان للسياسات الاقليمية في السنوات الأخيرة ، التي تباطت فيها وتاثر النمو الاقتصادي ، وزادت القيود على الاستثمار العام ، قل كثيراً عما كان عليه في الماضي . وهناك ميل الى النظر الى التنمية الاقليمية على أنها عطية لا يمكن أن تحظى فيها ببعض الأقاليم بالكسب الا اذا خسرت الأقاليم الأخرى . ونتيجة لذلك ، أصبحت مسائل السياسة الاقليمية قضية سياسية صعبة في عدد من البلدان المتقدمة النمو .

٣٠٠ - وفي حين أن نجاح السياسات الاقليمية في البلدان المتقدمة النمو كان متفاوتاً جداً ، فإن تنفيذ هذه السياسات قد اتسم بصعوبة أكبر كثيراً في البلدان النامية ، لأن المشكلة النمطية ليست هي مشكلة انعاش اقليم صناعي تليد ، يعاني من ركود أو كساد ، بل هي احداث تنمية اقتصادية وتحديث في اقليم لا يزال متخلفاً حتى الآن ( قد تكون روابطه الاجتماعية أو الاقتصادية قليلة مع الأقاليم التي تفوقه نمواً في البلد ، وقد تكون امكانية وصوله الى الأسواق الوطنية مقيدة ، وهياكله الأساسية الصناعية محدودة ) .

٣٠١ - وفيما يتعلق بالتوصية التي تقضي بأن تقوم الحكومات بتخصيص الخدمات ، واتخاذ قرارات تتعلق بتوزيع المواقع الصناعية ، ( مثلاً ، عن طريق الاستثمار المباشر من جانب الدولة ، والدعم المالي للهياكل الأساسية العامة ، وتقديم المنح والقروض والحوافز الضريبية للصناعات الجديدة أو المنقولة الى مواقع جديدة ) ، وذلك بغية تحقيق مزيد من العدالة فضلاً عن تعزيز الكفاءة (الفقرة ٤٦ (ج) ) ، فإن معظم الحكومات قد حققت في هذا المجال تقدماً قليلاً نسبياً . وهناك مشكلة رئيسية تكمن في أن المساعي الرامية الى تحسين عدالة التوزيع المكاني ، عن طريق إعادة توزيع الموارد على المناطق المحرومة نسبياً ، لا تحسب بالضرورة أوضاع العدالة على صعيد الأشخاص . وهناك حالات كثيرة كانت فيها المشاريع ذات الوجهة الاقليمية تعود بالقليل من الفوائد على سكان الاقليم ، ولكنها تخدم أساساً مصالح فئات خارجية .

### ( ز ) حقوق الانسان للمهاجرين ، وبرامج المساعدة

٣٠٢ - من المهم التأكيد على أن شتى قضايا الهجرة وتوزيع السكان المطروحة في خطة العمل ، حظيت بدرجات متفاوتة من اهتمام الحكومات . ففي حين أن بعض القضايا مثل ،

تخفيض سرعة نمو المدن الرئيسية وتشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز البرامج الانمائية الريفية والاقليمية ، كثيرا ما تناقش في الخطط الانمائية للحكومات وفي وثائقها العامة الأخرى ، فان قضيتي حقوق الانسان للمهاجرين ، وتحقيق العدالة على الصعيد الفردي ، فضلا عن قضية توفير الخدمات الاعلامية وغيرها من أشكال المساعدة للمهاجرين ، نادرا ما تبرزها الحكومات ضمن اهتماماتها السياسية الملحة .

٣٠٣ - وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، أوصي في بوخارست بوجوب تجنب اتخاذ التدابير التي من شأنها انتهاك الحق في حرية التنقل داخل حدود كل دولة (الفقرة ٤٦ (أ) ) . الا أن كثيرا من البلدان (ولاسيما في آسيا ) قد وضع ضوابط مباشرة على الهجرة الداخلية (يجرى تنفيذها عن طريق بطاقات الهوية ، أو جوازات المرور أو ضرائب الدخل ) ، بغية الحد من سرعة نمو المدن الرئيسية . وقد ثبت أنه يستحيل عادة إعمال هذه الضوابط المباشرة .

٣٠٤ - أما التوصية الواردة في خطة العمل والتي تقضي بتزويد المهاجرين بمعلومات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المستقبلة (الفقرة ٤٧ ) ، فنادرا ما كانت تنفذ . ففي كثير من البلدان يستقي المهاجرون المعلومات من وسائل الاعلام الجماهيري بالدرجة الأولى . ونظرا لأن هذا المصدر قد يخلق تصورات غير واقعية ، وقد يؤدي الى حدوث تدفقات من المهاجرين غير مرغوب فيها ، فان من الواضح أن هناك حاجة الى خدمات اعلامية من النوع المتوخى في خطة العمل (ومن ذلك على سبيل المثال ، شبكات تبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل ، التي توفر المعلومات المتعلقة بتوفر فرص العمالة أو عدم توفرها في المناطق المستقبلة) .

#### ( ح ) تقاسم الخبرة

٣٠٥ - يبدو واضحا من التقييم السابق المتعلق بتنفيذ بعض التوصيات المحددة في خطة العمل ، ان الاهتمام المتواصل بقضايا توزيع السكان ، الذي يتجلى في ردود الحكومات على الاستقصاءات المتتالية من جانب الأمم المتحدة ، وفي مواضع أخرى ، لا يقابله نجاح باهر في تنفيذ سياسات توزيع السكان .

٣٠٦ - واثارا بالمصاعب التي ينطوي عليها تنفيذ استراتيجيات فعالة لتوزيع السكان ، أوصي في بوخارست بأن تقوم البلدان التي لديها خبرة في صياغة وتنفيذ سياسات توزيع السكان ، بتقاسم هذه الخبرة مع البلدان الأخرى (الفقرة ٤٩ ) . ولم تتبع هذه التوصية على نطاق واسع فيما بين البلدان النامية . بل ان كثيرا من التعميمات التجريبية المتعلقة بحجم المدن وبلاستراتيجيات المكانية الوطنية ، قد استقي من تجربة البلدان المتقدمة النمو ، ثم نقل الى بيئة البلدان النامية . وبصورة عامة ، كانت خبرة البلدان المتقدمة النمو ذات

قيمة مشكوك فيها فيما يتعلق باقتراح مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات ، من أجل البلدان النامية ، وذلك بسبب الاختلافات الكبيرة في طبيعة نمط الاستيطان الحضري ودرجة نضجه وفي معدلات التغيير الديموغرافي ، وفي نمو شبكات النقل ، ودرجة توفر رأس المال ، وفي دور الحكومة ذاتها .

٣٠٧ - وقد كانت هناك مشكلة مماثلة ، هي أن الحكومات في بعض البلدان ، لم تكن على معرفة بالتغيرات المتزامنة في أنماط وسياسات توزيع السكان في البلدان الأخرى . وكان معنى هذا التخلف في نشر المعرفة أن الحكومات قد تخطئ في تحديد مشاكل توزيع السكان ، وقد تحاول أيضا تنفيذ سياسات ثبت بالفعل أنها غير ناجحة .

٣٠٨ - ونظرا لوجود أسئلة أساسية ما زالت تحتاج الى الاجابة (ومنها على سبيل المثال ، ما هو مستوى التنمية الذي يرجح عنده أن تكون محاولات توطين السكان في أماكن متفرقة فعالة ؟ ، وأي الاستراتيجيات والصكوك ينجح وأيهما يفشل ؟ ، وما هي الظروف التي تزيد من احتمالات النجاح ؟ ) ، فإن من الواضح أن هناك حاجة مستمرة الى أن تقوم الحكومات بتقييم خبراتها وتقاسمها ، على النحو الموصى به في خطة العمل .



## هاء - الهجرة الدولية

### ١ - الاتجاهات والسياسات

٣٠٩ - برغم قلة المعلومات التي يعول عليها في مجال الهجرة الدولية وانعدام امكانية المقارنة التي غالبا ما تؤثر على البيانات المتاحة (انظر الفقرة ٣٩٨ أدناه) فإنه يمكن القول بأن اتجاهات الهجرة الدولية قد تغيرت بدرجة كبيرة منذ اعتماد خطة العمل العالمية للسكان في عام ١٩٧٤ . ويستعرض هذا الفرع التغيرات للرئيسية التي سجلت وذلك من حيث الاتجاهات والسياسات التي اعتمدت لتشكيل هذه التغيرات . وسوف يتم تركيز الانتباه على التوالي على هجرة اليد العاملة التي تشمل المهاجرين الموثقين فحسب ، والهجرة غير القانونية أو غير الموثقة ، وتنقالات اللاجئين ، والهجرة التماسا للاستيطان الدائم .

### ( أ ) هجرة اليد العاملة (العمال المهاجرون الموثقون)

#### ١ ' أوروبا

٣١٠ - ان التوقف الفعلي للبلدان الاوروبية الصناعية ذات الاقتصاد السوقي عن تعيين العمال الأجانب والذي لم يكن قد تجاوز مرحلته الاولى في عام ١٩٧٤ قد استمر، مما أدى الى نقص صاف في القوة العاملة الأجنبية التي لازالت موجودة في البلدان الرئيسية المستوردة لليد العاملة ( من نحو ٦ مليون عامل أجنبي في ١٩٧٤ الى ٦٢٢ مليون حوالي ١٩٨٠ ) . ومع ذلك فان النقص المسجل كان صغيرا نسبيا ( ٦٥ في المائة فقط ) ولم يؤد الى تخفيض مماثل في العدد الكلي للسكان الأجانب الذين يعيشون في البلدان المستقبلية . وعلى ذلك ، يقدر أن يكون العدد الكلي للأجانب في بلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد وسويسرا وفرنسا وهولندا ، قد ارتفع من نحو ١٠٧ مليون الى ١١٢ مليون ، بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ تقريبا . ولم ينقص عدد الأجانب بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ الا في سويسرا .

٣١١ - وبما أن الأطفال الذين يولدون لأبوين أجنبيين في كثير من البلدان الاوروبية المستقبلية يعتبرون أجانب فان من المتوقع أن يزداد عدد السكان الأجانب، حتى في حالة عدم وجود زيادة صافية في عدد المهاجرين الوافدين فعلا ، وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية . ومع ذلك فان الزيادة الصافية المسجلة تقل عن الزيادة الطبيعية مما يعني حدوث نقص صاف في أعداد المهاجرين ( ربما في صورة هجرة للعودة الى بلدان المنشأ ) . وتشير البيانات المتاحة حسب بلد المنشأ الى أن كافة البلدان الاوروبية

الرئيسية التي يفد منها المهاجرون والتي ليست أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ( وخصوصا اسبانيا والبرتغال وفنلندا ويوغوسلافيا ) قد شهدت نوعا من الهجرة العائدة الفعلية . وحتى لدى أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ( مثل ايطاليا واليونان ) فقد كان هناك الاتجاه السائد هو انخفاض عدد السكان المغتربين ، وأبرز استثناء من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي هو المملكة المتحدة التي زاد عدد سكانها المغتربين الموجودين في البلدان المستقبلية المذكورة أعلاه زيادة ملحوظة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ . كما سجلت زيادات ضخمة في أعداد السكان المغتربين الوافدين من تركيا والمغرب مما يشير الى أن هذين البلدين مازالا يشهدان تدفق موجات كبيرة من النازحين الى أوروبا .

٣١٢ - وقد نجمت هذه التطورات ، بدرجة كبيرة ، عن السياسات المختلفة التي تنتهجها البلدان المستقبلية من أجل الحد من الهجرة الوافدة . وإذا روعي أن معظم هذه البلدان تنتمي الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأن حرية رعايا الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في التنقل بين الدول الأعضاء مكفولة منذ ١٩٦٨ فإن الاختيار الوحيد المطروح أمام البلدان المستقبلية التي ترغب في التقليل من الهجرة الوافدة هو تقييد دخول رعايا الدول غير الأعضاء . وقد بدأت هولندا هذه العملية في ١٩٧٠ بوضع معايير أكثر صرامة لدخول العمال الذين لا ينتمون الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفرض قيود على عدد اذون العمل التي تصدرها ؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ أوقفت جمهورية ألمانيا الاتحادية توظيف اليد العاملة من غير البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وحذت فرنسا حذوها في تموز/يوليه ١٩٧٤ . وفي آب/اغسطس ١٩٧٤ اعتمدت بلجيكا تعديلا لقانونها المتعلق بالهجرة الوافدة هدفه التقليل من عدد اذون العمل التي تصدر ، واعتمدت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ تدابير لوقف الهجرة الوافدة . أما البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، مثل السويد وسويسرا ، فقد بدأت في اتخاذ اجراءات في نهاية الستينات . ففي أيار/مايو ١٩٧٥ اعتمدت السويد معايير أكثر صرامة لدخول مواطني البلدان التي ليست من بلدان شمال أوروبا ، وتنفذ سويسرا ، بكفاءة منذ ١٩٧٥ ، سياسة ترمي الى تحقيق استقرار عدد الأجانب في أراضيها عند حد معين .

٣١٣ - ومازال الكثير من هذه البلدان ، يعين في الوقت الحاضر ، انه ليس من بلدان الهجرة الوافدة بهدف الاستيطان الدائم . وتهدف سياسات هذه البلدان ، في جملة أمور ، الى تحقيق استقرار حجم السكان الأجانب المقيمين في أراضيها عند حد معين

وضمان حد معين من الاندماج بين الأقليات الأجنبية والغالبية الوطنية، مع السماح للفئة الأولى، في نفس الوقت، بالمحافظة على شخصيتها الثقافية. ويجرى تحقيق استقرار نسبة المهاجرين، بتشجيع العمال الأجانب ومعاليتهم على العودة الطوعية إلى البلدان المرسلين وتجنيس من تكيف منهم مع البيئة الجديدة تكييفاً حسناً. ويتم تشجيع الاندماج باتباع وسائل من بينها ضمان المساواة بين الأجانب والمواطنين في مجال العمالة، والخدمات الاجتماعية والصحية، والسكان النخ، وتوفير تدريب خاص ( لاسيما فيما يتعلق باللغة المحلية ) للعمال ومعاليتهم وبمكافحة التمييز والتعصب ضد الأجانب وخلق بيئة تساعد على نمو الحياة الاسرية نمواً عادياً. ومن ثم، فإن التدابير المتصلة بجمع شمل الأسرة واثاحة فرص التعليم والتدريب والعمالة لمعاليت العمال الأجانب تعتبر من العناصر الرئيسية في تشجيع الاندماج. ومع ذلك، فبرغم أن الهجرة الوافدة بهدف جمع شمل الأسرة مسموح بها في كافة البلدان التي كانت تستورد اليد العاملة في السابق، فإنها لا زالت مشروطة بعدد من القيود، وبصورة عامة لا تتاح اذون العمل بسهولة للأزواج والأولاد الكبار.

## ٢ ' غربي آسيا

٣١٤ - خلافاً لتطور الهجرة الوافدة في أوروبا منذ ١٩٧٤، استمرت البلدان المصدرة للنفط في غربي آسيا والجماهيرية العربية الليبية في ادخال أعداد ضخمة من العمال الأجانب حتى ١٩٨٠ على الأقل. ويقدر أن العدد الاجمالي للعمال الأجانب الموجودين في البلدان الرئيسية المستوردة لليد العاملة في المنطقة قد زاد فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ من ١٨ إلى ٢٨ مليون. وقدر أن العدد الاجمالي للسكان الأجانب في تلك البلدان قد بلغ ٣٥ مليون في ١٩٧٥ ومن المحتمل أن يكون قد زاد بسرعة تقل عن السرعة التي زاد بها عدد العمال الأجانب منذ ذلك الحين.

٣١٥ - وإذا أخذ في الاعتبار صغر العدد النسبي لمواطني بلدان غربي آسيا المستوردة لليد العاملة، فإن العدد الاجمالي للعمال الأجانب الموجودين في أراضيها، رغم أنه، يقل عن مثيله في أوروبا، يشكل في كثير من الأحيان نسبة مرتفعة للغاية من القوة العاملة المحلية، الأمر الذي يمثل سبباً من الأسباب التي جعلت البلدان المستقبلية تتجه في السنوات الأخيرة نحو اتخاذ تدابير أكثر صرامة لتنظيم الهجرة الوافدة والتوظيف، ولا تشجع على وفود معالي الأسرة، وتفرض على أقصى حد ممكن استبدال العمال. وتتضمن تلك التدابير تشجيع آليات مبتكرة لاستيراد اليد العاملة مثل ما يسمى " مشروعات تسليم المفتاح " التي تقوم بموجبها الشركة الأجنبية المتعاقدة على انجاز مشروع معين بتوفير كل مدخل من المدخلات بما في ذلك القوة العاملة.

٣١٦ - وإلى جانب هذه الأشكال الجديدة لهجرة اليد العاملة فقد حدث تحول في تكوين تدفقات الهجرة الوافدة بحسب بلد المنشأ . فبينما كان القادمون من مواطني البلدان العربية يكونون في ١٩٧٥ ما يقدر بـ ٧١٢ في المائة من مجموع القوة العاملة الأجنبية، يقدّر أن نسبتهم قد هبطت إلى ٦٢٦ في المائة بحلول ١٩٨٠، ويعزى هذا الهبوط إلى زيادة أعداد العمال الذين يأتون من باكستان أو تركيا أو جمهورية كوريا أو الفلبين أو الهند في إطار مشروعات من مشروعات تسليم المفتاح .

٣١٧ - وأخيرا، فبرغم عدم توفر بيانات بعد عن الفترات الأحدث عهدا، فمن المحتمل أن يكون الفائض النفطي الذي يشهده الاقتصاد العالمي منذ ١٩٨٢، وما تلاه من انخفاض في أسعار النفط قد أثرا تأثيرا سلبيا على مستويات الهجرة الوافدة إلى المنطقة .

### ٣ ' إفريقيا

٣١٨ - من المعروف أيضا أن تدفقات كبيرة نسبيا من اليد العاملة المهاجرة تحدث في إفريقيا . وفيما يتعلق بالبلدان المستقبلية فقد سبق أن ذكرت أعلاه حالة الجماهيرية العربية الليبية . وهي دولة مصدرة للنفط . وبالإضافة إلى ذلك ففي أثناء الجولة الإحصائية لعام ١٩٧٠ كان العديد من البلدان الإفريقية يستضيف أعدادا ضخمة من السكان الأجانب، الذين سمح للكثيرين منهم بالدخول بهدف العمل في المجتمع المستقبل . وللأسف، فإن ندرة الإحصاءات الحديثة عن معظم القارة تحول دون وضع أي تقدير مناسب للمستويات والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة المصح بها قانونا خلال العقد الأخير . إلا أن الدليل المتاح يشير إلى أن الهجرة الموسمية تعتبر أكثر شيوعا في غربي إفريقيا إذا ما قورنت بالأقاليم الفرعية الأخرى وإلى استمرار ساحل العساج والسنغال وغامبيا في جذب مهاجرين من البلدان المجاورة ومنهم تشاد وتوغو وغانا وفولتا العليا ومالي وموريتانيا التي يبدو أنها المصدر الرئيسي للمهاجرين .

٣١٩ - كما يتميز الإقليم الجنوبي بهجرة اليد العاملة، حيث تسود تنقلات قصيرة الأمد ( لفترة تتراوح بين ٦ أشهر و ١٨ شهرا ) للذكور من الشباب إلى المناجم والمجمعات الصناعية في جنوب إفريقيا ( وإلى زامبيا وزمبابوي حتى منتصف السبعينات ) إلا أن مستوى هجرة اليد العاملة إلى جنوب إفريقيا قد انخفض بدرجة كبيرة خلال العقد الأخير حيث هبط العدد الداخل سنويا مما يقرب من ٣٠٠ . . . عاملا أجنبي في ١٩٧٠ إلى أقل من ٢٠٠ . . . في ١٩٨١ . ويتم توظيف العمال الأجانب في جنوب إفريقيا طبقا لاتفاقات تتم بين المنظمة التي تقوم بالتشغيل وحكومات البلدان الموردة، وهناك ضمان باعدهم إلى أوطانهم عند اتمام فترة العقد، ومحظور عليهم تغيير محل إقامتهم أو عملهم أثناء وجودهم في الجمهورية .

٣٢٠ - وفيما يتعلق بالسياسات، فقليلة هي البلدان الافريقية التي تعترف صراحة بالحاجة الى اليد العاملة الأجنبية، وأقل من ذلك البلدان التي تعتمد تدابير تشجع بصورة فعالة وفود العمال الأجانب على سبيل الهجرة . وفي الواقع، فإن الكثير من البلدان يعرب عن رغبته في الوصول الى الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحاجة الى اليد العاملة، وخصوصا فيما يتعلق بالعاملين ذوي المهارات . ومع ذلك، فإن معظم البلدان على استعداد للسماح بالتواجد المؤقت للأجانب الذين لديهم تلك المهارات طالما بقيت المهارات المطلوبة نادرة .

#### ٤ ' الامريكتان

٣٢١ - برغم أن كندا والولايات المتحدة الامريكية معروفتان كدولتين تسمحان بدخول مهاجرين دائمين أكثر من كونهما دولتين مستوردتين لليد العاملة الأجنبية، فإنهما مع ذلك تسمحان بدخول أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يلتمسون وظيفة مؤقتة . وعلى ذلك فقد سمحت الولايات المتحدة ، في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ، بدخول ما يبلغ متوسطه السنوي نحو ٩١ .٠٠٠ من العمال المؤقتين والمتدربين والزوار المتبادلين (هذا الرقم لا يتضمن كافة المهاجرين الذين يسمح لهم بالاقامة الدائمة) وأبلغت كندا في ١٩٨١ أنها منحت ما يقرب من ١١٣ .٠٠٠ اذن عمل منها ٨٤ .٠٠٠ اذن صالح لفترة تقل عن سنة .

٣٢٢ - وفي أجزاء أخرى من القارة، تعتبر هجرة اليد العاملة المصرح بها قانونيا استثناء أكثر من كونها القاعدة . وقليلة جدا هي البلدان التي لديها سياسات تعمل ايجابيا على تشجيع وفود اليد العاملة للهجرة . وقد سمحت فنزويلا، خلال السبعينات، بدخول أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يلتمسون العمل بينما استضافت الجمهورية الدومينيكية العديد من العمال المؤقتين من هايتي المجاورة . الا أن معظم هذه التدفقات المصرح بها قانونا كانت مصحوبة بتدفقات موازية من الهجرة السرية . وسيناقش بصورة مقتضبة أدناه هذا النوع من الهجرة الذي يتزايد في الأهمية .

#### (ب) الهجرة غير القانونية أو غير الموثقة

٣٢٣ - لا تخلو منطقة في العالم من الهجرة غير القانونية أو غير الموثقة . وغالبا ما يؤدي التباين الاقتصادي بين البلدان، مقرونا بالاتجاه العام لدى الدول المستقبلية نحو تقييد امكانيات الهجرة القانونية، الى تدفقات هجرة غير مسموح بها قانونا من قبل البلدان المستقبلية . ومن المحتمل، في سياق النظام العالمي الحالي، حيث لا يوجد سوى عدد صغير نسبيا من البلدان التي لا زالت تشجع الهجرة الوافدة أو تسمح بها، أن تستمر التنقلات غير القانونية .

٣٢٤ - وتحدث في الأمريكتين تدفقات هجرة عمالية بحجم كبير، دون موافقة صريحة من الدول المستقبلة إلى حد بعيد. والهجرة غير القانونية أو غير الموثقة سمة مميزة لهذه المنطقة من العالم. وبالرغم من أنه لا توجد سوى أدلة مادية ضئيلة على حجم هذه التدفقات، فيبدو من المحتمل أنها زادت خلال العقد الماضي. ومن المعروف أن بلدانا مثل الأرجنتين وبنما والجمهورية الدومينيكية وفنزويلا وكندا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية هي جميعا مقصد أعداد ضخمة من المهاجرين غير الحائزين لوثائق والقادمين من مجموعة من البلدان المكونة لها تتباين على الدوام: البرازيل وبوليفيا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وغيرها. وبالنسبة للولايات المتحدة وحدها، يتراوح عدد المهاجرين غير الحائزين لوثائق بين ٢ و ٦ من الملايين بينما بالنسبة لفنزويلا يقدر عدد المهاجرين الكولومبيين غير الشرعيين الموجودين قبل حملة تصحيح الوضع القانوني لهم في عام ١٩٨٠ بحوالي ٤٨٠.٠٠٠ مهاجرا. وتشمل السياسات التي انتهجتها بلدان هذه المنطقة لمواجهة الهجرة الوافدة غير القانونية الطائفة الكاملة التي تتراوح ما بين حالة انتهاج سياسة عدم التدخل إلى شن حملات لتصحيح الوضع القانوني ترمي إلى إضفاء الطابع القانوني على أوضاع المهاجرين المعنيين والترحيل أو "العودة الطوعية" للمهاجرين غير القانونيين هو الآلية الشائعة المستخدمة للتحكم في الهجرة على الرغم من أن بعض البلدان تنتهج أيضا رقابة أكثر صرامة على الحدود أو تفرض عقوبات أشد على أرباب الأعمال لردع التدفقات غير القانونية الإضافية من المهاجرين من أجل العمل.

٣٢٥ - وأن المهاجرين غير الحائزين لوثائق مألوفون أيضا في أوروبا حيث ما فتئت سياسات تقييد السماح بالدخول المتبعة من عام ١٩٧٣ تؤدي بكثير من الباحثين عن العمل إما إلى دخول بلد ما بطريقة غير مشروعة أو دخولها بطريقة مشروعة وقبول العمل بصورة غير مشروعة. ويقدر أن حوالي ١٠ في المائة من السكان الأجانب المقيمين في دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يقيمون فيها بصورة غير مشروعة. وحتى يتسنى الحد من الهجرة غير المشروعة ومنع استمرار زيادتها، لجأت البلدان المستوردة للعمالة سابقا إلى طائفة واسعة من التدابير بما في ذلك مراقبة الحدود بصورة أكثر دقة وتطبيق شروط دخول أشد وتوقيع عقوبات أقسى على مهربي المهاجرين غير القانونيين وأرباب الأعمال الذين يستخدمونهم ووضع خطط لتصحيح الوضع القانوني. ولا يمكن، بدرجة يعتمد عليها، تقدير نجاح هذه التدابير، أو الحجم الحالي للسكان غير الشرعيين. بيد أنه يجب ملاحظة أن المهاجرين ذوي الوضع غير القانوني غير موجودين في البلدان المستوردة للعمالة سابقا فحسب وإنما أيضا في البلدان التقليدية للهجرة النازحة. وهكذا فإن التقارير تذكر أن إسبانيا وإيطاليا واليونان تستضيف عددا كبيرا من السكان غير الشرعيين، وهي حالة تفاقم المشاكل التي تواجهها تلك الأمم في إعادة ادماج مواطنيها العائدين.

٣٢٦ - ومن المعروف أيضا وجود أجانب غير حائزين لوثائق في كثير من البلدان المستوردة للعمالة في غربي آسيا حيث تجذب المهاجرين للفرص الاقتصادية الأفضل . وفي أجزاء أخرى من آسيا ، تمثل الدول أو المناطق ذات الرخاء الاقتصادي ، مثل هونغ كونغ وسنغافورة ، مناطق جذب للتدفقات غير المشروعة بينما تؤدي الدوافع الاقتصادية والسياسية في مناطق معينة من الهند الى وجود عدد كبير من السكان من المهاجرين ذوي الوضع القانوني غير الواضح . وفي افريقيا كثيرا ما يؤدي التأسيس الحديث نسبيا للدول ذات السيادة ، التي لا تتوافق حدودها دائما مع التقسيمات الاثنية التقليدية ، الى تدفقات لأشخاص غير حائزين لوثائق ناشئة عما كان يعرف تقليديا بالتحركات السكانية غير المعاقة . وبصفة عامة فان استجابات السياسة لهذه التحركات كانت متحررة ، واستطاع المهاجرون البقاء والعمل في البلد المستقبل . بيد أن بعض الدول لجأ في السنوات الأخيرة الى تدابير الترحيل التي كثيرا ما تخالف حقوق الانسان الأساسية .

#### ( ج ) تحركات اللاجئين

٣٢٧ - ازدادت أهمية تحركات اللاجئين بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي ، ويرجع ذلك جزئيا الى العدد المتزايد لكل من البلدان والأشخاص المعنيين ، كما يرجع جزئيا الى التشعبات السياسية لهذه التحركات . وبينما ذكرت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٧٤ في تقريرها أنه كان يوجد ما يزيد قليلا عن ١٨ مليون لاجئ في العالم ( باستثناء الفلسطينيين ) فقد ارتفع هذا العدد في نهاية عام ١٩٨١ ، الى ما يقرب من ٦٨ مليون ( أيضا بدون حساب الفلسطينيين البالغ عددهم نحو ١٩ مليون تشرف عليهم وكالة الامم المتحدة لاجثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ( الانروا ) ، وبالنظر الى طبيعة تحركات اللاجئين فان الأرقام المقتبسة تقريبية فقط ، ولكنها مع ذلك تشير الى درجة الضخامة . وفي الحقيقة فان أرقام ١٩٨١ تستبعد حوالي ٢ مليون لاجئ أعيد توطينهم بصفة دائمة في بلدان لجوء ثالثة وكثيرين غيرهم ممن أعيدوا بنجاح الى بلدانهم الأم . وبالرغم من الجهد الكبير الذي تبذله البلدان المتقدمة النمو في اعادة توطين اللاجئين ، فان الغالبية الكبرى لا تزال تستضيفها البلدان النامية التي هي عادة بلدان اللجوء الأول . وفي افريقيا وحدها زاد عدد المهاجرين من مليون الى نحو ٣ ملايين بين ١٩٧٤ و ١٩٨١ بينما في جنوب شرقي آسيا ظل العدد في نهاية ١٩٨١ باقيا على نحو ٣ ملايين لاجئ ينتظرون اعادة التوطين في بلدان ثالثة .

٣٢٨ - وبصفة عامة فإن السياسات التي تتبعها الحكومات للتعامل مع اللاجئين شكلتها بقوة الاعتبارات الانسانية. واستجابة للعدد المتزايد من اللاجئين في أرجاء العالم بذلت بلدان متقدمة كثيرة جهودا خاصة لزيادة استيعابها للاجئين. ومع ذلك فنظرا لأن معظم هذه البلدان نادرا ما يستقبل دفعات قادمة مباشرة من اللاجئين فإن وضعها كبلدان "ثالثة للجوء" يتيح لها اختيار اللاجئين الذين يسمح لهم بدخولها، مما ينتج عنه أن تكون المعايير المتعلقة باعادة ضم شمل الأسر وبالمهارات المستخدمة في الاختيار علي حساب فرص اعادة التوطين للغالبية الكبرى من اللاجئين الذين يفتقرون الى الروابط الاسرية في العالم المتقدم والذين يكونون في الغالب غير مهرة. والبلدان التي تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين بصورة مباشرة، تلجأ أساسا الى نوعين من الاستراتيجية (أ) إقامة مخيمات لاجئين "مؤقتة" تشبع احتياجاتها الأساسية بمساعدة المجتمع الدولي، (ب) اعادة توطين اللاجئين في المناطق الريفية حيث يزودون بالأراضي ويشجعون على أن يصبحوا مكتفين ذاتيا. كما يجري السعي للحصول على المعونة الدولية في الحالة الأخيرة حتى يتسنى ادماج اللاجئين في العملية الانمائية الشاملة. واستراتيجيات اعادة التوطين منتشرة في افريقيا بينما تعد مخيمات اللاجئين المؤقتة سمة مميزة لجنوب شرقي آسيا وهي منطقة تعتبر المصدر الرئيسي للاجئين من أجل اعادة التوطين في بلدان ثالثة.

٣٢٩ - ولا يمكن اغفال التركيز على الدور الذي تلعبه منظومة الامم المتحدة في توفير المعونة للاجئين وحماية سلامتهم البدنية وحقوقهم الأساسية والعمل على ايجاد حلول دائمة لمحتتهم. ولقد نجحت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ليس فقط في التماس الدعم لبرامج اعادة التوطين ولكن أيضا في مساعدة الآلاف الكثيرة من اللاجئين الذين كانت اعادة التوطين الطوعية ممكنة بالنسبة لهم. وان دعم المجتمع الدولي لأنشطة منظومة الامم المتحدة بالنسبة للاجئين يشهد على أهميتها ويبرز استمرار الحاجة اليها.

#### (د) الهجرة من أجل اعادة التوطين بصفة دائمة

٣٣٠ - ويجب، في الختام، ذكر الاتجاهات الحديثة في الهجرة من وإلى البلدان التقليدية للهجرة: استراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة. وخلال العقد من ١٩٧١ - ١٩٨١ زادت في الولايات المتحدة فقط وبصورة مستمرة مستويات الهجرة (يرجع ذلك الى حد كبير الى السماح، قرب نهاية العقد، بدخول أعداد كبيرة من اللاجئين، وهي فئة من المهاجرين لم تخضع بعد للحصص). وان اتباع استراليا وكندا ونيوزيلندا مؤخرا لقوانين جديدة للهجرة تسمح بتكثيف أفضل لمستويات الهجرة مع الاحتياجات الوطنية أدى الى تخفيض في أعداد المسموح لهم بالدخول على الرغم مما وافقوا عليه جميعا من استيعاب أكبر للاجئين. وفي الحقيقة فإن بيانات الهجرة من نيوزيلندا تكشف عن أن هذا البلد حقق معدل هجرة سلبي خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وتوحي هذه التطورات بأنه ليس من المحتمل زيادة الأماكن المتاحة للمهاجرين مستقبلا باعتبارها بلدانا تقليدية للهجرة.



## ٢ - تقييم تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان

٣٣١ - على الرغم من أن بعض البلدان اتبع بدرجة كبيرة أو صغيرة كثيرا من توصيات خطة العمل العالمية للسكان بالنسبة للهجرة الدولية ، كما يظهر ذلك من الاستعراض الذي أجرى في القسم السابق ، فإن تنفيذها عالميا لم يتحقق . ولهذا السبب فإن الكثير من هذه التوصيات لا يزال هاما وينبغي الإبقاء عليه . بيد أن التغيرات التي مرت بها عملية الهجرة الدولية خلال العقد المنصرم ، إلى جانب تلك المتوخاة للمستقبل القريب ، توحي بأنه من المناسب وجود توصيات معينة لمزيد من العمل . ومن الضروري ، بصفة خاصة مراعاة التطورات التي حدثت في الساحة الدولية منذ عام ١٩٧٤ ولا سيما تلك التي حدثت في ميدان حقوق الإنسان وتلك المتعلقة بمرور نظام اقتصادي دولي جديد .

### ( أ ) تصورات الحكومات

٣٣٢ - كما يظهر من الدراسة السابقة لآ اتجاهات الهجرة الدولية وكما تشير خطة العمل العالمية للسكان ، بصدق ، فإن " أهمية الهجرة الدولية تختلف اختلافا كبيرا فيما بين البلدان " بيد أنه بالرغم من هذا الاختلاف فإنه يبدو أن هناك توافقا متزايدا في الرأي فيما بين الحكومات بالنسبة لاستصواب منع استمرار زيادة الهجرة . وهكذا تشير النتائج الأولية للاستقصاء السكاني الخامس بين الحكومات إلى أن من بين البلدان الخمسة والتسعين التي ردت بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ذكر أن ثلاثة منها فقط (أوروغواي وباراغواي وقبرص) لديها سياسات ترمي إلى زيادة الهجرة ، وأنه في حالة قبرص لا تحبذ إلا هجرة المواطنين العائدين . ومن بين الاثنين والتسعين بلدا الأخرى توجهت ٥٦ بلدا إما أنها لم تعتبر أن السؤال ينطبق على حالة كل منها أو لم تجب عليه ، وذكر الباقي (٣٦) أن سياساتها استهدفت إما خفض الهجرة أو الإبقاء في المستقبل على مستوياتها الحالية . ومن الأهمية القصوى أن عددا من البلدان التي استقبلت أعدادا كبيرة من المهاجرين خلال العقد الماضي توجد بين المجموعة الأخيرة ومن بينها استراليا والمانيا الاتحادية والامارات العربية المتحدة والبحرين وفرنسا وقطر وكندا والكويت وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

٣٣٣ - وتظهر الاجابات على الاستفسار المتعلق بالهجرة النازحة صورة مكملة للصورة التي رسمت توا : خمسة بلدان فقط (تايلند ، وجمهورية كوريا ، ورواندا ، والفلبين ، وموريشيوس) هي التي ذكرت أن لها سياسات ترمي إلى زيادة الهجرة النازحة بينما ذكرت ٢٠ بلدا ان سياساتها تستهدف تقليل نزوح السكان . وبالرغم من أن كثيرا من البلدان (٥٨) لم تعتبر أن السؤال الخاص بالهجرة النازحة يتعلق بحالة كل منها فإن الاعداد المذكورة

أعلاه توحى مع ذلك بأنه في الجوال دولي الحالي ، فان التعزيز النشط للتحركات السكانية الدولية لا يشجع بصفة عامة .

٣٣٤ - وربما يمكن ادراك جزء من تفسير هذا الوضع من حقيقة أنه من بين البلدان الثانية والعشرين التي أعلنت أن الهجرة هامة في أراضيها ، لم يذكر سوى ما يزيد قليلا عن النصف ( ١٦ ) أيضا أن التدفق اليها كان له في المقابل تأثيرا ايجابيا على التنمية الاقتصادية . وثمة حقيقة هامة أيضا هي أن هذه البلدان أشارت الى المهاجرين واللاجئين غير القانونيين بنفس القدر الذي أشارت فيه الى العمال المهاجرين وعمالهم كمصدر لاهتمامات السياسة . ومن المناسب ايلاء عناية متساوية لكل من هاتين المجموعتين . وبالإضافة الى ذلك فبالنظر الى زيادة احتمال حدوث تخفيض في تدفقات المهاجرين الموافق عليها قانونا والى أنه توجد بالفعل اعداد كبيرة من السكان المفترسين في كثير من البلدان ، فانه يتعين التركيز على حماية حقوقهم وعلى زيادة قدرتهم على الاسهام بصورة ايجابية في رفاهة المجتمع المستقبل لهم .

#### ( ب ) الهجرة من أجل العمل ( بما في ذلك التدفقات غير المشروعة )

##### ١ ' الاجراءات التي تقوم بها الحكومات فيما يتعلق بالعمال المهاجرين الحائزين لوثائق

٣٣٥ - يشير عدد من التوصيات الواردة في خطة العمل العالمية للسكان الى معاملة الأشخاص الذين هاجروا بغرض العمل في الخارج ( أى العمال المهاجرين ) . وتدعو خطة العمل ، بصفة خاصة ، " البلدان التي تستقبل العمال المهاجرين " الى " أن تعاملهم هم وأسرهم بالمعاملة الملائمة وتزودهم بخدمات الرفاه الاجتماعي الكافية " لكي " تكفل لهم سلامتهم البدنية وأمنهم ، . . . وتمنع التمييز في سوق العمل وفي المجتمع الناتج عن اعطائهم أجورا أقل أو عن أية ظروف غير متساوية أخرى ، وتحافظ على حقوقهم الانسانية وتحارب التحيز ضدهم وتقضي على أية عقبات تقف في سبيل جمع شمل أسرهم " ( الفقرتان ٥٥ و ٥٦ ) . وتدعو الحكومات أيضا الى استكشاف امكانية اسباغ الحقوق المدنية الوطنية على المهاجرين الذين كانت فترة اقامتهم طويلة ( الفقرة ٦٠ ) . وقد تفاوت التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات . واتخذ الكثير من البلدان الاوروبية التي كانت تستورد العمال فيما مضى تدابير لتعزيز حالة العمال المهاجرين فيما يتعلق بالعمالة والحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية ، والتعليم والتدريب . وسمح بجمع شمل الأسرة بصفة عامة ، وان كان هذا لا يزال خاضعا لبعض القيود . ولا تزال هناك حاجة الى أن تضمن البلدان المستقبلة عدم ممارسة التمييز ضد المهاجرين وأن تحارب التحيز ضدهم . وفيما عدا النرويج والسويد لم يسجل تقريبا أى تقدم في مجال اسباغ الحقوق المدنية على المهاجرين ، . . . / . . .

غير أن معظم البلدان الأوروبية تسمح باشتراكهم في النقابات العمالية ، وبهذا تزود العمال المهاجرين بوسيلة واحدة على الأقل للمشاركة في تعزيز حقوقهم الاقتصادية وحمايتهم .

٣٣٦ - ويسير التقدم المحرز في مناطق أخرى من العالم سيرا أبطأ من ذلك . فما زال الكثير من البلدان يفرض قيوداً شديدة على جمع شمل الأسر ، ويمارس التمييز الفعّال ضد العمال المهاجرين فيما يتعلق بشروط العمل عن طريق قصر النشاط الاقتصادي للمهاجر على عمل معين وربط إقامة المهاجر في البلد باستمرار توفر العمل . كما أنه على الرغم من أن بعض البلدان قد انضمت إلى اتفاقات متعددة الأطراف تنص على احترام حقوق المهاجرين ، فلم يتحقق دائماً تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذاً كاملاً .

#### ٢ - الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي

٣٣٧ - عندما اعتمدت خطة العمل العالمية للسكان ، لم تكن الصكوك الدولية عن العمال المهاجرين ، التي تغطي جميع الموضوعات المشار إليها في خطة العمل ، قد توافرت بعد . وقد أدت بعض التطورات التي حدثت داخل منظمة العمل الدولية وفي الأمم المتحدة نفسها منذ عام ١٩٧٤ إلى أن تدفع إلى المقدمة بقضية حقوق الإنسان المتعلقة بالعمال المهاجرين . ويرد فيما يلي بيان تلك التطورات ، التي تساعد على إبراز أهمية توصيات خطة العمل .

#### ( أ ) منظمة العمل الدولية

٣٣٨ - يقع موضوع حماية حقوق المهاجرين من أجل العمل ومصالحهم في إطار منظومة الأمم المتحدة ، ضمن اختصاص منظمة العمل الدولية . وعلى الرغم من أن عدداً من اتفاقيات منظمة العمل الدولية تنطبق على العمال المهاجرين بمقتضى موادها غير التمييزية ، فإنه حتى عام ١٩٧٤ كانت الاتفاقية الوحيدة التي تتناول على وجه القصر حقوق المهاجرين من أجل العمل ومعاملتهم هي الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (نقحت عام ١٩٤٩) (رقم ٩٧) . وحتى عام ١٩٧٤ أيضاً كانت هناك مجموعتان من التوصيات ، رقم ٨٦ ، وتتعلق بالهجرة من أجل العمل (نقحت عام ١٩٤٩) ، ورقم ١٠٠ ، وتتعلق بحماية العمال المهاجرين في البلدان والأقاليم المتخلفة (١٩٥٥) ، وقد ركزت هذه التوصيات في المقام الأول على القضايا ذات الصلة بالعمال المهاجرين الدوليين .

٣٣٩ - وعلى الرغم من أن الاتفاقية رقم ٩٧ تحتوى على أحكام القصد منها تحريم مظاهر عدم المساواة في المعاملة في مجال العمل بين المهاجرين والمواطنين ، والتي قد تنشأ عن

القانون أو عن التدابير التي تتخذها السلطات العامة ، فهي لا تحتوى على أية أحكام من شأنها أن تشجع كذلك المساواة في الفرص والقضاء على التمييز عمليا . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنها لا تتعلق إلا بالمهاجرين الذين تجيز إقامتهم وعملهم في البلد المستقبل - قوانين ولوائح هذا البلد . ونظرا للأهمية المتزايدة للتنقلات السرية أو غير القانونية فقد نشأت الضرورة لاعتماد صك دولي جديد بهذا الشأن . وقد اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٥ الاتفاقية رقم ١٤٣ التي تتكون من شقين : الشق الأول يتصل بالهجرة في الأحوال التعسفية في حين أن الثاني مكرس لتشجيع المساواة في الفرص وفي معاملة العمال المهاجرين . وقد دخلت هذه الاتفاقية طور التنفيذ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وصدق عليها كليا ١٠ من البلدان ، وجزئيا بلدان آخرون ، وذلك في أواخر عام ١٩٨٢ . ومن بين الموقعين هناك دولة واحدة فقط ( السويد ، التي تعتبر طرفا في الشق الأول فحسب ) تعتبر من البلدان التي شجعت بشكل نشط الهجرة من أجل العمل . وعلى سبيل المقارنة ، بلغ عدد البلدان الأطراف في الاتفاقية رقم ٩٧ بنهاية عام ١٩٨٢ ، ٣٥ بلدا ، لا يوجد عدد كبير من الأجانب إلا في سبعة بلدان منها فحسب . ولم ينضم منذ عام ١٩٧٤ ، إلى الاتفاقية رقم ٩٧ ، إلا خمسة بلدان فحسب منها ثلاث دول جزرية صغيرة .

٣٤ - وقد اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٥ التوصية رقم ١٥١ متشيا مع الاتفاقية رقم ١٤٣ وذلك ليضع " معايير أخرى . . . فيما يتعلق بالمساواة في الفرص وفي المعاملة ، [ بالنسبة ] للسياسة الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين وتشغيلهم [ وأقامت ]هم " . وكل من هذه التوصية والشق الثاني من الاتفاقية رقم ١٤٣ يعالج عددا من القضايا التي تتضمنها خطة العمل العالمية للسكان . وبوجه خاص ، ترجو المادة ١٣ من الاتفاقية رقم ١٤٣ من الدول الأعضاء أن " تعمل على تيسير جمع شمل أسر جميع العمال المهاجرين المقيمين بصفة قانونية في أراضيها " ، وتقتح المادة ١٢ ( و ) أن تقوم الدول المستقبلية باتخاذ جميع الخطوات لمساعدة وتشجيع جهود العمال المهاجرين وأسرتهم للمحافظة على هويتهم الوطنية والاثنية وعلى روابطهم الثقافية مع بلدانهم الأصليين . . . .

#### ( ب ) الجمعية العامة

٣٤١ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة أيضا ، كرست الجمعية العامة اهتماما بالغاً لحالة العمال المهاجرين . فعلى سبيل المثال ، دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٢ / ١٢٠ ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، جميع الدول إلى :

"ان تمنح العمال المهاجرين ذوى المركز السليم في أراضيها معاملة مساوية لتلك التي يحظى بها مواطنوها فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الانســــان الاساسية وخاصة فيما يتعلق بالمساواة في الفرص والمعاملة في مجال العمــــل والمهن ، والضمان الاجتماعي ، والحقوق النقابية والثقافية ، والحريات الفردية والجماعية " ؛

ودعت الجمعية العامة كذلك :

"حكومات البلدان المضيفة الى النظر في اتخاذ تدابير محددة تشجع على تحسين الحياة العائلية للعمال المهاجرين في آقاليها بجمع شمل أسرهم " .  
وتجددت الدعوة في القرار ١٦٣/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ والذي تشير فيه الى

"أن الأسرة هي وحدة الجماعة الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها على المجتمع والدولة حق حمايتها ، وان لأسر العمال المهاجرين ، في هذا السياق ، الحق في نفس الحماية ، مثلها مثل العمال المهاجرين أنفسهم " .

وفي هذا القرار نفسه ، دعت الجمعية العامة أيضا

"جميع الدول ، ولا سيما البلدان المضيفة الى أن تنشر على أوسع نطاق ممكن عن طريق جملة وسائل منها وسائل الاعلام الجماهيرى ، المعلومات الرامية الى اهداف وعي الجمهور بما يقدمه العمال المهاجرون من اسهام في النمــــو الاقتصادى والتطور الاجتماعى والثقافى لهذه البلدان ، و . . . الى اتخــــــاذ التدابير اللازمة لمنع أى نشاط قد يضر بمصالح العمال المهاجرين " .

وأخيرا ، وفيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها اطفال العمال المهاجرين — دعت الجمعية العامة "حكومات البلدان المضيفة الى اتخاذ تدابير تضمن (لهؤلاء الاطفال) معاملتهم على قدم المساواة الحقيقية في ميدان التعليم والتدريب " على غرار ما يعامل به مواطنوها .

٣٤٢ — واعتمدت الجمعية العامة ، خلال دورتها الرابعة والثلاثين ، القرار ١٧٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى يقضى بأن تنشئ في دورتها الخامسة والثلاثين ، فريقا عاملا " كي يعدّ اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسـرهم " . وتتكون الاتفاقية من ديباجة وخمسة اجزاء : ويتناول الجزء الاول مجال تطبيقها والتعاريف ويحدد الجزء الثانى حقوق الانسان الاساسية للعمال المهاجرين ولأفراد أسرهم ويحدد الجزء الثالث الحقوق الاضافية للعمال المهاجرين ولأفراد أسرهم الذين في وضع قانوني متمتعين

بمركز قانوني ، ويشير الجزء الرابع الى الأحكام المنطبقة على فئات معينة من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، ويتناول الجزء الخامس تشجيع تهيئة ظروف سليمة منصفة للهجرة الدولية للعمال وأسرهم .

٣٤٣ - وأتم الفريق العامل بحلول نهاية فترة انعقاده فيما بين الدورات لعام ١٩٨٣ (حزيران/يونيه ١٩٨٣) القراءة الاولى للجزئين الثاني والثالث. وكان قد تم النظر في الجزء الاول ولكن لم يبت بعد في المادتين ٢ و ٤ منه . كما كان قد أجل النظر في الجزء الرابع وبدأ النظر في الجزء الخامس . وعلى الرغم من أن مشاريع تلك الأجزاء التي بحثت لا تزال في مرحلة اولية ورغم عدم الاتفاق بعد على الصياغة الدقيقة لعدة مواد ، إلا أنها ألفت الضوء ، مع ذلك ، على رد فعل المجتمع الدولي تجاه أبرز المسائل .

٣٤٤ - ولوحظ خلال اعداد مشروع الاتفاقية ضرورة وضع اطار قانوني قابل للتطبيق عالمياً يتضمن المعايير الأساسية الواجبة التطبيق للمحافظة على سلامة حقوق الانسان الأساسية والحقوق العمالية للعمال المهاجرين والحقوق الأساسية لأسرهم ، وذلك لأن مركز وحقوق الجانب لم تتقرر في كل مكان بوضوح ولوجود حالات لم تتوفر فيها الحماية الواجبة لحقوق العمال المهاجرين الأساسية .

٣٤٥ - وجرى تركيز خاص على المشاكل التي يواجهها "المهاجرون غير الشرعيين" أو "المهاجرون الذين هم في وضع غير قانوني" . ولوحظ في معظم الحالات أن هؤلاء العمال يستخدمون بشروط تكون أسوأ من غيرهم من العمال ، بما في ذلك العمال المهاجرون الذين هم في وضع قانوني ، وأن بعض المشاريع تجد في هذه الحالة باعاً على طلب العمال المهاجرين بطريقة غير مشروعة حتى تجني ثمار المنافسة غير العادلة . ولذلك قيل ان التسليم على أوسع نطاق بحقوق جميع العمال المهاجرين والحماية الفعالة لهذه الحقوق سينحوان الى عدم تشجيع توظيف المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني وسيسهم بذلك في خفض تدفقات الهجرة غير القانونية . وقد استرشد بهذه الحقائق في صياغة مشروع الاتفاقية . إلا أنه ، نظراً للتسليم بوجوب عدم إثناء المهاجرين الذين ينتظرون توظيفهم عن احترام اجراءات الهجرة المعتادة التي تقرها البلدان المستقبلية ، ينبغي أن يمنح جميع المهاجرين (وبينهم من هم في وضع غير قانوني) مجموعة محدودة فقط من الحقوق . ومن بين الحقوق الأساسية التي يضمنها الجزء الثاني من مشروع الاتفاقية : الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب أو لأي شكل آخر من المعاملة اللاإنسانية والحق في الاعتناق من الاسترقاق أو العبودية وحرية الفكر والتعبير ، والحق في الحرية وفي سلامة الشخص ، والحق في المساواة مع المواطنين فيما يتعلق بالمثل امام محاكم البلد

المستقبل بجميع أنواعها وتناولها لشؤونه ، والحق في التمتع بمعاملة لا تقل عما يحظى به رعايا الدولة المستقبلة فيما يتعلق بالأجر وظروف العمل وشروط التوظيف . وتذكر الاتفاقية أيضا حق المهاجر في استنفاد الإجراءات القانونية الواجبة في حالة رفع قضية لترحيله والحق في العناية الطبية في حالات الطوارئ والحق في تعليم أطفاله ، غير أنه لم يتم الاتفاق في القراءة الأولى على نصوص المواد التي تشير إلى هذه الحقوق الثلاثة .

( ج ) الآثار المترتبة على الهجرة غير القانونية

٣٤٦ - تبين التطورات المذكورة أعلاه ما للهجرة غير القانونية من أهمية في نظر المجتمع الدولي . وتدعو خطة العمل العالمية للسكان الى احترام حقوق الانسان الأساسية والاسترشاد بالاعتبارات الانسانية في وضع القوانين الرامية الى الحد من الهجرة غير القانونية (الفقرة ٥٦) . وقد يكون من المناسب وضع مبادئ توجيهية أكثر دقة للعمل في المستقبل ، علاوة على التسليم بالغرض الحميد الذي ستخدمه اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم والتقدم المحرز حتى الآن في اعدادها .

٣٤٧ - وهناك جانب آخر للهجرة غير القانونية تلح اليه خطة العمل وهو ضرورة اقرار تدابير لوضع حد لأنشطة أولئك الذين " يستحثون أو يسهلون " الهجرة غير القانونية (الفقرة ٥٦) . وتغطي هذا الموضوع جيداً اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ ، ولذلك يستحسن تأييد البلدان المهمة بالأمر في اعتمادها وتنفيذها .

( د ) الوثيقة العالمية لحقوق الانسان

٣٤٨ - أبرزت المناقشة السابقة الأهمية التي اتسمت بها اعتبارات حقوق الانسان في تحديد اطار العمل الدولي في مجال الهجرة الدولية . وتتضمن خطة العمل العالمية للسكان عدة اشارات الى الصك الرئيسي المتعلق بحقوق الانسان ؛ وهو الاعلان العالمي لحقوق الانسان (الفقرتان ٥٢ و ٥٣) . وخلال عام ١٩٧٦ ، بدأ نفاذ كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وبشكل هذان العهدان ، ومعهما الاعلان العالمي ، اللائحة الدولية لحقوق الانسان . وينبغي لدى رسم سياسات الهجرة الدولية مراعاة الجوانب المنصوص عليها في ذلك الصك .

٣٤٩ التعاون فيما بين الدول الأعضاء

٣٤٩ - بالإضافة الى معالجة مسائل حقوق الانسان المتصلة بهجرة العمال ، تتناول خطة العمل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية (الفقرات ٥٤ و ٥٧ و ٥٨) . وعلى الرغم من أن تلك الاحتياجات تحدّد اطار الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين ، إلا أنه لم يتم التطرق اليها صراحة في تلك الاتفاقيات . ولكن التوصية رقم ١٥١ تسلّم بأهميتها اذا تقترح أن تستند السياسات التي تقرها الدول الأعضاء



بشأن الهجرة الدولية الى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من بلدان الأصل وبلدان العمل " وأن على الدول عند وضع هذه السياسات أن " تضع في اعتبارها لا ما [لها] من احتياجات قصيرة الأجل من الأيدي العاملة والموارد فحسب بل وكذلك ما يترتب على الهجرة من نتائج اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل بالنسبة الى المهاجرين وكذلك بالنسبة الى المجتمعات المعنية " . وهذه التوصية وثيقة الصلة بالموضوع بقدر كبير في سياق نظام عالمي متزايد الترابط بحيث لا يمكن اغفال نتائج القرارات الانفرادية . وهي ، بالإضافة الى ذلك ، تعكس بدقة روح اعلان الأمم المتحدة المتعلق باقامة نظام اقتصادي جديد ، وهو الاعلان الذي نادى رسميا بأن هذا النظام ينبغي أن يكون " مبنيا على الانصاف وعلى تساوى جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها " .

٣٥ - وتنعكس هذه الاهتمامات أيضا في المداولات وفي برنامج العمل الذي أقره مؤتمر العمل العالمي التابع لمنظمة العمل الدولية لسنة ١٩٧٦ . وقد وصفت فيه الأهداف العامة للسياسات الوطنية والدولية التي تتناول الهجرة العمالية بأنها ثلاثة الشقوق :

" ١ " توفير بدائل أكثر جاذبية للهجرة في بلد الأصل ،

" ٢ " حماية المهاجرين وأسرههم من الصعوبات وحالات الشدة التي تعقب الهجرة أحيانا ،

" ٣ " الاهتمام بالألا تكون الهجرة ولا بدائلها ضارة بباقي السكان أو مؤذية للتطور الاقتصادي والاجتماعي سواء في بلد الأصل أو في بلد العمل " .

ويورد الهدف الأول ما ورد في الفقرة ٥٤ من خطة العمل العالمية للسكان ، وقد تلقى مزيدا من التعزيز بتوجيه نداء من أجل زيادة تحويلات رؤوس الأموال والمعرفة التقنية الى البلدان الموفدة بغية تسهيل تهيئة مزيد من فرص العمل المرضية وتحسين ظروف العمل والمعيشة . بيد أنه نظرا الى أن تلك التدابير لا يحتمل أن تصبح فعالة إلا في الأجل الطويل ، فإن الحاجة تدعو الى اتخاذ تدابير مؤقتة لتأمين رفاه المهاجرين واحترام حقوقهم الأساسية . وفي هذا الخصوص ، تكون المطالبات بتوفير الحماية الكافية لصحة المهاجرين هاما مكان تمتعهم بالخدمات الاجتماعية متشعبة أيضا مع توصيات خطة العمل (الفقرتان ٥٥ و ٥٦) . وختاما يوصى بقيام تعاون وثيق فيما بين البلدان كوسيلة لبلوغ الهدف الثالث .

٣٥١ - وتتقدم خطة العمل العالمية للسكان باقتراح مماثل ان تحت الحكومات على عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن الهجرة (الفقرتان ٥٢ و ٦٢) . وقد استخدمت عدة بلدان خلال العقد الماضي آلية التعاون هذه . وتشمل الاتفاقات التي تم التوصل اليها مجموعة واسعة النطاق من المواضيع وتخدم أغراضا متعددة حسب البلدان المعنية .

وتقديم عدة اتفاقيات اليات لتسهيل عودة العمال المهاجرين وأسرههم الى بلدان الأصل ، في حين تشير أخرى على وجه التحديد الى حقوق المهاجرين فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد للمسنين ، وتسعى الى جعل تلك الحقوق قابلة للنقل فيما بين البلدان ، بل تنص اتفاقات أخرى على قيام تعاون أوثق بين البلدان الموفدة والمستقبلة في توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية للرعايا المغتربين من أجل المحافظة على هويتهم الثقافية والبقاء على صلاتهم بمجتمعهم الأصلي . وقد أبرم معظم تلك الأنواع من الاتفاقات فيما بين البلدان الأوروبية وبين البلدان الأوروبية والبلدان الموفدة في الشمال الأفريقي . وفي مناطق العالم الأخرى ، لا تزال الاتفاقات تحيل في الأغلب الى تنظيم تدفق موجات الهجرة . وهذا هو الحال ، مثلا ، فيما يتعلق بالصك الذي أصدرته بلدان جزر الهند الغربية بشأن الهجرة العمالية ، والذي صدقت عليه تلك البلدان في سنة ١٩٧٥ ، وكذلك فيما يتعلق ببروتوكول الانتقال الحر للأشخاص الذي أبرمته المجموعة الاقتصادية للدول الأفريقية الغربية وصدقت عليه ثمانية من بلدان أفريقيا الغربية في تموز/يوليه ١٩٨٠ . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الصكوك الدولية المتعلقة بمناطق محددة أو بتنظيمات اقليمية مثل ميثاق حقوق العمال المهاجرين في الجنوب الأفريقي ، الذي اعتمدته في سنة ١٩٧٨ ، مؤتمر العمال المهاجرين في الجنوب الأفريقي الذي عقد في لوساكا أوالاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالمركز القانوني للعمال المهاجرين (رقم ٩٣) التي عرضها للتوقيع مجلس أوروبا في سنة ١٩٧٧ ، تنص على حماية العمال المهاجرين وصيانة حقوقهم . وفي هذا الخصوص بيد وتنفيذ توصيات خطة العمل العالمية للسكان مرضيا ، على الرغم من أنه لا يزال ينبغي عمل الكثير ، ولا سيما في حث البلدان على اقرار تدابير تضمن تنفيذ تلك الاتفاقات .

٣٥٢ - وهناك نوع آخر من المفوضات الثنائية لم يستغل بالقدر الكافي وهو يشمل المفوضات التي تتصل بالهجرة غير القانونية . وعلى الرغم من أنه قد تم بنجاح عقد بعض الاتفاقات بشأن هذه المسألة ، إلا أن الاشتراك المتضافر لكل من البلدان الموفدة والمستقبلة في الحد من التدفقات غير القانونية كان هو الاستثناء لا القاعدة .

#### ٤٤ هجرة العاطلين المهرة

٣٥٣ - لا تزال هجرة العاطلين المهرة من البلدان النامية مجالا من مجالات هجرة اليد العاملة التي تمثل مصدرا من مصادر القلق . بيد أنه ينبغي الإشارة الى أنه خلال العقد الماضي ، قام الأشخاص ذوو المهارات المطلوبة بالهجرة ، لا من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو فحسب ، وإنما أيضا ، وبمعدلات كبيرة ، فيما بين البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، أظهرت تجربة العديد من البلدان أن ندرة المهارات ، في أي مستوى تقريبا ،

قد توضع مشاكل أمام تنفيذ أية استراتيجية انمائية فعالة . ولذلك ، فمن الضروري القيام من جديد بطرح القضايا ذات الصلة بهجرة الأشخاص المؤهلين بصورة تتسم بقدر أكبر من العمومية .

٣٥٤ - أما فيما يتعلق " بهجرة ذوي الكفاءة " بالذات ( أي هجرة العاطلين المؤهلين تأهيلا عاليا من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ) ، فمن الصعب الحكم بأن مستوياتها قد انخفضت بالفعل منذ عام ١٩٧٤ ( لا يتم تصنيف الأشخاص المهرة ، فسي احصاءات الهجرة المتعلقة بالكثير من البلدان ، وفقا لبلد المنشأ ) . ولكن ، حتى وان يكن عدد المهاجرين المهرة النازحين ، في الوقت الحاضر ، من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، قد انخفض ، فان ما يمثلونه بالنسبة للبلدان النامية من استنزاف يبرر مواصلة العمل . كما أن معظم الوسائل الايجابية لخفض تدفق العاطلين المهرة الى الخارج ، أو الى تخفيف ما قد يكون لذلك التدفق من آثار سلبية ، مفصلة جيدا في خطة العمل العالمية للسكان ( الفقرات ٥٧-٥٩ ) . ولقد تم احرارز تقدم بالنسبة لحالات انتقال العاطلين المهرة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، وتكون من هذه الحالات ، أحيانا ، عودة العاطلين المغتربين ( الفقرة ٥٨ ) . وغالبا ما كانت المنظمات الدولية ذات أثر في تعزيز تلك المبادلات ( ويكون ذلك مثلا ، بنقل المعرفة العملية عن طريق المواطنين المغتربين ، وهو ما تشجع عليه منظومة الأمم المتحدة ) . وينبغي التنويه بجهودها . غير أن التقدم كان ضئيلا في مجال الأخذ بالبرامج والتدابير الرامية الى تطويع التدريب والمهارات لدى السكان المحليين ، بصورة أفضل ، ليتلاءم مع فرص التوظيف القائمة أو الاحتياجات المتوقعة فسي المستقبل ( الفقرة ٥٨ ) . وينبغي استمرار الجهود الرامية الى مواصلة السير في هذا الاتجاه .

### ( ج ) حركة اللاجئين

٣٥٥ - في السنوات الأخيرة ، كانت إحدى أهم حركات السكان ، كما لوحظ بالفعل في مناقشة اتجاهات الهجرة ، هي تدفقات الأشخاص الفارين من بلدانهم خشية الاضطهاد . ولقد لاحظت الجمعية العامة " بقلق عميق استمرار خطورة مشاكل اللاجئين " ( القرار ٣٤ / ٦٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ) وأن هذه المشاكل " تلقي على عاتق المجتمع الدولي بأسره أعباء سياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة ، وتترتب عليها عواقب وخيمة تضر بشكل خاص بالبلدان النامية ذات الموارد الذاتية المحدودة " ( القرار ٣٥ / ٢٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ) . وفي حين أثنت الجمعية العامة على الحكومات " للروح الانسانية التي تستقبل بها اللاجئين ولسخائها في التبرع للتخفيف من معاناتهم " ، واصلت الجمعية التركيز على الحاجة " الى دعم جهود [ أي جهود المفوض السامي لشؤون اللاجئين ] ، على أوسع نطاق ممكن ، للعمل على ايجاد حلول دائمة عن طريق العودة

الاختيارية الى الوطن أو الادماج المحلي ، أو التوطين في بلدان أخرى \* (القرار ٢٦/٣٣ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ) أما بالنسبة لحقوق اللاجئين ، أكدت الجمعية العامة " استمرار الحاجة الى كفالة حقوق الانسان الأساسية ، وحماية اللاجئين وسلامتهم ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق الانضمام الى الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذ هذه الصكوك بصورة أكثر فعالية " ، ولا سيما " اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبرتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين " (القرار ٣٤ / ٦٠ ) ، كما ساءها " أن اللاجئين غالباً ما يواجهون خطر الابعاد والحجز التعسفي والحرمان من حق اللجوء " (القرار ٢٦/٣٣) ، كذلك ، أعربت عن استيائها " للاعتداءات العسكرية على مخيمات اللاجئين " (القرار ٣٧/١٩٥ المؤرخ في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢) .

٣٥٦ - ولقد كانت الأنشطة التي اضطلع بها المفوض السامي لصالح اللاجئين ، دوماً ، موضع الثناء . وإن اعترفت الجمعية العامة في القرار ٣٧/١٩٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ " بالحاجة الشديدة المستمرة الى العمل الدولي لصالح اللاجئين " وإن وضعت في اعتبارها الأعمال القيمة التي قامت بها المفوضية في توفير الحماية والمساعدة الدوليتين للاجئين . . . وفي ايجاد حلول دائمة لمشاكلهم " ، قررت " ابقاء " مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ " . فضلاً عن ذلك ، قررت الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والثلاثين ، انشاء فريق من الخبراء الحكوميين يعنى بالتعاون الدولي لتلافي تدفق موجات جديدة من اللاجئين (القرار ٣٦/١٤٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١) ، على أن يقوم بدراسة هذه المشكلة في " اطار نهج بناءً يتوجه الى المستقبل وما يتفق والروح التي يجب أن تشكل أساس العلاقات الودية والتعاون الوثيق فيما بين الدول الأعضاء " (القرار ٣٧/٢١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢) .

٣٥٧ - وتعكس هذه الاجراءات والبيانات ما لتدفقات اللاجئين من أهمية متزايدة على الساحة الدولية . أما خطة العمل العالمية للسكان فلا تعكس هذا الموقف (الفقرة ٥٣) ، حيث لا يرد فيها أى ذكر لأنشطة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ولا تُورد أى إشارة مباشرة للاتفاقية أو البروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين . ومن الضروري التسليم بالحاجة الى كفالة حماية الحقوق الأساسية للاجئين ، ودعم المجتمع الدولي لجميع الحلول المتعلقة بمحنتهم .

٣٥٨ - ورغم اعتراف الجمعية العامة ، دوماً ، بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم في أوطانهم " (القرار ٣٥/١٢٤) ، ورغم ثنائها ، باستمرار ، " على الحكومات التي [تشجع] بصورة نشطة الاعادة أو العودة الاختياريتين الى الوطن كحل للمشاكل الموجودة في منطقتها " .

(القرار ٢٦/٣٣) ، فإنها أصدرت تعليماتها ، بوجه عام ، الى المفوض السامي بالبحث عن جميع الحلول الدائمة الممكنة لمشاكل اللاجئين . وذلك ، فإنها تقبل ، عطيا ، جواز عدم اعادة جميع اللاجئين الى الوطن . الا أنه قد طلب الى المفوض السامي ، صراحة ، أن يقدم كل مساعدة ممكنة في عطية الاعادة الى الوطن ، وأن يعاون في اعادة تأهيل العائدين ، وهي معاونة ذات فائدة كبيرة بالنسبة لبلد المنشأ ، كما أنها كانت جد فعالة في كفالة رفاهية اللاجئين خلال عودتهم .

٣٥٩ - ويعتبر منح اللجوء أحد القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق اللاجئين التي لم تحل بعد . ورغم أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان ينص على أن كل شخص يتمتع بحق السعي للحصول على اللجوء ، والتمتع به ، الا أنه لا يورد أى ذكر لحق الأشخاص في أن يمنحوا اللجوء . أما الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين فتتصل بالحقوق الممنوحة للأشخاص الذين تم منحهم ، بالفعل ، مركز اللاجئين . وعلاوة على ورود نص متعلق بعدم طرد اللاجئين ، فإن تلك الصكوك لا تتصدى لمشكل حق الفرد في اللجوء . ولقد عقدت الأمم المتحدة ، بغية توضيح هذه النقطة ، المؤتمر المعني باللجوء على مستوى الأقاليم في عام ١٩٧٧ . وكان الغرض من ذلك المؤتمر صياغة اتفاقية بشأن اللجوء على مستوى الأقاليم . ورغم اتمام صياغة بعض مواد هذه الاتفاقية ، لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء بشأنها . ولذلك ، فإن الحاجة لا تزال قائمة بالنسبة لوضع مبادئ توجيهية تتعلق بمنح اللجوء ، والنسبة للمعاملة التي يجب أن يلقاها الساعون الى الحصول على اللجوء أثناء انتظارهم اتخاذ قرار بشأن حالة كل منهم .

٣٦٠ - ولقد أثارت الحركات الدولية الكبيرة للاجئين ، والتي جرت خلال العقد المنصرم ، قدرا متزايدا من النشاط الدولي فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بمحنة اللاجئين . وفي افريقيا ، بوجه خاص ، حاولت الحكومات تشجيع تحقيق شكل أفضل من التعاون الدولي لمساعدة اللاجئين وحماية حقوقهم الانسانية الأساسية . لذلك ، كان القصد من معظم التوصيات التي أقرت في المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ، المعقود في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في عام ١٩٧٩ ، تيسير تحقيق تلك الأهداف ، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال لبدء المشاركة في تحمل الأعباء . بيد أن الأعداد المتزايدة من اللاجئين ما زالت تمثل مشكلة حادة للكثير من بلدان المنطقة ، بل ان نتائج المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، والذي عقد مؤخرا في جنيف في عام ١٩٨١ ، عجزت عن تحقيق توقعات البلدان الافريقية فيما يتعلق بالحصول على المساعدات المالية والمادية . كما ينبغي الاعتراف ، على نطاق واسع بالحاجات الملحة للاجئين الافريقيين ، وللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في البلدان النامية الأخرى ، أو الذين يغدون اليها باستمرار ، سعياً وراء مأوى مأمون .

(د) الهجرة بهدف الاستيطان الدائم

٣٦١- تم استخدام مصطلح الهجرة بهدف الاستيطان الدائم ، هنا ، للدلالة على مركز الأجانب الذين حصلوا على إذن من دولة ما بالاقامة في أراضيها الى أجل غير مسمى ، وممارسة النشاط الاقتصادي ونما قيود ، غير القيود اللازمة لتوفير الأمن القومي . ويحق للأشخاص المسموح لهم بالاستيطان الدائم ، بصفة عامة ، اكتساب جنسية الدولة المستقبلة ، وذلك بعد وفائهم ببعض الشروط التي سنّها القانون . ولذلك ، توجد مجموعة من الوسائل التي تكفل مساواتهم بالمواطنين في التمتع بكافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية . ولهذا السبب ، فإن المعاملة التي يلقاها معظم المهاجرين بهدف الاستيطان الدائم تمثل معياراً للحكم على ما يلقاه المهاجرون الآخرون من معاملة .

## واو - الهيكل السكاني

### ١ - الاتجاهات

٣٦٢ - لا تؤثر مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة على نمو حجم السكان فقط بل تؤثر أيضا على هيكله الديمغرافي . ويوجه النظر في هذا الجزء الى بعض ابرز جوانب التغييرات الهيكلية في مجال السكان والى الاتجاهات الملحوظة فيما بين مجموعات السكان الفرعية .

#### ( أ ) التركيب السكاني حسب الجنس

٣٦٣ - ان التوازن العددي القائم بين الذكور والاناث في مجموعة سكانية يتغير عادة ببطء شديد مع الوقت ، ونادرا ما يخضع هذا التوازن لاعتبارات السياسة . ومع ذلك فقد يترتب احيانا على حدوث نقصان كبير في احد الجنسين دون الاخر ، بالنسبة لمجموعة عمرية معينة بسبب الحرب او الهجرة او الاختلاف في معدل الوفيات ولأسباب اخرى ، ان تصبح نسبة الذكور الى الاناث غير عادية ، مما يستدعي اهتماما خاصا من جانب الحكومات .

٣٦٤ - ونسبة الذكور الى الاناث في مجموعة سكانية معينة تعرف عادة بانها عدد الذكور بالنسبة لكل ١٠٠ انثى . وتبلغ نسبة الذكور الى الاناث في عام ١٩٨٤ ، بالنسبة لكل الفئات العمرية مجتمعة ، ٩٤ للبلدان المتقدمة النمو و ١٠٣ للبلدان النامية . وبصفة عامة ، ترجع نسبة الذكور الى الاناث الحالية المنخفضة نسبيا في المجموعة الاولى الى زيادة متوسط عمر الاناث عن الذكور والى موت ذكور اكثر من الاناث خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية . وتبلغ نسبة الذكور الى الاناث في امريكا اللاتينية ١٠٠ . ويوجد ايضا تناقض غريب بين انخفاض نسبة الذكور الى الاناث في افريقيا وارتفاعها في آسيا : ٩٨ و ١٠٤ على التوالي . ولم تكتشف بعد الاسباب المحددة لهذا الاختلاف ، ولكن يقال ان انخفاض نسبة الذكور الى الاناث السائد بين البلدان الافريقية يرجع ، بين اسباب اخرى ، لانخفاضها النسبي عند المولد ، وهو انخفاض يفترض انه يعزى الى سوء الاحوال الصحية في المنطقة . وثمة حجة ، من ناحية اخرى ، مفادها ان مركز المرأة المنخفض نسبيا ، الذي ادى الى وجود معاملة تفضيلية للأولاد والرجال ، قد تسبب في ارتفاع نسبة الذكور الى الاناث في مناطق اخرى . وبصفة عامة ، تنخفض نسبة الذكور الى الاناث الى حد كبير مع تقدم العمر نظرا للاختلافات في معدلات الوفيات بالنسبة للجنسين .

(ب) السكان صغار السن١٤ الأطفال دون الخامسة

٣٦٥- في عام ١٩٨٤ سيصبح في العالم ٥٧٠ مليون طفل دون الخامسة ، منهم ٤٨٠ مليون أو ٨٥ في المائة في البلدان النامية . ويمثل هؤلاء الأطفال ٧٥ في المائة من اجمالي السكان في البلدان المتقدمة النمو و ١٣٢ في المائة من اجمالي السكان في البلدان النامية . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، تبلغ النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة من العمر اعلى معدلاتها في افريقيا حيث تصل الى ١٩ في المائة ، وأدنى معدلاتها في شرقي آسيا حيث تصل الى ٩ في المائة ، أما في أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا فهي ١٤ في المائة تقريبا .

٣٦٦- وما زال عدد الأطفال يرتفع بسرعة في البلدان النامية ، مع حدوث زيادات كبيرة في الارتفاعات السنوية ؛ وعلى النقيض من ذلك ستتوقف الزيادة تقريبا في عدد الأطفال في البلدان المتقدمة النمو خلال بقية الثمانينات ، ومن المتوقع ان تهبط بقدر طفيف في التسعينات . وفي أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا ، توجد زيادة مطردة في متوسط الارتفاع السنوي في عدد الأطفال دون الخامسة من العمر . وفي افريقيا يتزايد عدد الأطفال بسرعة نسبية نظرا لمستويات الخصوبة العالية فيها . إلا ان عدد الأطفال في شرقي آسيا نقص بسرعة كبيرة في اواسط السبعينات بسبب انخفاض معدل المواليد في الصين . وعلى الرغم من توقع استمرار نقصان عدد الأطفال في شرقي آسيا خلال الثمانينات ، فمن المتوقع ان يتحول الاتجاه الى الزيادة في التسعينات . ومن المتوقع حدوث هذا التحول رغم توقع حدوث المزيد من الانخفاض في مستوى الخصوبة في المنطقة وذلك بسبب الزيادة المسقطه في عدد الأنسار الذين هم في عمر الانجاب .

٣٦٧- ويتميز الأطفال دون الخامسة بالحساسية الشديدة للتغيرات التي تحدث في البيئة المباشرة ، مثل التغيرات البيئية المترتبة على التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية . ويبلغ الفرق في معدل وفيات الأطفال بين هذه المجموعة ، في البلدان التي يوجد بها أعلى مستوى وتلك التي يوجد بها أدنى مستوى ، حوالي ١٠ أمثال الفرق في معدل وفيات الراشدين . وفي معظم البلدان النامية ، ولا سيما تلك التي لا يزال معدل الوفيات فيها مرتفعا ، يحدث ما يزيد كثيرا على نصف حالات الوفيات في فئة الأعمار دون الخامسة . ولهذا السبب ، فان خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ، ولا سيما وفيات الرضع ، أولوية كبيرة في معظم البلدان .

.../...



## ٢٠ السكان الذين هم في سن المدرسة

٣٦٨- ستظل الزيادة السريعة في مجموعة سكان البلدان النامية الذين هم في سن المدرسة قائمة طيلة بقية هذا القرن. وإذا تحدد سن المدرسة، لأغراض المقارنة، بأنه السن الذي يتراوح بين ٦ سنوات و ١٧ سنة، فسيكون هناك ١.٢٥ بليون طفل في هذه الفئة العمرية، في عام ١٩٨٤ أي ٢٦ في المائة من مجموع سكان العالم. وينتمي نصف هذا العدد إلى فئة سن المدرسة الابتدائية (٦-١١) بينما ينتمي النصف الآخر إلى فئة سن المدرسة الثانوية (١٢-١٧). وتضم مجموعة البلدان النامية ١.١ بليون طفل في سن المدرسة، مما يمثل ٢٩ في المائة من مجموع سكانها. وتبلغ هذه النسبة أعلى قدر لها في أفريقيا (٣٠ في المائة)، يليها جنوبي آسيا (٢٩ في المائة)، وشرقي آسيا وأمريكا اللاتينية (٢٨ في المائة لكل منهما). وفي مجموعة البلدان المتقدمة النمو، لا تزيد هذه النسبة عن ١٨ في المائة.

٣٦٩- وفي البلدان النامية، يتوقع حدوث زيادة طفيفة في العقد القادم في كل من معدل النمو المرتفع للغاية للسكان الذين هم في سن المدرسة السائد في أفريقيا (٣ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥) والمعدل المرتفع بعض الشيء في أمريكا اللاتينية (١.٧ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥). أما في جنوبي آسيا، فسوف ينخفض المعدل الحالي (١.٧ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥) انخفاضاً ملحوظاً في العقد القادم، حيث سيصبح أقل من ١ في المائة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وعلى النقيض من ذلك، سيحدث في النصف الثاني من الثمانينات انخفاض كبير (-٣.٣ في المائة سنوياً) في مجموعة السكان الذين هم في سن المدرسة في شرقي آسيا، التي لم تنقص إلا قليلاً في أوائل الثمانينات، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في التسعينات ولكن بمعدل متواضع (-١ في المائة).

٣٧٠- وطبقاً لاسقاطات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لن تتمكن معدلات الانتظام في المدارس في بعض البلدان من مسايرة الزيادة السكانية. فمع زيادة مجموعة السكان الذين هم في سن المدرسة، سيزداد عدد السكان الذين لا يستطيعون الانتظام في المدارس زيادة أسرع. ومن المؤكد أن هذه حالة خطيرة تتطلب اهتماماً سياسياً عاجلاً، في ضوء الارتباط الثابت بين تعليم المرأة وانخفاض مستويات الخصوبة ومعدل وفيات الأطفال (انظر الفقرات ٣٩ - ٤٤ أعلاه).

٣٧١- ومن المتوقع لمجموعة السكان الذين هم في سن المدرسة في البلدان المتقدمة النمو، التي نقصت في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤، أن تظل دون تغيير تقريباً خلال بقية الثمانينات وأن تتجه إلى الزيادة بشكل معتدل في التسعينات.

### ٣٠ السكان الشباب

٣٧٢- ان السكان الشباب، الذين يمكن تعريفهم لأغراض المقارنة بأنهم السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، يقدر عددهم بـ ٩٢٢ مليون في عام ١٩٨٤، ويشكلون ١٩ في المائة من مجموع السكان في العالم. ومن بين الـ ٩٢٢ مليون، يقيم ٨٠ في المائة في البلدان النامية و ٢٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وفي البلدان النامية يزداد تعداد السكان الشباب بمعدلات أعلى بكثير من معدلات ازدياد العدد الاجمالي للسكان. فالزيادة السنوية تبلغ ٢٨ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ وستصبح ٢٣ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ويبلغ معدل الزيادة في اجمالي السكان خلال نفس الفترتين ٢٠ و ١٢ في المائة، على التوالي. وسوف يزداد معدل نمو السكان الشباب في افريقيا من ٣١ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى ٣٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ويعني هذا ان ما حدث مؤخراً من هبوط في معدلات الخصوبة في آسيا وأمريكا اللاتينية سيؤثر فيما بعد في نمو عدد السكان الشباب في الثمانينات. وفي جنوبي آسيا وأمريكا اللاتينية ستستمر الزيادة في التسعينات بمعدلات سنوية تتراوح بين ١٥ و ١٧ في المائة كل سنة. بيد ان حجم السكان الشباب في شرقي آسيا سيهبط هبوطاً حاداً في التسعينات، من ٣٠٠ مليون في عام ١٩٩٠ الى ٢٢٠ مليون في عام ٢٠٠٠، وخلال هذه الفترة، سيصبح معدل الهبوط - ٣١ في المائة سنوياً، وهذه سرعة غير مألوفة بين هذا الحجم الهائل من السكان. ومن المنتظر ان يسود البلدان المتقدمة النمو نقصان تدريجي في عدد الشباب خلال هذا القرن.

### (ج) السكان الذين هم في سن العمل

٣٧٣- يشكل السكان الذين هم في سن العمل، الذين يمكن تعريفهم لأغراض المقارنة بأنهم السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة، اقلية السكان، اي ٦٧ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة النمو و ٥٩ في المائة من السكان في البلدان النامية. والزيادة السريعة جداً التي حدثت في عدد السكان الذين هم في سن العمل في البلدان النامية في السبعينات، وهي ٢٧ في المائة سنوياً، ستظل دون تغيير في الثمانينات. ومن حيث حجم الزيادة السنوية، من المتوقع ان زيادة العدد الى ٥٧ مليون نسمة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤، بعد ان كان يساوي ٤٤ مليون نسمة في اوائل السبعينات، ستستمر بالاستوى الحالي او بمستوى أعلى خلال التسعينات، وفي اوائل القرن الحادي والعشرين. وبينما سيكون ضغط تلك الزيادات على العمالة محسوساً بشكل كبير في افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا، يتوقع ان ينخفض حجم الزيادة السنوية في عدد السكان الذين هم في سن العمل في شرقي آسيا من حوالي ٢٠ مليون كل سنة في الثمانينات الى ١٠ ملايين في التسعينات.

٣٧٤- وفي البلدان المتقدمة النمو، حيث يبلغ حالياً معدل الزيادة في عدد السكان الذين هم في سن العمل نحو ٧٧ مليون شخص، كان هذا المعدل حوالي ١ في المائة كل سنة خلال السنوات العشر الماضية؛ وسيهبط هذا المعدل إلى ٠.٦ في المائة خلال بقية الثمانينات وإلى ٠.٤ في المائة في التسعينات.

#### (د) النساء في سن الانجاب

٣٧٥- سيبقى عدد النساء اللاتي هن في سن الانجاب، وهو ١٥-٤٩ سنة، حوالي ٣٠٠ مليون امرأة في البلدان المتقدمة النمو لغاية عام ٢٠٢٥ على الأقل. وعلى عكس ذلك، سيزداد العدد بسرعة في الثلاثين سنة القادمة في البلدان النامية لاسيما في افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا. وعلى سبيل المثال، يتجاوز معدل الزيادة لهذه الفئة من النساء في افريقيا ٣ في المائة. ومن المتوقع ان يؤدي هذا الى زيادة عدد النساء اللاتي هن في سن الانجاب في الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠٢٥ الى اربعة اضعاف ما هو عليه. وكذلك في أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا سيتضاعف عدد النساء اللاتي هن في هذه الاعمار بحلول عام ٢٠٢٥. وعلى خلاف ذلك، من المتوقع ان تحدث زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في عدد النساء اللاتي يبلغن ١٥ الى ٤٩ سنة من العمر في شرقي آسيا.

#### (هـ) الشيخوخة والمسنون

٣٧٦- لعل ابرز سمة للتغيرات الحاصلة في الهيكل السكاني الحالي في العالم ما عدا افريقيا هي شيخوخة السكان. فشيخوخة السكان هي العملية التي تتناقص فيها نسبة الشبان وتزداد فيها نسبة المسنين. وان سبب الشيخوخة الأساسي، خلافا للاعتقاد السائد على نطاق واسع، هو انخفاض معدل الخصوبة؛ اما معدل الوفيات فله أهمية ثانوية فقط. ولهذا، تحدث الشيخوخة بأقصى سرعة لدى السكان الذين انخفضت مستويات الخصوبة لديهم في الآونة الأخيرة.

٣٧٧- وهناك فرق واضح في مستوى شيخوخة السكان بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية: فنسبة الاطفال دون سن ١٥ سنة هي ٢٣ في المائة، ونسبة المسنين هي ١١ في المائة في الفئة الاولى، والنسب المماثلة هي ٤٠ و ٤ في المائة في الفئة الثانية. ولعل ايسر مقياس لمستوى شيخوخة السكان هو السن المتوسطة، وهي السن التي ينقسم السكان عندها الى جزئين متساويين احدهما اكبر والثاني اصغر من هذه السن. وفي عام ١٩٨٤ كانت السن المتوسطة ٣٢ سنة لفئة البلدان المتقدمة النمو و ٢١ سنة للبلدان الأقل نمواً. وبهذه المناسبة يجدر القول ان أعلى سن متوسطة في الوقت الحاضر هي ٣٧٦ سنة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وأصغر سن متوسطة هي ١٤ سنة في كينيا.

٣٧٨- وفيما عدا افريقيا ، من المتوقع ان تتقدم شيخوخة السكان بسرعة على نطاق العالم بأسره خلال العقود القليلة القادمة . ويبدو ان عملية شيخوخة السكان اقصى ما تكون سرعة في آسيا حيث تبلغ السن المتوسطة حاليا ٢١ سنة ومن المتوقع ان تزيد حتى تبلغ ٢٦ سنة بحلول عام ٢٠٠٠ ، و ٣٤ سنة بحلول عام ٢٠٢٥ . وكذلك من المتوقع ان تتقدم شيخوخة السكان بسرعة في امريكا اللاتينية : ومن المتوقع للسن المتوسطة ان تزيد من ٢٠ سنة السى ٣٠ سنة بحلول عام ٢٠٢٥ . وفي البلدان المتقدمة النمو ، حيث بلغت شيخوخة السكان مستوى عاليا ، من المتوقع للسن المتوسطة لهذه الفئة بأسرها ان تزيد من ٣٠ سنة السى ٣٨ سنة بحلول عام ٢٠٢٥ ، اذ ان من المتوقع ان تستمر الخصوبة المنخفضة للغاية حاليا . وعلى خلاف ذلك ، من المتوقع ان يبقى السكان الافريقيون شبانا في هذا القرن وان يبدأوا في الشيخوخة بصورة معتدلة في الربع الاول من القرن القادم ( من المتوقع ان تزيد السن المتوسطة من ١٧ سنة في عام ١٩٨٤ الى ٢٢ سنة في عام ٢٠٢٥ ) .

٣٧٩- واذا تم تعريف المسنين بأنهم الاشخاص الذين تبلغ سنهم ٦٠ سنة او اكثر بموجب توصية الجمعية العالمية للشيخوخة ( ٢٦ ) التي عقدت مؤخرا ، فهناك ٤٠٠ مليون شخص يندرجون في هذه الفئة او ٨٦ في المائة من مجموع سكان العالم في عام ١٩٨٤ . وتبلغ هذه النسبة ١٦ في المائة في البلدان المتقدمة النمو بينما تنخفض الى اقل من ٧ في المائة في البلدان النامية . ولهذا فان ٢٢٠ مليون شخص او ٥٥ في المائة من مجموع السكان المسنين يعيشون في البلدان النامية .

٣٨٠- ويزيد عدد النساء بين المسنين على عدد الرجال . ان نسبة الذكور الى الاناث (عدد الذكور لكل ١٠٠ امرأة) هي ٧٩ للأشخاص البالغ عمرهم ٦٠ سنة او اكثر . وتنحدر نسبة الذكور الى الاناث بسرعة كلما تقدم السكان في السن : ٨٧ للأشخاص الذين يندرجون في الفئة البالغ عمرها ٥٠ - ٥٩ سنة و ٥٥ للفئة البالغ عمرها ٨٠ سنة او اكثر .

٣٨١- ومن المتوقع ان يزيد عدد المسنين في المستقبل بمعدل اسرع بكثير عن عدد السكان الذين هم في سن العمل سواء في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وفي البلدان المتقدمة النمو ، سيتراوح متوسط معدل النمو السنوي للمسنين بين ١.٢ و ١.٨ في المائة من الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . وسترتفع تلك المعدلات اكثر من ثلاث مرات عن معدلات نمو السكان الذين هم في سن العمل حتى عام ٢٠٠٠ . وفي القرن المقبل ، ستزداد الفجوة بين معدلي نمو المجموعتين بانخفاض معدل نمو السكان الذين هم في سن العمل . وعلى النقيض من ذلك ، فسوف يزيد متوسط معدل النمو السنوي للمسنين ، في المناطق النامية ، عن ٣ في المائة سنويا لمعظم الفترات من الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ الى الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . وسوف تزيد تلك المعدلات بأكثر من ٤٠ في المائة عن معدلات نمو السكان الذين هم في سن العمل حتى عام ٢٠٠٠ ؛ وبعد ذلك ستتسع الفجوة بين هذين المعدلين نتيجة لانخفاض معدل نمو السكان الذين هم في سن العمل .

٣٨٢- وسوف تزداد أهمية المسنين كلما ازدادت نسبتهم الى مجموع السكان في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وسوف تزداد النسبة المئوية في الفئة الاولى من ١٦ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ٢٣ في المائة في عام ٢٠٢٥. وفي مجموعة البلدان النامية ، من المتوقع ان تتضاعف خلال اربعين سنة النسبة الحالية وقدرها ٥٥ في المائة في جنوبي آسيا ، و ٦٧ في المائة في امريكا اللاتينية و ٨٥ في المائة في شرقي آسيا .

٣٨٣- وما يؤكد الحاجة الى اتباع طريقة صحية في الحياة ويزيد أهمية اتخاذ اجراءات وقائية عملية الشيخوخة وما تنطوي عليه من ازياد احتمال الاصابة بالأمراض . وفي كثير من البلدان ، تزيد الحركة الجغرافية التي تشمل النزوح الى المدن والهجرة من المصاعب التي تواجهها الاسر في مجال العناية بالمسنين من اعضائها . وهذا بالإضافة الى ازياد الامراض الناجمة عن الشيخوخة زيادة حادة ، يفرض على المجتمعات والاسر اتباع نهج جديدة بغية توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة المتزايدة من السكان .

#### ( و ) نسب المعالين \*

٣٨٤- تعرف نسبة المعالين من الناحية الديموغرافية بانها نسبة السكان الذين هم في غير سن مزاولة العمل ( ١٤-٠ سنة و ٦٥ سنة وما فوق ) الى السكان في سن مزاولة العمل ( ١٥-٦٤ ) . وفي عام ١٩٨٤ بلغت نسبة المعالين ٥١ في المائة في البلدان

\* مع مراعاة التوصيات التي اصدرتها الجمعية العالمية للشيخوخة فيما يتعلق بعمر المسنين ، يمكن تعريف نسبة المعالين ، بطريقة اخرى ، على انها نسبة السكان البالغة اعمارهم صفر - ١٤ و ٦٥ عاما فأكثر الى السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٥٩ عاما . ووفقا لهذا التعريف ، تبلغ نسبة المعالين في عام ١٩٨٤ بالنسبة للعالم والمناطق والأقاليم الرئيسية ما يلي : العالم ، ٧٤٣ ؛ البلدان المتقدمة النمو ، ٦١٣ ؛ البلدان النامية ، ٧٩٠ ؛ افريقيا ، ١٠٠٩ ؛ وأمريكا اللاتينية ، ٨١٦ ؛ أمريكا الشمالية ، ٦٠٩ ؛ شرقي آسيا ، ٦٥١ ؛ جنوبي آسيا ، ٨١٧ ؛ وأوروبا ، ٦٣١ ؛ واوقيانوسيا ، ٦٨٣ ؛ والاتحاد السوفياتي ، ٦٠٨ .

المتقدمة النمو و ٧٢ في المائة في البلدان النامية . وفيما يتعلق بالفئة الاخيرة توجد نسي افريقيا اعلى نسبة للمعالين وهي ٩٣ في المائة ثم تلي ذلك امريكا اللاتينية وجنوبي آسيا ٧٨ في المائة وشرقي آسيا ٥٧ في المائة . وتعود تلك الفوارق بين المناطق الى كثرة الاطفال المعالين اى نسبة الاطفال الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة الى من هم في سن مزاولة العمل التي بلغت ٣٦ في المائة في البلدان المتقدمة النمو و ٦٥ في المائة في البلدان النامية في عام ١٩٨٤ . اما الفارق في نسبة اعالة المسنين اى نسبة الشيوخ ( ٦٥ فما فوق ) الى من هم في سن مزاولة العمل وهي ١٧ في المائة في البلدان المتقدمة النمو و ٧ في المائة في البلدان النامية فانه يعادل جزئيا الفرق في نسبة اعالة الاطفال دون ان يرقى الى مستوى يكفل تغيير الفوارق الشاملة .

٣٨٥ - وستؤدى التغيرات المتوقعة في هيكل الاعمال الى التقارب التدريجي بين نسب الاعالة في مختلف المناطق الجغرافية في العالم في المستقبل . وحوالي عام ٢٠٠٠ ستصبح نسب الاعالة في البلدان النامية ( ما عدا البلدان الافريقية ) ساوية للنسب الحالية في البلدان المتقدمة النمو وأقل منها فيما بعد . وسينتج هذا التقارب عن انخفاض نسبة اعالة الأطفال في البلدان النامية فضلا عن حدوث زيادة سريعة في نسبة اعالة المسنين في البلدان المتقدمة النمو . ومن المتوقع ان تحدث التغيرات في نسب اعالة السكان الافريقيين بطريقة أبطأ .

## ٢ - الأهداف والسياسات وتقييم تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان

٣٨٦- تحت خطة العمل العالمية للسكان جميع الحكومات على أن تراعي مراعاة كاملة التغيرات التي تطرأ على التركيب العمري لسكانها عند رسم سياساتها الانمائية . وقد أوليت عناية خاصة لاحتياجات العدد الآخذ في التزايد بسرعة من الشبان في البلدان ذات الخصوبة العالية، مع مراعاة احتياجاتهم للرزق، والصحة، والتعليم، والعمل على وجه التحديد . وفيما يتعلق بالعمل أولي اهتمام خاص لآثار تحول السكان من الصناعات الزراعية إلى الصناعات غير الزراعية مع مراعاة أيضا أنه إذا كان الأمر يتعلق بمشاريع إعادة توطين السكان، فينبغي عندئذ إيلاء اهتمام خاص لمسألة التوازن العمري والجنسي فضلا عن رفاه الأسرة . وأخيرا، تحت خطة العمل على إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الأشخاص الأكبر سنا في جميع البلدان، مع التشديد بصفة خاصة على البلدان التي يوجد فيها سكان مسنون بسبب الخصوبة المعتدلة أو المنخفضة .

٣٨٧- وتشير إحدى وجهات النظر إلى أنه يبدو أنه قد تحقق تقدم ملحوظ نحو تحقيق أحد أهداف خطة العمل : أن يبدو أنه زاد الاعتراف بالحاجة إلى إدراك الآثار التي تترتب على التركيب العمري للسكان . ويعزى ذلك جزئيا بالتأكيد إلى التغير السريع في بعض المتغيرات الديموغرافية في عدة مناطق . وكان انخفاض الخصوبة وتنقلات السكان داخل البلدان وفيما بين البلدان ماثرا للاهتمام، نظرا لتأثيرهم على التوزيع من حيث السن والجنس . ولوحظ أن الإدراك قد زاد كثيرا من حيث الاهتمام بالأشخاص المسنين في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وهناك عامل هام يتعلق بالبلدان النامية، يتمثل في الاعتراف في بعض البلدان بأن انخفاض الخصوبة سيزيد نسبة المسنين وعدد هم في السنوات القادمة زيادة كبيرة، وهناك إدراك في البلدان الأخرى، التي لم تبدأ الخصوبة فيها بعد في الانخفاض، بأنه وإن لم تزد النسب فإن العدد المطلق للمسنين آخذ في الازدياد زيادة كبيرة . وينعكس الاهتمام العبدى على الصعيد الوطني إلى حد بعيد، ويزداد تجسدا في الأنشطة التي تباشر على الصعيد الدولي . ومن أبرز هذه الأنشطة، السنة الدولية للطفل (١٩٧٩)، وتحديد السنة الدولية للشباب (١٩٨٥) والتحضير لها، وعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم (١٩٧٦-١٩٨٥)، وبصورة خاصة، الجمعية العالمية للشيوخوخة، المعقودة في عام ١٩٨٢، التي اعتمدت خطة عمل فيينا الدولية للشيوخوخة (٢٧) . فضلا عن هذا، استمر بذل جهود إضافية لتنفيذ برنامج العمالة العالمي .

٣٨٨- يبدو أن استعراض تجارب تنفيذ التدابير الفعلية القائمة على هذا الإدراك المتزايد يكشف عن صورة أقل تفاؤلا إلى حد ما . فبالرغم من انجاز خطوات هامة للاستمرار في توسيع

نطاق التعليم الرسمي ، فإن آثار الخصوبة العالية المستديمة ، بالإضافة الى الضائقة الاقتصادية ، صعبا من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي المجاني للعدد الآخذ في التزايد من الاطفال الذين يبلغون سن الالتحاق بالمدارس . ويصح هذا بوجه خاص على البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، حيث تتسم معدلات الخصوبة بالارتفاع الكبير ، بل وتستمر في الارتفاع في بعض البلدان .

٣٨٩- وبالمثل ، لم يكن التقدم مشجعاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل لجميع القوى العاملة ، لا سيما المستجدين عليها في السنوات التي تلت عقد المؤتمر العالمي للسكان في عام ١٩٧٤ . وخلال تلك الفترة ، زاد عدد المنخرطين في القوى العاملة في العالم بما يربو بقليل على ٣١ ملايين شخص ، مما يمثل زيادة تكاد تبلغ ٢٠ في المائة خلال العقد . وقد حدثت أربع أخماس هذه الزيادة في البلدان النامية . وظهرت مشاكل البطالة على نطاق واسع في البلدان النامية ، والبلدان المتقدمة النوع على السواء . بيد أن هذه المشاكل كانت أشد خطورة في البلدان التي أضيفت فيها القوة الديموغرافية المتمثلة في سرعة زيادة عدد المستجدين على القوى العاملة كل سنة - نتيجة لارتفاع الخصوبة في الماضي - الى آثار الانكسار الاقتصادي الدولي . ومن الواضح ان هذه المسألة ما زالت تتطلب عناية ملحة على الصعيدين الوطني والدولي . (يرد سرد لطبيعة ونطاق مشكلة العمالة خلال السنوات القادمة في الفقرات ٥٢ - ٦١ من هذا التقرير ) .

٣٩٠- وقد طرأ تقدم على التدابير المتعلقة بالاستجابة لاحتياجات المسنين في السنوات التي أعقبت مؤتمر بوخارست . وساعدت الجمعية العالمية للشيوخوخة بنفسها على تركيز الاهتمام على تحقيق فهم أفضل لجميع جوانب هذه المسألة ولاسهام في ذلك ، مع تفهم العوامل الديموغرافية التي تشكل أساسها . وساعدت كذلك على إيجاد تفهم أفضل ، لا لاحتياجات المسنين فحسب ، بل كذلك لقدرتهم على الاسهام بصورة نشطة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مجتمعاتهم . وهناك أدلة ، على الصعيد الوطني ، تدل على أن جميع البلدان من الناحية العملية تعترف بان الحكومة مسؤولة عن العمل على كفالة قدر أدنى من الرفاه لمواطنيها المسنين . وعلى سبيل المثال ، فإن السواد الأعظم من البلدان يقدم صورة ما من التأمين الاجتماعي للمسنين ، أو يقدم لهم أشكالاً أخرى للدعم . بيد أن نسبة جميع المسنين المستفيدين في بلدان عديدة ما زالت صغيرة ، لذا ، يعتبر الاعتراف بالمسؤولية مسألة مبدأ أكثر من كونه ممارسة فعلية . وبالرغم من هذا ، أحرز بعض التقدم ، الذي ربما يكون قد تأخر بسبب الضائقة الاقتصادية وليس لأن هناك تردداً فيما يتعلق بالسياسات .



## رابعاً - تعزيز المعرفة

### ألف - جمع البيانات

٣٩١- تتسم الإحصاءات الديموغرافية والإحصاءات ذات الصلة بأهمية أساسية للنهوض بالمعرفة بشأن الاتجاهات السكانية وآثارها بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تكتسب البيانات السكانية في سياق تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان، أهمية إضافية من أجل الرصد المتواصل للتطورات والسياسات السكانية على الصعيدين الوطني والدولي. وتحدد خطة العمل ثلاثة مصادر كبرى للإحصاءات: (أ) التعداد السكاني؛ (ب) ونظام السجل المدني وأنظمة السجلات الإدارية الأخرى؛ (ج) والدراسات الاستقصائية المختارة وبصفة خاصة الدراسة الاستقصائية للخصوبة العالمية، والبرامج المستمرة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وعلى الرغم من حدوث تقدم ضخم منذ عام ١٩٧٤، وبصفة خاصة، من حيث عدد البلدان التي تجرى أول تعداد سكاني فيها، وتنفيذ دراسة استقصائية جيدة التصميم عن الخصوبة، ما زال العديد من البلدان النامية غير قادر على إنتاج البيانات السكانية التي هي بمسئول الحاجة إليها.

٣٩٢- وخلال العقد العالمي لتعداد السكان والسكان في الثمانينات، الذي يغطي الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤، أجرى ١٩٢ بلداً أو منطقة، أو خطط لإجراء تعداد. وعندما تستكمل جميع هذه البلدان أو المناطق تعداداتها للثمانينات، سيكون نحو ٩٥ في المائة من سكان العالم قد تم تعدادهم. والرقم المقارن للتعداد السابق الذي أجرى هو ٧١ في المائة. ويعزى تزايد أنشطة التعداد، ولا سيما في العالم النامي، إلى تعبئة الجهود الوطنية والدولية. وقد ساعد برنامج التعداد الأفريقي، والبرنامج العالمي لتعداد السكان والسكان لعام ١٩٨٠ بوجه خاص البلدان وشجعها على إجراء تعدادات السكان على أساس دوري لتلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات. وقدم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، بالاشتراك مع عدد من برامج التعاون التقني الثنائية، دعماً مالياً رئيسياً لهذه الجهود.

٣٩٣- وكما يوضح الجدول التالي، قام ١٧٤ بلداً أو منطقة بالفعل بإجراء تعداد للسكان أو تعداد للسكان والسكان. ..

الجدول ٣ - عدد البلدان أو المناطق المشتركة  
في البرنامج العالمي لتعداد  
السكان والسكان لعام ١٩٨٠

المجموع ١٩٧٥-١٩٨٢ ١٩٨٣-١٩٨٤ لا توجد خطة

٢٠	١٨	١٧٤	٢١٢	العالم
٤	١٣	٣٧	٥٤	افريقيا
صفر	صفر	٥	٥	امريكا الشمالية
٤	٢	٣٨	٤٤	امريكا اللاتينية
٩	٢	٣٢	٤٣	آسيا
٣	١	٣٤	٣٨	أوروبا - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
صفر	صفر	٢٨	٢٨	أوقيانوسيا

وقد أجرى أكثر من نصف التعدادات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، وتيسر بيانات وفيـــــرة  
تتظر التحليل التفصيلي في السنوات المقبلة . وهناك ٣٧ من هذه البلدان في افريقيا  
و ٤ في امريكا الشمالية، و ٣٨ في أمريكا اللاتينية و ٣٢ في آسيا، و ٣٤ في أوروبا واتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، و ٢٨ في أوقيانوسيا . فضلا عن ذلك، من المتوقع  
اجراء ١٨ تعدادا في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ . واخيرا فان هناك ٢٠ بلدا او منطقة ليست  
لديها خطط لاجراء تعداد بسبب الظروف المحلية التي تجعل ذلك مستحيلا، وتعتزم  
هذه المجموعة اجراء تعداد في عام ١٩٨٥ أو بعد ذلك، وهي اما تجمع البيانات السكانية  
بطرق أخرى، أو انها لم تقدم أي معلومات عن خططها لاجراء تعداد .

٣٩٤- وكان الحاد ثان الملحوظان أكثر من غيرهما في التعدادات السكانية، من اعتماد خطة العمل هما توسيع التعداد الذي جرى في الواقع عبر القارة الأفريقية بأكملها، وتعداد السكان لعام ١٩٨٢ في الصين. وقد تلقى كل من هذين التطويرين دعما ماليا وتقنيا من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومن جهات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣٩٥- ومن المتوقع عند نهاية عقد التعداد الحالي في عام ١٩٨٤، أن يكون ٥٠ من ٥٤ بلدا أو منطقة في أفريقيا قد أجرت تعدادها للسكان. وهذه الحالة تتناقض بشكل ظاهر مع الحالة التي سادت في العقود السابقة حيث اقتصرَت أنشطة التعداد السكاني على بلدان أفريقية قليلة، تكلمها التعدادات الإدارية ذات الاستخدام الإحصائي المحدود، أو التعدادات المقصورة على السكان غير الأصليين والسكان المستعمرين. ونتيجة لذلك أجرت العديد من البلدان الأفريقية، خلال العقد الحالي، أما تعدادها الأول للسكان وأما تعدادها الأول بعد أن أصبحت دولا مستقلة. والخطوة التالية بالنسبة إلى هذه الدول الأفريقية وكذلك بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية الأخرى في غيرها من المناطق هي ارساء تقاليد للتعداد السكاني، وكذلك ادماج التطورات التكنولوجية الجديدة في منهجياتها التعدادية.

٣٩٦- ويقدم أيضا تعداد سكان الصين لعام ١٩٨٢، الذي انطوى على تعداد ربع سكان العالم تقريبا مثالا على هذا الجهد. وقد استخدم تعداد عام ١٩٨٢، الذي كان ثالث تعداد للسكان في الصين، المنهجية التعدادية الحديثة مع تكنولوجيا تجهيز البيانات. وسوف تسهم النتائج التفصيلية للتعداد، عند توفرها كثيرا في تحقيق فهم أفضل للاتجاهات السكانية في الصين وكذلك للحالة الديموغرافية العالمية ككل.

٣٩٧- ويمثل نظام الإحصاءات الحيوية الوطنية الطريقة الرئيسية لتوفير المعلومات الراهنة على أساس مستمر، عن المواليد والوفيات والزيجات وما إلى غير ذلك، وهي ذات أهمية حاسمة من بين استخدامات أخرى، في رصد مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات والعلاقات بين مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبين هذه المتغيرات، واثار البرامج الصحية وبرامج تنظيم الأسرة على الخصوبة والوفيات. غير أن التقدم على الصعيد الوطني في مجال إنشاء وتعزيز هذه الأنظمة وبصفة خاصة في البلدان النامية، كان محدودا. ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى طول المدى الزمني الذي يتطلبه تحسين تغطية أنظمة السجل المدني، إذ كانت المساعدة الدولية للبلدان النامية في هذا المجال محدودة بصورة أكبر منها في مجال التعدادات والدراسات الاستقصائية. ومع ذلك فإن الأنشطة التدريبية، وأعداد الوثائق التقنية ومجموعة من مشاريع التعاون التقني، القائمة على أساس تجريبي في المقام الأول، قد نفذت في عدد من البلدان النامية خلال العقد الماضي تحت رعاية متعددة الأطراف وثنائية (٢٨).

٣٩٨- وهناك عنصر آخر للاتجاهات السكانية يكتسب أهمية من خلال تأثيره على التنمية، ألا وهو الهجرة. وتعد احصاءات الهجرة أقل الاحصاءات الديموغرافية الراهنة كفاية في البلدان المتقدمة النمو والتنمية على السواء. وهناك نقص خطير حتى في الاحصاءات المتاحة عن الهجرة لاستخدامها في الأغراض التحليلية، وهو الافتقار إلى وحدة المفاهيم والتي تعاريف وتصنيفات للمهاجرين، وينطبق هذا بصورة خاصة على الاحصاءات عن الهجرة الدولية لذلك اعتمدت اللجنة الاحصائية في عام ١٩٧٦ توصيات جديدة بشأن احصاءات الهجرة الدولية، كما أيدت فيما بعد في عام ١٩٨١ استراتيجية لتنفيذ تلك التوصيات (٢٩).

٣٩٩- وتركز الاستراتيجية على تحسين إمكانية المقارنة الدولية لاحصاءات الهجرة السنوية، وعلى الاستخدام المتزايد للبيانات التي جمعت في التعدادات السكانية الوطنية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤. وسيتم بصفة خاصة تجميع جداول تعدادين عن السلالات المهاجرة أو السكان المولودين بالخارج موزعين حسب (أ) بلد المولد والسن والجنس، (ب) والمهنة حسب بلد المولد والجنس، في شكل مصفوفة مقسمة حسب بلد المولد وبلد التواجد تستخدم لاستخلاص تقديرات الهجرة من بلد محدد.

٤٠٠- وفي العقد الماضي، كانت التطورات في مجال الدراسات الاستقصائية المختارة ملحوظة، بصفة خاصة في استخدام الدراسات الاستقصائية للحصول على بيانات عن السكان والمتغيرات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، كان أكبر تطوريين هما تنفيذ الدراسة الاستقصائية للخصوبة العالمية واستهلاك برنامج تطوير القدرة الوطنية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

٤٠١- وفي عام ١٩٧٢، أجرى المعهد الإحصائي الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان، الدراسة الاستقصائية للخصوبة العالمية، وذلك بدعم مالي مقدم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، وفي السنوات الأخيرة إدارة التنمية لما وراء البحار في المملكة المتحدة. ومن المقرر أن ينتهي المشروع في حزيران/يونيه ١٩٨٤. وتتمثل أهدافه الأساسية في مساعدة البلدان في الحصول على معلومات علمية عن الخصوبة وتنظيم الخصوبة، بما في ذلك المستويات والفروق، وتعزيز قدرة البلد على إجراء استقصاءات للخصوبة، وتعزيز إمكانية المقارنة الدولية لبيانات الدراسة الاستقصائية عن الخصوبة وتنظيم الخصوبة. وقد اشترك في البرنامج نحو ٤٢ بلدا ناميا و ٢٠ بلدا متقدما النمو. ونتيجة لذلك، توجد الآن بيانات وفيرة متاحة لهذه البلدان أوجدت فرصا شاسعة ومجالات تقدم في البحث التطبيقي، وبصفة خاصة في ميادين الخصوبة ووفيات الرضع وتنظيم الأسرة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. فضلا عن ذلك طورت الدراسة الاستقصائية للخصوبة العالمية عددا من أدوات الدراسة

الاستقصائية، بما في ذلك الاستبيان المركزي والوحدات التكميلية لمختلف جوانب الخصوصية والسلوك المتعلق بتنظيم الأسرة، والادلة العملية لتصميم الدراسات الاستقصائية، والتدريب وتجهيز البيانات، والشرطة المعفظة الموحدة للبيانات والتحليلات الايضاحية، التي من المتوقع ان تكون ذات قيمة للبلدان التي تخطط لاجراء دراسات استقصائية للخصوصية في المستقبل .

٤٠٢- وبرنامج تطوير القدرة الوطنية على اجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية هو من برامج التعاون التقني الرئيسية في منظومة الامم المتحدة . وتشترك في رعايته الامم المتحدة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، كما يتلقى الدعم ايضا من صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية وعدد من الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف . وقد بدأ البرنامج في عام ١٩٧٩ اعترافا بالحاجة الى معلومات افضل من اجل التخطيط واتخاذ القرارات . وقد تم حتي الان وضع مقترحات بمشاريع لـ ٤٢ بلدا . وافقت الحكومات رسميا على ٣٣ من هذه المقترحات، وأبدت رغبتها في تخصيص موارد وطنية من اجل البرنامج . وهناك ثمانية عشر بلدا امسا بدأت بالفعل في تنفيذ برامج دراسات الاستقصائية واما ستنفذها عما قريب . وتغطي برامج الدراسات الاستقصائية الـ ١٨ جميعها مواضيع ديموغرافية/ سكانية في واحدة أو أكثر من الدراسات الاستقصائية او الجولات الاستقصائية .

٤٠٣- وفي الختام، تتسم تقديرات السكان، بما في ذلك الاسقاطات، بأهمية أساسية من أجل تحليل ديناميات الاتجاهات السكانية ومن اجل تقرير السياسة . وهناك حاجة اليها وهي موزعة حسب المناطق دون الإقليمية، ومختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك حسب السن والجنس . وكانت الطرق غير المباشرة لتقدير المعالم (البارامترات) السكانية وما احرز فيها من تقدم في السنوات الاخيرة ناجحة الى درجة تجدر بالتنبؤ . ومع ذلك لا يمكنها ان تقدم اساسا موثوقا به لاجراء سلسلة كاملة من التقديرات المطلوبة للرصد الفعال للاتجاهات والسياسات السكانية . وعلى ذلك، فان التقديرات التي يعول عليها للسكان الحاليين، وبصفة خاصة بالنسبة الى البلدان النامية، تعتمد بصورة كبيرة على التحسينات في الاحصاءات الحيوية ومدى توفر بيانات الدراسة الاستقصائية بصفة دورية . وفي المستقبل، ستدعو الاحتياجات من البيانات من اجل خطة العمل الى اجراء تحسينات كبرى فني الاحصاءات الديموغرافية الراهنة .

## باء - البحث والتحليل

٤.٤ - لقد اعترفت خطة العمل العالمية للسكان بالدور الأساسي لتحليل البيانات الديموغرافية وحث البلدان على " أن تقوم بترتيب بياناتها المتعلقة بالاحصاءات السكانية وغيرها في جداول وتحليلها واتاحتها لهيئات صنع السياسة الوطنية ... " (الفقرة ٧٢) . وأعطت خطة العمل كذلك أولوية عليا لأنشطة البحث بصورة عامة في مجال السكان . وأكدت بصورة صريحة على النهج الموجه لحل المشاكل ، فأولت اهتماما خاصا بالأبحاث المتصلة بصياغة وتقييم وتنفيذ السياسات السكانية بالنسبة للسياسات الانمائية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، مع الاعتبار الكامل لحقوق الإنسان .

٤.٥ - وعندما تجمع البيانات الديموغرافية ، سواء كان ذلك عن طريق تعداد سكاني أو دراسة استقصائية ديموغرافية أو تسجيل مدني ، تمر هذه البيانات عادة خلال عمليات ترتيب للجداول متعارفا عليها بوضعها في صورة جداول احصائية . وغالبا ما يظن ان عطية التعداد تستكمل باعداد مثل هذه الجداول ، ولكن الحقيقة هي ان هذه الجداول لا تشكل الا بداية لعملية تقييم وتحليل ديموغرافيين أكثر تحديدا . فالبيانات التي تقدمها مثل هذه الجداول يجب ان تقيم من حيث معوليتها ودقتها ثم تحلل تحليلا كاملا من حيث حجم السكان وتكوينهم ، وتوزيعهم الجغرافي ، ونموهم كما يتحدد بالخصوبة والوفيات والهجرة . وبعد ذلك يمكن اعداد اسقاطات سكانية اجمالية وقطاعية . وان الحاجة لتدعو الى جميع هذه الجوانب من التحليل ، لاسيما الى الاسقاطات السكانية ، لتقدير مؤشرات أساسية ولتكون بمثابة أدوات لا يمكن الاستغناء عنها في البحث والتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤.٦ - ان دور التحليل الديموغرافي بوصفه جزءا لا يتجزأ من أى عملية جمع للبيانات هو مبدأ أكدته خطة العمل وسائر هيئات المداولات التابعة للأمم المتحدة واعترفت به بصورة متزايدة حكومات البلدان النامية . والى جانب عطية جمع البيانات ، تم تحقيق تقدم كبير خلال العقد الماضي في مجال التحليل الديموغرافي للبيانات ، عن طريق الجهود الوطنية التي تكفلها المساعدة الدولية .

٤.٧ - ومع ذلك تبقى هناك ثغرة بين جمع البيانات وترتيبها في جداول وبين تقييمها وتحليلها واستخدامها استخداما كاملا في الوقت المناسب ، وتزداد هذه الثغرة اتساعا كلما كثرت البيانات الجديدة . وتبقى نقطة الضعف العامة موجودة ، فبينما تنشر البيانات الاحصائية ، لا يجري تقييم اكتمالها ودقتها في أحيان كثيرة ولا تقدم دوما في شكل يمكن

هيئات التخطيط وصنع السياسة من استعمالها بصورة مباشرة . لذلك يتحتم على البلدان ان تحصل على التحليل الكامل للنتائج في حينه لكي تعزز وتوسع الاستفادة منها بصورة أفضل قبل ان تنعدم جدواها بمرور الوقت .

٤٠٨ - ولا يمكن لأنظمة التقييم والتحليل الديموغرافيين ان تكون فعالة الا حينما تكون جزءا أساسيا من عملية جمع البيانات ، ومعالجتها ، وترتيبها في جداول منذ البداية . ومن الضروري التأكد من ان اجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية مع وجود فكـرة واضحة في الذهن للتحليل النهائي للبيانات والاستفادة منها . وفي هذه العملية ، ينبغي الاستفادة بصورة كاملة من كمية برامج الحاسبة الالكترونية التي يتوالى ظهورها في مجال التحليل الديموغرافي والاسقاطات الديموغرافية .

٤٠٩ - وفضلا عن ذلك لا بد من انشاء وتشغيل الأجهزة المؤسسية المناسبة لكي يوجه الاهتمام اللازم للتقييم والتحليل الديموغرافيين على الصعيد الوطني .

٤١٠ - وقد وردت الجوانب الديموغرافية جنبا الى جنب مع جوانب اجتماعية علمية أوسع للأبحاث السكانية في ثلاث فقرات من خطة العمل (٧٨-٨٠) . وهي تحدد القضايا الموضوعية التي تعتبر بحاجة الى البحث من أجل ملء الثغرات القائمة في المعرفة وتتطرق الى تقديم التوصيات فيما يتصل بتنظيم أنشطة البحث .

٤١١ - ومن بين الفقرات الفرعية الـ ١٧ التي تفصل مجالات البحث ذات الأولوية ، تحتوي تلك الفقرات التي تربط بين السكان والتخطيط الانمائي والسياسة العامة والفقرات التي تشير الى التخطيط الاسرى والخصوبة على معالجة للموضوعات التي ترد في كل منها بشيء من التفصيل . اما الموضوعات الأخرى التي تجرى معالجتها بصورة افرادية فتتضمن المحددات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للسكان ، ودورة الأسرة بالنسبة للتنمية ؛ والأسرة ومركز المرأة . وبالمقارنة لا يعطى سوى القليل من الاهتمام لحاجات البحث بالنسبة لمعدل الوفيات والهجرة الداخلية - فقرة فرعية واحدة لكل منهما . اما الهجرة الدولية فلم يرد ذكرها الا بصورة عرضية .

٤١٢ - اما فيما يتصل بتنظيم أنشطة البحث ، فان خطة العمل توصي بأن يتم العمل وتوضع الأولويات على الصعيد الوطني ، الى الحد الممكن . وفي الوقت ذاته تعترف خطة العمل بقيمة البحث الذي له امكانية التطبيق الدولي . فهي توصي بأن يبذل مجهود خاص لتسهيل تبادل النتائج بين مؤسسات البحث الوطنية والاقليمية وأن تقدم المساعدة لهذه المؤسسات وتوسع على النحو المناسب .

٤١٣- ان استعراضا للمكون الموضوعي للبحث السكاني الذي جرى منذ المؤتمر العالمي للسكان لا يوحي بأن مستوى الاهتمام الذي لقيته المجالات المحددة المذكورة في خطة العمل كان أكبر من الاهتمام الذي وجه الى الموضوعات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لمجتمع البحث . وعلى كل حال فقد تبين بوضوح من الاستعراض ، الذي استند على أعمال أربعة افرقة خبراء اجتمعت بوصفها جزءاً من الاستعدادات للمؤتمر الدولي المعني بالسكان ١٩٨٤ ، ومن دراسة استقصائية جرت مؤخراً بشأن السياسة المتصلة بالبحث الذي يجريه فريق الاستعراض الدولي (٣٠) ، انه تحقق تقدم موضوعي هام في البحث السكاني ، في وجهين على حد سواء ، بوصفه اسهاماً في تفهم أعمق للعطيات الديموغرافية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي كمية المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسات السكانية بصورة أكثر فعالية .

٤١٤- وفي مجال ابحاث الوفيات ، حدث تقدم يجدر ذكره بصورة خاصة من حيث دقة تقدير مستويات الوفيات ، لاسيما بين الأطفال والرضع . واهتزت أيضاً تقدمات هامة في فهم الاسهام النسبي للتغيرات في مستويات المعيشة ونامط الحياة من جهة ، والحصول على الخدمات الطبية من جهة أخرى ، في الانخفاض الاجمالي في معدل الوفيات . كما كشفت أبحاث الوفيات التي اجريت خلال السنوات التي مرت منذ المؤتمر العالمي للسكان عن عدد من المجالات الاستراتيجية لمزيد من الأبحاث . وتتضمن هذه المجالات الادراك المتزايد للحاجة الى تحسين التقديرات المباشرة للوفيات بين الكبار ، والى مزيد من التفهم الأفضل للآثار الاجتماعية للوفيات ، ولمواقب الاختلافات في نمط الحياة على الوفيات ، والادراك المتزايد للعلاقة بين شيوخة السكان ونامط الاصابة بالأمراض ، وللاستراتيجيات التي تعزز التدابير الحكومية الرامية الى التعجيل بانخفاض معدل الوفيات ، وأخيراً الحاجة المتواصلة الى جمع وتحليل للوفيات على الصعيد الدولي يكون أكثر مركزية وتنسيقاً .

٤١٥- وفي مجال الخصوبة جرى تحقيق مكاسب كبيرة خلال السنوات التي انقضت منذ مؤتمر بوخارست في تفهم دور السلوك التقليدي المرتبط بانجاب الأطفال (الرضاعة الطبيعية والعزل أساساً) في عملية تغير الخصوبة ، وفي دور الدعم المؤسسي لانماط الخصوبة السائدة على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي ، وبأهمية أكبر في تنمية نماذج تحليلية ذات احتياجات بسيطة للبيانات تسمح بقياس مقدار دور مختلف المحددات المتغيرة للخصوبة كنمط الاقتران والانفصال ، واستعمال موانع الحمل ، والابهاض وفعاليتهم ، وطول فترة النفاس التي لا يحدث فيها حمل . وحدثت تقدمات اضافية عن طريق تفهم أفضل لأهمية انتقال الثروة بين الأجيال وتغير ادوار المرأة والمجتمع المحلي ، كل ذلك في اطار التحديث .



٤١٦- وتوجد فئتان عامتان من فئات موضوعات البحوث التي تم الاعتراف مؤخرا بأنها تتطلب مزيدا من الاهتمام ، وهي الموضوعات المتعلقة أساسا بتفهم أفضل للمحددات ونتائج سلوك الخصوبة بصورة عامة ، والموضوعات المتعلقة بصورة مباشرة أكثر بتعزيز الفعالية التشغيلية للسياسات التي يقصد بها أحداث تغييرات في سلوك الخصوبة . وتشتمل موضوعات الفئة الأولى على المحددات المؤسسية والثقافية للسلوك المتعلق بالخصوبة ، وأهمية دورة حياة الأسرة في صنع القرارات المتعلقة بالخصوبة ، واتجاه التحديث أولا إلى رفع الخصوبة ثم خفضها ، والآثار المجتمعية للخصوبة المنخفضة على المدى الطويل ، وأخيرا فان توجيه مزيد من الاهتمام نحو الآليات التي تؤثر عن طريقها العوامل الاجتماعية الاقتصادية كالتعليم والدخل على الخصوبة . ويدخل في عداد المواضيع ذات الأولوية في الأبحاث التشغيلية ، الفعالية النسبية لبرامج تخطيط الأسرة في ظل هياكل تنظيمية بدلية ، واثار الثقافة على قبول تخطيط الأسرة ، والعلاقة المحتملة للحوافز والمبطلات (بما فيها اثارها على حقوق الانسان) والمنهجيات المحسنة لتقييم السياسات المباشرة وغير المباشرة على حد سواء ، واستحداث طرق جديدة لمنع الحمل تستخدم للذكور والانات على حد سواء مع اشارة خاصة لملاءمتها للاستعمال من قبل المراهقين وفي بيئات ثقافية مختلفة ، وأخيرا الدراسات العلمية للخصوبة وضعف الخصوبة .

٤١٧- وعند استعراض تقدم الابحاث في مجالي الهجرة الداخلية والدولية - فالنوعان يمكن معالجتهما معا بالنسبة للأبحاث - هناك شعور أقل بتحقيق تقدم ، وادراك أكبر للحاجات التي لم تلب . ولعل ابرز مكسب تحقق في السنوات الأخيرة هو تحقيق اعتراف أكمل بالتعقيد الكبير في الموضوع ، من حيث تعدد أنواع الهجرة ومحدداتها وعواقبها . كما يتضح بصورة متزايدة أن معدلات الهجرة تكون أعلى حيث يكون النمو الاقتصادي أسرع وان اسلوب التنمية الذي يتبعه بلد ما له تأثير واضح في اتجاه الهجرة الداخلية وحجمها . وأما فيما يتصل بعواقب الهجرة ، فالأبحاث الأخيرة تميل إلى ان تدل على ان المهاجرين يستفيدون أكثر مما كان يظن بصورة عامة ، بينما تبقى العواقب النهائية على المناطق المرسل والمناطق المستقبلة أقل وضوحا . وكذلك ، فان الأثر النسبي للسياسات المباشرة وغير المباشرة على تدفقات الهجرة يبقى بحاجة إلى تقييم أكثر فعالية . وأخيرا ، ينبغي ملاحظة انه اتخذت بعض الخطوات المنهجية . وتشمل هذه الخطوات أساليب الدراسات الاستقصائية لتقدير تدفقات الهجرة ، واستعمال تواريخ الهجرة ، وتحليل صنع القرارات المتعلقة بالهجرة .

٤١٨- ومن بين الموضوعات ذات الأهمية المتقدمة لتحقيق مزيد من العمل بشأن الهجرة ، الحاجة إلى تعزيز القاعدة المؤسسية المتعلقة بالبحث والتدريب المتصلين

بالسياسة ، ونشر البيانات المتعلقة بالاحصاء السكاني والدراسات الاستقصائية المعنية بالهجرة بطريقة أكثر اكتمالا وفي الوقت المناسب ، وتبادل المعلومات عن التدفقات الدولية بين البلدان المرسلات والبلدان المستقبلة . وتتضمن المواضيع الأخرى معرفة أهمية مختلف أنواع التدفقات ، ودور الأسرة في عملية الهجرة ، وأهمية التباين الاقليمي في الازدياد الطبيعي بالنسبة للهجرة ، وعلاقة الهجرة بأنماط مشاركة القوة العاملة وتوزيع الدخل .

٤١٩ - كما لوحظ في مكان آخر من هذا التقرير ، ان عدم وجود نتائج بحثية يمكن التمويل عليها بشأن مختلف جوانب العلاقة مع سائر المتغيرات الانمائية يشكل عائقا رئيسيا امام تحقيق تكامل اتم بين التخطيط السكاني والانمائي . ورغم حدوث تقدم طفيف خلال السنوات التي أعقبت المؤتمر العالمي للسكان ، لم تحدث طفرات كبيرة جديدة . وما زالت الحالة تتمثل في حدوث ازدياد تدريجي في الادراك والفهم المتبادلين - لمتغيرات السياسة الانمائية وقضاياها من جانب خبراء السكان ولعنصر السكان بوصفه متغيرا ذاتيا من جانب مخططي التنمية .

٤٢٠ - ومن بين أكثر المجالات التي يشرع اجراء المزيد من البحوث فيها بنتائج طيبة ، تلك التي تتناول السكان بطريقة مباشرة كاستحداث أساليب الاسقاط المحسنة لمعالجة المشاكل الناشئة عن العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، ومزيد من الدراسات عن طاقة الانتاج الزراعي للأراضي ، وشيوع التغذية الناقصة والخصائص المرتبطة بذلك ، والآثار البيئية والاجتماعية للمستوطنات الجديدة في مناطق الحدود . وتعطى الأولوية أيضا للأبحاث المتعلقة بآثار النمو السكاني على الانتاج والتوزيع ، وأساليب ضمان التمويل الكافي لأنظمة التأمين الاجتماعي التي تواجه مشكلة شيخوخة السكان ، وبالمنهجيات الأفضل لادماج السكان بصورة كاملة في التخطيط الانمائي .

٤٢١ - ويوجد أيضا واحد من الاتجاهات العامة في تحديد أولويات البحث الموضوعي يدعو الى شيء من التعليق . فهناك توافق متزايد في الآراء في ان البحث السكاني ينبغي قدر الامكان ان يكون متصلا بالسياسة . ومع ذلك فان توافق الآراء الظاهر قد لا يعكس بصورة دقيقة تقديرا بالقدر المرغوب فيه . وفي ذلك مخاطرتان متعارضتان . الأولى ، ليس كل بحث يقال انه متصل بالسياسة يكون فعلا كذلك ؛ فالثغرة بين حاجات السياسة ونتائج البحث يجرى تضيقها ولكنها لا تسد ابدا . الثانية ، ان الضغط باتجاه ايجاد صلة بالسياسة أدى أحيانا الى تأكيد على احتياجات للبحث تكون متجهة بصورة ضيقة نحو تنفيذ البرامج ، على حساب البحث التي يقصد به ان يؤدي الى اعادة صياغة السياسة أو تطوير سياسات جديدة .

٤٢٢- وإذا انتقلنا من مسألة قضايا البحث الموضوعي الى الموارد المتاحة لدعم أنشطة البحث ، تبرز صورة مختلطة نوعاً ما . ويبدو ان الموارد المتاحة لدعم البحث قد واكبت ، بصورة عامة ، الدعم المقدم للأنشطة الأخرى في ميدان السكان . ومع ذلك ، فقد اعيق البحث ، بنفس القدر الذي قصرت فيه الموارد عن التوسع في السنوات الأخيرة بما يتناسب مع التضخم (ازاء الحاجات التي تتوسع بصورة مستمرة في مجال الأنشطة السكانية) .

٤٢٣- وبالإشارة الى تطور مؤسسات البحث الوطني لمعالجة السكان والمسائل ذات الصلة ، احرز تقدم على مر السنوات منذ المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست . وفيما يتعلق بالتحري السكاني الخامس ، ابلغ ٥٥ في المائة من البلدان التي بعثت برودها قبل منتصف ١٩٨٣ بأن لديها مؤسسة بحث مسؤولة بصورة رئيسية عن تقديم المعلومات عن العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية . ورغم ذلك ، هناك دليل يبين ان النمو المستمر في عدد هذه الموارد المؤسسية قد تباطأ وان مستوى أنشطة المؤسسات القائمة قد تعثر . ويظهر ان عدداً من مؤسسات البحث السكاني في البلدان النامية قد واجهت في الآونة الأخيرة أيضاً صعوبات في المحافظة على مستويات نشاطها البرنامجي . كما تأثرت المؤسسات على الصعيدين الاقليمي والعالمي بقصور الموارد .

٤٢٤- وقد ازداد عدد الموظفين المؤهلين للقيام ببرامج البحث زيادة ملموسة خلال السنوات التي انقضت منذ مؤتمر بوخارست . ويمكن العثور على مؤشر هذا النمو في عدد أعضاء الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان . فقد ازداد اجمالي عدد الأعضاء بنسبة ٣٥ في المائة تقريباً خلال الفترة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨١ (وهي آخر سنة تتوافر عنها المعلومات) . وبالإضافة الى ذلك ، كان النمو في اعداد الموجودين في بلدان نامية يزيد قليلاً عن العدد الكافي لملاحقة النمو الشامل ؛ فقد كان ما يزيد قليلاً على ربع عدد الأعضاء موجودين في بلدان نامية في سنة ١٩٧٤ ثم ارتفع هذا الرقم الى ما يقرب من ٣٠ في المائة بحلول سنة ١٩٨١ . وتشير الدلائل خلال السنوات الأخيرة الى ان غرض الاختصاصيين المؤهلين في البحوث بدأ يتساوى مع الطلب . ويكاد ذلك يكون بالتأكيد نتيجة لتباطؤ الطلب بسبب الضيق المالي العام . وهناك مخاطرة هامة تتمثل في ان الانخفاض في الطلب على الاختصاصيين المؤهلين في البحوث ، على المدى القصير ، قد يعيق العمل في هذا الميدان على المدى الأطول . فالقدر الموجود من الخبرة في هذا الميدان ، مثله في ذلك مثل سائر الميادين التقنية ذات المستوى الرفيع ، لا يمكن اعادته بناؤه بسرعة اذا سمح له بالتلاشي .

٤٢٥- واما فيما يتصل بتبادل المعلومات ونتائج البحث ، فقد احرز تقدم هام خلال السنوات التي مضت منذ المؤتمر العالمي للسكان . فقد توسعت شبكات مكاتب البحث

وازداد عدد المجلات العلمية . ومن التطورات الهامة استحداث نظام متكامل لتبادل المعلومات المرجعية في جميع الأقاليم وعلى الصعيد العالمي (انظر الفقرة ٥٠) أدناه بشأن الشبكة الدولية للمعلومات السكانية) . واتخذت أيضا خطوات مفيدة نحو ايجاد مفردات عمل مشتركة للأبحاث السكانية في جميع الأقاليم - وهي خطوة أساسية نحو استعمال الحاسبات الالكترونية على نطاق أوسع وأكثر فعالية من أجل تبادل المعلومات. وبصورة عامة ، يبدو ان التقدم في تعزيز القدرات على تبادل نتائج الأبحاث في مجال السكان هو مثل عظمي جيد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

### جيم - التدريب

٤٢٦- من المفروض ، قبل اعتماد أى برامج وسياسات سكانية وطنية ، توفير ما يكفي من القوى البشرية المدربة . وثمة تغيير محمود حدث أخيرا ، وهو تقدير الاحتياجات المحسوسة والمقيمة وليس الطلب ، الذى يأتي فيما بعد كنتيجة للاستثمارات . وتتطلب برامج ومؤسسات التدريب ، بصفة خاصة ، تقسيما دقيقا للمراحل والتزامات طويلة الأجل نسبيا ، تغطي جوانب التخطيط السكاني وتنظيم الأسرة بدءا من الديموغرافيا حتى تعليم السكان ومن المعلومات والاتصالات الى الجوانب الطبية الحيوية لتنظيم الأسرة .

٤٢٧- وقد اتسم التدريب في الميدان السكاني في العقد الأخير بصفة عامة بالاطراد في تزايد الطلب من البلدان النامية من كل المستويات والتخصصات على الموظفين المدربين . ورغم ان غرض التدريب المطلوب وطابعه ومستواه ومدته قد اختلفت بالطبع من منطقة الى أخرى ومن بلد الى آخر بل وحتى في الأمكنة نفسها ، فقد كان هناك بالطبع تفضيل لا نشاء وصيانة واستخدام مرافق تدريب وطنية موجهة لتلبية احتياجات محددة ، ويسرى ذلك على التدريب الديموغرافي كما يسرى على المعلومات السكانية والتعليم والاتصالات وتوصيل خدمات تنظيم الأسرة وعلى البحوث الطبية الحيوية . وعادة ما يقصد التدريب العملي الى تفهم الوسط الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي الخاص في المنطقة أو البلد الذى يجرى فيه التدريب والتجاوب مع هذا الوسط ، مع زيادة التأكيد على توصيل الخدمات على أساس مجتمعي لتنظيم الأسرة . وقد ازدادت الجولات الدراسية القصيرة الأجل وازداد التدريب المتخصص ، عن طريق تنظيم الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية المكثفة والتدريب في مقل العمل ، وذلك في مناطق العالم المتقدمة تكنولوجيا وفي مناطق أخرى أيضا . وقد أرسى عدة مناطق تقاليد للتفوق في مجال البحث والتدريب ،

بما في ذلك المعاهد والتسهيلات التي تدعمها أسرة مؤسسات الأمم المتحدة كل في مجال اختصاصها ، مثل مجال الديموغرافيا والتعليم السكاني والمعلومات والاتصالات وتنظيم الأسرة .

٤٢٨ - ورغم ان التدريب على الادارة في مجال الخدمات كان يضطلع به منذ عام ١٩٧٤ بصورة متفرقة ، فقد بدأ هذا النوع من الخدمات في تلقي أولوية في الاهتمام ، ولا سيما في البلدان التي لديها برامج لتوصيل الخدمات أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا .

٤٢٩ - وهناك موضوع مهم آخر للتدريب الفني أثناء الفترة ، يتصل بمواضيع لها أهمية ومكانية التطبيق المذكورين أعلاه ، ألا وهو الاتجاه نحو الاسلوب المتعدد الاختصاصات والمشارك - الاختصاصات في التدريب ، ولا سيما في مجال الديموغرافيا ، وذلك للتأكيد على أهمية المتغيرات السكانية بالنسبة لمجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الهامة . وكان هذا الاتجاه واضحا على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية وقد ازداد التأكيد عليه في جميع أشكال التدريب من أقصرها ، وهو غالبا جهد تدريبي مخصص ، ( مثل حلقات التدريب والحلقات الدراسية والجولات الدراسية ، ودورات تجديد المعلومات ) الى الدورات الاكاديمية الأكثر طولاً ورسمية التي على مستوى منح درجات علمية أو دبلومات سواء على مستوى الدراسات الجامعية أو العليا .

٤٣٠ - ونتيجة لتلك الاتجاهات بدأ يظهر تفهم أشمل للتدريب السكاني ، ابتداء من القطاع الخاص للتدريب الأكاديمي الرسمي ذي البعد الفردي غالبا ، الذي تقدمه الجامعات والمراكز السكانية ، وانتهاء بحشد كبير من الأنشطة ، منها القيام ، على نحو ايجابي ونشط ومدروس ، بسد الثغرة التقليدية بين الأكاديميين وصانعي السياسة . ويقوم الباحثون السكانيون ، أكثر من ذي قبل ، بالمساهمة علميا في تقديم المشورة المتعلقة بالسياسة والبحث ، ويساعدون من خلال ذلك على توسيع المفاهيم التقليدية للتدريب وأثر البحوث على مواضيع حيية لها أهمية حقيقية . فالتوسع ، مثلا ، في أنشطة تنظيم الأسرة تتطلب أحيانا تقنيات مبتكرة في العلوم الاجتماعية والطبية من أجل التعاون الناجح في الأخذ بعوامل التغير الاجتماعي عن طريق وضع تنظيم الأسرة في السياق الأوسع للتنمية الشاملة .

٤٣١ - وعلى العموم ، فان ازدياد سرعة أنشطة التدريب السكاني خلال العقود الماضية واتساع نطاقها وجعلها أكثر تلبية للاحتياجات وأكثر توجهها نحو وضع السياسات ، كلها يمكن اعتبارها تلبية ايجابية للاحتياجات المحسوسة للبلدان . فقد درب عدد من

الأشخاص أكبر من ذى قبل في المجالات المطلوبة . وفيما يتعلق بالتدريب الذى يقدم خارج بلد أو منطقة المنشأ ، فان المشاكل العامة التي مازال يتعين مواجهتها ، تتضمن القصور في المهارات اللغوية وعناصر أخرى تتعلق باعداد الطلبة . وكان هناك أيضا شعور بأن التدريب خارج الوطن لا يكون له دائما صلة بالمشاكل السكانية المعينة التي يواجهها الطلبة في بلادهم .

٤٣٢- وفيما يتعلق بجوانب البناء المؤسسي للتدريب ، فقد استمر وتوسع بالدرجة الأولى بناء الاكتفاء الذاتي في كل بلد من البلدان . ويمكن اعتبار ان هذا النوع من المساعدة قد نجح لأن جميع معاهد التدريب تقريبا التي انهى الدعم الخارجي لها أثناء هذه الفترة ، استطاعت بصفة عامة مواصلة العمل بنفسها . ورغم ذلك فان التقدم الذى أحرز في هذا المجال الهام كان أكثر تعقيدا من التقدم المحرز في غيره من المجالات ، والشاهد ان سلسلة المشاكل الكبرى المتكررة تشل ما يلي : تعطيل الدورة الاكاديمية نتيجة لظروف لا يمكن التحكم فيها وهيكل المعاهد المضيئة ؛ وهجرة ذوى الكفاءات ؛ وندرة النظراء من الوطنيين اللازمين للتدريب أو لاحتلالهم محل الخبراء الدوليين ؛ والالتزامات الدولية نحو التدريب المؤسسي ؛ وأخيرا المشكلة الحقيقية مع عطية التقييم ذاتها ، وهي صعوبة العثور على مؤشرات كمية أو نوعية قصيرة الأجل موثوق بها لقياس النجاح .

## دال - الإدارة

٤٣٣ - تتطلب التنمية تخطيطاً شاملاً وجهازاً إدارياً لتنفيذها . وفي الماضي ، كانت البرامج السكانية ، وكذلك البرامج الانمائية العامة ، غالباً ما تواجه العقائد من جراء عدم إيلاء الاهتمام الكافي لتحقيق هذا الشرط اللازم لتنفيذ عملية تنمية فعالة . ومنذ عقد مؤتمر عام ١٩٧٤ ، وتأكيد المنصب على " أن هناك حاجة خاصة إلى تطوير الإدارة في كافة الميادين ذات الصلة بالسكان " (الفقرة ٨) ، اتخذت الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة أشكالاً كثيرة . وتتضمن هذه الجهود تغيير هياكل البرامج ، ووضع نظم جديدة للرصد واتخاذ القرارات ، وتحسين التدريب الإداري ، ورفع مستوى تقديم الخدمات ومستوى الخدمات الداعمة . كما أن الدعم مطلوب لإنشاء وتعزيز الوحدات السكانية ، ولجان السكان القومية ، وغيرها من وسائل القطاع العام ، لكفالة تحقيق إدماج ، أكثر فعالية ومنهجية ، للمتغيرات السكانية في عملية التنمية . ويمثل التعزيز الإداري أهمية خاصة بالنسبة لبرامج تنظيم الأسرة الموزعة فيما بين عدد من الوزارات أو الإدارات الحكومية في القطاع العام ، فضلاً عن الهيئات في القطاع الخاص . ويتطلب أي برنامج ، لكي يكون فعالاً تعيين الاحتياجات وتنظيم موارد التنفيذ اللازمة .

٤٣٤ - وبالمثل ، فإن التأكيد المتزايد على الرعاية الصحية الأولية يولد حاجات جديدة ومتزايدة إلى الإدارة في تنفيذ السياسات المعنية بتناول سألتي الوفيات والخصوبة . وعلى وجه الخصوص ، فإن ازدياد تشتت الخدمات المقدمة ، وازدياد استخدام المعاونين الطبيين ، والموظفين من المستوى المتوسط ومستوى المجتمع المحلي ، فضلاً عن ازدياد انتشار أنشطة الخدمات الصحية لتشمل بعض المجالات مثل الصحة والتغذية والتعليم وتوفير الماء المأمون للاستعمال والمرافق الصحية الأساسية ، إنما تمثل كلها تأكيداً شديداً على الأخذ بإدارة البرامج . وعلاوة على ذلك ، تعد الإدارة الفعالة ، حاسمة بشكل خاص ، إن تبين أن مجرد التوقف المؤقت في توفير الرعاية الصحية الأولية يعرقل مدى تقبلها على المدى الطويل على الصعيد الريفي . وتلبية هذه الحاجات الجديدة إلى الإدارة قد يمثل صعوبة خاصة ، نظراً لأن التدريب الرسمي لموظفي الرتب الأقدم ، المسؤولين عن برامج التحكم في معدل المرض ومعدل الوفيات ، قد تركّز بشكل تقليدي ، حول معالجة المرضى كأفراد ، وليس حول إدارة البرامج .

٤٣٥ - ومنذ عقد من الزمن ، فُكر عدد قليل من البلدان في تدريب موظفي البرامج السكانية بها على الإدارة . ويهتم المديرون التنفيذيون للبرامج ، حالياً ، بتنمية القدرات الإدارية لدى موظفيهم . وحيثما تتوافر الخبرة الإدارية ، يتم تنظيم برامج تدريبية متخصصة

لمديرى البرامج السكانية . وحيثما لا تتوافر هذه الخبرة ، تبذل الجهود لخلق القدرات المساعدة الادارية في مرافق مؤسسات التنظيم والادارة العامة .

٤٣٦ - ولا يزال الكثير من البلدان ، ان لم يكن معظمها ، في حاجة الى المساعدة لتحسين ادارة برامجها عن طريق تحسين التخطيط والاستراتيجية ، والادارة التنظيمية ، وادارة تكنولوجيا وسائل منع الحمل وعمليات البحث والتقييم المتعلقة بها . كما أن هناك حاجة الى قدر أكبر من المعرفة عن حاجات الزبائن والمجتمع المحلي ، وعن الوسائل الأكثر فعالية لادماج البرامج السكانية في الأنشطة الصحية وغيرها من الأنشطة الانمائية . ويمكن أداء بعض هذه الأعمال على الصعيدين العالمي والاقليمي ، إلا أن معظم جوانب تطوير الادارة تتطلب تطبيقات قطرية خاصة . ونظرا لان المشكلة تتمثل أساسا في تقبل وتطبيق النهج والمنهجيات القائمة بحيث تلائم ظروف كل بلد ، ينبغي إيلاء هذا الأمر أولوية أكبر من الأولوية الممنوحة لعملية انتاج معرفة ادارية جديدة .

#### هـ١ - الاعلام والتعليم والاتصالات

٤٣٧ - شهد العقد المستعرض أيضا ظهور وعي لدى المتخصصين والمخططين في مجال الاسكان بأن تفهم السكان عموما بصورة أعمق للعمليات السكانية وآثارها على الرفاه الاجتماعى - الاقتصادى شرط مسبق ضرورى لنجاح السياسات والبرامج السكانية . وقد أدى ذلك الى التماس الطرق والوسائل لجلب المعرفة الى الناس بشأن الموضوعات السكانية بصفة عامة وتنظيم الأسرة بصفة خاصة . ولذلك تلقت أنشطة الاعلام والتعليم والاتصالات اهتماما متزايدا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

٤٣٨ - وكانت الأنشطة التي بدأت في هذا المجال أنشطة مختلفة ، تشمل ادراج القضايا السكانية في المناهج المدرسية على كل المستويات بصورة مطوّلة ومتعددة الجوانب ، بدءا من التعليم الأولي وغير الرسمي وانتهاء بالتعليم الجامعي غير الاكاديمي على المستوى الجماهيرى وذلك لخلق آراء واعية مؤاتية للسياسات السكانية الوطنية ولضمان تعاون الجماهير ، والقيام بحملات اتصالات ترمي الى تحويل الاتجاهات نحو مؤازرة السياسات السكانية الوطنية .

٤٣٩ - وقد أمكن احراز تقدم كبير في جميع هذه المجالات وتحقيق نتائج مرضية بصفة عامة . وتمشيا مع زيادة الاهتمام الذى يولى حاليا لتوصيل الخدمات على أساس مجتمعي ، يجرى أيضا الاضطلاع ببرامج مصاحبة عن الاعلام والتعليم والاتصالات على المستوى الشعبى كأمر له أولوية عليا ، وذلك بالاشتراك والتعاون الايجابى من جانب من تقدم لهم هذه



الخدمات . وقد صدرت بتوجيه من المنظمات الوطنية والدولية اعداد كبيرة من المنشورات بشأن برامج العمل لتنفيذ مختلف جوانب السياسات السكانية .

٤٤٠ - وقد استعار التعليم السكاني من كثير من التخصصات وأدرج في كثير من الدراسات في المناهج المدرسية الرسمية . وتسرى خيوط التعليم السكاني في كثير من المنهجيات التعليمية ، وتساعد الدارسين على فهم العلاقة بين السكان ومختلف جوانب التنمية وعلى تقييم آثار قراراتهم الفردية على مجتمعاتهم . ان التحدي الذي يواجهه المعلم السكاني - لا بل جميع المعلمين - هو مساعدة النشر على التكيف مع التغيرات التي تجرى حولهم ، والتي لا تكون القيم التقليدية بالضرورة موجهة كافيًا لهم فيها .

٤٤١ - وقد يكون للتعليم السكاني أثر مباشر في التنمية على صعيد المجتمع المحلي ، وذلك ، مثلا عن طريق تشجيع الانتباه الى العلاقة بين الموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع . وقد يكون أثر التعليم السكاني على المعلمين مهما أيضا لقيم المجتمع وسلوكه ، بوصفهم من السكان وأشخاصا لهم نفوذ في المجتمع .

٤٤٢ - ومن بين المساهمات الهامة التي يمكن للجامعات أن تقدمها للتعليم السكاني ، وخاصة في المراحل المبكرة التي يتقرر فيها المضمون والهيكل ، هي تدريب المعلمين ، وتطوير المناهج والمواد . ومع استمرار البرامج يمكن للجامعات أن تقدم خدمات قيّمة في مجالي التدريب والرصد وتستطيع أن تزيد من فعالية البرامج بجعلها ، عن طريق أبحاث تقوم بها ، تلبي الاحتياجات المجتمعية بصورة أدق وأنسب .

٤٤٣ - وهناك اختلافات في الطريقة التي يعالج بها التعليم السكاني في مختلف مراحل التنمية وفي مختلف أجزاء العالم ، غير أن هذه الاختلافات هي أساسا اختلافات في محور التركيز . فطريقة المعالجة تعتمد من الناحية العملية على المدركات الوطنية والمحلية . ففي آسيا ، مثلا حيث ترى حكومات كثيرة ان النمو السريع في السكان يشكل عقبة أمام التنمية ، توضع برامج التعليم السكاني مع مراعاة التركيز على تخفيض الخصوبة . وعلى النقيض من ذلك ، يتم التركيز في بلدان افريقية وأمريكية لاتينية كثيرة على الآثار الشخصية والأسرية المترتبة على التغيير السكاني وخاصة في المراحل المبكرة من البرنامج .

٤٤٤ - ونظرا لأنه ليس من الممكن في البلدان النامية الوصول الى جميع فئات السكان عن طريق التعليم الرسمي فان الأنشطة الاعلامية والتعليمية وأنشطة الاتصالات التي تتم عن طريق القنوات غير الرسمية تصبح لها أهمية كبيرة . وفي معظم البلدان أدت تعبئة وسائط الاعلام عن طريق برامج ومعاهد الاتصالات الاقليمية الى خلق وعي كبير بالمواضيع السكانية وذلك منذ مؤتمر بوخارست الذي عقد عام ١٩٧٤ . ونتيجة لذلك يعتبر السكان الآن عنصرا

حيويا للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية . وفي السنوات القلائل الأخيرة كرس موارد أكثر بكثير على كلا الصعيدين الوطني والدولي لأنشطة الاعلام والتعليم والاتصالات غير الرسمية وذلك لتمكين البرامج السكانية في كثير من البلدان النامية من الوصول الى الجماهير والى فئات مثل أولئك الذين لم يكملوا التعليم في المدارس ، والنساء ، والعمال في القطاعين المنظم والريفي على السواء ، والجماعات المحرومة والنائية ، والعمال المهاجرين ، وساكني المستوطنات في المدن ، والمزارعين من غير الملاك . وقد أسفر ذلك عن تنمية الوعي بأهمية المواضيع السكانية وفهم السكان بوصفهم متغيرا مهما في التخطيط الانمائي . وثمة سمة ضرورية لأنشطة الاتصالات وهي أن هدفها الأساسي هو ، من ناحية ، خلق الدافع لدى صانعي السياسة لتقديم المعلومات عن الخدمات وطريقة الحصول عليها ، ومن الناحية الأخرى ، خلق الدافع لدى الناس للمساهمة والاستفادة من التسهيلات المقدمة سواء كانت للتنظيم من أجل رفاه الأسرة أو للاشتراك في استقصاءات خاصة بتعداد السكان .

٤٤٥ - وقد لعبت الاتصالات الجماهيرية والاتصالات بين الأشخاص دورا حيويا في جهود والتزامات الحكومات والمؤسسات الوطنية المكرسة لمعالجة مختلف العوامل الديموغرافية ولتوفير الخدمات الخاصة بتنظيم رفاه الأسرة ولتعبئة الجماهير لمؤازرة ذلك .

٤٤٦ - ونظرا للطابع المتعدد القطاعات للأنشطة غير الرسمية للاعلام والتعليم والاتصالات فان بعض المشاكل التي عليهم مواجهتها هي المشاكل المتعلقة بالتخطيط والادارة والتقييم . وقد تم اكتساب كثير من الخبرات في تنفيذ البرامج التي تعتمد على الجهود المشتركة لمختلف الوزارات التي لها أنشطة تعليمية تقدمها الى مجموعات محددة مستهدفة من الناس . وبغية القضاء على الازدواجية في الجهود ، بذلت محاولات لتنظيم هذه الجهود عن طريق وضع آليات لتنسيق الاعلام والتعليم والاتصالات على كلا الصعيدين الوطني والاقليمي . ومع ذلك ، فالأمر يحتاج الى بذل المزيد من الجهود للوصول الى أفضل أنماط التنسيق من الناحية التطبيقية الأمر الذي من شأنه ان يتيح لجميع الوكالات الوطنية والميدانية تحقيق أقصى قدر من الفعالية في أنشطتها في مجالات الاتصالات .

٤٤٧ - وسوف يتطلب تخطيط وادارة وتقييم برامج الاعلام والتعليم والاتصالات المتكاملة والموضوعة على أساس المجتمع المحلي مزيدا من الموارد والابتكارات في المستقبل . وكذلك فان تدريب قادة البرامج والعمال الميدانيين ذوي الخلفيات المهنية المختلفة في مجال التخطيط والتنفيذ والتقييم المتكامل للاتصالات سوف يحتاج الى تعزيز كبير ، وسوف تحتاج الجهود الدافعة لتعبئة المساهمة المجتمعية الى مزيد من التشجيع .

٤٤٨ - فيما يتعلق بنشر المعلومات عن المسائل الديموغرافية ونتائج البحوث ، قد يلاحظ أنه قد تم أيضا أثناء العقد احراز تقدم في مساعدة معظم البلدان النامية على أقل تقدير في اجراء وتحليل التعداد الأول للسكان ، وفي القيام ، أثناء هذه العملية ، بتطوير القدرات الوطنية للاضطلاع ببحوث ديموغرافية . وكان أثر هذه الأنشطة على اجمالي الممارسات التخطيطية للحكومات أثرا ايجابيا لأن جميع ممارسات التخطيط ستضطر في وقت ما لاستخدام الاسقاطات الديموغرافية التي تستعمل فيها بحوث ديموغرافية بغية التنبؤ بالطلبات الاجتماعية - الاقتصادية مثل الطلبات في مجالي التعليم والعمالة .

٤٤٩ - ومن المشاكل الحساسة التي تم تحديدها من تجربة العقد السابق الفجوة المتزايدة بين انتاج البيانات الديموغرافية ونشرها واستعمالها . ونظرا للمدى الكبير لأنشطة انتاج البيانات في ميدان السكان ، والقدر الكبير من الموارد التي تمتصها هذه الأنشطة ، فلا يعرف الا القليل نسبيا عن درجة استعمال البيانات المنتجة في البحوث و/أو عن مدى استعمال نتائج البحوث لأغراض التخطيط . وفي أية حال ، فان من الواضح انه يمكن تحسين الانتفاع بالبيانات وبناتج البحوث . ومن المفيد في سبيل تضيق هذه الفجوة تأمين منبر لمنتجي ومستهلكي البيانات لبحث آثار البحوث الديموغرافية (مثل تحليل تعداد السكان) على التخطيط وغيره من الأغراض ، وكذلك لنشر المعلومات التي تم الحصول عليها . وفي ضوء ما ورد أعلاه ، فان من المصم ان تولي الحكومات والمنظمات الدولية وألوية لتنظيم الحلقات الدراسية أو الحلقات التدريبية التي يشارك فيها المخططون وصانعو السياسة مع منتجي البيانات لبحث البيانات المنتجة ونفعها للمخططين وكذلك ينبغي للمنظمات الدولية أن تسعى للقيام بطريقة منهجية برصد درجة انتشار نتائج الأنشطة البحثية والانتفاع بها لأغراض التخطيط .

٤٥٠ - وحيث أن الأمم المتحدة أدركت أهمية نشر وتبادل المعلومات السكانية كوسيلة رئيسية لتعزيز قدرة البلدان على معالجة مشاكلها السكانية ، انشأت في عام ١٩٨١ شبكة المعلومات السكانية الدولية بوصفها شبكة غير مركزية من المكتبات ومراكز التنسيق والتوثيق ومراكز الاعلام بغية تحسين تدفق المعلومات السكانية . وتؤكد هذه الشبكة على ترتيبات عمل تعاونية بغية تطوير التوافق فيما بين النظم والخدمات وبغية تعزيز تدفق المعلومات .

٤٥١ - وحسب طلب خطة العمل العالمية للسكان (الفقرة ٩٢) ، تم اعداد ونشر طبعة منقحة من القاموس الديموغرافي المتعدد اللغات بالانكليزية والعربية والفرنسية Multilingual Demographic Dictionary ويتوقع ان تصدر في المستقبل القريب طبعة اسبانية (٣١) . وأخيرا ، أوصت خطة العمل أيضا بدمج ونشر المعلومات والخبرة الناشئتين عن المؤتمر العالمي للسكان والسنة العالمية للسكان . وفي هذا الصدد ،

نشرت الأمم المتحدة استجابة لتلك التوصية The Population Debate: Dimensions and Perspectives. Papers of the World Population Conference ١٩٧٤ ، بوخارست ، (٣٢) .

### خامسا - دور الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي

٤٥٢- يقدم هذا الفصل استعراضا للجوانب البارزة للمساهمات الرئيسية من الحكومات الوطنية في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان وكذلك الدور الداعم الذي يقوم به المجتمع الدولي في تناول مسائل هامة من خلال اعتماد استراتيجيات دولية متنوعة تتصل بمبادئ\* وأهداف خطة العمل. ومن هذه أنشطة الدعم التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومساهمات المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين، وأخيرا الدور الهام للموارد المالية الخاصة بالتعاون الدولي في ميدان السكان.

#### ألف - دور الحكومات الوطنية

٤٥٣- تقدم خطة العمل في الفقرات ٩٦ - ٩٩ تعليقات وتوصيات بشأن دور الحكومات الوطنية في تنفيذ خطة العمل. وتبين أن نجاح خطة العمل يعتمد بصورة رئيسية على الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية، وأن هذه الإجراءات تقع ضمن اختصاص السيادة الوطنية وأنها ينبغي أن تتمشى وحقوق الإنسان المقبولة عالميا. وترجو من الحكومات أن تحدد وتقيم المشاكل والحاجات السكانية في بلدانها مع الأخذ في الاعتبار آثار الإجراءات الوطنية أو عدم اتخاذها، تلك الآثار التي تمتد، في ظروف معينة إلى ما وراء الحدود الوطنية.

٤٥٤- وبصورة عامة يشير استعراض التجربة منذ المؤتمر العالمي للسكان إلى أن البلدان أصبحت أكثر وعيا لأهمية السكان كأحد العوامل الأساسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن التغير السكاني يعتبر موضوعا يستحق التدخل الحكومي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، تميل البلدان إلى توسيع نطاق اهتماماتها في مجال السياسات والبرامج السكانية. ويشمل هذا التوسيع جميع جوانب طيف التغيرات السكانية - معدل الوفيات، والخصوبة، والهجرة - كما يشمل مجموعة أنشطة كاملة ابتداء من جمع البيانات والبحث والتحليل ومرورا بالتقييم الدقيق لحاجاتها السكانية وانتهاء بصياغة السياسة وتنفيذها وتقييمها. وهكذا، فإن البلدان التي كانت قبل بضع سنوات تشارك بصورة نموذجية بقدر أكبر في نشاط أو نشاطين يتناولان متغيرا ديموغرافيا واحدا تشارك الآن بصورة عادية مشاركة أوسع من ذلك بكثير. وأخيرا، ينبغي ملاحظة أنه مع ازدياد التسليم بشرعية وسعة نطاق الإجراءات، حدث أيضا انخفاض في مستوى المشاركة والمواجهة اللتين ينطوي عليهما النقاش العام للمسألة.

٤٥٥ - ويبدو أن النقطة الأساسية بصدور الحكومات هي أن ممارسة السيادة الوطنية في ميدان السكان قد انتقلت تدريجياً نحو نهج متكامل تكاملاً أتم ويتضمن مجموعة أوسع من الأنشطة السكانية المتصلة بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي. وقد ولدت هذه الممارسة للسلطة الوطنية أثراً بارزاً يتمشى والخطوط التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في المؤتمر العالمي للسكان في عام ١٩٧٤.

٤٥٦ - وكذلك فإن استعراض تجربة السنوات العشريين أن تلك البلدان التي حققت النصيب الأكبر من النجاح في تنظيم برامجها السكانية هي تلك التي كان لديها التزام حكومي قوي، وقدرة إدارية عامة وخاصة مناسبة، وتوافر للموارد الداخلية والخارجية ومناخ اجتماعي مؤات لتغيير المواقف، وانتفاع ضخم و/أو تنظيم لشبكات اشتراك المجتمع المحلي، واستخدام للموظفين المحليين والتقليديين في أداء الخدمات.

٤٥٧ - وأخيراً، ينبغي ملاحظة أن الأنشطة في ميدان السكان تعتمد بشكل حاسم على التمويل الوطني. وقد أسهم الدعم المالي الدولي مساهمة جوهرية، ولكنه لم يستطع أن يكون فعالاً بدون الالتزام الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن من بالغ الأهمية ملاحظة أن المساهمات في التعاون التقني الدولي تستمد من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وحتى هذا الوقت تعهد أكثر من ١٣٣ بلداً بدعم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

#### باء - الاستراتيجيات الحكومية الدولية والدولية المتصلة بخطة العمل العالمية للسكان

٤٥٨ - منذ اعتماد خطة العمل العالمية للسكان في عام ١٩٧٤، عقدت سلسلة هامة من الاجتماعات التي اعتمدت استراتيجيات وخططاً أو برامج عمل دولية ذات صلة وتتصل أهدافها ومقاصدها بتحقيق أهداف خطة العمل العالمية للسكان لعقود الأمم المتحدة الانمائية. وتقوم الاستراتيجيات الدولية المختلفة، التي تشكل خطة العمل واحدة منها، باستكمال وتوسيع وتكبير أهداف تلك الاستراتيجيات الانمائية.

٤٥٩ - ويمنح موضوع السكان مكاناً بارزاً في الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق الأهداف الانمائية الوطنية الموجزة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٣٣). وقد تم الاعتراف "بضرورة استمرار البلدان في تعزيز تنفيذها لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان"، وجرى حث جميع البلدان على "أن تحترم . . . . . وتكفل حق الوالدين في تحديد عدد ما ينجبانه من أطفال والفترات الفاصلة بين . . . / . . .

انجابهم " وأن " تتيح بصفة عاجلة المشورة على نطاق شامل بشأن حجم الاسرة المنشود وسبل تحقيقه " ( الفقرة ٤٥ ) . واعتمدت الاستراتيجية تخفيض معدلات الوفيات هدفا رئيسيا ، وحددت الأهداف التالية لعام ٢٠٠٠ ان يصل العمر المرتقب في جميع البلدان الى ٦٠ سنة كحد أدنى ، وان تصل معدلات وفيات الرضع الى ٥٠ أو أقل في كل ١٠٠٠ طفل يولد حيا ، وان تخفض معدلات وفيات الرضع في أشد البلدان فقرا الى أقل من ١٢٠ بين كل ١٠٠٠ طفل يولد حيا ( الفقرة ٤٨ ) .

٤٦٠ - وتنص الاستراتيجية كذلك علي مايلي : " وينظر الى السياسات السكانية بوصفها جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الشاملة . وتواصل جميع البلدان ادماج تدابيرها وبرامجها السكانية في غاياتها واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية . وتتخذ البلدان في اطار السياسات الديموغرافية الوطنية ، التدابير التي تراها ضرورية فيما يتعلق بمستويات الخصوبة . مع الاحترام الكامل لحق الوالدين في تحديد عدد أولادهم والفترات الفاصلة بين ولاداتهم بصورة حرة وواعية ومسؤولة . ويرفع المجتمع الدولي مستوى المساعدة السكانية دعما لتلك التدابير وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة الى زيادة بحوث الطلب الحيوى والعلوم الاجتماعية لايجاد تقنيات لتنظيم الخصوبة تكون أكثر سلامة وفعالية وأوسع قبولا " ( الفقرة ١٦٦ ) .

٤٦١ - ذكر الاعلان بشأن البيئة البشرية الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والمعقود في ستوكهولم في عام ١٩٧٢ ، في المبدأ ١٦ أنه ينبغي تطبيق السياسات الديموغرافية في المناطق التي من المحتمل ان تنتج فيها عن معدل النمو السكاني أو الكثافة السكانية المفرطة آثار سلبية علي البيئة أو التنمية ، أو التي قد تحول فيها قلة كثافة السكان دون تحسين البيئة البشرية ، وتعوق التنمية ( ٣٤ ) . وتحتوي خطة العمل للبيئة البشرية ، التي اعتمدها المؤتمر على ثلاث توصيات تتعلق بالمسائل السكانية . وقام مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في الدورة ذات الطابع الخاص التي عقدها في نيروبي في عام ١٩٨٢ ، باستعراض وتقييم خطة العمل ، ووضع توصيات للعقد المقبل . ويشكل موضوع السكان واحدا من ١٥ قطاعا تتسم بالأهمية .

٤٦٢ - واعتمد مؤتمر الاغذية العالمي الذي عقد في روما ، بعد مرور بضعة أشهر على انعقاد مؤتمر الامم المتحدة العالمي المعني بالسكان ، قرارين يؤكدان ان زيادة الانتاجية الزراعية أمر اساسي لتلبية الطلب المتزايد بسرعة على الاغذية نتيجة لتزايد السكان والدخول ، وان هناك حاجة الى سياسات سكانية رشيدة تضمن الحق في تحديد عدد المواليد والفترات الفاصلة بينهم ( ٣٥ ) .

٤٦٣- وتشير خطة العمل العالمية لتحقيق اهداف السنة الدولية للمرأة ، التي اعتمدت في المكسيك في عام ١٩٧٥ ، بصورة كبيرة ، الى المسائل السكانية ، وتؤكد مجددا الحق في تحديد عدد المواليد والفترات الفاصلة بينهم ، والحق في تلقي معلومات عن وسائل تحقيق ذلك وفي الوصول الى تلك الوسائل (٣٦) . وتشير خطة العمل هذه الى عوامل سكانية أخرى تتعلق بمركز المرأة : التحضر والوفيات . وبعد مرور خمس سنوات حدد برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ، الذي اعتمد في كوبنهاجن في عام ١٩٨٠ ، ميادين ذات أولوية للعمل (٣٧) ، استنادا الى ما قام به من استعراض وتقييم للخطة المعتمدة في المكسيك . ومن بين هذه الميادين الحاجة الى وضع برامج لرعاية الطفل وتنظيم الاسرة وتنفيذ هذه البرامج وتعزيزها وادخال معلومات عن تنظيم الاسرة في المناهج المدرسية للبنات والأولاد بأساليب مأمونة ومقبولة لتنظيم الانجاب . والاهداف المتوخاة من ذلك هي تمكين كل من الرجل والمرأة من تحمل مسؤولية تنظيم الاسرة ؛ وتعزيز صحة الامهات والاطفال وسلامتهم ورعايتهم ؛ وتمكين المرأة من ممارسة الحق في ان تقرر بحرية وشعور بالمسؤولية عدد اطفالها والفترات الفاصلة بينهم . ومن بين الميادين الاخرى ذات الأولوية التي جرى تحديد ها والتي تؤثر على البرامج السكانية ضرورة توفير الرعاية الطبية للمراهقات والتأكيد على احتياجات المهاجرات واللاجئات . واعتمد مؤتمر عام ١٩٨٠ قرارا يدعو جميع الحكومات الى اتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التدابير التشريعية ، في اطار السياسات الوطنية ، لتقديم المعلومات واتاحة التعليم والوسائل اللازمة لتمكين المرأة والرجل في ممارسة الحق في تحديد حجم الاسرة بحرية ، ويوصي الحكومات المساهمة بأن تفرد للبرامج السكانية نسبة مناسبة من مواردها .

٤٦٤- وأشار اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية الصناعية والتعاون ، المعتمدان في ليما في عام ١٩٧٥ A/10112 ، الى الهجرة من الريف الى المدينة في البلدان النامية وأكد على استصواب وقف هذه الهجرة الجماعية الريفية كهدف رئيسي للسياسات الانمائية .

٤٦٥- كما أشار مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، المعقود في فانكوفر في عام ١٩٧٦ ، الى المسائل السكانية ، وأكد على الحاجة الى مراعاة المتغيرات السكانية في مجال تخطيط المستوطنات وكذلك في التخطيط الاقتصادي (٣٨) . وطلبا الى الحكومات ايضا ان تأخذ بعين الاعتبار خطة العمل العالمية للسكان .

٤٦٦- ونظر المؤتمر العالمي الثلاثي المعني بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل ، المعقود في جنيف في عام ١٩٧٦ ، ( E/5857 ) في جانبين رئيسيين من جوانب السياسات السكانية المتعلقة بالخصوبة والهجرة الدولية .

٤٦٧- وأكد اعلان ألما آتا بشأن الرعاية الصحية الالوية ، الذى اعتمد فى عام ١٩٧٨ على الالاجة الى االاحة اأناظىم الالاسرة بوصفه االء العناصر الالاساسية فى الرعاىة الصالهىة الالالوية .

٤٦٨- واعتمد المؤامر العالمى للالاصالء الزراعى والالانمىة الرىفىة ، المعقوء فى رومال فى عام ١٩٧٩ ، برنامء عمل ىشىر الى مكالل سكالنىة مكالفة ، ولاسىما الى مكالل الالهجرة ، والالانمىة الرىفىة .

٤٦٩- وفى برنامء عمل فىىنا لالاسلخر العلم والالانلوءىا لأعراض الالانمىة ، الذى اعتمده مؤامر الالام الالعءة لالاسلخر العلم والالانلوءىا لأعراض الالانمىة فى عام ١٩٧٩ ، اقأصرأ الالاشارة الى مكاللة هجرة الفننىن ذوى المؤهلال الالعالىة ( نزلء الالأمغة ) .

٤٧٠- وكرس برنامء العمل الالءىء الكبىر للالاننىنال لصالء أقل الالءان نموا ، الذى اعتمد فى بارىس فى عام ١٩٨١ ، فرعا كاملا للالاسىاسال السكالنىة ( ٣٩ ) . وىؤكد هذا البرنامء ان النلوالسكالنى السرىع قء جعل من العسىر للالغاية على الالأكومال ان الالللل اهلءافها الالانمائية ، وىللل الى انه ىنبغى اعأبار الالاسىاسال السكالنىة جزءا لا ىأأجزأ من الالاسىاسال الالانمائية الشاملة . وركز بولءه لالاس على الالللل الالابولوءىة الالطبىة وبللؤل العلوم الالالاماعىة ، فضلا عن الالانلطة الالالافزة ، والالعلىم السكالنى ، والالعلام والالانظم الكفىئة للالالءىم الالالامال . واخلرا اعاءة الالأكىء على الطابع الطوعى والالالاجة للالاماركة الرلءل والمرأة فى البرامء السكالنىة على الالء سوا .

٤٧١- وقام المؤامر الالءولى المعنى بالانظىم الالاسرة فى الالاننىنال الذى عقد فى االالارأا فى عام ١٩٨١ ، واشأرك فى رعاىة صءءوق الالام الالالعءة للالانلطة السكالنىة ، والالالالء الالءولى لالانظىم الالاسرة ومجلس السكالل ، بالاسأعراض الالانلأال الالال الالللل فى مبال لالانظىم الالأسرة ، والالالء الالالالال فى الالاننىنال ، واقأرل مالموءة الالالال الالالالال ( ٤٠ ) .

٤٧٢- وأخلرا ، اعأمأال الاللمعىة الالالمىة للالاشىلوءة الالال الالالعأأ فى فىىنا فى عام ١٩٨٢ أولأ لالطة عمل ءولىة للالاشىلوءة ، فى جملة أمور ، اهلأاما كبىرا لما ىأأرأب على شىلوءة السكالل من آأار على الالاسىاسة وللالاجة الى الالالال الالالاللر مالنسبة ( ٤١ ) .

٤٧٣- ان معظم الالاسأراأىالال الالءولىة المذكورة اعلاه أعالل قأاعال معىنة ولاأعطى جمىع المسائل ذال الصلة فى القأاعال الالالرى وناأىة لاللك لاىعالل موزوع السكالل بالاسهاب . بىء انه ىنبغى الاعأراف اىضا بأن الالالغىرال السكالنىة أعالل فى بعض الاللك الالاسأراأىالال بالاعأبارها الالالغىرال لالالرىة المألشأ ، أى مالموءة من المعالل الالالسى



ينبغي ان تستجيب لها تلك الاستراتيجيات. وفي هذا المجال ، يمكن ان نخلص على نفس المنوال الذي جرى عليه الاستعراض والتقييم اللذين اضطلع بهما في عام ١٩٧٩ الى ان السكان ، كعامل عام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لم يول ، على هذا الصعيد ، الأبراز الذي لقيه من الحكومات كل على حدة .

#### جيم - منظومة الامم المتحدة

٤٧٤ - في السنوات التي انقضت منذ المؤتمر العالمي المعني بالسكان الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٧٤ ، ركزت منظومة الامم المتحدة بشكل متزايد على المسائل السكانية . وكانت خطة العمل العالمية للسكان بمثابة الأداة التوجيهية لجميع الأنشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة في مجال السكان عن طريق هيئاتها ووحداتها وبرامجها ، والتي تضطلع بها ايضا الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ولا يشمل الاستعراض التالي الا البرامج الرئيسية والأنشطة ، في حدود ارتباطها بالاحكام الواردة في خطة العمل .

#### ١ - هيئات ووحدات وبرامج الامم المتحدة

٤٧٥ - كان موضوع السكان يشكل منذ البداية ، عنصرا هاما من الأنشطة المضطلع بها في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في اطار الامم المتحدة . وتضطلع وحدات مختلفة ببرنامج الامانة العامة للامم المتحدة في مجال السكان ويلقى هذا البرنامج التوجيه من لجنة السكان ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٤٧٦- وشعبة السكان التابعة لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مسؤولة عن تحليل العلاقات بين التنمية السكانية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية واجراء ابحاث عالمية وتحليل الاتجاهات والسياسات السكانية ، واعداد التقديرات والاسقاطات الديمغرافية الشاملة ، ورصد الاتجاهات والسياسات السكانية ، واستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان ، على النحو الذى خولتها به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . كما تقدم الشعبة خدمات الامانة الفنية الى لجنة السكان .

٤٧٧- وقد كان لعمل شعبة السكان اثر ملموس على نمو وتماسك الخبرة الفنية حول العالم . فمن خلال سلسلة منشوراتها ، التى توزع فى جميع انحاء العالم وفيما بين معظم المنظمات الدولية المهمة ، حاولت الشعبة ان تكفل وصول كل من الاختصاصيين وصانعى السياسة فى مجال السكان فى الوقت المناسب الى احدث التطورات الاسلوبية ، ونتائج الابحاث وسائر المعلومات اللازمة لوضع السياسات وتنفيذها وتقييمها بصورة فعالة . ومما يجدر ذكره بصورة خاصة سلسلة الدراسات السكانية التى اصدرتها الشعبة ، والتى اشتملت من بين اعمالها علم، كتيب بشأن اسلوبية قياس اثر برامج تنظيم الاسرة على الخصوبة ، ودراسات لتقييم الاثر الفعلي لبرامج تنظيم الاسرة على الخصوبة ، وكتيب يحتوى على احدث المجموعات الشاملة في اساليب التقدير الديمغرافية التى تناسب البلدان النامية ، وتحليل مستفيض لانماط النمو السكاني الحضري والريفي ، ودراسات بشأن دور سياسات توزيع السكان في تخطيط التنمية وبشأن امكانيات وضع نموذج للسكان والتنمية ، واستخلاص لجداول نموذجية حيّه تمثل خبرة البلدان النامية ، ودراسة استقصائية عالمية بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالهجرة الدولية .

٤٧٨- ومن بين الانشطة الجارية لشعبة السكان ، يستحق عدد منها ذكرا خاصا . فالتقييمات التى تصدر كل سنتين لتقديرات واسقاطات سكان العالم تقدم مصدرا فريدا للارقام القابلة للمقارنة عن الاتجاهات الماضية والمستقبلية للخصوبة والوفيات في كل بلد ، وللنمو الحضري والريفي . وان مثل هذه المعلومات ليست فقط ضرورية لصياغة السياسة على الصعيد الوطني ، بل تقدم كذلك اساسا مستقلا لتوزيع الاولويات على المستويين الاقليمي والدولي . وان النشر الواسع لنتائج التقييمات التى تجرى كل سنتين تفسر الدور الهام الذى تؤديه في تنبيه الحكومات الى العواقب الديمغرافية للاتجاهات السكانية الماضية والمتوقعة .

٤٧٩- واستجابة للتوصيات المقدمة في خطة العمل العالمية للسكان ( الفقرة ١٠٧ ) ما زالت شعبة السكان تضطلع ، بالتعاون مع غيرها من وحدات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بالرصد الدورى للاتجاهات والسياسات السكانية . وقد تم حتى هذا التاريخ استكمال أربعة من تقارير الرصد ( ٤٢ ) . ويجرى بصورة متواصلة الاضطلاع بتقييم مفصل للتقديرات الديمغرافية واستخلاص أدلة جديدة ، بوصف ذلك جزءاً من نشاط الرصد هذا . وبالإضافة الى ذلك ، فقد تم الاضطلاع بتحليل السياسات السكانية بمعونـة التحقيقات السكانية فيما بين الحكومات ، والتي تم استكمال ثلاثة منها منذ عام ١٩٧٤ . وقد شكلت تلك التحقيقات مصدراً رئيسياً للمعلومات القابلة للمقارنة من ملاحظات الحكومات واستجاباتها ازاء المسائل السكانية ( بما في ذلك الاستجابات في مجال السياسة ) . كما انيطت بشعبة السكان منذ عام ١٩٧٤ مهمة الاستعراض والتقييم الخماسي لخطة العمل العالمية للسكان ( ٤٣ ) .

٤٨٠- والى جانب فريق الامم المتحدة المعني بالتحليل المقارن لبيانات الدراسة الاستقصائية العالمية للخصوبة ، اضطلعت شعبة السكان ببرنامج رئيسي للابحاث بشأن الخصوبة والعوامل المحددة لها ، تم القيام به بالتعاون مع اللجان الاقليمية وثلاث من الوكالات المتخصصة ، هي منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية .

٤٨١- وبانشاء شبكة المعلومات السكانية ، تستجيب شعبة السكان الى الاحتياجات المحددة في خطة العمل بشأن تبادل المعلومات السكانية ونشرها . وتوجد في الوقت الحاضر حوالي ١٠٠ من مراكز المعلومات السكانية والمكاتب ودور المقاصة ومراكز التوثيق التي تدعم الانشطة السكانية ومؤسسات اخرى ، معظمها في البلدان النامية ، وهي اعضاء في شبكة المعلومات السكانية .

٤٨٢- وقد كان لشعبة السكان تأثير في لفت النظر الى الوعي المتزايد بشأن مسائل سكانية محددة عن طريق قيامها بتنظيم انواع من الاجتماعات والندوات يستطيع فيها الخبراء من جميع انحاء العالم ان يعرضوا اهتماماتهم ، ويناقشوا مختلف الآراء والنهج ويؤلفوا بين المعارف ، ويقترحوا سبلا عملية للعمل المستقبلي . ومن الامثلة على هذه الانشطة الاجتماعات كاجتماع الفريق العامل المعني بقواعد البيانات اللازمة لقياس المستويات والاتجاهات والفروق في مجال الوفيات ، الذي نظم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، او الندوة المعنية بالسكان وحقوق الانسان ، التي نظمت بالتعاون مع شعبة حقوق الانسان . وبالإضافة الى ذلك ، قامت شعبة السكان باعتبارها مسؤولة عن تنسيق الجوانب الموضوعية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان ، بتنظيم أربعة اجتماعات

لا فرقة الخبراء بوصف ذلك جزءاً من الأنشطة التحضيرية للمؤتمر ، وذلك لمعالجة مسائل مختارة ذات أولوية قصوى هي الخصوبة والاسره ؛ والوفيات والسياسة الصحية ؛ وتوزيع السكان والهجرة والتنمية ؛ والسكان ، والموارد ، والبيئة والتنمية .

٤٨٣ - والمكتب الإحصائي التابع لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مسؤول عن ميدان الإحصائيات السكانية . وقد شملت أنشطة ثلاثة ميادين رئيسية هي : ( أ ) جمع وتجميع ونشر الإحصائيات السكانية ، ( ب ) أعداد كتيبات ودراسات تقنية من إحصاءات السكان والتسجيل المدني والإحصائيات الحيوية وإحصائيات الهجرة واستقصاءات بالعينات متعلقة بمواضيع ديمغرافية ومواضيع أخرى ذات صلة ، ( ج ) التعاون مع إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية في تقديم الدعم الفني الأساسي لمشاريع التعاون التقني التي تتولى الأمم المتحدة تنفيذها . كما يقدم المكتب الإحصائي خدمات الأمانة الفنية إلى اللجنة الإحصائية .

٤٨٤ - وفي نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة ، فإن مركز التنسيق فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني في مجال السكان هو إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية وهدفها العام هو التعاون مع الحكومات في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان وتعزيز قدرتها من أجل الاعتماد على الذات . وتتضمن هذه الأنشطة خدمات تقدم للبلدان فني مجالات جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ( بما في ذلك البرامج اللازمة للحاسبات الالكترونية ) والدراسات الديمغرافية والتدريب الديموغرافي وإدماج عناصر سكانية في التخطيط الإنمائي .

٤٨٥ - وتعطى الأولوية لتدريب الديموغرافيين وخبراء المسائل السكانية عن طريق الأنشطة المشتركة بين البلدان والمشاريع القطرية والزمالات . وفيما يتعلق بطلب التعاون التقني في مجال التقييم والتحليل الديموغرافيين ونشر البيانات الأساسية المتعلقة بالسكان ، تولى عناية خاصة لاستخدام برامج الحاسبات الالكترونية لأغراض التقييم والتحليل الديموغرافيين ، بما في ذلك الاسقاطات السكانية الكلية والقطاعية .

٤٨٦ - ويتم توفير الدعم للسياسة السكانية والتخطيط الإنمائي من طريق المساعدة في إقامة وتعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية بغية زيادة وتشجيع الاعتماد الوطني على الذات في إجراء البحوث والدراسات بشأن التفاعل بين المتغيرات الديمغرافية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وفي صياغة وتنفيذ السياسات السكانية ، وفي إدماج العوامل الديمغرافية في عملية التخطيط الإنمائي .

٤٨٧ - وتنفذ الإدارة هذا البرنامج بمساعدة موضوعية من شعبة السكان التابعة لها . وبالتعاون مع المكتب الإحصائي في نحو ١٥٠ مشروعا يمولها في المقام الأول صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وتنفذ سنوياً فيما يقرب من ١٠٠ بلد ، مع وجود زهاء ١٥٠ خبيراً وخبيراً استشارياً في الميدان .

٤٨٨- وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية هو أكبر مصدر ممول دولياً للمساعدة المقدمة إلى البرامج السكانية ، كما أنه المنظمة الرئيسية التي تتبع الأمم المتحدة في هذا الميدان . وهو يعمل كمركز تنسيق لتوفير الاستجابات التنفيذية للشؤون السكانية الرئيسية . وحتى الآن ، بلغت قيمة مساعدته ، المقدمة في شكل خبرة ومعدات ومواد وتدريب ودعم للبناء المؤسسي ، ما يزيد على بليون من دولارات الولايات المتحدة قدمت إلى أكثر من ١٣٥ بلداً وأقليماً نامياً . ويستعين الصندوق بمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ المشاريع التي يمولها ، وينسق هذه الأنشطة على الصعيدين القطري والعالمي على السواء . وعلى مدار الأعوام العشرة الماضية ، كان صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ذا أثر في اقناع معظم البلدان النامية بوضع سياسات وبرامج سكانية في سياق احتياجاتها وأولوياتها ، وباستثمار قدر أكبر من مواردها الخاصة في الأنشطة السكانية . وتحققت زيادة في التعهد بتخصيص موارد داخلية حتى في البلدان التي كانت تعتمد في البداية على المساعدة الخارجية لأغراض برامجها السكانية . وخلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ ، خصصت البلدان نفسها أربعة دولارات من ميزانيتها مقابل كل دولار رصد في ميزانية صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وعن طريق آلية التمويل المتعدد الأطراف والثنائي ، يحدد الصندوق المشاريع ويديرها نيابة عن المانحين الثنائيين .

٤٨٩- والصندوق مسؤول إلى حد كبير عن نشوء الفكرة القائلة بأن السكان قطاع قابل للبرمجة . فقد اتخذ منذ البداية نهجاً متعدد الأوجه ازاء السكان ، وهو يشمل الأنشطة في مجال تنظيم الأسرة والتعليم والاتصال وجمع المعلومات ووضع وتقييم السياسة ووضع برامج خاصة موجهة لتلبية احتياجات الجماعات الضعيفة مثل النساء والشباب والمسنين . وقد استجاب الصندوق ، عند برمجته لهذه المجالات ، لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان . ويشجع الصندوق ، في جميع الجهود التي يمولها البناء المؤسسي وتدريب الموارد البشرية حتى يمكن للبلد أن يحقق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالمسائل السكانية .

٤٩٠- ونظراً إلى عدم وجود سابقة للأنشطة التنفيذية في هذا القطاع إلى حد كبير مهد الصندوق السبيل لعدد من الآليات والإجراءات الابتكارية ، وهي تتضمن تمويل التكاليف المحلية واستخدام الخبراء الوطنيين ونهج تقييم الاحتياجات ونظام الأولوية . ويوفر نهج تقييم الاحتياجات أطارا تنظيمياً لمساعدة الحكومات على تحديد اهتماماتها السكانية ووضع السياسات والبرامج المناسبة . وتشكل تقارير تقييم الاحتياجات تحديداً شاملاً للاحتياجات في هذا القطاع ، وهي معدة لكي يستخدمها جميع المانحين حتى يمكن توصيل المساعدة السكانية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية . ومن أجل

الاستجابة بسرعة اكبر لاحتياجات البلدان ذات المشاكل السكانية الاكثر الحاحا ،  
 انشأ الصندوق ، في سنة ١٩٧٧ ، نظاما للأولوية على اساس معايير اقتصادية  
 وديمغرافية. وقد نقحت هذه المعايير في سنة ١٩٨٢ ؛ ويستخدم حاليا الدخل  
 الفردي السنوي البالغ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة أو اقل كمتغير للتمحيص  
 من اجل تحديد مركز الأولوية ، بالإضافة الى متغيرين من المتغيرات الديمغرافية  
 الاربعة التالية : زيادة سكانية سنوية تبلغ ١٠٠٠٠٠ شخص أو ازيد ؛ معدل  
 اجمالي للتناسل يبلغ ٢٥ أو أكثر ؛ معدل لوفيات الاطفال يبلغ ١٦٠ أو اعلى ؛  
 كثافة للسكان الزراعيين على ارض صالحة للزراعة تبلغ شخصين أو اكثر في الهكتار  
 الواحد . ويوجد حاليا ٥٣ بلدا ذا أولوية . ويخصص زهاء ٧٥ في المائة من الدعم  
 الذي يقدمه صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية لمشاريع قطرية ، بالإضافة  
 الى الرصيد المخصص للأنشطة المشتركة بين البلدان .

٤٩١- ونتيجة لأنشطة الصندوق في مجالات الاعلام والتعليم والاتصال ، أولا في  
 سياق السنة العالمية للسكان وأخيرا كعنصر دائم في البرامج التي يمولها ، تتوفر  
 ومي وفهم متزايدان للمسائل السكانية . وقد اوضحت الجوانب المختلفة للسكان ،  
 ولم تكن الوكالات الحكومية فقط هي التي اشتركت في بيان الاهتمامات الوطنية والدولية  
 في القطاع السكاني وانما اشترك ايضا المشرعون والأكاديميون والصحفيون وممثلو  
 مجموعة المنظمات غير الحكومية .

٤٩٢- ويستفيد الصندوق من خبرة مختلف وكالات ومنظمات الامم المتحدة فيما يقوم  
 به من أنشطة البرمجة ؛ وهكذا يكون التعاون على صعيد المنظومة ذا أهمية قصوى  
 للصندوق . ويشجع صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية بنشاط ايضا التعاون  
 التقني فيما بين البلدان النامية ، وقد وجد أن القطاع السكاني مستجيب بوجه خاص  
 لهذا التعاون . والبلدان التي بدأت تواضع برامج أكثر استجابة للمشورة من غيرها  
 من البلدان النامية ذات الخبرة الأكبر في هذا القطاع.

٤٩٣- وقد دعت خطة العمل العالمية للسكان ، في الفقرة ١٠٥ ، صندوق الامم  
 المتحدة للأنشطة السكانية الى القيام ، بالتعاون مع جميع المنظمات المسؤولة عن  
 المساعدة الدولية في مجال السكان ، باصدار دليل بشأن هذا الموضوع يصبح  
 متوفرا على نطاق واسع . واستجابة لهذا التوجيه ، بنشر الصندوق " الدليل الي  
 مصادر المساعدة الدولية في مجال السكان " . وقد ظهر المجلد الاول في سنة  
 ١٩٧٦ ، واستكمل في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ . ويتلقى وينسق الصندوق المعلومات  
 المتعلقة بجميع أنشطة المانحين في قطاع السكان ، وينشر هذه البيانات سنويا

في " قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية " . ويتضمن هذا المجلد استعراضا لكل بلد على حدة فيما يتعلق بالمشاريع التي تساعد الوكالات والمنظمات المتعددة الاطراف والشائبة والمنظمات غير الحكومية . وعلاوة على ذلك . يعد صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، سنويا ، " التقرير المتعلق بالمساعدة في مجال السكان " الذي يوزع على نطاق عالمي .

٤٩٤- كما قامت اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ، بوصفها هيئات فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجزاء متكاملة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، بأداء دور هام في تنفيذ أحكام خطة العمل العالمية للسكان . وتوجد في كل منها وحدة للسكان في نطاق تنظيمها وتتباين برامج عملها في مجال السكان من منطقة الى أخرى ، وفقا للأولويات التي تحددها الدول الأعضاء فيها .

٤٩٥- فاللجنة الاقتصادية لأوروبا تنفذ انشطتها السكانية ، بموجب برنامجها المتعلق بالمسائل والسياسات الانمائية . وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون التقني في ميدان السكان فيما يتعلق بالمشاكل التي تحددها الدول الاعضاء فيها بوصفها مسائل سكانية رئيسية في المنطقة . ومن ذلك ثلاثة مجالات استحققت اهتماما خاصا : استقصاءات الخصوبة وتحليلها ، والهجرة الدولية والمشاكل المرتبطة بالشيخوخة . ونفذت هذه الانشطة في بعض الحالات من طريق المنظمات الحكومية الدولية ودون الاقليمية . وقد مت اللجنة دعما موضوعيا لانشطة اللجنة التوجيهية المعنية بالسكان والتابعة لمجلس أوروبا . ومن اجل توفير محفل لمناقشة المسائل والسياسات المتعلقة بالسكان وتبادل الآراء والمعلومات بشأنها على الصعيد الاقليمي ، عقد اجتماع بشأن السكان ، بناء على دعوة حكومة بلغاريا بصوفيا ، في الفترة من ٦ الى ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، لمناقشة الاقتراحات والتوصيات فيما يتصل بمزيد من تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان على الصعيد الاقليمي .

٤٩٦- ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ انشطتها السكانية في نطاق شعبة السكان التابعة لها . والغالبية الساحقة من الحكومات الوطنية في المنطقة جديرة بالتنويه بسبب تعهداتها القوية بالتأثير في الاتجاهات الديمغرافية في بلدانها ، وقد بلغت بالفعل في هذا الخصوص درجة كبيرة من النجاح . وقد اكتسب دور التعاون الدولي في دعم البرامج السكانية الوطنية في المنطقة اهمية حاسمة . وتسليما بهذا ، برزت بعض البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمانحين

رئيسيين لأغراض المساعدة السكانية . وتساعد أمانة اللجنة بلدان المنطقة في تنفيذ سياساتها وبرامجها السكانية بتقديم مساعدة تقنية وخدمات استشارية مباشرة ، واجراء دراسات اقطارية ، واعداد ونشر وثائق تقنية ، وتنظيم أنشطة التدريب على المستوى القطري ودون الاقليمي والاقليمي ، وتسهيل نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالسكان . وقد استعرضت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ككل تقدمها في مجال البرامج السكانية وذلك في المؤتمر السكاني الثالث لآسيا والمحيط الهادئ ، الذي عقد في كولومبو في الفترة من ٢٠ الى ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، والذي اقر توصيات مستقبلية في نطاق " الدعوة الصادرة من منطقة اسيا والمحيط الهادئ الى العمل بشأن السكان والتنمية " ، وهي الدعوة التي اعتمدها المؤتمر . وقد اعادت الدعوة الى العمل تأكيد وجوب وضع نهج متكامل واتباعه فيما يتعلق بالسكان وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة . ورجت " الدعوة الى العمل " أيضا من امانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقديم الدعم الى أعضاء اللجنة والاعضاء المنتسبين اليها في تنفيذ التوصيات .



٤٩٧- ويتولى المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية تنفيذ برنامج الأنشطة السكانية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ومن أجل الوفاء بالأهداف العامة لهذا البرنامج ، ظل المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية يضطلع بدور رائد في المنطقة يتمثل في تقديم المساعدة للبلدان عن طريق التعاون التقني ، والتدريب والبحث الديموغرافيين ، ونشر المعلومات ، ونقل التكنولوجيا ، بغية المحافظة عليها واسترجاعها وتجهيزها . ووفرت المساعدة أيضا فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات السكانية وبدمجها في الخطط والبرامج الانمائية ، وبإنشاء وتوسيع القدرات والمعارف والمداخلات الأخرى اللازمة لتحقيق ذلك الادماج . وفي الوقت الحاضر يركز برنامج السكان التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على أربعة اتجاهات رئيسية للعمل : أولها يشمل اعداد تقارير مستكملة عن الحالة الديموغرافية الحالية والمتوقع حدوثها في المنطقة ، يجري تنفيذه باستخدام أحدث الأساليب المتاحة لتحليل المعلومات الديموغرافية واقامة القدرات الوطنية للبحث ودراسة عناصر التغيير الديموغرافي وتقييم الآثار الديموغرافية لبرامج تخطيط الأسرة . والاتجاه الثاني يرمي الى مساعدة الحكومات على صياغة وتقييم السياسات السكانية ، وذلك ، في جملة أمور ، بدراسة عوامل تقرير وآثار الاتجاهات السكانية وبإدماج المتغيرات الديموغرافية في عملية التخطيط ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع السكان والعمالة والخدمات الاجتماعية . ويشمل الاتجاه الثالث برامج التدريب على التحليل الديموغرافي والجوانب المتعددة الاختصاصات للسكان على حد سواء ، وهو يتخذ عدة أشكال : منها برنامج رئيسي ( بشأن الدراسات الديموغرافية والاجتماعية في ميدان السكان ) ، ودورات دراسية مكثفة على الصعيدين القومي والاقليمي ، ودورات دراسية عن موضوعات محددة ، وحلقات دراسية تخصصية ومنح دراسية في ميدان البحث . وأخيرا تبذل جهود ، بوصف ذلك النشاط الرئيسي الرابع ، لتعزيز الأنشطة الاعلامية المتعلقة بالسكان والقدرات المعنية بتجهيز البيانات على الصعيد الوطني عن طريق المساعدة التقنية ودورات التدريب واتاحة امكانيات الوصول الى خدمات وتكنولوجيا تجهيز البيانات ، وتوسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالسكان وبجهاز التوثيق المعني بالسكان في أمريكا اللاتينية (المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية/جهاز التوثيق المعني بالسكان في أمريكا اللاتينية) ، واعداد طائفة متنوعة من المنشورات التي ييسر نشرها على نطاق واسع امكانية الوصول الى ما يوجد في المنطقة من مؤلفات علمية وتقنية عن السكان .

٤٩٨- وتنفذ اللجنة الاقتصادية لافريقيا برنامجها السكاني عن طريق شعبة السكان التابعة لها . وتساعد اللجنة الدول الأعضاء في جهودها الرامية الى تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان . وقد تحدد جمع البيانات وتحليلها بوصفهما من المجالات

ذات الأولوية في أفريقيا . وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من البلدان في الاضطلاع بعمليات تعداد السكان ودراسات استقصائية ديموغرافية وفي تحسين نظم التسجيل المدني . وأسهم برنامج الإحصاء السكاني الأفريقي اسهاما ايجابيا في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان . فضلا عن ذلك ، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتحليل مقارن للبيانات ، واستعرضت السياسات السكانية ، وبدأت تقييم برامج محددة مثل تنظيم الأسرة . ونظرت اللجنة في الشؤون السكانية في دوراتها العادية ، وخلصت الى توصيات وثيقة الصلة بالموضوع قد متها الى الحكومات . وعلاوة على ذلك ، كان مما اهتمت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اهتماما خاصا ايجاد وعي أكبر بالمسائل السكانية بين مقررى السياسة والجمهور بوجه عام . ونفذ برنامجا للمنشورات والحلقات الدراسية الوطنية والحلقات التدريبية الاقليمية . وبتزايد توفر البيانات ، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مساعدة الدول الأعضاء في ادماج المتغيرات السكانية في خططها الانعائية على نحو أفضل . وختاما ، وضعت اللجنة برنامجا تدريبيا للمواطنين الأفريقيين ونفذته . ونظمت دورات تدريبية مخصصة في بلدان مختلفة . وعهد الى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بادارة معهدين للتدريب والبحث : معهد التدريب والبحث الديموغرافيين في ياوندى ، والمعهد الاقليمي للدراسات السكانية في ليفون بغانا .

٤٩٩- ويعكس البرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاحتياجات التي عبرت عنها الدول الأعضاء فيها . ولا تعتبر جميع البلدان في المنطقة ، ما عدا مصر ، النمو السكاني السريع فيها عائقا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ويسلم بتنظيم الأسرة كحق انساني في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كما أن الحصول على الخدمات ميسر لأسباب غير ديموغرافية . وتولي بلدان منطقة اللجنة اهتماما بالغاً لخفض معدل الوفيات ولا سيما في الأعمار الصغيرة ، كما هو موضح في انخفاضها الكبير المنتظم والمتواصل . ولا تزال الهجرة الدولية في المنطقة من دواعي القلق ؛ وتستعرض البلدان المستوردة للعمل سياساتها المتعلقة بالهجرة والعمالة بغية مراقبة حجم المغتربين وخفضه . وتقدم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مساعدة تقنية وخدمات استشارية في مجال جمع وتحليل البيانات الديموغرافية ، وأجرت بحثا عن العلاقات بين السكان والتنمية في المنطقة . ومن بين أنشطة اللجنة الهامة الأخرى نشر المعلومات السكانية عن طريق المنشورات والحلقات التدريبية والمؤتمرات والحلقات الدراسية .

٥٠٠- ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو مركز التنسيق لدراسة وتعزيز الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية في الأمانة العامة للأمم المتحدة . ويشرف المركز

على عمليات مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، التي أنشأتها الجمعية العامة في سنة ١٩٧٤ لمساعدة البلدان النامية على تعزيز برامجها المتعلقة بالمستوطنات البشرية عن طريق تقديم " رأس مال أولي " وتوسيع نطاق المساعدة المالية والتقنية . ويوفر المركز أيضا خدمات الأمانة الفنية للجنة المستوطنات البشرية .

٥٠١- ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) هو أحد الأجهزة الدائمة التابعة للجمعية العامة . وقد انشئ بغرض تشجيع التجارة الدولية . ويبادر الاونكتاد باتخاذ اجراءات لاعتماد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ، كما يضع المبادئ والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية ، ويقوم بدور مركز التنسيق للمواءمة بين السياسات التجارية والانمائية للحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية . ويساهم الاونكتاد منذ عام ١٩٧٢ في دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتدفق العمال المهجرة والمهجرين وأثره على عملية التنمية .

٥٠٢- وانشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٧٢ ، ليكون هيئة تنسيق تتولى قيادة وتوجيه المبادرات البيئية على الصعيد الدولي ، وتشجيع اتخاذ التدابير . ويتولى صندوق البيئة تمويل المشاريع المقدمة من الحكومات أو وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية تمويلًا كاملاً أو جزئياً . وفي عام ١٩٨٢ ، عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورة استثنائية للاحتفال بالذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية . وفي هذه المناسبة ، قسام مجلس الإدارة باستعراض وتقييم منجزات خطة عمل ستوكهولم للبيئة البشرية ، واعتمد مسارات جديدة للعمل من أجل زيادة تنفيذها . وكان من بين ما قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من مساهمات رئيسية في سبيل تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان دراسة أوجه الصلة المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . وقد تطرق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذه الصلات المتبادلة ، بالتعاون الوثيق مع وحدات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ، بغرض وضع مبادئ توجيهية في مجال رسم السياسة من أجل التخطيط المتكامل .

٥٠٣- وانشئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٤٩ لغرضين رئيسيين ، هما توفير الحماية الدولية للاجئين ، والسعي الى ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن حيثما أمكن ذلك ، والهجرة الى بلدان أخرى بغرض إعادة التوطين ، والاندماج المحلي في بلد اللجوء .

٥٠٤- أما مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة فقد نشطت ، بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومن خلال برامج مشتركة معه ، في بذل الجهود التي تستهدف صحة الأمم والطفل ، لاسيما الجهود الرامية الى تخفيض

الوفيات والحالات المرضية بين الرضع . وقد بدأ مؤتمر ألما آتا ، المنعقد تحت رعاية منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، عملية مازالت مستمرة حتي اليوم ، لاعادة دراسة واعادة تشكيل نظم الرعاية الصحية وجنبا الى جنب مع نشأة الرعاية الصحية الأولية ، انصب تركيز المؤسسة على التقنيات المنخفضة التكاليف لابقاء الأطفال على قيد الحياة " ثورة لابقاء الأطفال على قيد الحياة " . وأحد أمثلة هذه التقنيات المنخفضة التكاليف تشجيع الرضاعة في محاولة لوقف تقلص هذه الممارسة في كثير من البلدان النامية وعكس مساره . ومن العناصر الأخرى الكبيرة الأهمية برنامج التحصين الموسع ، الذي وضعته منظمة الصحة العالمية . وثالثا ، نشطت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في تشجيع استعمال الرسوم البيانية للنمو بوصفها أداة تحليلية ، وذلك من أجل تمكين الأسرة والمجتمع المحلي من رصد نمو الطفل . ورابعا ، يجري استعمال العلاج المتمثل في اعادة تزويد الجسم بالماء عن طريق الفم ، وهو العلاج الذي لم يتم ادراك امكاناته الكاملة الا خلال العقد الماضي في عام ١٩٨٢ وحده ، وفرت المؤسسة ٢٥ مليون كيس صغير من الأملاح الخاصة باعادة تزويد الجسم بالماء عن طريق الفم ، وقد مت الدعم من أجل انتاج ٢٠ مليون كيس آخر محليا . وقد ثبت أن هذه التقنيات هي والجهود الأخرى المنخفضة التكاليف والمكيفة لتتلاءم مع الظروف المحلية ، لا سيما الاضافات الغذائية ومساعدة الأسر ، لها آثار هامة تعزز بعضها بعضا . وبالإضافة الى هذه التطورات الحديثة العهد ، تواصل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة توفير الدعم الذي تقدمه منذ فترة طويلة للأنشطة الأخرى التي تساهم في تخفيض معدل وفيات الرضع ، بما في ذلك تدريب الموظفين المساعدين والموظفين على مستوى القرية (وعلى وجه الخصوص ملاحظو الولادة التقليديون) ، وتوفير معدات الوضع وتوفير العقاقير الأساسية .

٥٥٥- وأنشئت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عام ١٩٦٧ لتشجيع التصنيع في البلدان النامية والتعجيل به ، وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية . وقد أصدر فرع الدراسات العالمية والمفاهيمية باليونيدو دراساتين عن قدرة الصناعة على سد الاحتياجات اللازمة للقيام على نطاق المنظومة بدراسة أوجه الصلة المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . وكما أجرت اليونيدو دراسات عن المرأة في مجال التصنيع قد تكون لها صلة هامة بالمسائل الواردة في خطة العمل بشأن مركز المرأة . وتعاونت اليونيدو لسنوات طويلة مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في عدة مشاريع لتقديم المساعدة التقنية ، مثل دراسات الجدوى لانشاء مرافق لتصنيع وسائل منع الحمل في فييت نام وتركيا ، عام ١٩٧٨ و ١٩٨١ على التوالي . وتقوم اليونيدو باعداد دراسة عن النمو السكاني والتصنيع تتناول أثر التصنيع على التغيرات السكانية الرئيسية وعلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية .

٥٠٦- وبرنامج الأغذية العالمي مشروع مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وهو الجهاز المسؤول عن تقديم المعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة ؛ فهو يوفر المعونة الغذائية للمشاريع الحكومية التي تتناول تنمية الموارد البشرية ، وللهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، والمشاريع المنتجة بصورة مباشرة ، وذلك وفقا لصلحياته وللأولويات المنصوص عليها في أنظمتها العامة ومن قبل مجلس إدارته ولجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية .

٥٠٧- ويوفر برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية بوصفها نشاطا داعما لبعض المشاريع المتصلة بالسكان ، مثل الصحة ، وتقديم التغذية للأمهات والأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس ، والهجرة والتوطين /إعادة التوطين ، والتعليم والتدريب، و" الغذاء من أجل العمل " والمشاريع التي تتناول النهوض بمركز المرأة .

٥٠٨- وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٦٩ ، أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه سيتم توفير المعونة الغذائية بالاقتران مع خدمات تنظيم الأسرة إذا ( أ ) طلبت الحكومات تقديم تلك المساعدة على هذا النحو ، ( ب ) أمكن الاضطلاع إلى وسائل عملية لتوفير المعونة الغذائية لهذا الغرض ، و ( ج ) كان تنظيم الأسرة هدفا تكميليا لا الهدف الرئيسي للمشاريع المقترحة على برنامج الأغذية العالمي .

٥٠٩- وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن توفير المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي لعمليات الطوارئ الناشئة إما عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان . ولهذا الغرض ، يخصص برنامج الأغذية العالمي نحو ٢٠٠ مليون دولار سنويا من موارده العادية ومن الاحتياطي الغذائي الدولي لحالات الطوارئ . ويوجه جزء كبير من هذه المساعدة إلى اللاجئين .

## ٢ - الوكالات المتخصصة

٥١٠ - استجابة لأحكام خطة العمل العالمية للسكان تضطلع الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة ، كل وفقاً للولاية المنوطة بها ، بمجموعة متنوعة من الأنشطة السكانية .

٥١١ - وينص الموضوع الأساسي لخطة العمل على أن توضع السياسات والبرامج السكانية مباشرة في إطار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ولا تفتأ منظمة العمل الدولية ، التي تتخذ من التنمية والرفاه والعدالة الاجتماعية أهدافاً رئيسية لها ، تراعي هذا الموضوع عند تخطيط وتطوير أنشطتها السكانية في إطار برنامج السياسات السكانية والعمالية . غير أنه ، أجرى في عام ١٩٧٥ استعراض داخلي لبرنامج السياسات السكانية والعمالية التابع لمنظمة العمل الدولية في ضوء خطة العمل العالمية للسكان والمشاورات الإقليمية اللاحقة المتعلقة بالسكان . وقد نشأت مجالات جديدة تستحق التركيز منها زيادة الاهتمام بالبحوث الموجهة نحو السياسات والخدمات الاستشارية في مجال السكان والموارد البشرية والتخطيط الانمائي .

٥١٢ - وتوصي خطة العمل بمجموعة من التدابير تتعلق بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التي تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالاهتمامات السكانية ، وقد اتخذت منظمة العمل الدولية بعض الإجراءات الأوسع نطاقاً ، منها اعتماد معايير دولية جديدة لحماية العمال المهاجرين ( ١٩٧٥ ) ؛ واتخاذ تدابير لتشجيع مشاركة المرأة في فرص التدريب والعمالة وما إلى ذلك ( ١٩٧٥ ) ؛ ومؤتمر العمالة العالمي ( ١٩٧٦ ) ، الذي تضمن مسألة وضع تقسيم دولي للعمل . ويناقش حالياً مؤتمر العمل الدولي صكاً عن سياسة العمالة فيه اشارات صريحة إلى السياسة السكانية ( ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ) .

٥١٣ - وأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها حالياً منظمة العمل الدولية في الميدان السكاني ، وتستجيب مباشرة لخطة العمل العالمية للسكان ، تشمل ما يلي ( أ ) تقديم المساعدة في إنشاء أو تعزيز وحدات التخطيط السكاني وتخطيط الموارد البشرية؛ ( ب ) توفير الخدمات في مجال رفاه الأسرة/السكان لموظفي الحكومة ، ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ، والتعاونيات ، والمزارع ، وغيرها من المنظمات غير الحكومية؛ و ( ج ) هجرة اليد العاملة . وتتصل الأنشطة البحثية العملية المنحى ، في المقرر ، بالهجرة الداخلية ، ودور المرأة ومركزها ، والتغير الديمغرافي ، والسكان والفقر ، وذلك بغرض تيسير وضع سياسات ملائمة في هذه الميادين ، بما يتفق مع أهداف التنمية الوطنية .

٥١٤ - وتعلق منظمة العمل الدولية أهمية كبيرة على تدريب الموظفين الوطنيين . ويتم التدريب على ثلاثة مستويات: تنظيم دورات تدريبية وطنية لموظفي الحكومة من المستوى المتوسط ؛ وتنظيم حلقات تدريبية إقليمية ودون إقليمية لكبار موظفي الحكومة ؛ وتنظيم

برامج تدريبية في مشاريع التعاون التقني توضع خصيصا للنظر في الوطنيين . وبالإضافة الى ذلك ، من المقترح عقد دورات تدريبية عن تحليل واستعمال البيانات ونتائج البحوث لأغراض التخطيط .

٥١٥ - ولدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة برنامج للسكان يشكل جزءاً من مسؤوليتها الأساسية عن رفع مستويات المعيشة في الريف ، على النحو المنصوص عليه في دستورها . وقد أعطى مؤتمر السكان العالمي لعام ١٩٧٤ ، والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام ١٩٧٩ قوة دافعة إضافية للبرنامج . ويمكن تقسيم الأنشطة الرئيسية لبرنامج السكان التابع لمنظمة الأغذية والزراعة الى خمسة مجالات رئيسية هي :

( أ ) الجوانب السكانية للسياسات الزراعية/الريفية والتخطيط الانمائي : ويتعلق هذا المجال بوضع المنهجيات اللازمة لادماج العوامل السكانية في تخطيط التنمية الزراعية على الصعيدين الوطني والدولي ؛ ويتدرب المخططون الوطنيون على الجوانب الديمغرافية للتنمية الريفية ؛ وقد استحدثت منظمة الأغذية والزراعة نظاماً للمساعدة في التخطيط الزراعي والسكاني يعمل بالحاسبة الالكترونية ؛

( ب ) تشمل أنشطة التثقيف والاتصال في مجال السكان تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات بشأن وضع استراتيجيات للتثقيف والاتصال في الريف تتضمن مكونات سكانية ، وتقديم المساعدة عند الأخذ بالاعتبارات السكانية في برامج التثقيف والتدريب والارشاد الزراعي وغيرها من برامج التنمية الريفية . وفي انتاج ما يتصل بذلك من وسائل الاعلام منخفضة التكاليف ؛

( ج ) يجري جمع وتحليل البيانات الأساسية لتقديم المساعدة الى الحكومات في وضع منهجيات لاعداد الاحصاءات الخاصة بالفئات السكانية في قطاع الريف ( السكان والقوى العاملة في مجال الزراعة والحراثة وصيد الاسماك مع الاهتمام بالقطاعات المهمة من تلك الفئات السكانية ) ؛

( د ) البحوث : وقد كانت أوجه الصلة بين الزراعة والأغذية والسكان هي الموضوع الرئيسي لأنشطة البحوث التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة ، وتشمل وضع منهجيات للدراسات الكلية والجزئية على الصعيدين القطري والمشارك بين الأقطار . وكانت من المواضيع الرئيسية للبحوث " الآثار الديمغرافية لسياسات التنمية الزراعية " ، و " آثار النظم العقارية على توزيع السكان " ؛ " والقدرات المحتملة للأرض على توفير احتياجات السكان " - وتولي منظمة الأغذية والزراعة اهتماماً كبيراً لادراج الاعتبارات السكانية في تخطيط التنمية الزراعية/الريفية ؛

( هـ ) تتألف أنشطة مركز تبادل الوثائق المتعلقة بالسكان من جمع وتجهيز

المعلومات المتصلة بالسكان ونشرها في منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية والوطنية وغير الحكومية وتقديم المساعدة في تعزيز القدرات الوطنية على جمع ونشر المعلومات المتصلة بالسكان داخل البلدان وفيما بينها .

٥١٦ - منذ عام ١٩٧٤ ، أولت الخطتان المتوسطتان الأجل ، الأولى والثانية ، لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، مسألة السكان الاهتمام الواجب ، كما اتخذت برامج السنتين التابعة للمنظمة نهجا متعدد الاختصاصات لتناول هذه المسألة . وفي حين طالبت الخطة المتوسطة الأجل الأولى (١٩٧٧-١٩٨٢) ، من ناحية ، بايجاد وعي واسع النطاق بأسباب ونتائج النمو الديمغرافي من خلال الاعلام السكاني المكثف والتعليم ووسائل الاعلام المتكاملة واستراتيجيات الاتصال على الصعيد المجتمعي ، فقد شددت ، من ناحية أخرى ، على احترام حقوق الانسان وسيادة الدول الأعضاء عند وضع السياسات والبرامج السكانية . وعلى ذلك ، اضطلعت اليونسكو بمشاريع تتناول حقوق الانسان والسكان ومركز المرأة والجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للهجرة الداخلية والخارجية . وقد اتخذت المساهمات الرئيسية لليونسكو ، الى حد بعيد ، شكل التعاون التقني مع الدول الأعضاء ، باشتراك صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، وذلك في تقديم التعليم في مجال السكان ، في نظامي التعليم الرسمي وغير الرسمي ، وفي تعبئة وسائل الاعلام والمنظمات المجتمعية واستراتيجيات الاتصال ما بين الأشخاص ، لصالح السياسات والبرامج السكانية . وأصبح التعاون مع منظمات البث الاذاعي الاقليمية والوطنية ووكالات وسائل الاتصال الجماهيرى الأخرى مكفولا ، وقد ساعدت مؤسسات التدريب في مجال الاتصالات وكليات التدريب التعليمي في تقديم مادة السكان في برامجها العادية للتدريس والتدريب . كما أصبح التعاون التقني مع الدول الأعضاء في شتى المناطق في مجالات الاتصال والتعليم السكانيين مكفولا ، مع الاشارة بصفة خاصة الى التدريب والبحث وتخطيط البرامج عن طريق المستشارين الاقليميين . كما تم تأمين التعاون مع العديد من الدول الأعضاء في تطوير الدعم في مجال الاتصالات فيما يتعلق ببرامجها التعدادية . وقد تم تشجيع البحث في تقنيات التعليم السكاني ، وسيستمر هذا التشجيع ، بهدف وضع برامج تعليم سكاني أكثر فاعلية . وجرى كذلك تشجيع استراتيجيات الاتصالات السكانية المبتكرة ، التي تستخدم تكنولوجيا الفيديو والوسائط الشعبية والتقليدية ، لنقل المعلومات الى الجماهير في المناطق الريفية . ووجه اهتمام خاص لتوفير منبر للنساء يعبرن فيه عن آرائهن في القضايا السكانية والانماية من خلال ركن خاص بالمرأة . ونظرا للصلة الوثيقة بين السكان والتنمية ، بدأ اجراء دراسات عن الترابط بين السكان والتنمية والموارد .



٥١٧ - ومنذ حوالي عام ١٩٦٥ ، اعطت جمعية الصحة العالمية ولاية واسعة للمنظمة للعمل في الجوانب المتعلقة بالصحة في مجالات التكاثر البشرى وتخطيط الأسـرة ود ينـاميات السكان . وتشجع منظمة الصحة العالمية العمل في القطاع الصحي وتضطلع به كما تشجع العمل في القطاعات الأخرى المعنية ، من أجل تدعيم الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية والعالمية في ميدان الصحة للجميع . ومن ثم فهي تقوم بوظائفها بوصفها هيئة التوجيه والتنسيق في الأعمال الصحية العالمية وأعمال التعاون التقني . وتشكل السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة ، التي يتم البت فيها على نحو جماعي في منظمة الصحة العالمية ، أساس التعاون التقني بين المنظمة ودولها الأعضاء .

٥١٨ - واستجابة لخطة العمل العالمية للسكان ، تشمل الأعمال التقنية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالسكان الميادين الرئيسية التالية : ادخال تنظيم الأسرة ، بوصفه جزءاً من الرعاية الصحية للأم والطفل ، في أنظمة الرعاية الصحية ؛ وتوفير التعليم والتدريب المناسبين للاخصائين الصحيين على جميع الأصعدة وللعاملين في القطاعات المتعلقة بالصحة ؛ والأبحاث في مجال التكاثر البشرى ؛ واستحداث واتباع تكنولوجيات صحية مناسبة في مجال رعاية الأم والطفل ؛ وتشجيع الرضاعة الطبيعية واستخدام أطعمة فطام وبرامج غذائية ملائمة .

٥١٩ - وقد أدى اعتماد نهج الرعاية الصحية الأولية بالاجماع في مؤتمر المـا - آتا ( ١٩٧٨ ) ، الذي أعدته منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، الى عملية اعادة توجيه وتشكيل أنظمة الرعاية الصحية . ويتضمن نهج الرعاية الصحية الأولية تقديم العناصر الأساسية الثمانية للرعاية الصحية الأولية على الأقل ومنها ، " رعاية صحة الأم والطفل بما في ذلك تنظيم الأسرة " الى كافة السكان . ومن ثم يوجد الآن اتفاق عام على ادخال تنظيم الأسرة في عنصر رعاية الأم والطفل بالرعاية الصحية الأولية ، مما يستند الى مبادئ التغطية الشاملة ، والاستخدام التام لجميع الموارد المحلية ، والمشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات ، والنهج المشتركة بين القطاعات ، والرعاية الذاتية الأسرية .

٥٢٠ - ان التركيز الأساسي لبرنامج منظمة الصحة العالمية ، في مجال رعاية الأم والطفل بما في ذلك تخطيط الأسرة ، ينصب على تشجيع البرامج القومية في هـذا المجال ودعمها اداريا وتقنيا . وكانت منظمة الصحة العالمية في عامي ١٩٨٢/١٩٨٣ هي الوكالة المنفذة للبرامج الممولة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية فـي ٨٠ بلدا تقريبا . وبالإضافة الى ذلك فان جميع البرامج الصحية الرئيسية ، مثـل

البرنامج الموسع للتحصين ، والأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وأبحاث أمراض المناطق الحارة ، والبرامج الغذائية وبرامج أخرى كثيرة ، لها هدف فرعي هو تعديل مستوى ونمط معدل الوفيات والأمراض الكامنة وراء ذلك .

٥٢١ - ومنذ منتصف الستينات ، كانت لمنظمة الصحة العالمية ولاية واسعة وبرنامج نشط في مجال أبحاث تنظيم الأسرة وما يتصل به من تعزيز المؤسسات لخدمة هذه الأبحاث في البلدان النامية . وتستهدف أنشطة المنظمة البحثية البرنامجية وضع أنهج محسنة لتوصيل رعاية تنظيم الأسرة في إطار الرعاية الصحية الأولية ، بما في ذلك الجوانب النفسية الاجتماعية ، وكذلك أنظمة اعلامية مناسبة . وتعنى الأنشطة البحثية الطبية البيولوجية ، التي تتولاها منظمة الصحة العالمية ، بتقييم أمن وفعالية الوسائل الحالية لتنظيم الخصوبة في مختلف المجموعات السكانية ، مع استحداث تكنولوجيا جديدة لمنع الحمل ، وتوفير المعرفة والتكنولوجيا اللازمين لمنع العقم وعلاجه .

٥٢٢ - ومن أهداف منظمة الصحة العالمية في ميدان الأنشطة السكانية تشجيع الاعتماد على الذات في البحوث البرنامجية والبحوث النفسية الاجتماعية والطبية والبيولوجية في ميدان تنظيم الأسرة . ويعتمد ذلك على التعاون مع الهيئات الوطنية في تنمية القوى العاملة والمرافق التي من شأنها ان تمكن البلدان النامية من الاضطلاع بالبحوث ، بما في ذلك البحوث التقييمية ، وتكييف التكنولوجيا والمساهمة في تقديم العلوم وتطبيقها . وتشتمل ولاية المنظمة أيضا على تنسيق البحوث وأنشطة التعزيز المؤسسي للوكالات الحكومية والدولية وغير الحكومية في المجالات التي تشترك فيها منظمة الصحة العالمية . وفي عام ١٩٨٢ ، كانت هناك ٨٠ بلدا تقريبا ، منها ما يزيد على ٥٠ بلدا ناميا ، تتعاون مع منظمة الصحة العالمية في الأبحاث المتعلقة بالسكان وتعزيز المؤسسات .

٥٢٣ - وقد اقر البنك الدولي بما للعوامل السكانية من أهمية حاسمة في التنمية ، بما في ذلك أثر النمو السكاني المفرط على التنمية وعلى الاحتياجات من المـــوارد مستقبلا وعلى نوعية الحياة . وفي عام ١٩٦٨ ، بدأ البنك في مساعدة الحكومات حتى تصبح أكثر ادراكا لأثر السكان على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ؛ وقد تم ذلك من خلال اعمال البنك الاقتصادية والقطاعية . وتعهد البنك بتوفير المساعدة المالية والتقنية لبرامج السكان والبرامج المتصلة بها ولبرامج بحثية مختارة . واشترك البنك ، مع غيره من الوكالات التي لها جهد في التعاون الدولي ، في تناول القضايا السكانية على الصعيد الحكومي الدولي .

٥٢٤ - وقد قام البنك ، منذ مؤتمر السكان العالمي في عام ١٩٧٤ ، بتنفيذ هذه السياسات على نحو نشط . وعمد ، منذ ذلك الحين ، في العشر سنوات التي مضت ، الى زيادة مدى ومضمون اعماله الاقتصادية والقطاعية ودعم ذلك من خلال الحوار الاقتصادي الشامل القائم مع الحكومات الأعضاء بشأن آثار السكان على التنمية . وقد أقرض البنك ، في فترة السنوات العشر هذه ، ما يزيد على ٣٥٠ مليون دولار للمشاريع السكانية ، وهو يبحث عن طرق لزيادة هذه المساهمة مستقبلا . وفي عام ١٩٧٩ اعترف البنك صراحة بالصحة كمغير هام بالنسبة لتنمية الموارد البشرية واقرض ١٠٠ مليون دولار تقريبا للمشاريع الصحية التي ترمي الى تحسين وتوسيع الرعاية الصحية . وتوجه هذه البرامج ، في ميداني السكان والصحة ، الى الشعوب المعوزة في البلدان الأعضاء ، وهي تستهدف الحد من كل من معدل الوفيات ومعدل الخصوبة .

٥٢٥ - وقد بدأ برنامج البنك في المشاريع الحضرية في عام ١٩٧٤ ؛ وهو يرمي الى معالجة الأحوال الحضرية السيئة التي تترتب في غالب الأحيان على الهجرة الريفية/ الحضرية الكبيرة . كذلك يستهدف برنامج البنك المتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة ، تحسين نوعية الحياة ومستويات الدخل لدى سكان الريف الفقراء . وتشكل هذه البرامج المحددة جزءا من الدعم الشامل للأنشطة الانمائية الوطنية وهو الغرض الأساسي لأعمال البنك .

٥٢٦ - ان الأنشطة الواسعة للبنك في مجال التنمية ، والأنشطة الأكثر تركيزا في ميادين السكان والصحة والتعليم الغذائي والبرامج الريفية والحضرية ، تكمل برامجها الواسعة المتعلقة بالمساعدة الانمائية ، ومن ثم فانها تفي بأهداف خطة العمل العالمية للسكان .

## دال - المنظمات غير الحكومية

٥٢٧ - هناك عدد من المنظمات غير الحكومية تقوم منذ وقت طويل بنشاط في ميدان السكان ، كرائدة في بعض المجالات ، تعمل على تشجيع الاهتمام وتقديم المعلومات والشروع في نهج للبرمجة السكانية . ونظرا لقدرة المنظمات غير الحكومية على المرونة في العمل ، فقد تمكنت في أغلب الأحوال من الاستجابة الاستراتيجية السريعة لما يجد من احتياجات وفرص للمشاركة . وفي الوقت الذي لعب فيه نمو الأنشطة ، التي تضطلع بها الحكومات والوكالات الدولية ، الدور المالي الأكبر في المساعدة السكانية ، تواصل المنظمات غير الحكومية أدوارها الأساسي نشط .

٥٢٨ - وفي أوائل الستينيات ، حيث لم تكن الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية بصفة عامة ، قد أدركت بعد أهمية القضايا السكانية ، قامت المنظمات غير الحكومية بالخطوة الأولى إذ شجعت البحوث والتدريب ونشر المعلومات بالإضافة الى تقديم المساعدة المالية والتقنية لسائر المنظمات المحلية الخاصة في البلدان النامية . وما برحت المنظمات غير الحكومية تقوم ، على كلا الصعيدين المحلي والدولي ، بدورها كجماعات ضغط هامة ولا يمكن المبالغة في تقدير دورها .

٥٢٩ - ومن المؤسف ان دور المنظمات غير الحكومية لا ينظر له إلا من حيث دعمه للاجراءات الحكومية والحكومية الدولية الأخرى . ورغم صحة هذا ، وقيام المنظمات الطوعية غالبا بالعمل استنادا الى الطلبات الرسمية ، فقد تميزت مساهمتها الرئيسية بنهجها المستقل المبتكر من خلال برامجها هي . وقد بدأ الكثير من الاستراتيجيات الدولية الاتفة الذكر التي اتبعتها الهيئات الحكومية الدولية ، بجهود المنظمات غير الحكومية . ومن بين المنظمات غير الحكومية العديدة التي تشترك في الأنشطة السكانية ، يجدر ذكر أربع منظمات لها من مساهمة هامة في فهم القضايا السكانية فهما أفضل : لجنة التنسيق الدولي للابحاث القومية في الديموغرافيا ، والاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة ، والاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية ، ومجلس السكان . وتوجد في الوقت الراهن أكثر من ٦٠ منظمة غير حكومية ، ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تهتم في الدرجة الأولى بالمسائل السكانية .

٥٣٠ - وكانت المنظمات غير الحكومية ذات نفع في العديد من المجالات السكانية . وتشمل هذه المجالات ، فيما تشمل ، تحديد الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها في تنظيم الاسرة ، وتزايد الاهتمام بالخصوبة في سن المراهقة ، والدور الحاسم لتدخل المجتمع واشتراكه ، ودمج النساء على صعيد المشاريع ، وأهمية دمج الاهتمامات البيئية في البرامج السكانية . وقد سعى عدد كبير من هذه المنظمات ، سعيا نشطا ، الى توسيع ميادين اشتراكه ، .. / ..

لزيادة الاهتمام بالشواغل القائمة على الصعيد المجتمعي ، واحتياجات المرأة ، والمشاكل المرتبطة بالمسنين ، والاعتبارات البيئية . وكان ثمة اتجاه آخر هو تحول اهتمام التنمية المؤسسية والدعم البحثي من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

٥٣١ - وبصفة اجمالية ، استجابت مجموعة المنظمات غير الحكومية بسرعة لمبادئ خطة العمل العالمية للسكان وأهدافها ، وقام عدد منها باعادة تقييم برامجهم . وقد نشأ عما تلى ذلك من اعادة ترتيب الأولويات والأنشطة وفقا لأولويات خطة العمل وأنشطتها ، زيادة الاهتمام بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بالسكان . وقد قام الكثير من المنظمات غير الحكومية البارزة باستعراض خطة العمل في ضوء خبرتها المكتسبة منذ عام ١٩٧٤ ، فسي محاولة منها لابقاء الخطة عصرية وعلى صلة بالاحتياجات المستجدة .

٥٣٢ - وتعرض " قائمة المشاريع السكانية في البلدان النامية " التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، صورة لكبر حجم أنشطة المنظمات غير الحكومية وتزايد عددها ، حيث سردت ٦٠٠ مشروعاً سكانياً تقوم بها ٢٦ منظمة غير حكومية تعمل باتصال مباشر مع ٧٥٠ منظمة محلية في البلدان النامية وذلك للفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ؛ وقد حددت " قائمة الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ حوالي ٤٠٠٠ مشروعاً سكانياً تضطلع بها ٨٦ منظمة غير حكومية ، وتسهم فيها أكثر من ٢٥٠٠ منظمة محلية . وفي عام ١٩٨٢ ، نفذت المنظمات غير الحكومية الدولية ما يزيد على ٨٠ مشروعاً سكانياً ممولاً من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وفي الوقت الذي بدأ فيه نمو الأنشطة الحكومية والحكومية الدولية في القيام بأكبر دور مالي في المساعدة السكانية ، تواصل المنظمات غير الحكومية المساهمة بنسبة مالية كبيرة من مجموع المساعدة كما تلعب دوراً أساسياً ونشطاً .

#### هـ - دور البرلمانين

٥٣٣ - يشكل اهتمام البرلمانين المتزايد بالقضايا السكانية والانمائية أحد المعالم الهامة الحديثة في السياسات والبرامج السكانية . فقد عقد مؤتمر دولي للبرلمانين في كولومبو في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ . وأظهر الاعلان الصادر في المؤتمر التزام هؤلاء البرلمانين ، بوصفهم زعماء للرأي العام وممثلين لدوائر انتخابية ، بالبدء في اتخاذ اجراءات لتحقيق نهج فعال متكامل لحل القضايا السكانية والانمائية .

٥٣٤ - وقد انعقدت مؤتمرات اقليمية للبرلمانين في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، أدت الى تكوين تجمعات اقليمية للبرلمانين . وبالإضافة الى ذلك ، تم تنظيم عدد من مجموعات البرلمانين الوطنية ، في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وهي تعمل بمزيد من الفعالية في ايجاد وعي قومي . وتعمل هذه المنظمات أيضاً مع حكوماتها في وضع السياسات السكانية وتنفيذها .

### واو - الموارد المالية للتعاون الدولي في ميدان السكان

٥٣٥ - منذ مؤتمر السكان العالمي لعام ١٩٧٤ ازداد الطلب الوارد من البلدان النامية من أجل المساعدة السكانية زيادة هائلة . وعلى الرغم من ان الموارد المتاحة قد ازدادت أكثر من الضعف بالقيمة الاسمية إلا ان هذه الزيادة لم تكن زيادة كافية لتتطابق مع الطلب أو لتعوض التآكل الراجع الى التضخم . وعلى نحو ما أشار اليه تقرير اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية ( لجنة براندت ) كان من المؤسف ان الدعم الوطني للأنشطة السكانية بدأ في التخلف في وقت يتخذ فيه عدد متزايد من البلدان النامية سياسات سكانية وتنفذ فيه برامج في هذا الميدان ( ٤٤ ) . ودعا المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بالسكان وقضايا التنمية الذي انعقد في كولومبو في عام ١٩٧٩ الحكومات المانحة الى مضاعفة جهودها في ميدان السكان كيما تحقق بحلول عام ١٩٨٤ الهدف السنوي الذي يبلغ بليون دولار من المساعدة السكانية . ولسوء الحظ فان الأزمة الاقتصادية العالمية قد تسببت في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تخفيض مقدار المساعدة الموجهة الى قطاع السكان ، ولا يزال الهدف الذي حددته البرلمانيون بعيدا عن التحقيق .

٥٣٦ - في سنة ١٩٨١ وهي آخر سنة تتوفر بيانات عنها ، بلغت النفقات الدولية التي انفقت على المساعدة السكانية ما يقرب من ٤٩٠ مليوناً من الدولارات . وبلغ مجموع المساعدة الدولية في ميدان السكان منذ اوائل الستينات وحتى عام ١٩٨١ ، بما في ذلك المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية وكذلك المعونة المقدمة من القطاع الخاص ، ما يقرب من ٤ بلايين دولار منها ثلاثة بلايين تم الالتزام بها من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨١ . وانخفضت المساعدة السكانية من حيث نسبتها الى كل المساعدة الانمائية في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٣ ؛ وبلغت نسبتها في خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ما يقرب من ٢٣ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية ، بينما بلغ متوسطها في السنوات القليلة الأولى من الثمانينات حوالي ١٥ في المائة فقط . وقد قدر ان المساعدة السكانية بالنسبة للفرد في عام ١٩٨١ بلغت بالقيمة الحقيقية ٨٣ في المائة فقط بالنسبة لما كانت عليه في عام ١٩٧٩ .

٥٣٧ - وعلى الرغم من ان مستوى المساعدة المتاحة للعمل السكاني خلال السنوات العشر السابقة جاء مخيباً للآمال بالنظر الى الحاجات المتزايدة في هذا القطاع ، فقد كانت هناك مع ذلك بعض الاتجاهات المشجعة . وأجدر هذه الاتجاهات بالملاحظة كان اتجاه البلدان النامية نحو الالتزام بأنصبة متزايدة من مواردها . ويقدر ان البلدان النامية تنفق الآن في المتوسط دولارين مقابل كل دولار تسهم به المصادر الدولية . أما فيما يتعلق بالمشايخ التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ( ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ) فقد

انفقت البلدان ٤٦٠ من الدولارات مقابل كل دولار أسهم به صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . ويؤكد هذا الاتجاه التزام البلدان في الحد من نموها السكاني ويتجلى أثره القوي عند النظر إليه في سياق التقييدات الاقتصادية القاسية التي واجهتها كثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة .

٥٣٨ - كان التطور المشجع الآخر الذي حدث منذ عام ١٩٧٤ هو زيادة عدد الدول المانحة التي قدمت مساعدتها في ميدان السكان والنمو الضخم في نسبة المساعدة السكانية التي وزعت عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

#### سادسا - رصد واستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان

٥٣٩ - توصي الفقرات الثلاث الأخيرة في خطة العمل العالمية للسكان بالقيام كل سنتين برصد الاتجاهات والسياسات السكانية والقيام كل خمس سنوات باستعراض وتقييم مستوى تنفيذ الخطة . وقد كان رصد الاتجاهات والسياسات السكانية عنصرا مستمرا في برنامج عمل الأمم المتحدة . وجرى الرصد عن طريق اعداد تقارير لتنظر فيها لجنة السكان ولينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولدى اعداد هذه التقارير نظمت الأمم المتحدة أيضا سلسلة من التحقيقات السكانية لدى الحكومات واستخدمت كل البيانات ذات الصلة المتاحة على الصعيد الاقليمي والقطري والقطاعي . ولقد نفذت ادارة الشؤون الدولية الاقتصاد ية والاجتماعية أعمال الرصد هذه وكذلك الاستعراض والتقييم اللذين اجريا في عام ١٩٧٩ بالتعاون مع الوحدات والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . لقد طلب التحقيق السكاني الرابع لدى الحكومات الذي اجري في عام ١٩٧٧ اعدادا للاستعراض والتقييم الأولين ، من الحكومات الوطنية أن تقدم آراءها عن صلة خطة العمل بظروفها الوطنية وكفاية أهداف الخطة وتوصياتها على ضوء حالتها الديموغرافية الوطنية واتجاهاتها . وقد شمل التحقيق السياسات المتعلقة بزيادة السكان والوفيات والخصوبة والهجرة الداخلية والدولية . كذلك طلب التحقيق ترتيب الأولويات الوطنية التي وضعتها كل حكومة لحل مشاكل السكان .

٥٤٠ - دعا التحقيق السكاني الخامس ، الذي ارتبط بالأعمال التحضيرية للاستعراض والتقييم الحاليين اللذين اجريا في عام ١٩٨٣ ، الحكومات الوطنية الى ابداء آرائها في أية مسائل ترى أنه ينبغي مناقشتها في مؤتمر السكان الدولي لعام ١٩٨٤ . وقد أجابست معظم الحكومات وفقا لنفس الخطوط الموضوعة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٨٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١) الداعي الى عقد المؤتمر . وقد شدد عدد كبير من هذه الحكومات على الحاجة الى مناقشة مسألتي التوزيع السكاني والهجرة الداخلية وكذلك

المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والنواحي البرنامجية للأجرام التي تتناول قضايا تخفيض الخصوبة ، والشيخوخة ، وحالة المسنين وحقوق الانسان . وأعرب كذلك عن رأى مفاده ان المؤتمر ينبغي ألا يقتصر على معالجة القضايا السكانية في البلدان النامية وانما ينبغي له أيضا ان يولي عناية مناسبة للمشاكل السكانية في البلدان المتقدمة النمو .

#### ألف - رصد الاتجاهات والسياسات والبرامج السكانية

٥٤١ - اثمر توصيات خطة العمل العالمية للسكان بأنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة باستمرار برصد الاتجاهات والسياسات السكانية التي نوقشت في الخطة واستعراضها كل سنتين بد ١٩ من عام ١٩٧٧ ، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من لجنة السكان ان تفحص كل سنتين نتائج عملية الرصد وان ترفع نتائجها الى المجلس ( المقرر ٨٧ ( د - ٥٨ ) المؤرخ ٦ ايار/مايو ١٩٧٥ ) . وضمن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتولى شعبة السكان في ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية ، مسؤولية تنفيذ هذا الرصد بالتعاون مع اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة .

٥٤٢ - قامت الشعبة في الماضي بكتابة تقارير عديدة عن الاتجاهات السكانية في مواضيع محددة إلا ان تقارير الرصد غطت منذ عام ١٩٧٧ نطاقا واسعا من المتغيرات السكانية الأساسية هي بالتحديد نمو السكان ، وحجمهم ، والوفيات ، والخصوبة ، والتحضر ، والهجرة الداخلية والدولية ، والنواحي الهيكلية الأساسية ، وهي بالتحديد الجنس ، والعمر ، ومساهمة القوة العاملة ، والتبعية الديموغرافية ، والجماعات ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة . وقد ادرجت الشعبة أيضا لدى اضطلاعها بهذا العمل بعض الجوانب الأعم والمتعددة الاختصاصات المتصلة بالمتغيرات السكانية وهي الترابط بين العوامل السكانية والغذاء والتغذية والتعليم وادماج المرأة والعمالة وغير ذلك بوصفها جوانب محددة للطبيعة المتشعبة المعقدة للترابط بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٥٤٣ - تحوى تقارير الرصد معلومات وتحليل على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وقد شددت لجنة الاسكان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على اهميتها للحكومات وللدبلوماسيين والمخططين والمجتمع الدولي ( ٤٥ ) وفي مجال السياسات السكانية ، تجلّى في التقارير الانتباه المتزايد الذي اولى الى المسائل السكانية وكذلك الى التغييرات في الطريقة التي تنظر بها كل دولة على حدة الى هذه القضايا . وفيما يتعلق بالاتجاهات تتيح التقارير فرصة لعقد مقارنات بين البلدان .

.../...



٥٤٤ - واستجابة لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان حدثت زيادة هائلة في عدد برامج السكان . وكان هناك أيضا ارتفاع ملحوظ في عدد البرامج التي بدأت في قطاعات أخرى ( الصحة مثلا ) والتي وان تكن لم يضطلع بها لأهداف ديموغرافية على وجه التحديد إلا أنها أثرت تأثيرا ملحوظا على السكان . وضمن منظومة الأمم المتحدة تولي صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بالتعاون مع المنظمات الأخرى مسؤولية رصد وتقييم أداء البرامج السكانية التي يدعمها . وقد وضعت معظم تلك المشاريع في إطار خطة العمل . ولقد قام الصندوق بهذا الرصد والتقييم عن طريق وسائل مثل الاستعراضات القطرية السنوية والاستعراضات الثلاثية للمشاريع وكذلك عن طريق تقييمات محددة للبرامج والمشاريع .

#### باء - استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان

٥٤٥ - استجابة لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان التي تنص على أنه ينبغي القيام كل خمس سنوات باستعراض وتقييم شاملين وكاملين للتقدم الذي أحرز نحو تحقيق أهداف وتوصيات خطة العمل ، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٥ توسيع صلاحيات لجنة السكان وطلب من اللجنة ، في جملة أمور ، أن تسهم في إطار اختصاصها وأن تسدي النصيحة من أجل التقدم المحرز وفقا للخطة وأن تبلغ المجلس بنتائجها ( المقرر ٨٧ (د - ٥٨) ) .

٥٤٦ - تم القيام في عام ١٩٧٩ بأول استعراض وتقييم خمسي لخطة العمل . وتحقيقا لهذا الغرض دعا الأمين العام فريقا متخصصا من الخبراء الى الاجتماع لاستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢١ (د - ٦٢) المؤرخ في ٥ ايار/مايو ١٩٧٧ . وقد قامت شعبة السكان بإدارة الشؤون الدولية والاقتصاد ية والاجتماعية بهذا العمل . وقد جمعت معلومات من حكومات وطنية عن طريق التحقيق السكاني الرابع لدى الحكومات واللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة واشتركت هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة أساسا عن طريق اللجنة الفرعية للسكان التابعة للجنة التنسيق الادارية .

٥٤٧ - وقد مت نتائج هذا العمل الى لجنة السكان في دورتها العشرين التي عقدت في عام ١٩٧٩ ثم قدمت بعد ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ووافق المجلس في قراره ٣٢/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ ايار/مايو ١٩٧٩ على نتائج أول استعراض وتقييم الخمسي لخطة العمل وحث جميع الدول الأعضاء على وضع وتعزيز نشاطات أخرى ، وخصوصا تلك التي حددت بوصفها مجالات العمل ذات الأولوية ، من أجل تنفيذ خطة العمل ، وحثت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة على تقديم المساعدة والعون التقنيين تحقيقا لهذا الغرض . وقد نشر التقرير والتوصيات الستة عشر في عام ١٩٧٩ في سلسلة الدراسات السكانية التي تصدر عن إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بعنوان "استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان" (٤٦) .

### الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، بوخارست ، ١٩٧٤ - ٣٠ آب / أغسطس ١٩٧٤ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.75.XIII.3 ) ، الفصل الأول الفقرة ١٠٨ .
- (٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1979/22) ، التذييل .
- (٣) المرجع نفسه ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ٣ (E/1981/13 و Corr.1) ، التذييل .
- (٤) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق ، المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .
- (٥) قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ .
- (٦) المعلومات الاحصائية المقدمة في هذا الفصل مأخوذة أساساً من " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية " (A/37/211 و Corr.1 و 2 و 4 و Add.1) ، ومن الوثائق المعدة لفريق الخبراء المجتمع بشأن السكان والموارد والبيئة والتنمية (جنيف ، ٢٥ - ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٣) ومن المعلومات المقدمة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .
- (٧) منظمة الأغذية والزراعة ، "حولية الانتاج " (روما ، ١٩٧٦ و ١٩٧٩ و ١٩٨٢) .
- (٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، "امكانيات مواجهة المتطلبات الزراعية للاعداد المتزايدة من السكان " في " الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، تقرير المراقبة لسنة ١٩٨٣ " (IESA/P/WP.82) ، ص ٤٦٢ (سيصدر بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة) .
- (٩) انظر تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E/75.II.A.3) .
- (١٠) انظر ج.م. هوفنز وآخرين Potential Population Supporting Capacities of Lands in the Developing World ، تقرير فني للشروع INT/75/P/13 ، "الموارد الأرضية للسكان في المستقبل " الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، بالتعاون مع المعهد الدولي لتحليل التطبيقات للنظم ، لصالح صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، روما ، ١٩٨٢ .

### الحواشي (تابع)

- (١١) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ؛ الذي أحيل الى أعضاء الجمعية العامة في مذكرة من الأمين العام (A/34/485) .
- (١٢) اليونسكو ، الحولية الاحصائية لليونسكو ، ١٩٨٣ .
- (١٣) الرعاية الصحية : تقرير المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية ، الما - آتا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ٦ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٨) .
- (١٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للسياح ، مارديل بلاتا ، ١٤ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.II.A.12 والتصويب) الفصل الأول .
- (١٥) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 والتصويبات) .
- (١٦) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، من ١٠ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.24) ، الفصل الأول ، الفقرة ٧ .
- (١٧) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٣٤ .
- (١٨) وضعت هذه الاستراتيجية في سنة ١٩٨٠ بصورة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، والصندوق العالمي لحفظ الحيوانات البرية .
- (١٩) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٤١ .
- (٢٠) انظر " موجز النتائج التي توصل اليها التحرى السكاني الخامس فيما بين الحكومات : تقرير الأمين العام " (E/CN.9/1984/3) .
- (٢١) انظر الاحتمالات والتحديات والاسقاطات المتعلقة بسكان العالم على النحو المقيم في سنة ١٩٨٢ (سيصدر بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة) .
- (٢٢) انظر الحاشية ١٣ أعلاه .

### الحواشي (تابع)

- (٢٣) تخطيط الأسرة في الثمانينات : التحديات والفرص . تقرير المؤتمر الدولي المعني بتنظيم الأسرة في الثمانينات ، جاكارتا ، اندونيسيا ، ٢٦ - ٣٠ نيسان/أبريل ، ١٩٨١ ، شارك في رعايته كل من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ، ومجلس السكان (نيويورك ، ١٩٨١) .
- (٢٤) قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، المرفق .
- (٢٥) انظر الحاشية ٢٠ أعلاه .
- (٢٦) انظر تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة ، فيينا ، من ٢٦ تموز/يوليه الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.82.I.16)).
- (٢٧) المرجع نفسه ، الفصل السادس ، الفرع ألف .
- (٢٨) للاطلاع على التفاصيل ، انظر "تقرير مرحلي بشأن التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية : تقرير الأمين العام" (E/CN.3/547) .
- (٢٩) انظر توصيات بشأن احصاءات الهجرة الدولية (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.79.XVII.18)) ، و "استراتيجية تنفيذ التوصيات بشأن احصاءات الهجرة الدولية : تقرير الأمين العام" (E/CN.3/549) ، و "تقرير مرحلي بشأن تحسين احصاءات الهجرة الدولية" (E/CN.3/1983/17) .
- (٣٠) C. A. Miro and J. S. Pottar, Population Policy. Research Priorities in the Developing World, Report of the International Review Group of Social Science Research on Population and Development (Mexico, El Colegio de Mexico 1980, and London, Frances Pinter Publishers, 1980).
- (٣١) Multilingual Demographic Dictionary (Liege, Belgium, International Union for the Scientific Study of Population and Ordina Editions, 1981).
- (٣٢) من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/F/S.75.XIII.4-5 .
- (٣٣) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق .
- (٣٤) تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستوكهولم ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.73.II.A.14)) ، الفصل الأول .

### الحواشي (تابع)

(٣٥) انظر تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) ، الفصل الثاني ، القراران الأول والتاسع .

(٣٦) انظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو سيتي ، ١٩ حزيران / يونيه - ٢ تموز / يوليه ١٩٧٥ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٣٧) انظر تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاغن ، ١٤ - ٣٠ تموز / يولية ١٩٨٠ (من منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.80.IV.3 والتصويب) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٣٨) انظر تقرير الممثل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فانكوفر ٣١ أيار / مايو - ١١ حزيران / يونيه ١٩٧٦ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.7) .

(٣٩) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس من ١ الى ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٤٠) انظر الحاشية ٢٣ أعلاه .

(٤١) انظر الحاشية ٢٦ أعلاه .

(٤٢) الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، تقرير المراقبة لسنة ١٩٧٧ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 78.XIII.3-4) ، والاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، تقرير المراقبة لسنة ١٩٧٩ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 79.XIII.4-5) ، والاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، تقرير المراقبة لسنة ١٩٨١ (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 82.XIII.2-3) ، والاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، تقرير المراقبة لسنة ١٩٨٣ (سيصدر بوصفه أحد منشورات الأمم المتحدة) .

(٤٣) استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XIII.7) .

الحواشي (تابع)

North-South: A Programme for Survival (Cambridge, Massachusetts, The MIT Press, 1980). (٤٤)

(٤٥) انظر الحاشية ٤٢ أعلاه .

(٤٦) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه .

-----